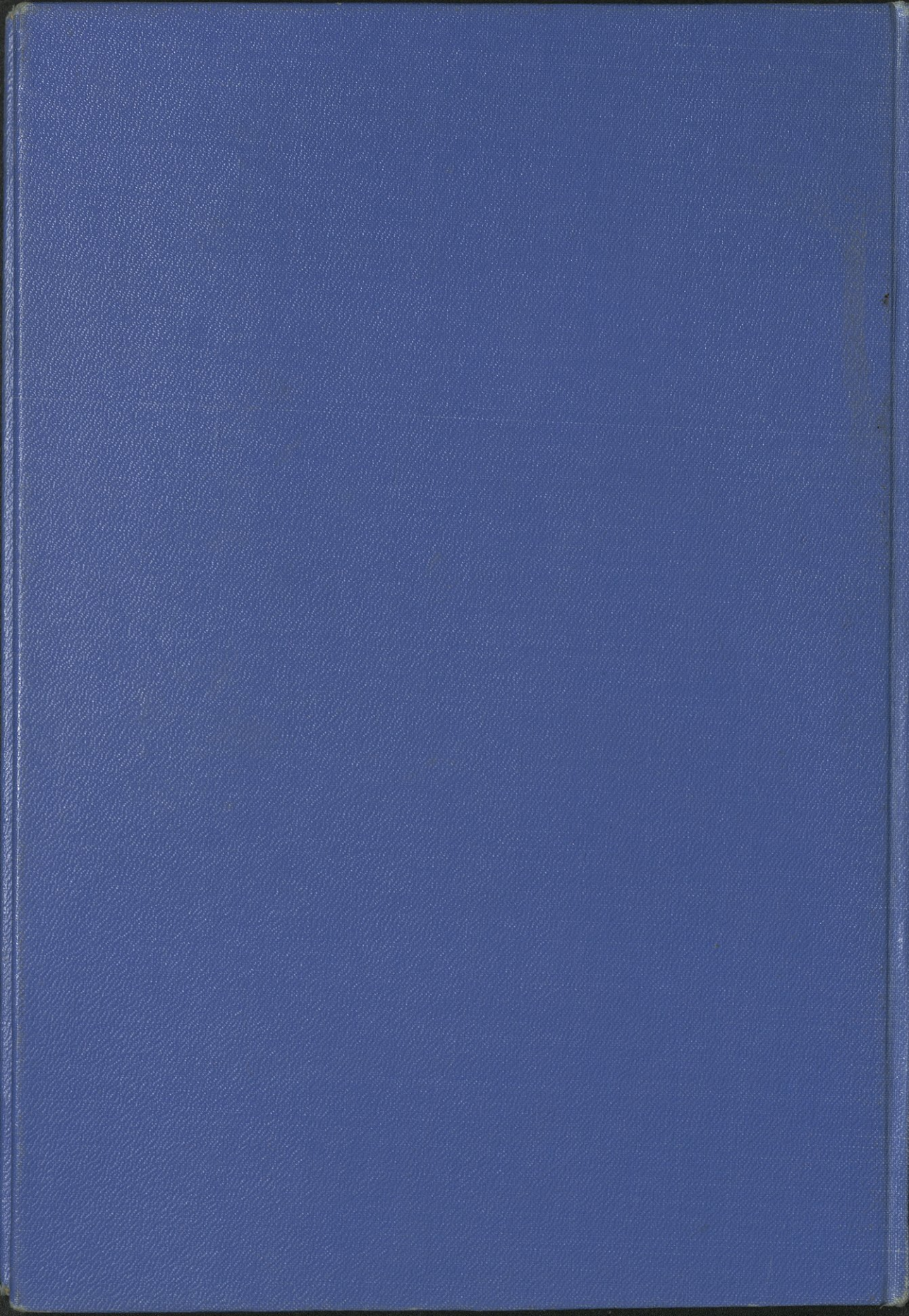
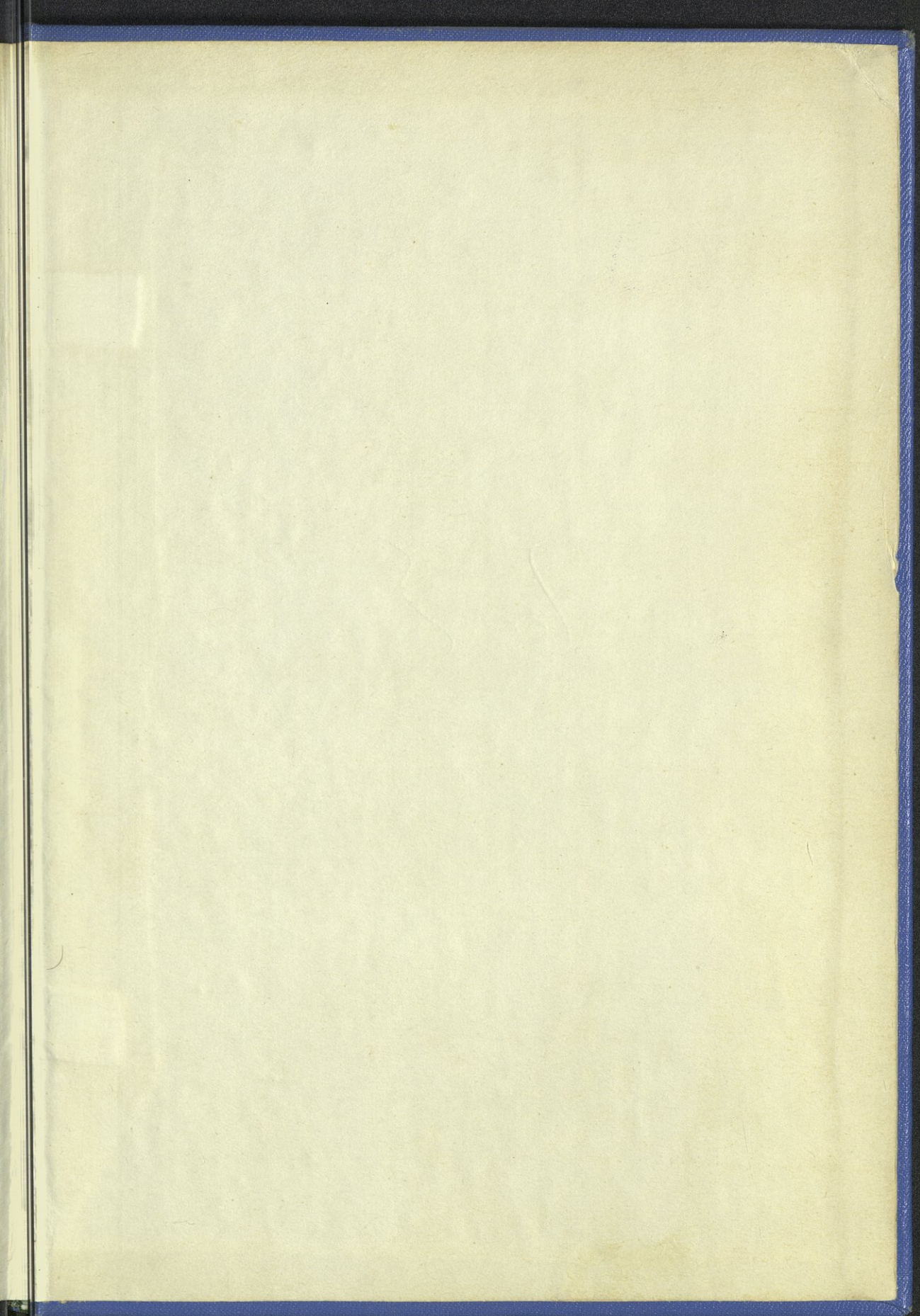




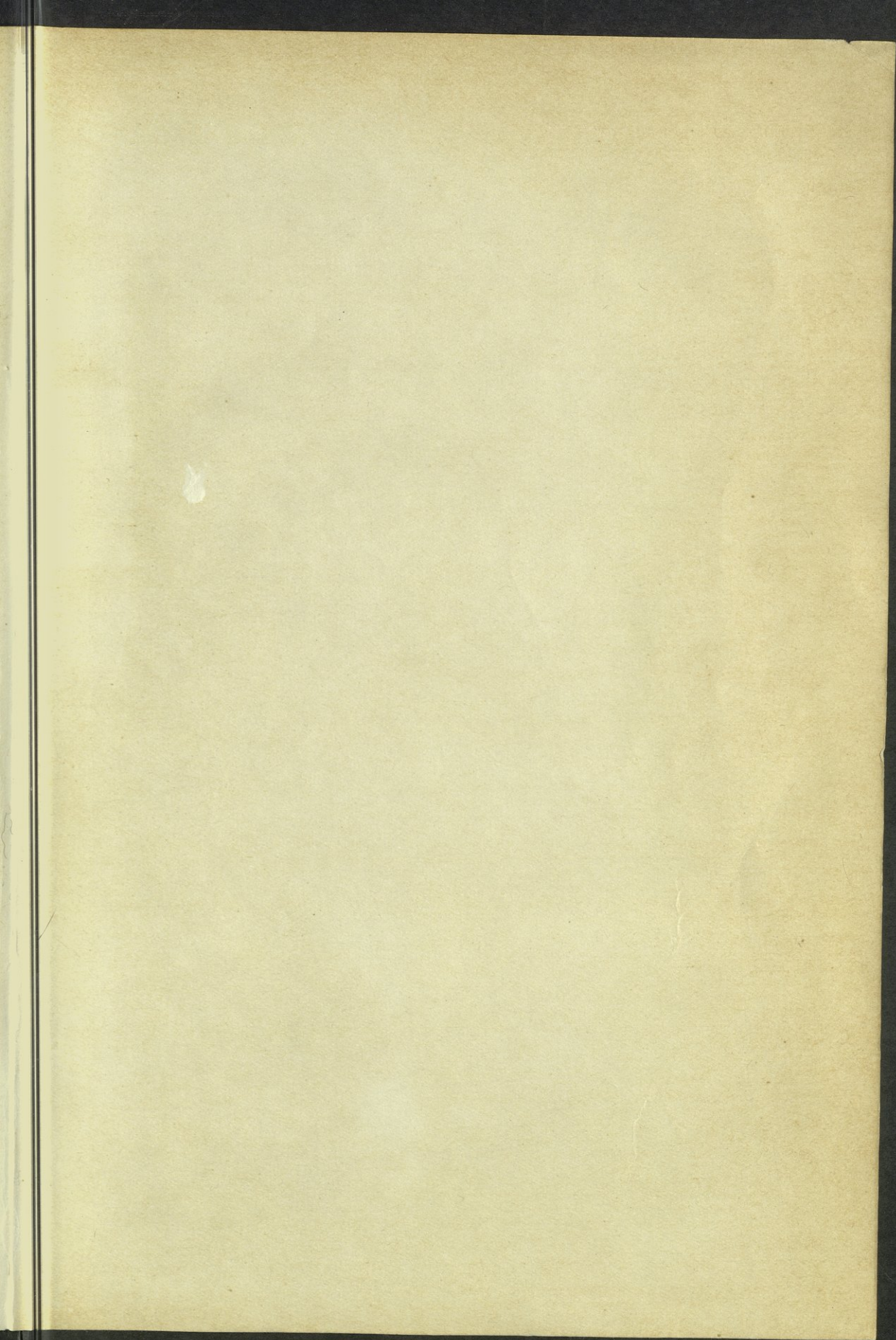




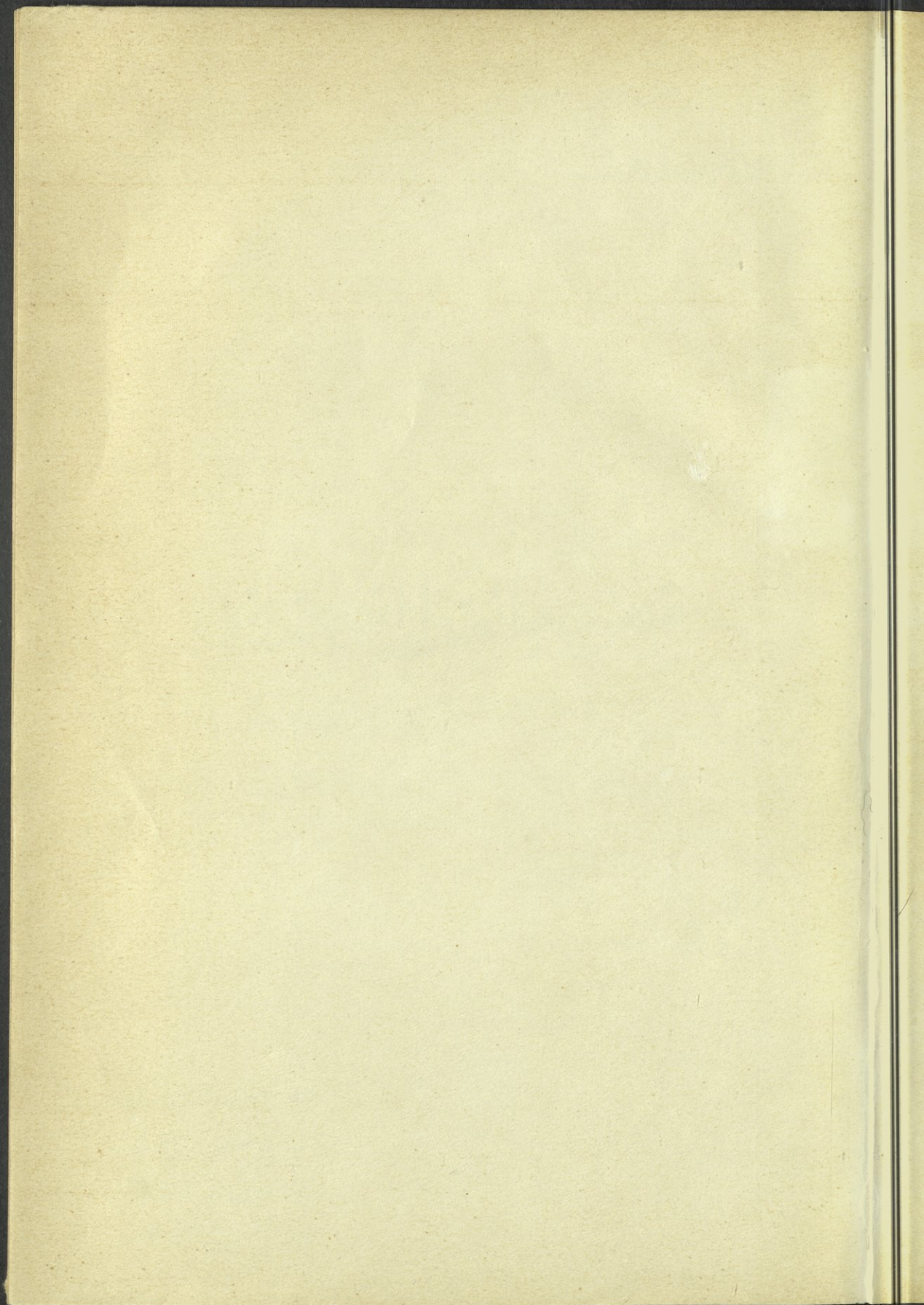




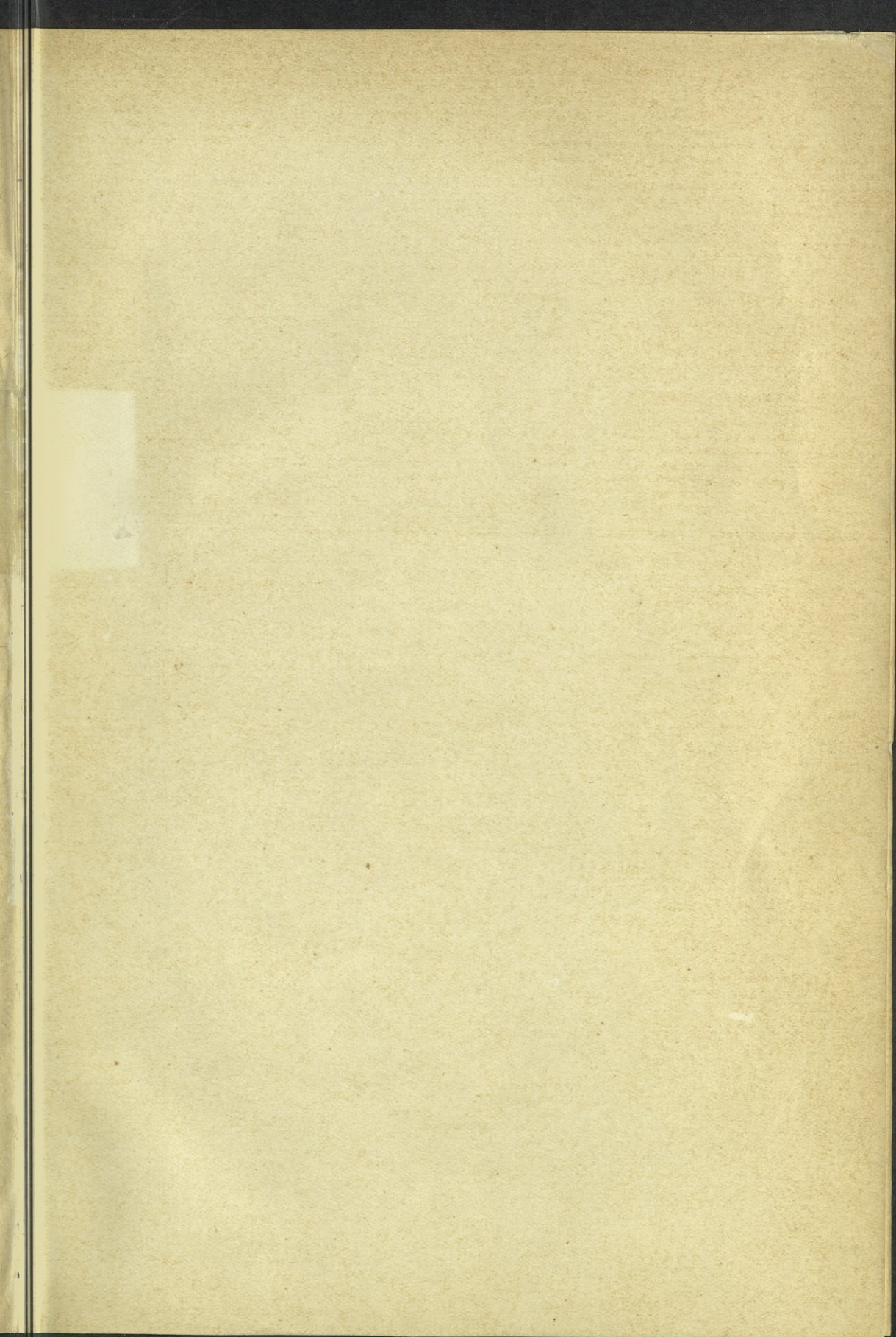














اخترنالك

312  
C45hA

# سُغُوبُ هَانَعَرَا أَرْضِ عَزْرَاو

بَحْثٌ فِي مَشْكَلاتِ السَّكَّانِ وَحَالَاتِ التَّوَتُّبِينِ لِدَوْل

ألفه: س. سناندرامكار

ترجمه: ولیم فوت

ترجمه: علی عزت الانصاری

مراجعة: محمود فتحي عمر



شماره ۱۰۰

۱۳۱۶



کتابخانه مجلس شورای ملی

تاسیس ۱۳۰۴

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۰۴  
شماره ۱۰۰  
۱۳۱۶



# مقدمة

بقلم وليم فوت

من أنصار حزب العمال البريطانى

نظرا لان الدكتور شاندراسكهار مواطن آسيوى تلقى علومه فى الغرب لذلك تراه يتحدث عن الشرق والغرب كليهما فى حكمة ودراية ، ونظريته التى يحسن بنا جميعا أن نوليها اهتمامنا تقرر « أن سكان آسيا الجنوبية وآسيا الشرقية يجب ألا تقتصر اقامتهم على هذه المنطقة الجغرافية طبقا لحدودها الحالية مادام لايزال فى أنحاء العالم أراض خالية من السكان . » وسواء كنا نحن سكان هذه الاراضى « الخالية » متفقين معه فى رأى أم لا فمما لاشك فيه أن الملايين من الآسيويين يقرون رأيه . وبينما هو يبحث بحثا رشيدا فى العوامل الكثيرة التى تؤدى الى خلق هذه المشكلة وايجاد الحلول لها فانه يجعل للهجرة مبررها القوى .

ويجدر بنا نحن سكان العالم الحر أن نهتم بتحذيره ، نظرا لان السكان الذين يتكلم عنهم يبلغون ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ويكونون ثلث سكان العالم ممن لاينتمون حتى الآن الى الكرملين ولا الى الشعوب الديمقراطية . ان وضعهم فى الموضع الصحيح خلال السنوات القليلة القادمة قد يكون له أكبر الاثر فى حياة أولادنا ، ولا شك أن توجيههم الوجهة الصحيحة سيتأثر بحركات الموارد السكانية .

ولهذا الموضوع وجهتا نظر كان يحسن بالمؤلف لو أمكن أن يفسح لهما مجال البحث . وعلى القارئ أن يعيها فى ذاكرته الا وهما : ضبط الاخصاب البشرى من الناحية الفسيولوجية ، وقابلية كثير من البلاد التى يرى تشجيع الهجرة اليها .

والواقع أن تحديد النسل باستعمال الحبوب كوسيلة مؤكدة لم يعرف الا من سنوات قليلة مضت وهو على ما يظهر أرخص من أى اجراء آخر يمكن انتشاره شعبيا . والولد الذى لا يرغب الوالدان فى انجابه سيكون أمرا نادرا كما سوف تندرج حالات الكوليرا أو الملاريا . وليس هناك من عقبة ذات تأثير الا العقائد الدينية ، كما أنه ليس من المحتمل أن يقيم الناس وزنا لما قد تنذرهم به أقلية ضئيلة . ان استعمال هذه الحبوب لن يغير اقتصاديات العالم فحسب بل سيفير كذلك العلاقات بين الناس .

وكثير من البلاد « الخالية » التى يرى الدكتور شاندراسكهار



استخدامها كمأوى للفائض من اعداد الناس لا يمكن الاعتماد عليها الا  
كما يعتمد على حذاء من ورق ما ان يتعرض لشيء من المطر حتى يبلى  
ويذوب . وكما رآه أساتذة البلاد الحارة من مثل ددلى ستامب Dudley  
Stamp ومارستون بيتس Marston Bates انه قلما عملنا في  
أراضي البلاد الحارة دون أن نتلفها . والفائض في الحاصلات الزراعية  
بالولايات المتحدة ماهو الا أمر رمزى - أى اقتصادى - غير حقيقى .  
ولو كان الانتاج الزراعى فيها مبنيا على استغلال التربة استغلالا سليما  
لا على أساس ما تنتجه المطبعة في دار السك فمن المحتمل ألا يكون  
هناك فائض في الحاصلات . وعلى أمريكا الجنوبية أن تجود وسائل  
الزراعة فيها - في السنوات القليلة القادمة - حتى تكفى حاجة سكانها  
المتزايدين .

وليسست الاراضى العذراء « فارغة » بالقدر الذى نتمنى أن تكون .

وليم فوت

فبراير سنة ١٩٥٤



## اعتراف بالفضل

لقد أفدت عندما قمت بتأليف هذا الكتاب الذى كنت قد وضعت تصميمًا له عندما عهد الى ببحث أمور السكان فى اليونسكو فى باريس سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لقد أفدت بما دار فى المناقشات بينى وبين الخبراء والاساتذة فى المؤسسات المختلفة فى كثير من بلاد العالم ٠٠ كما أتيت لي فوق هذه المناقشات والآراء الشفوية انى اطلعت على ما نشره كثير من المؤلفين من الكتب ما وجدت الى ذلك سبيلا .

انى أقدم شكرى لمن سادكرهم من الناشرين حيث سمحوا لى باقتباس مصوراتهم وبياناتهم . أشكر مكتب الامور العادية بلندن Bureau of Current affairs لمصوراتهم فى كثافة السكان والفروق فى عدد الاسعار سنة ١٩٣٩ كما أشكر The Scientific American فى نيويورك لبيانهم عن الموازنة بين البلاد المختلفة فى انتاج الغذاء والحاجة الى الغذاء . ومعهد دراسات السكان بباريس للمصورات التى فى صفحتى ( ٦٦ ، ٦٧ )

انى أقدم جزيل شكرى الى الاستاذ ك. سوامناتان K. Swaminathan لقراءته المؤلف قبل طبعه بعين الناقد البصير ولاقتراحاته القيمة

وانى أتوج كل هذا بما أدين به لزوجتى لنقدها البناء ولاشرافها على طبع هذا الكتاب .

شاندرا سكهار

بارودا فى يونيه سنة ١٩٥٢



## مقدمة

ان من أشد المشكلات خطرا في وقتنا الحاضر الإخصاب البشري اذا لم يكن له ضابط . فسكان العالم اليوم قد زادوا عما كانوا عليه في أى يوم من الايام . فقد قفز تعدادهم من ٥٤٠ مليون نسمة سنة ١٠٥٠ بعد الميلاد الى ٢٤ من البليون سنة ١٩٥١ وهم يزيدون بمقدار ٦٨٠٠٠ نسمة كل يوم أو مايقرب من خمسة وعشرين مليونا كل عام ( نصيب الهنود من هؤلاء مايقرب من خمسة ملايين ) .

وعلى أساس هذه النسبة التى تقدر بأكثر من واحد فى المائة سيزيد العدد الى ٤٢ من البليون سنة ٢٠٠٠ .

وبصرف النظر عن هذا المجموع الذى يتذبذب زيادة ونقصا وعن هذه النسبة التى لاتصدق فى زيادة السكان فان هناك عاملين آخرين يؤثران تأثيرا مخلا بجغرافية السكان العالمية : الاول عدم الانتظام فى توزيع السكان العالمى والآخر عدم الانتظام فى نمو اعداد السكان بين الشعوب المختلفة .

ان زيادة سكان العالم وحدها لاتعنى شيئا ، فقد تستمر زيادة سكان العالم زيادة لاحد لها دون أن تسبب الزيادة أية مشكلة لو كانت - ولو الشرطية هذه يجب أن نكتبها بحروف كبيرة - لو كانت موارد العالم تكفى امداد كل فرد بحاجاته ليحيا حياة متمدينة وتضمن له فيها مستوى محترما . ولكن الواقع ، للأسف الشديد ، غير ذلك ، ان معظم سكان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية محرومون من أبسط مطالب المعيشة اللائقة . فبالرغم من التقدم الواسع فى العلوم الحديثة والمهارة المهنية فان مجموع الانتاج الغذائى بل جميع الحاجات الأخرى - لا يتمشى مع الزيادة فى عدد السكان . بل الواقع عكس ذلك تماما ، فليست الحاصلات الزراعية فى كثير من الاقاليم آخذة فى النقصان فحسب ، بل شر من ذلك انها تتضاءل الى حد بعيد . كما ان الموارد الطبيعية لاتتمشى بطبيعة الحال فى الزيادة مع زيادة السكان

ولقد دعت هذه المسائل الملحة الخاصة بسكان العالم الى زيادة الاهتمام ابان السنوات القليلة الماضية ، وبالرغم من أنه لا يوجد أى خلاف فى خطورة مسألة السكان بوجه عام فان هناك خلافا شديدا فى التعرف على لب المسألة من ناحية وعلى وسائل حلها من ناحية أخرى . ومع ذلك فاننا سنوجز الآراء الخاصة بهذا الموضوع فى نظريات ثلاث عريضة .

تقرر النظرية الاولى أن الغذاء والموارد الطبيعية فى كثير من أنحاء



العالم لا تساير زيادة السكان فحسب بل ان فيهما نقصا مستمرا ، كما تقرر أنه بالرغم مما حقق العلم من تقدم فالطبيعة ضئيلة وموارد الارض محدودة ، والنتيجة الحتمية لذلك موت الكثير من الجوع مالم يكن هناك ضوابط صارمة تحد من زيادة السكان .

ويستطيع السكان ان يعيشوا بشكل ما معتمدين على السلب ، ولكن هناك حدودا لهذه الوسيلة ، وعلى هذا الاساس تكون النتيجة المنطقية تقليل نصيب الفرد من الغذاء ، وكل زيادة في نسبة نمو السكان في البلاد المختلفة ستزيد في الفروق بينها وبين مساحة الارض ونتاج الغذاء واستهلاكه . وستؤدي هذه الفروق الى الحسد ثم الى الحقد ثم الى الازمات الدولية التي تنتهى آخر الامر الى الحرب فلا وسيلة لنا الى البقاء الا بالحد الشديد من الاخصاب البشرى .

ويدعو أصحاب هذه النظرية الى تعميم تحديد النسل والاحتفاظ بالموارد الطبيعية على مستوى عالمي . وبهذا نضمن على الاقل استبعاد هذه الحروب المتكررة كما نضمن بقاء الجنس البشرى ونوعه بوجه عام .

أما النظرية الثانية فيرى أصحابها أن المسألة الخاصة بالسكان ليست مسألة زيادة في السكان ونضوب الموارد ، بل هي مسألة نقص الانتاج وسوء التوزيع . وهم يرون أنه لم يعمل حصر دقيق لجميع الموارد التي في جميع البلاد المتأخرة ، وعلى هذا فأول مايجب عمله تدوين كل الموارد الحالية والتي ينتظر استقلالها فيما بعد ، ورسم للخطة التي تستغل بها هذه الموارد المعطلة .

ومن حججهم أنه يمكن أن نبلغ ضعف أو ضعفى أو ثلاثة أضعاف المجموع الكلى للمنتجات الغذائية بل انه من الممكن أن نبلغ أكثر من ذلك حتى مائة ضعف اذا ما اقترن العلم الحديث والمهارة الفنية الحديثة من جهة بالزراعة وانتاج الاغذية من الناحية الاخرى . وان هناك حاجة ملحة الى أن نوصل العلوم الحديثة الزراعية والعلوم المتصلة بها الى جميع المشتغلين بالزراعة في أنحاء العالم . أما الموت جوعا وانخفاض مستوى المعيشة فهما من عمل الانسان وليس امرين لا مفر منهما ، اذ الواقع أن في العالم مايكفى كل فرد من غذاء ، وان العالم ليقدم لمن يؤيد هذه النظرية التي تقول بوفرة الانتاج - تلك الصورة القديمة التي تمثل الفاقة وسط الثراء . فاذا كان عدد غير قليل من الناس يشكو الآن سوء التغذية ورداءة المسكن والملبس فان ذلك راجع الى سوء نظامنا الاقتصادي ونظامنا السياسى لا الى شح أمننا الطبيعية .

والنظرية الثالثة لايعبأ أصحابها مطلقا بهذه الآراء باعتبار أنها طيبة النية ، وحجتهم فى ذلك أنه ليس لدينا معلومات كافية لنصل الى خاتمة قطعية . فمن الحق اذن أن نحدد سياساتنا أو نصف الدواء دون أن يكون لدينا المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها . وليس لنا بعد علم بامكانيات الانسان أو العلوم لتنظر نظرة تفاؤل أو تشاؤم الى حالة الجنس البشرى وآماله . وليس لدينا حتى المعلومات



الاسكانية ولا المعلومات الحيوية الهامة عن العالم أجمع فهي اما خاطئة  
أو غامضة غير مفهومة .

وفوق ذلك قد يظهر من العلم ومن المهارة الفنية معجزات تقلب  
حياتنا وأفكارنا رأسا على عقب ، وقد تصبح بعض الحقائق الثابتة في  
الطبيعة - فرصا طيبة نرحب بها . أما كشف الوسائل للحصول على  
الغذاء من الماء أو الهواء - وهو أمر لانصدقه الآن . فقد يكون على  
قيد أنملة منا . ولعل الصحراء الكبرى أو صحراء جوبي أو صحراء  
راجبوتانا تصبح حقولا باسمه من القمح ، ولعل المحيط المتجمد  
تذوب ثلوجه ويصبح جنة من جنات البلاد الحارة ، وقد تذلل جبال  
الهملايا فتستخدم لتلطيف جو الهند المتقد ، وبينما نحن لانبخس قدر  
امكانيات العلوم سواء أكانت تدعو الى الخير أم تهوى بنا الى الشر فان  
الحكمة قد تسود آخر الامر ونعيش في دنيا يسودها العدل والحق .  
ومن يدري لعل علماء الاخلاق يضعف شأنهم على حين يعظم أمر  
رجال العلوم وعند ذلك تطلق أسلحة الخراب والدمار فتبيد كل دابة  
على هذا العالم الذي يسير مسرعا الى الفناء . وقد يرتكب الانسان  
ما اعتاده وما شغله دائما من عمل متواصل فيهلك الحرث والنسل  
ويبيد الجنس البشرى .

ان مجرد التكهّن بذلك حمق عظيم !

وبينما تحدث المناقشات بين هذه النظريات وغيرها فاني مقتنع  
بأدلة دامغة للوقوف الى جانب الرأي الاول . ومن الحق انه لا جدال  
في أن مسألة سكان العالم لاتنحصر في النسبة بين تعداد السكان  
ومساحة الارض ولا في النسبة بين السكان وموارد الانتاج ، ان للمسألة  
عدة أوجه تنتهي كلها الى هذا :

ان مستوى المعيشة لمعظم السكان في آسيا وافريقية وأمريكا  
اللاتينية في انحطاط مزر لا بالقياس مثلا بالولايات المتحدة الامريكية  
أو الى مستوى معقول نفرضه ، بل هو أدنى مما يراه هؤلاء السكان  
أنفسهم وأدنى مما يشعرون ومما يتطلعون الى بلوغه . وان سكان هذه  
المناطق لشديد والرغبة - هم وحكوماتهم كذلك - في رفع مستوى  
المعيشة بينهم

والامر الثاني ان نسبة الوفيات في هذه البلاد آخذة في النقص ،  
وهذا النقص في نسبة الوفيات في معظم هذه البلاد في العشرين سنة  
الاخيرة راجع الى التسهيلات العلاجية . ومراقبة الامراض الوبائية  
وكشف الادوية التي تبعد شبح الموت عن المرضى المصابين . والظاهر  
أنه اذا استمرت الامور على هذا المنوال فان نسبة زيادة السكان لاتبقى  
على حالها فحسب بل من المحقق أنها تزيد . ان كل الثقافات وكل مافي  
المؤسسات من قيم لتؤيد بشدة السياسة التي تعمل على تخفيف آلام  
الانسانية واطالة الاجل وابعاد شبح الموت .

والامر الثالث - أمر في غاية البساطة ولكنه في غاية الغموض  
عند كثير من البلاد - ذلك ان الاخصاب البشرى تظل نسبته عالية في



البلاد التي تعجز عن مد سكانها بأية زيادة في الانتاج . وهنا يرد على الخاطر هذا السؤال : كيف تستطيع هذه البلاد أن ترفع مستوى المعيشة فيها وتخفف نسبة وفياتها وهي عاجزة عن أن تمد سكانها بالكفاف لو أن سكانها زادوا ثلاثة ملايين أو أربعة أو ستة في كل عام ؟ لاشك أن سياسة سكانية صارمة للحد من زيادة السكان لابد منها في أى مشروع يراد به رفع مستوى هذه البلاد .

ان تخطيط نظام للأسرة أسهل في بيانه منه في تنفيذه . وكما كانت الحالة الاقتصادية متأخرة والحاجة الى تحديد نسبة المواليد ماسة كانت العوائق الثقافية والمادية في سبيل الاصلاح أشد . وهنا علينا ان نذكر تلك الحقيقة التعسة وهي أن مسألة تحديد النسل هي المسألة الوحيدة التي يتفق فيها البابا والكرملين وبينما يقضى الواجب بأن تبدأ عوامل اصلاح الأسرة بالرغم من جميع العوائق كما فى اليابان والهند لا يمكن أن تقف مسائل السكان حتى تتحول تلك الملايين الجائعة فى جميع المستويات عن آرائها .

وليس هذا كل ما فى الامر ان مشكلات السكان وما ينجم عنها من ضرورات وما يصحبها من الحاجة القصوى الى أراض جديدة قد دعت فى الماضى وقد تدعو مستقبلا الى خلافات دولية والى حروب . ومهما كانت الاسباب الظاهرة والاسباب المباشرة للحروب فان سببها العميق الخلاف بين الشعوب فى الارض بوصفها مصدر اقتصادياتها .

ويبدو أن الاختلاف فى توزيع ثروات العالم هو سبب اعتداء الشعوب بعضها على بعض سواء أكان اعتداء جنس على جنس أم شعب على شعب . وان الميل فى الوقت الحاضر الى زيادة السكان ومضاعفة الانتاج واستهلاك الموارد الطبيعية فى كثير من الشعوب انما تؤدي الى توسيع شقة الخلاف بينها ، ومن الواجب اذن أن تقوم محاولة جماعية من العالم كله لحل هذه المسائل بروح طيبة وتعاون تام بين الأمم حتى لا تساق الى حرب جديدة « ليكون العالم مرتعا خصبا للديمقراطية » أو « لنقضى على جميع الحروب » أو لغير هذين من الاسباب المتكررة المبتدلة . ان تكافؤ الفرص الاقتصادية هو اذن الاساس الصالح للسلام ، ومن هنا تبدو الحاجة الى سياسة عالمية لمشكلة السكان .

ولو أن السياسات السكانية هى قبل كل شئ سياسات اقتصادية فان السياسة التى نصورها هنا أوسع مجالا ، اذ تتضمن فى الوقت نفسه هجوما على الوجهات الثلاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكل خط من خطوط الهجوم غير مستقل عن الآخر وكل منها ذو أهمية كبيرة . وهذه السياسة تتضمن :

( ١ ) منح الحرية السياسية لكل سكان المستعمرات .

( ٢ ) وان يلتزم العالم كله اتخاذ نظام موحد لتحديد النسل .

( ٣ ) وتنظيم الهجرة بين الشعوب .

( ٤ ) والتصنيع على مستوى واسع وسريع .



(٥) وتحسين كبير في وسائل الزراعة .

١ - لقد فات الوقت منذ أمد بعيد لنناقش مزايا بناء الامبراطوريات ومساوئها وليس يعنيننا أن نسأل الآن عن رأى الدول المتسلطة فى قدرة الشعوب المحكومة على حكم نفسها بنفسها ولكن السؤال المهم الآن : هو فى أى وقت قريب تستطيع القوى (العريية) الحالية ان تمنح هذه الشعوب حريتها ؟. فان وسائل التقدم الاقتصادى دون منح الاستقلال السياسى لهذه الشعوب غير مجدية بتاتا مهما حسنت معاملته الدولة الحاكمة نحو مستعمراتها . والتاريخ شاهد على أن المستعمرة المحررة ذات قيمة أكبر من المستعمرة المحكومة بالنسبة للدولة « الأم » وللعالم أجمع . « ولقد كان للولايات المتحدة المتقدمة ما للهند من فضل فى بناء مجد بريطانيا فى العصر الفكتورى » ولقد ولد المثل الرائع الذى ضربته انجلترا بنزولها عن السلطة السياسية للهند وسيلان وبورما كنزا قيما من حسن النية بين الدول بما صجبه من وقع جميل ! ألا ليت هذا المثل تحتذيه الدول الاستعمارية ! ومن بدرى لعل آسيا وأفريقية المتحررتين أقدر على تخلص أوربا التى أنهكتها الحروب وعلى أن يسود فيها السلام والتقدم بدلا من نظام الامبراطوريات المفروض على العالم .

ان مسائل السلام العالمى والتقدم العام لا يمكن أن تحقق ما بقى هذا الجوع الزمن . والواقع أن البلاد الجائعة هى البلاد المستعمرة والجوع يرجع كما قال الدكتور جوسيدى كاسترو Dr. Joue de Cao trs الى أن « سببه الرئيسى الاستغلال الوحشى الذى يقوم به المستعمرون بما ينفقون من مال لانتاج محصول واحد على حساب الاقتصاد القومى ليحصلوا بثمن بخس على المواد الخام التى تستخدمها وتحتاج اليها صناعاتها الناجحة » .

٢ - لايمكن أن نصل الى حد الكفاية مهما كررنا القول فى وجوب نشر الحقائق العلمية فى البلاد المتأخرة ، فقد استقر نظام تحديد الاسرة فى الغرب برغم معارضة الكنيسة الكاثوليكية حتى فى البلاد التى تدين بالديانة الكاثوليكية ، فالواجب أن يوجه هذا الاصلاح الى ملايين الامهات فى آسيا وأفريقية . وليس فى هذه البلاد لحسن الحظ معارضة ثقافية أو دينية أو منظمة لتحديد الاسرة فى هذه البلاد فاذا ما عنيت السلطات الصحية ببيان مزاياها فإنها تنتشر حتى الى القرى المعمورة النائية وما أن تعلم الأمهات بأن هناك وسيلة علمية لمواجهة مطالبهن التى لا أمل لهن فى تحقيقها حتى يسير نظام تحديد النسل قدما بينهن . ولا بد - بطبيعة الحال - أن نعد العدة لبعض الصعوبات قبل تصميم الخطة لفتح عيادات لضبط النسل . ويجب ألا ننفل أن معظم أهالى آسيا وأفريقية يعيشون فى مستوى منخفض وشبه بدائى فضلا عن أن غالبية هذه الشعوب محافظون غير متحضرين

ومما يستحق عناية خاصة هناك بعض الأمور التى يجب الاهتمام بشأنها كالحمامات والمياه الجارية والحجاب وبساطة وسائل الفش وانتشارها والوقوع فى شراكها، والأمية وجهل النساء ولكن هذا الاصلاح



يجب أن ينفذ - مهما كانت العوائق - بوصفه اجراء صحيا واجراء اقتصاديا كذلك . وفي الوقت الحاضر يتوقف الرخاء القومي والتعايش السلمي - الى حد كبير - على بقاء تعداد السكان بلا زيادة ولا نقصان .

٣ - ان سياسة تقوم على تهجير بعض سكان آسيا تهجيروا مصحوبا بمعونة مالية ومدروسة ومبنيا على الاختيار - الى بعض البلاد القليلة السكان لذات اثر عميق في الاحوال الاقتصادية للبلاد التي هاجروا منها والبلاد التي هاجروا اليها جميعا . فضلا عن الموقف الأدبي الذي تقفه الممالك القليلة السكان برغم تقدمها في عالم شديد البؤس ضيق سكانه فان من يعارض في الهجرة بين بعض البلاد وبعضها الآخر على زعم أن فيها تهديدا لمستواهم المعيشي الرفيع أو الى « تفوقهم » الجنسي أو الثقافي إنما هم في واقع الأمر خاسرون ، يفوتون على انفسهم فرصة رفع مستواهم الى درجة أعلى ، ويخلقون جوا يسوده عدم الثقة بين الدول كما تسوده الريبة بينها فلا يستطيع « الجنس » المختار ولا الثقافة التقدم لكثرة ما يلقيان أمامهما من عقبات . ولا يمكن الغض من الصعوبات التي تنطوي عليها هذه السياسة ، ولست أدعى ان الهجرة التي يوضع لها نظام مدروس من البلاد المزدحمة الى البلاد القليلة السكان ستقضى على جميع المشكلات السكانية في اليابان والصين والهند . ولكن على كل حال اذا لم ينجح التهجير في حل مشكلات السكان الخاصة فانه على أقل تقدير سيخفف حدة التوتر في الموقف السكاني الحالي في آسيا ، وقد يبعد احتمال قيام حرب عالمية ثالثة .

٤ - ترى جميع البلاد المتأخرة أن التصنيع هو العلاج الناجح للفقر بين سواد السكان فيها ، وفي بعض المناطق نجد بمقادير تختلف قلة وكثرة الحاجات اللازمة للتصنيع على مستوى كبير أعنى المواد الخام ورأس المال والصناع المهرة والأسواق لتصريف السلع والمهارة الفنية وربما دلنا مسح الأرض مسحا جيولوجيا دقيقا على وجود معادن قيمة بها ، وإذا تركنا جانبا استخدام الموارد المحتمل وجودها بها فانه من الممكن الاعتماد على الموارد التي في متناول أيدينا . هذا ولو أن هذه المناطق في وسعها أن تضاعف ما تجمعها من الموارد المالية فليس في واحدة منها اكتفاء ذاتي حتى تستغنى عن النقد الاجنبي .

والبلاد المتأخرة في حاجة - زيادة على العون الأمريكي - الى أن تقف منها المؤسسات الدولية المالية الحاضرة موقفا أكثر سماحة وكرما . وفي هذه البلاد تتوافر اليد العاملة بأجر زهيد . وقد ظهر بجلاء في الثلاثين سنة الأخيرة في كثير من البلاد الآسيوية أن العامل العادي يمكن تدريبه حتى يصير عاملا صناعيا ماهرا . ولا أساس لان يخشى الغرب أن تفمر آسيا بمصنوعاتها الاسواق العالمية وتنافس المصنوعات الغربية - لا أساس لهذا قبل مضي مدة طويلة . وفي هذه البلاد احتمال كبير لقيام اسواق داخلية فاذا ازدادت القوة الشرائية لدى الآسيويين فلن تكفى البضائع الآسيوية الحاجة الملحة لبلبون من العملاء . أما من حيث المهارة الفنية والكفاية الادارية وهما مما تفتقر اليه آسيا فالغرب كفيلا بالقيام بهما حتى يتمكن الآسيويون من الاضطلاع بهما .



وان سياسة كهذه تنطوي على تصنيع سريع على مستوى كبير من شأنها ان تؤلف بين الأيدي البليدة العاطلة والآلة لتخلق سلسلة متوالية من الاعمال الطيبة تؤدي الى رفع مستوى المعيشة وخفض نسبة المواليد في جميع هذه البلاد المتأخرة .

٥ - ولكن بصرف النظر عن الوقت الذي يتم فيه تصنيع آسيا واتساع مجال هذا التصنيع فمن المحتم ان الزراعة سيكون لها الأولوية فيها على أساس مايقدر لها في المستقبل القريب . وان النظام الاقتصادي الذي نراه أساسا للتقدم في ( آسيا ) يجب ألا يتخذ القطاع الزراعي محورا له . وهناك سبيلان للوصول الى هذا الهدف : الأول يجب أن يهدف الى زيادة الانتاج للغدان ، والآخر يجب أن يهدف الى استغلال كل ما في البلاد من أراض قابلة للزراعة ولو أن هذا الاقتراح قد يكون الأخذ به غير اقتصادي في مبدأ الأمر .

ولا يتطلب هذا الذي يبدو أمرا بسيطا أقل من ثورة اجتماعية في الريف جميعه . هذا ولو أن الزارعين والفلاحين في جميع انحاء العالم يقاومون عادة كل اصلاح فان التخلي عن العادات الريفية في آسيا خاصة أمر أبعد منالا . فضلا عن آلاف العقبات المادية في تلك البلاد فالخسارة التي تنجم عن العوامل الموسمية كما في عدم امكان التكهّن بمواعيد الرياح الموسمية ووجود الملكيات غير الاقتصادية وعدم وجود نظام مالي ولا هيئة تشرف عليه وفقر العامل الزراعي الذي يشاهد في كل مكان والذي يسبب سوء الانتاج . والتعرية المستمرة للأرض بسبب سوء استخدامها - كل هذا وكثير غيره - يتطلب منهجا شاملا للإصلاح الزراعي يتناول كل أوجه الاقتصاد الزراعي .

وأول وجوه الاصلاح أن تكون القرية مركزا للحياة الجديدة والآراء الجديدة ويجب أن يدخل القرية التعليم والصحة والرياضة . ويجب أن يكون أول ما تعنى به الحكومة إعادة بناء القرية وأسكان الزارعين .

ويجب أن تصاغ سياسة سكانية عالمية على أساس الخطوط التي رسمناها في الاقتراحات السابقة مقرونة بنظر خاص الى البلاد المتأخرة . يجب أن يكون لهذه السياسة هدف يقصد بلوغه وبيان بالوسائل التي توصل الى هذا الهدف . والاهداف هنا واضحة وبسيطة وتتمثل في تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وخفض في نسبة الوفيات لجميع سكان العالم .

وهذه الأهداف يجب الوصول اليها في المجال السياسي في نطاق من الديمقراطية والحرية والسلام ، اما من حيث الوسيلة الى تحقيقها فهي مبينة في البيانات الخمسة السابقة .



هذا وليس داخلا في موضوع هذا الكتاب مناقشة ما يلزم لبلوغ هذه الأهداف من تنظيم واعداد . وربما كان افضل استجابة لهذا قيام حكومة عالمية او هيئة أمم أقوى من الجمعية الحالية . ومهما كان شكل الهيئة التي تشرف على ذلك فان المطلوب الاول هو الشعور بخطورة المسائل السكانية العالمية والتصميم الأكيد على حل هذه المسائل .

وليس العالم الآن مخيرا بين المدفع أو الزبد فحسب بل عليه ان يختار بين نصف الرجال أو كل الرجال .



## الفصل الأول

### الدورة الديموجرافية السكانية

نعلم - على قدر من اليقين - ان الانسان قد عمر في الارض بضع مئات آلاف السنين وأن الانسان المتحضر سكنها منذ خمسين ألف سنة تقريبا . لقد كانت الحياة التي كان يتخبط فيها الانسان الاول - لا ريب - محفوفة بالاعطال فالمرض والجوع والموت الذريع قد حددت عدد الأناسى لدرجة كبيرة . وقد ظلت زيادة البشر ضئيلة لا تكاد تدرك عدة قرون متوالية حتى أن سكان الارض بقي تعدادهم ثابتا أمدا طويلا . ولما كان صيد البر والبحر هما الوسيلتان الوحيدتان للغذاء كان لابد من وجود مساحات متسعة من الارض لا يرى فيها أحد من الناس . وكان السكان من القلة بحيث يمكن أن نفترض أن الانسان الواحد يخصه مائتا ميل من مساحة الأرض ، ولم يكن يعتمد بطبيعة الحال ان يحدد النسل وهو ما استطاع عمله بعد ذلك بمدة طويلة في كثير من انحاء العالم . بل على العكس ظل الانسان يزداد عدده وفقا لسنة الحياة بالسرعة التي كانت تسمح له بها البيئة القاسية التي لا ضابط لها . فلما عرفت الزراعة واستأنست الحيوانات النافعة وابتدع الفخار والنسج أخذ الانسان يتكاثر بسرعة أعظم نظرا الى أن ما يعتمد عليه من الغذاء صار أوفر وأثبت وأضمن

وبالرغم من أن استعمال الدواء والتغلب على الامراض والوسائل الصحية لم يرد شيء منها على خاطره في ذلك الوقت ، ولم يكن لديه في ذلك الوقت فكرة عن الهجرة بحثا عن أرض جديدة تمده بالغذاء والسكنى - فقد كان لديه في كل مكان الكثير من كل شيء يحس بالحاجة اليه على حسب تقديره في ذلك العهد . لا بد أن يكون هذا هو حال الانسان في ذلك الوقت حتى لو لم يفكر بعد في التغلب على الطبيعة واخضاع قواها لسيطرته .

وما وافت سنة ١٦٥٠ حتى كان عدد السكان في بعض البلاد أسرع في الزيادة ولو أن عدد سكان العالم حين ذاك كان زهاء ٤٦٥ مليونا أى ان عدد سكان العالم كان منذ ثلاثة قرون ربع عددهم في الوقت الحاضر ، ولقد بلغوا سنة ١٧٥٠ ستمائة وستين مليونا وفي سنة ١٨٥٠ أى بعد ذلك بقرن واحد زادوا على بليون نسمة حيث بلغوا ألف مليون وثمانية وتسعين مليونا . وقد صاحب الزيادة الهائلة في عدد السكان في أوربا في القرن الثامن عشر الثورات الصناعية والزراعية والتجارية التي ظهرت أول الأمر في انجلترا ، ثم انتشرت في جميع انحاء أوربا . ولقد دعا كشف أراض جديدة وما صاحبه من رفع مستوى المعيشة بالرغم



من الفقر والبؤس اللذين كانا نتيجة حتمية للتصنيع في أول عهده - الى حركات هجرة ضخمة من الاوربيين ، وهذه الحركات زادت سرعتها باختراع السفن البخارية نذكر على سبيل المثال ان المهاجرين من أوروبا الى القارات الحديثة من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩١٤ قد قدر عددهم بستين مليوناً منهم عشرون مليوناً من الجزائر البريطانية وحدها (١).

وفي سنة ١٩٠٠ بلغ سكان العالم ١٥٥١ مليون نسمة ، وفي السنوات التشر الاخيرة بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٨ كان متوسط الزيادة السنوية لسكان العالم حوالي ١٧ مليوناً ورغم الكوارث الطبيعية أو تلك التي جلبها الانسان على نفسه . وبالرغم من الحروب المحلية البسيطة والابوة والمجاعات أو ما يشبه المجاعات لا يزال العالم يزيد بحوالي ٢٥ مليون نسمة سنوياً ، أو حوالي ٦٨٠٠٠ نسمة في كل يوم (٢) وهذه الزيادة غير متناسبة في الانحاء المختلفة . فان تقدم العلوم وتطبيقها في الزراعة والصناعة وصناعة الادوية وفي النقل في بعض البلاد يفسده الابوة والقحط والحروب في بعضها الآخر .

لقد بلغ تعداد العالم سنة ١٩٤٠ بليونين ومائة وسبعين مليوناً ، وكان أساس التعداد في بعض الاقاليم مبنياً على التخمين حيث لم يعمل فيها تعداد ولم يسجل فيها أي احصاء ، وفوق ذلك فان في بعض البلاد اخطاء في الاحصاء راجعة الى الخط من عدد السكان . وهذا الخطأ يجعل التعداد العالمي أقل من الحقيقة . ثم ان هناك شعوباً يقطنون بعض الاماكن المنعزلة في كثير من البلاد المتمدنية حيث نسي الانسان فيها اخاه أو لعله نأى عنه جانباً لانه لم يسايره في سلم المدنية وهذه هي ما يطلق عليها : الجيوب التي يقيم فيها سكان البلاد الاصليون والموجودة في جميع انحاء العالم تقريباً . وهؤلاء لا يحصون ولا يدخلون ضمن الاحصاءات العامة ، فاذا ما استمرت حالة الاخصاب ونسبة الوفيات في الوقت الحاضر على حالهما في العالم كله ، وكل الدلائل تدل على ذلك ، فان تعداد سكان العالم سيبلغ ما يقرب من بليونين ونصف بليون نسمة (٣) . « وعلى هذا فالصورة الاجمالية التي تصور زيادة السكان

(١) راجع مؤلف جوليوس ايزاك عن اقتصاديات الهجرة طبعة عام ١٩٤٩ ص ٦٠

(٢) مع أن ازدحام السكان - مثله كمثل عوامل كثيرة غيره - ينشأ عنه كثير من حالات التوتر والحروب فان الحروب ذاتها لا تحل مشكلات السكان . وفي اثناء الحرب العالمية الثانية ظل عدد سكان العالم في زيادة مستمرة ، هذا الى أن النظرية التي تقرر أن الحرب ضرورة من ضرورات سنن الحياة أي أنها هي وسيلة الطبيعة في ضغط عدد السكان وضمان بقاء الاقوياء ( اباداة الضعفاء - نظرية خاطئة ولا سند لها من الواقع . وفي ابان القرن الاخير حيث كانت الحروب مشتتة في كل مكان تضاعف عدد العالم .

Fairfield O-born. Our Plundered Planet (New York 1950 23)

(٣) ان الرقم الذي يقدر لسكان العالم سنة ١٩٤٩ هو ٢٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠ بناء على بيانات مصلحة الاحصاء في الولايات المتحدة



أشبهه شيء بفيتل طويل مستدق من البارود يحترق ببطء ويقف احتراقه أحيانا فلا يلبث حتى يصل آخر الأمر الى غايته ويحدث الانفجار » (١) وليس علينا أن ننتظر الى أجل معين في المستقبل البعيد لحدوث هذا الانفجار . فقد حدث محليا في ألمانيا واليابان وإيطاليا وجر العالم الى حرب دامت ستة أعوام وربما لا يكون الانفجار التالي بعيدا كما سنرى فيما يلي من هذا الكتاب .

وسكان العالم برغم اختلاف نسبة زيادتهم وعدم انتظامها في البلاد المختلفة يمكن اعتبارهم مجموعة واحدة . ولو أن نسبة الزيادة نقصت في بعض البلاد في نصف القرن الأخير فان العالم جملة زاد بنسبة واحد في المائة تقريبا من عدد سكانه وهي نسبة تقتضى أن يتضاعف عددهم كل سبعين سنة . والخلاف في نسبة الزيادة بسبب الاختلاف في قدرة البلاد على ضبط التناسل وعلى نسبة الوفيات في القارات المختلفة والشعوب المختلفة والجماعات هو الذي أوجد مشكلات السكان التي تدعو في بعض البلاد الى المجاعات وحالات التوتر والحروب . ونحن لا ندرى هل (الفيتل) الخاص بزيادة السكان قد وصل الى مستودع الانفجار عند النقطة الديموجرافية (السكانية) الخطيرة فيحدث التوتر بين البلاد وتشتعل نار الحرب ؟ المسألة في الواقع تستحق الدرس العميق .

وبين الجدول الاول نسبة زيادة السكان من الناحية التاريخية ومتوسط نسبة الزيادة السنوية في الفترات المختلفة .

وبين الجدول الآخر عدد سكان العالم في كل قارة على حدها بين سنة ١٨٠٠ - وسنة ١٩٤٩ .

## الجدول الاول

### زيادة سكان العالم

| سنة  | تعداد العالم بالملايين | الزيادة السنوية المئوية في أثناء الفترة السابقة |
|------|------------------------|-------------------------------------------------|
| ١٦٥٠ | ٥٤٥                    | ٪٠.٢٩                                           |
| ١٧٠٠ | ٧٢٨                    | ٪٠.٢٩                                           |
| ١٧٥٠ | ٩٠٦                    | ٪٠.٤٤                                           |
| ١٨٠٠ | ١١٧١                   | ٪٠.٥١                                           |
| ١٨٥٠ | ١٦٠٨                   | ٪٠.٦٣                                           |
| ١٩٠٠ | ٢١٧١                   | ٪٠.٧٥                                           |
| ١٩٥٠ | ٢٤٠٠                   | ٪١.١٠                                           |

(١) انظر كنجسلي دافيز في مقالاته عن تغير جغرافية سكان العالم في السجل السنوي للاكاديمية الامريكية للعلوم السياسية والاجتماعية بتاريخ يناير عام ١٩٤٥ ص ١



## سكان العالم في كل قارة بالملايين

بين عام ١٨٠٠ - وعام ١٩٥٠

| القارة          | ١٨٠٠ | ١٨٥٠ | ١٩٠٠ | ١٩٣٩ | ١٩٥٠ |
|-----------------|------|------|------|------|------|
| افريقية         | ١٠٠  | ١٠٠  | ١٤١  | ١٥٧  | ١٩٨  |
| أمريكا الشمالية | ١٥   | ٣٩   | ١١٠  | ١٨٤  | ٣٢٨  |
| أمريكا الجنوبية | ١٤   | ٢٠   | ٤١   | ٨٩   | ٣٢٨  |
| آسيا            | ٦٠٠  | ٦٦٤  | ٨٢٩  | ١٠٩٧ | ١٢٧٢ |
| أوروبا          | ١٨٨  | ٢٦٦  | ٣٩٠  | ٥٤٢  | ٥٨٩  |
| الأفيانوسان     | ٢    | ٢    | ٦    | ١١   | ١٣   |

وكل بحث علمي في المسائل السكانية العالمية في الوقت الحاضر يجب أن يكون من حيث ( الكم ) أى العدد وحده فان أغلبية الشعوب العالمية . كما فى آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقية لم يبلغوا بعد المرحلة التى تجعل الدراسات المتعلقة (بالكيف) مهمة أو ضرورية . ولما كانت المظاهر الوصفية لمشكلات السكان تتضمن الى حد ما أحكاما أو تقديرات تختلف باختلاف الثقافات وهى على هذا الاساس تدخل دراستها ضمن علوم تحسين الجنس - فاننا سنقتصر دراستنا هنا على المظاهر العددية وحدها .

ومسائل السكان ، من حيث العدد ، تدور حول المواليد والوفيات والهجرة وهى العوامل الوحيدة التى تؤثر فى زيادة السكان أو نقصهم ، وبحوثنا فى مبدأ الأمر يجب أن تقتصر على هذه العوامل الثلاثة .

ان دراسة زيادة سكان العالم ( ولا سيما البلاد الغربية التى دخلها التصنيع والتى مرت بجميع مراحل التقدم ) نرى فيها ما يشبه الدورة فى طبيعتها . والدورة السكانية نستطيع أن نقرر نقطة بدئها عندما أحدث الانسان قرانا بين الزراعة والصناعة من ناحية والعلم من ناحية أخرى . ونعنى بالعلم الثورات الزراعية والثورات الصناعية . وان قدرة الانسان على الانتاج ووسائل النقل وعلى ادخار فائض مما يستهلكه يوميا لينفعه فى يوم خطير قادم لترجع الى حد كبير ، الى النقص فى الوفيات والزيادة فى عدد السكان . أما المجاعات فقد أمكن تجنبها كذلك الى حد كبير برغم أنه كان لها ولا يزال دور خطير فى بعض البلاد فى عهود مختلفه ، ولكن المرض - حتى بعد هذا - قد عاق زيادة السكان . وبمجرد معرفة الانسان للعلوم الصحية نقصت نسبة الوفيات . وعلى قدر تحسين استغلال الموارد الطبيعية والابقاء عليها رفع مستوى معيشتة ، وعندما أحس بالرغبة المتجددة الى ما يمسك حاجته أخذ يضبط زيادة العدد حتى يحتفظ بمستوى معيشتة أو يحاول رفعها اذا استطاع الى ذلك سبيلا .

وفى البلاد التى هى أكثر اشتغالا بالصناعة ضاق الفرق كثيرا بين نسبة المواليد والوفيات حتى لقد بقي عدد السكان فيها ثابتا . وحالة ثبات عدد السكان يمكن مقارنتها بحالة ثبات العدد أو النمو الضئيل فى عهد ما قبل التصنيع . على أن الخلاف بين ثبات عدد السكان أو زيادته الطفيفة



فى الوقت الحاضر وبين زيادة عدد السكان فى عهد ما قبل التصنيع له دلالة هامة ترجع الى ضبط زيادة المواليد فى الوقت الحاضر . فقد كان وقف الزيادة فى الماضى راجعا الى زيادة نسبة الوفيات وتأرجحها . أما فى الوقت الحاضر فيرجع ذلك لا الى نقص نسبة الوفيات فحسب ولكن الى ما هو أهم من ذلك ونعنى ما عقد الانسان عليه عزمه من ضبط نسبة المواليد . وهذه الصورة البسيطة التى بينا فيها زيادة السكان ونقصهم فى العالم الغربى الذى احترق الصناعة ابان مراحل البدايية والزراعية والصناعية تعطينا فكرة عما نسميه الدورة الديمجرافية أو السكانية .

ومن الواجب التسليم بأن لفظ ( دورة ) وهو اصطلاح مقتبس من علم الحياة فيه شىء من التسامح عند استعماله فيما يتعلق بالسكان ، ويجب ألا ننتقيد بمدلوله . فالدورة على وجه العموم تعنى خطة كاملة من العمليات التى تعود الى حالتها الأصلية . وفى علم الحياة تتضمن الدورة مجموعة من التغيرات التى نرى فيها الرجوع الى النقطة التى بدى منها . فحياة الانسان أو أى كائن تمثل دورة ، اذ هى تبدأ بالميلاد حتى اذ مرت بأطوار الطفولة وبلوغ الرشد والنضج والشيخوخة تنتهى أخيرا بالوفاة فالدورة على هذا الأساس يجب أن تخلد حياتها وأن تكون كاملة . وقد أشار الى هذا المعنى الاستاذ لل Lull اذ يقول :

فى حياة كل كائن حتى مراحل تمتاز كل منها عن الاخرى ومنها تتكون دورة الحياة ، وهذه المراحل توجزها فى البيضة والجنين والشباب والنضج الذى يلد بدوره بيضة جيل جديد . ويمكن أن تزداد على هذه مرحلة أخرى لا تشتملها الدورة دائما وهى مرحلة الشيخوخة - وان كانت ظاهرة طبيعية - ليس من المحتم أن تكون احدى أطوار الدورة الحيوية ، وهى تحدث للكائن الحى فى أية مرحلة من مراحل حياته . فاذا ما حدثت الوفاة قبل تولد الكائن الحى الجديد فدورة الحياة الطبيعية غير مكتملة لان السلسلة الكاملة للاحداث - كما يدل عليها تسميتها بالدورة - انما هى من البيضة الى البيضة أو بتعبير آخر اذا كان الحى أنثى فمن البيضة الى البيضة (١) . لكنه من الواضح أن الدورة السكانية لا يمكن أن تتم لان كل ثقافة تقاوم بكل ما أوتيت من قوة انحلال الشعب الذى تسود فيه . ولا يمكن أى جماعة أو شعب ارتكاب جريمة انتحار شعب بأسره عمدا . وهذا حق بالرغم من ظهور كثير من المدينيات التاريخية وازدهارها وانحطاطها ثم سقوطها فى النهاية .

وبعد فاذا ما طبقت فكرة الدورة السكانية على العالم أجمع فكثير من البلاد تقطع الدورة فى بعض مراحلها معتمدة على طبيعة زيادة السكان فى هذه البلاد . وبعد دراسة عملية تجريبية فى كل البلاد التى أمكن الحصول منها على معلومات خاصة باحصاء السكان ظهر أن هناك خمسة أوجه للدورة السكانية ، يمكن أن نسميها بالاسماء التالية :

#### ١ - الدورة السكانية ذات الزيادة العالية .

(١) راجع ريشارد سوان الى عن التطور العضوى طبعة عام ١٩٤٧

بنيويورك صفحات ١٦٩ - ١٧٠ .



- ٣ - الدورة السكانية ذات الزيادة الباكرة .
- ٣ - الدورة السكانية ذات الزيادة المتأخرة .
- ٤ - الدورة السكانية ذات الثبات المنخفض .
- ٥ - الدورة السكانية المنخفضة .

لكي نبين حدود مناطق العالم المختلفة ونوزعها تحت هذه المراحل الخمس لابد لنا من العلم بنسبة المواليد ونسبة الوفيات وأحداث الهجرة بين كل شعوب العالم . ولكن المعلومات التي يمكن الحصول عليها ، من بعض البلاد ، قليلة ومهوشة بحيث يصعب تبويبها تحت هذه الأقسام الخمسة . نذكر على سبيل المثال أنه لا يمكن أن يقال أية معلومات صحيحة عن أفريقية ( باستثناء جنوبى افريقية ( الأوربيين ) ومصر والحيشة ) لنقص أبسط الحقائق الخاصة بإحصاء السكان (١) وعند تعذر الحصول على الحقائق السكانية فإن الاعتماد على ادخال بلاد بعينها ضمن أحد هذه الأقسام يكون حينئذ مبنيا على دلالات مستمدة من الظروف والبيئة كطبيعة اقتصاديات البلاد ( زراعية أو صناعية أو جامعة بين الحرفتين ) وكمستوى الفنون فيها وما قد يوجد بها من الإدارات الصحية ومدى ما تقوم به من الخدمات واكتفائها الذاتى من الاغذية بالنسبة الى حاجة السكان وغير ذلك من العوامل .

#### ١ - الدورة السكانية ذات الزيادة العالية :

تتميز البلاد التي تدخل ضمن هذه المرحلة من التقدم بنسب عالية للمواليد ونسبة عالية كذلك للوفيات . ومعدل المواليد فيها مرتفع ويتأرجح بين أربعين وخمسين فى الألف . ونسبة الوفيات فيها تقترب من نسبة المواليد وتكاد تعادلها ، وعلى هذا فلا زيادة فى عدد السكان بل قد يظهر هذا التعادل فى الاحوال الفردية . واقتصاديات بلاد كهذه تعتمد أساسا على الزراعة ، وسكانها الزراعيون يتذبذبون قريبا من مستوى الكفاف الذي يفرضه العلامة ملتس لامثالهم . والحاصلات هنا تجود وتسوء تبعا لغزارة الامطار وقلتها . كما أن وجود المراعى للماشية والامراض التي تصيبها مع العجز عن علاجها وغير ذلك من العوامل مما يؤثر فى نسبة الوفيات التي تتأرجح ولكنها لا تنخفض وليس للانسان سلطان على هذه الظواهر وما الميلاد والموت الا احداث لا مفر من وقوعها .

ومن السهل أن تتخيل ان العالم أجمع مر بهذه المرحلة . ولكن عندما قامت الثورات الزراعية والصناعية والتجارية وترتب عليها ارتفاع مستوى المعيشة خلفت بعض البلاد الأخرى وراءها باقية فى طورها الأصيل المتخلف الذي لم يتقدم خطوة الى الامام .

(١) تناول كثير من الكتاب تحليل أوجه الدورة السكانية ولكن أفضل تحليل قام به الدكتور بلاكر وقد اخترناه هنا وقد نشر فى لندن فى سنة ١٩٤٨ صفحة ٨٨ - ١٠٢ تحت عنوان : « أطوار فى نمو السكان » .



وهذه البلاد التى فى هذه المرحلة فى الوقت الحاضر هى بلاد الافغان وبلاد العرب والصين والحيشة وأندونيسيا ، وفارس وبعض أنحاء أمريكا الجنوبية . وسكان افريقيه الأصليون جميعهم فى هذه المرحلة أيضا (١) .

وأهم البلاد التى تدخل فى هذا الباب الصين (٢) ومن العسير أن نكتب عن مسائل السكان فى الصين بما لا يقبل الجدل . فان أولى الأمر أنفسهم يتنازعون الرأى بينهم فى فرق فى التعداد يبلغ مائة مليون نسمة أو يزيد ، ولم يعمل فى الصين الى وقتنا هذا تعداد شامل بالمعنى المقصود بهذا الوصف فى العصر الحديث . ولا يمكن أن تكون احصاءات المواليد أو الوفيات فيها مستوفاة على أى وجه حتى تعدادها الاجمالى لم يسلم من حد أدنى للخطأ . يبلغ مائة مليون نسمة كما ذكرنا فيما سبق ، والمواصلات فيها رديئة والخدمات الصحية فى مساحات واسعة غير موجودة والغزو الاجنبى والحروب الاهلية تنهك قوى البلاد من وقت الى آخر ، وليس القحط فيها حدثا نادرا بل هو ظاهرة عادية فى قرى الصين .

نذكر شاهدا على ذلك ما قررته بعثة الصليب الاحمر عندما قدمت الى الصين بمناسبة القحط الكبير الذى حل بها سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لتحقيق : هل القحط يعتبر مجالا مناسباً لنشاط الصليب الأحمر ؟ - ان البعثة ترى أن الصليب الاحمر انما أنشئ للمعونة ابان الحالات الطارئة أما القحط فى الصين فمزمّن وليس من الحالات الطارئة .

وبعد أن بحثت البعثة كل حل ممكن ( بما فى ذلك الهجرة ) لمسألة سكان الصين قررت أنه « لو أن جميع البلاد فتحت أبوابها على مصاريحها لتستقبل المهاجرين من الصين ، ولو أن جميع السفن التى تمخر خلال البحار السبعة تنقل الركاب من قارة الى أخرى - تركت مسارها المألوف وحصرت عملها على نقل الصينيين من بلادهم الى بلاد أخرى فسوف تكون عاجزة عن أن تساوى بعملها هذا الزيادة السنوية فى عدد السكان (٣) .

وعلى العموم ان المشكلة السكانية الصينية لتستعصى على أى حل يرد على الحاضر بالطرق المألوفة وكان تقرير البعثة سلبيًا . انه لمن الصعوبة بمكان أن يكون الانسان متفائلا اذا لم يكن لديه حقائق يمكن الاعتماد عليها .

جاء فى تقرير الدكتور وارن س . تومسون Dr. Warren S. Thompeon وهو الذى يبلغ تعداد الصين فى رأيه بين ٣٧٥ و ٤٢٥ مليون نسمة ما يلى :

(١) لا يصدق هذا الكلام على اطلاقه على كل القارة الافريقية وتكفى الجمهورية العربية المتحدة مثلا شاهدا على ما نقول ( المترجم ) .

(٢) سيجد القارئ بحثنا مطولا عن الصين فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٣) البعثة الدولية لانقاذ الصين من القحط - التقرير السنوى عام ١٩٢٩ .



« يبدو أنه من المعقول ان نسبة المواليد في الصين لا تقل عن ٤٠ في الألف وانها ستصل الى حوالي ٤٥ - ٤٦ في الألف وهي النسبة المسجلة لمواليد فرموزا بل قد تبلغ ما هو أعلى منها . ولكن المعلومات التي لدينا عن نسبة الوفيات ابعد من الوثوق فيها كنسبة المواليد ولكن لها دلالتها على ما يؤيد انها قلما تقل عن ٣٥ في الألف فاذا قلت ففي ظروف استثنائية في الصين كان يكون ذلك في منطقة صغيرة حيث الخدمات الصحية أو عندما يوجد المحصول وتخف وطأة الامراض . »

ونسبة الوفيات في الصين جد متقلبة من سنة الى سنة ومن مكان الى مكان ، وهذا التقلب المفاجيء - وهو أكثر تقلبا من نسبة المواليد - على ما يظهر خواص الشعوب التي تشبه شعب الصين الذين لا نكاد نجد لديهم خدمات صحية والذين يعيشون على ما يكاد يحفظ أودهم حتى في السنين السمان . »

والبلاد الداخلة في هذا القسم ستكون مرتعا لمشكلات زيادة السكان مستقبلا اذا ما أدخلت فيها الخدمات الصحية العامة واتخذت فيها الوسائل للقضاء على المجاعات بزيادة الانتاج وتصنيع البلاد ومن البلاد البارزة في هذه المرحلة معظم افريقية والصين بما فيها من منشوريا والتبت والسعودية العربية وفارس وبلاد الافغان .

## ٢ - الدورة السكانية ذات الزيادة الباكورة :

تمتاز هذه الدورة بارتفاع في نسبة المواليد (كما في الدورة السابقة) ونسبة للوفيات منخفضة مع الميل الى استمرار الانخفاض . وان هذا الفرق بين نسبة الوفيات الآخذة في النقص وبين نسبة المواليد المرتفعة هو الذي يسبب لهذه البلاد الزيادة الكبيرة الصافية . ان نسبة المواليد ونسبة الوفيات قريبة من ٤٠ و ٢٥ في الألف على التوالي .

ومن خصائص البلاد التي في هذا القسم طرق الزراعة الجيدة مصحوبة باستخدام كل ما يسهل رى الارض وضبط مقاييس الفيضان ، ولا شك أن اختيار البنود المنتقة والمخصبات الطبيعية والكيميائية وانتظام الدورة الزراعية وسهولة تخزين المحصولات - كل أولئك يزيد الانتاج ويمكن للفلاح من ادخار ما ينفعه في الايام العجاف . وقد سارت نحو التصنيع شوطا بسيطا كما كشفت بعض الشيء عن موارد المعادن فيها واعداد بعض المصانع الشبيهة بالحديثة . وقد درب جزء يسير من العمال تدريبا مهنيا ليديروا حركة المؤسسات الصناعية المبعثرة في البلاد .

وقد حسنت وسائل النقل من طرق برية ومائية وسكك حديدية لتيسير نقل الغذاء للأماكن التي يعز فيها الغذاء تخفيفا لوطاة المجاعات فيها . وقد أخذت الوسائل الصحية والعلاجية تظهر فيها لتقاوم حدة الأمراض والأوبئة بما ينقص نسبة الوفيات العالية . كما أن شبكة من المدارس ستغزو الامية المتغلغلة في تلك الاصقاع ولو أنه ليس لها كل الصلاحية لما ينفع مجموعة الاهالي فيها .

هذا والحكومة المركزية التي على شيء من القوة ولها قوات أمن تقضيان



على اختلال الامن والخصومات المدنية وتهيئان للاهالى قسما من الامن والسلام  
وكل هذه الاعمال الصالحة التى تلائم الحياة المتمدية أمكن تيسيرها للأهالى  
عن طريق الاتصال بالغرب عندما كان سلطان أوروبا باسطا نفوذَه على معظم  
مساحة القارة الآسيوية .

ولقد عوض السكان عما فقدوه من حرية سياسية وما قاسوه من مساو  
اقتصادية ما أفادوه من المزايا التى ذكرناها (١)

أما النتيجة الخالصة من هذه الميزانية التى بينا حسابها من حيث حكم  
الغرب لآسيا بالإشارة الى الموضوع الذى نعالجه فهى زيادة عدد السكان فى  
هذه البلاد . وقد كان معظمها مستعمرات فيما مضى من الزمان وهى تسرع  
الخطا نحو استرداد حريتها المفقودة وهى على موعد قريب مع التقدم السياسى  
والنهضة الاقتصادية .

والبلاد التى تدخل فى نطاق هذا التطور فى حالة السكان هى الهند  
وباكستان وبورما وسيلان والملايو ( وكلها كانت قبلا خاضعة للنفوذ البريطانى  
عدا الملايو فانها لا تزال فى حكم المستعمرات ) وتايلاند الحرة والهند الصينية  
( تحت النفوذ الفرنسى الآخذ فى الأفول (٢) وأندونيسيا ( وكانت تحت الحكم  
الهولندى ) وفورموزا وكوريا ( وكانتا قبلا تحت النفوذ اليابانى ) ومصر (٣)  
فى افريقية وكل بلاد الشرق الأوسط عدا ايران وبلاد العرب وبلاد افغان  
وهى داخلة فى المرحلة الاولى كما لاحظنا ذلك من قبل أى كل آسيا عدا  
ما ذكرنا من الاستثناءات .

وكان هذا التطور نتيجة لاحتكاك الغرب بآسيا ( ولا نقصد بالاحتكاك  
الا الجانب الحسن من المعنى ) مضافا اليه أحوال آسيا التى تساعد على  
زيادة السكان تلك الزيادة الجسيمة فى سكان آسيا فى نصف القرن الأخير  
فالهند وباكستان مثلا قد زادتوا وحدهما خمسين مليوناً فى السنوات العشر  
من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٤١ وقد سجلت بلاد أخرى زيادة مماثلة، وليس  
معنى هذا ان نسبة الزيادة فى آسيا تسترعى النظر . فان أية نسبة فى  
الزيادة تعنى اضافة ضخمة وذلك لضخامة عدد السكان فيها .

وهذه الزيادة ستشكل مشكله خطيرة لآسيا وللعالم عندما تسترد  
آسيا كلها حريتها كاملة وتحسن الصحة العامة ووسائل المحافظة عليها  
وتنقص نسبة وفياتها . فاذا ما ظلت نسبة زيادة المواليد فى مستواها الحالى  
فان النتيجة الحتمية لذلك - الحاجة الى الاندفاع الى البلاد القريبة التى لم  
تترحب بالآسيويين ولا تزال ترفض هجرتهم اليها . ومهما كان موقف هذه  
البلاد « المضيفة » فان مجهودا يجب أن يعمل وقد يكون من اللازم أن يكون  
المجهود عنيفا - كما فعلت اليابان أخيرا - لتغيير الحالة الحاضرة فى المحيط  
الهادى .

(١) لا يمكن أن يكون لفقد الحرية أى عوض ولا يمكن أن تقدر الحرية  
بشئ ( المترجم ) .

(٢) لقد تحررت الهند الصينية .

(٣) يقصد الجمهورية العربية المتحدة ( المترجم ) .



ويدخل في هذه المرحلة نفسها زيادة على البلاد الآسيوية السابقة تركيا ومصر وفلسطين المحتلة ومدغشقر والمكسيك وأمريكا الوسطى وجميع جمهوريات أمريكا الجنوبية باستثناء شيلي وأوروغواي والارجنتين ، وهذه البلاد تشبه اقتصادياتها ومظاهرها السكانية التقليدية الى حد ما الاحوال الاقتصادية الزراعية التي في آسيا وان كان اتساع رقعة المدن والحياة المدنية أكبر نسبيا مما في آسيا .

وفى الواقع لقد ظهر أن لدى بلاد أمريكا اللاتينية ( وتشمل كل المنطقة التي في الدنيا الجديدة جنوب الولايات المتحدة ) استعدادا ضخما لزيادة السكان . بلغ مقدار سكانها ١٦٣ مليوناً سنة ١٩٥٠ بل ظهر انها تزداد بنسبة أكبر من المناطق الكبرى كافة فى العالم أجمع . ونذكر على سبيل المثال أنها زادت فى عشرين سنة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٥٠ بنسبة ١٧٣٪ فى المائة سنوياً أى أن الزيادة بلغت فى المدة كلها ٤١٪ وأربعين مليون نسمة أضيفت على مجموع سكانها . فاذا ما سارت الزيادة على هذا المنوال فسيضاعف عدد السكان سنة ١٩٨٦ ويتجاوز عددهم ٣٧٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ .

ولكن بالرغم من هذه النسبة الحالية فى زيادة السكان وبالرغم من احتمال الزيادة لاسباب أخرى خافية يجب أن نذكر أن مساحة أمريكا اللاتينية تبلغ ١٦٪ من مجموع مساحة الاراضى القابلة للسكنى وان سكانها مقصورون على ٦٪ فقط من مجموع سكان العالم .

### ٣ - الدورة السكانية الثامنة ذات الزيادة المتأخرة :

تمتاز هذه الدورة بانخفاض نسبة المواليد ونسبة الوفيات جميعاً ونظراً الى أن نسبة الوفيات أقل دائماً من نسبة المواليد فانها تسجل الفرق ا. صافى الزيادة سنوياً والبلاد التى فى هذه المرحلة يتردد نسبة زيادة المواليد فيها ما بين ٣٠ و ٣٥ فى الألف ونسبة الوفيات حوالى ٢٠ فى الألف ، وانخفاض زيادة المواليد هو نفسه شاهد على تقدم هذه البلاد .

وتعتمد اقتصادياتها على الزراعة الراقية الى حد ما وعلى الصناعة الحديثة . وكان من أثر التصنيع وجود انماط من وسائل الحياة المدنية مصحوبه بالخدمات الصحية العامة . واننا لنجد فى الآراء الدينية وفى الرغبة السياسية فى زيادة السكان وبخاصة رغبة الكنيسة الكاثوليكية والاتحاد السوفيتى فى الزيادة - تعليلاً لارتفاع نسبة المواليد الى حد ما وبخاصة فى الأوساط الريفية ، حيث تسود الآراء الدينية المؤثرة فى الحالة الاجتماعية أو الاوامر السياسية . وفى المدن حيث تتغلب الآراء الماركسية .

وهذه البلاد عموماً باستثناء بلد أو اثنين يمكن أن يقال عنها انها آخر البلاد المتقدمة من الناحية السكانية حيث لا يزال هناك موارد انسانية ضائعة يمكن تداركها وهى على حسب ترتيب أهميتها - الاتحاد السوفيتى واليابان والارجنتين وبولندا وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وإيطاليا وأسبانيا وشيلي وأوروغواي .

والمشكلة فى هذه البلاد ترجع الى حد كبير الى الخلاف الشديد بين



الآراء السياسية والآراء الدينية من جهة وبين الحاجة الى الاستقرار السكاني من الجهة الأخرى . فإذا كانت الدولة والكنيسة على وئام فى رأى كان بينهما على الدوام اتفاق على زيادة سكان البلاد . وإذا لم يكن للكنيسة نفوذ على الحكومة أو وئام مع الحكومة فهناك أيضا الرغبة فى زيادة السكان تنعكس صورتها فى سياسته تدعو الى الزيادة سواء كانت هذه السياسة غير ارادية أم كانت سياسة مدبرة .

وأهم البلاد فى هذه المجموعة وأكبرها هى الاتحاد السوفيتى الذى زاد تعداد سكانه من ١٤٧ مليون نسمة سنة ١٩٢٦ الى ١٧٠ مليون نسمة سنة ١٩٣٩ و ١٨٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٥ والمتنظر أن يظل فى زياده مستمرة ربما بلغت ٢٠٣ ملايين سنة ١٩٥٠ إذا كانت قد بقيت نسبة المواليد والوفيات الحاضرة على حالهما .

واليابان تلى الاتحاد السوفيتى فى الأهمية وهى أكثر تقدما من الاتحاد السوفيتى فى الدورة ذات الزيادة المتأخرة ، وهى أولى البلاد الآسيوية التى بلغت هذه المرحلة باستثناء روسيا . وهى مهمة أيضا من حيث انحصاءاتها صحيحة من عهد توكوجاوا ، وقد ظل تعداد اليابان ثابتا منذ أول احصاء فى هذا العهد سنة ١٧٢١ الى آخر احصاء فى سنة ١٨٥٠ حوالى ٣٠ مليوناً .

ولقد كان العهد عهد عزلتها المفروضة عليها وعهد اقتصادياتها الزراعى السابق على تصنيعها وادخال الآلات فيها . ولقد ظلت اليابان ثابتة فى عدد سكانها المنخفض نتيجة للمجاعات والأوبئة والاحصاء وواد الأولاد ، وبعودة الميجى سنة ١٨٦٨ اندمجت بعد العزلة فى المحيط الدولى ، وانتقلت الى اسلوب الحياة الحديث والتصنيع وتخطيط المدن وسار الاهالى قدما الى الامام تاركين وراءهم كل من قنع بالاقتصاد القروى فى نظام اقطاعى عتيق . وكانت النتيجة أن تضاعفوا فى خمسين عاما من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٢٠ ، ثم زادوا مرة ثانية سنة ١٩٢٠ من ٥٥ مليوناً الى ٧٣ مليوناً سنة ١٩٤٠ ، وهى زيادة تبلغ ٤١ فى المائة فى عشرين عاما وما وافت سنة ١٩٦٠ حتى بلغت عدتهم ٨١ مليوناً أو تزيد .

ولقد جاءت هذه الزيادة - كما كان متوقعا نتيجة لزيادة التصنيع وما يستلزمه من التوسع فى سكنى المدن . ولكن عندما استقرت هذه الحال فى الاقتصاديات اليابانية بصفة دائمة جنحت نسبة المواليد الى الانخفاض مع بقاء الزيادة فى الحياة الريفية . ومع أن أربعين فى المائة من سكان اليابان كانوا يحترفون الزراعة أساسا لكسب القوات استمرت البلاد جملة فى الزيادة .

على أن اتساع المدن فيها وحركة التصنيع بها وتقدم أساليب الزراعة وترقيتها والهجرة والاستعمار ومحاولاتها كسب أسواق عالمية لتصريف بضائعها - كل ذلك لم يساير رغبتها الشديدة فى رفع مستوى المعيشة الذى كان سببه اتصالها بالعالم الخارجى .

ثم ان حالتها الاقتصادية السيئة الناجمة من عدم التوازن السكانى بين عدد سكانها والموارد التى تكفيهم على مستوى آخذ فى الارتفاع فى ظل حكومة ميالة للحرب رغبة فى التوسع دافعه للشعب الى رفع نسبة المواليد



- كل ذلك كان نتيجة الهجوم على بيرل هاربر سنة ١٩٤١ . ويجب أن نعترف أن ضغط سكان اليابان مصحوبا بعوامل أخرى كان هو السبب في توسعها الحديث ، ولم تستطع هزيمة اليابان ولا اختلال اقتصادياتها ( وبخاصة ضياع تجارتها الخارجية ) مع عدم اجراء أى تحسين في موقفها الديمجرافى - لم تستطع كل أولئك العوامل حل مشكلتها من حيث تخلصها من الضغط السكانى المحسوس .

كمان هزيمتها الحربيه وما صاحبها من فقداء بضعة آلاف من المحاربين لم تحل مشكلتها الاقتصادية الاساسيه . وان كانت قد زالت عنوة احدى نتائج مأساتها الديمقراطية الاساسية التى قاصتها فى ايجاد متنفس لها فى ارض تستعمرها .

ولم يقم الحلفاء بأى اجراء يمنع اليابان من أن تكون مركزا لخطر ديموجرافى ، وليس لدينا أية دلالة على أن هناك تحولا فيها عن نسبة المواليد ولا نسبة الوفيات اللتين كانتا فيها قبل الحرب .

والاتحاد السوفيتى فى موقف مشابه لموقف اليابان مع فارق واحد : ذلك أنه لدى الروس اراض يستطيع الزائدون منهم ان يهاجروا اليها ويستوطنوها مع أن هناك شكاً فى قدرة هذه الاراضى الضئيلة السكان على أن تهيم لهذه الاعداد المتزايدة معيشة على مستوى عال . وامام الاتحاد السوفيتى طريقان عليه أن يختار أحدهما : أما رفع مستوى المعيشة لسكانه الحاليين بزيادة الانتاج أو تخفيض مستوى معيشتهم - بان يزيد عدد السكان . على أن أمل الاتحاد فى الحصول على كسب وافر من البلاد التى تدور فى فلكه لرفع مستوى السكان فيه أمر مشكوك فيه .

#### ٤ - الوجه الرابع للدورة الديموجرافية أكثر تقدما ويتضمن خسارة أقل فى الموارد الانسانية .

تتميز البلاد التابعة بمعدل منخفض للمواليد والوفيات يكاد يكون متساويا ، وعلى ذلك يبقى عدد السكان ثابتا . فإذا أغفلنا الهجرة من البلاد أو الهجرة اليها ، فكل ما يقال عن هذه المرحلة فى التقدم أن السكان فيها يميلون الى الثبات الى حين اذا بقيت العوامل الاخرى بدون تغير . واذا لم يختبر مثل هذا العصر الهرمى لمعرفة مفردات تركيبه فانه يمكن اجمالا بلوغ هذه النتيجة : ذلك أن السكان أصبحوا أكبر سنا بمعنى أن عدد المسنين منهم يكون أكثر عددا بالنسبة الى عدد صغار السن ومتوسطى السن . ولكن اذا أردنا تقدير منهج السكان بصفة عامة فان نسبة المواليد والوفيات ليست بذات فائدة كبيرة . واذا ما أغفلنا الفرق الضئيل بين هاتين النسبتين فان الوسيلة الوحيدة لأن نعرف هل سكان البلاد فى زيادة أو فى نقص أو فى حالة استقرار - هى استعمال النسبة الاضافية للزيادة ، فاذا ما استقرت هذه النسبة رقم ١ فأنسكان حافظون لعددهم معوضون نقصهم ، واذا كانت أقل من الواحد فهم لا يعوضون نقصهم ويكون عددهم آخذا فى النقصان ، وليس لدى كل البلاد المعلومات اللازمة لعمل هذه النسبة الصافية ، ولكن البلاد المتقدمة لديها غالبا من الاحصاءات ما يمكنها من استنباط هذه النسبة بحد أدنى من الخطأ .

وفى البلاد التى تبلغ النسبة فيها الواحد - أى التى لا تزيد ولا تنقص



يمكن أن تدخل في هذا القسم - قسم البلاد ذات الثبات المنخفض - والنسبة الصافية للبلاد المذكورة فيما بعد قريبة من الواحد وبعضها أدنى وبعضها أعلى من الواحد الصحيح - وعلى أساس هذا المقياس توضع البلاد الآتية في المرحلة ذات الثبات المنخفض -

### الجدول ( ٣ )

#### البلاد ونسبة الزيادة الصافية فوق وتحت الواحد الصحيح

| اسم البلاد       | السنة       | النسبة الصافية للزيادة |
|------------------|-------------|------------------------|
| الولايات المتحدة | ١٩٣٧        | ٠.٩٦                   |
|                  | ١٩٤٢        | ١.١٨                   |
| بريطانيا         | ١٩٣٧        | ٠.٧٨                   |
|                  | ١٩٤٤        | ٠.٩٩                   |
| فرنسا            | ١٩٣٩        | ٠.٩٠                   |
| بلجيكا           | ١٩٣٩        | ٠.٨٥                   |
| الدانمارك        | ١٩٣٧        | ٠.٩٤                   |
|                  | ١٩٤٣        | ١.١٤                   |
| ألمانيا          | ١٩٤٠        | ٠.٩٧                   |
| النمسا           | ١٩٣٩        | ١.٠٠                   |
| المجر            | ١٩٣٨        | ١.٠٠                   |
| تشيكوسلوفاكيا    | ١٩٢٩ - ١٩٣٢ | ٠.٩٤                   |
| النرويج          | ١٩٣٩        | ٠.٨٥                   |
| السويد           | ١٩٤١        | ٠.٨٤                   |
| سويسره           | ١٩٣٨        | ٠.٧٧                   |
|                  | ١٩٤٣        | ١.٠٥                   |
| استراليا         | ١٩٣٧        | ٠.٩٨                   |
|                  | ١٩٤٣        | ١.١٦                   |
| زيلاندا الجديدة  | ١٩٣٧        | ٠.٩٩                   |
|                  | ١٩٤٣        | ١.٢                    |
| استونيا          | ١٩٣٨        | ٠.٧٩                   |
| فنلندا           | ١٩٣٨        | ٠.٩٦                   |
| لاتفيا           | ١٩٣٩        | ٠.٩٩                   |

وهذه البلاد المذكورة آنفا في غربى أوروبا وشمالها وبعضها في وسطها ، والبلاد التى فى هذه المرحلة خارج حدود أوروبا هى الولايات المتحدة واستراليا وزيلندا الجديدة -

ومن الأهمية بمكان أنه لم يرد فى هذا الجدول بلاد من آسيا أو من



أفريقية أو أمريكا الجنوبية داخلية في هذه المرحلة (١) وهذه البلاد ليس فيها ما يستحق الدرس في الوقت الحاضر . فإذا لم يزد السكان فيها مستقبلا بسبب النمو الطبيعي أو بسبب الهجرة إليها فأنها تكون بما فيها من أراض خالية ( مصدرا لمقارنة غير سعيدة بالبلاد التي يزد فيها السكان برغم الحسائر السكانية الكبيرة ) فمثلا لو أن سكان استراليا كفوا عن الزيادة زيادة بينة في السنوات العشر القادمة وظل سكان اليابان والصين والهند والجنوب الشرقي من آسيا يتزايدون كما فعلوا في نصف القرن الأخير فإن فقدان التوازن بين الأرض والموارد الطبيعية من جانب وبين السكان من الجانب الآخر سيتطلب باللين أو بالشدة مجهودا من المحرومين لتغيير الحال ( الوضع الاجتماعي ) في المحيط الهادي أو في الأمريكتين إذا اضطروا إلى ذلك . وسواء أنجح هذا المجهود أم لم ينجح فهذا خارج عن نطاق بحثنا .

فإذا أراد العالم أن يحتفظ بالسلام يجب ألا يبقى على الأسباب الحزنية التي تؤدي إلى الحروب . والدلائل المستمدة من تاريخ أوروبا الحديث وتاريخ الشرق الأقصى الحديث شاهدة على أن مثل هذه المحاولات العنيفة لتغيير الأوضاع لا يوقفها أي تهديد يقول بأن هذه المحاولات مآلها الفشل : ففي كل نزاع يرجو كل فريق النصر ، وكون خسارة أحد الفريقين نتيجة حتمية لأحدهما لا تخطر ببال واحد منهما والا امتنع قيام الحروب . ولعل الحل يكون في تغيير سلمى على هيئة مساءدات اقتصادية وفنية زيادة على هجرات مدروسة داخل آسيا .

##### ٥ - المرحلة الخامسة والأخيرة للدورة الديموجرافية وهي الدورة المنخفضة :

تمتاز بانخفاض ملحوظ في مجموع سكان البلاد راجع إلى زيادة الوفيات على المواليد ، ولا تعزى هذه الحالة إلى كثرة الوفيات بمثل ما هي راجعة إلى قلة المواليد . وما لم تكن هذه الحالة مؤقتة فإن موضوع « انتحار الجنس » يبرز إلى الوجود . ولا سبيل إلى تغيير الموقف بخلاف زيادة المواليد إلا بقدر كبير من المهاجرين إليها .

هذا وإبادة الشعب أو « الجنس » تكمل الدورة الديموجرافية ولو أن اختفاء بعض الشعوب جملة ( ممن لم يكادوا يكملون الدورة الديموجرافية ) ربما لا يقوم مثلا لهذه الظاهرة .

ولقد أبدى الدكتور بلاكر ، وهو يتحرى البلاد التي تدخل في نطاق هذه الدورة الديموجرافية ، الملاحظة التالية ، قال : « ان خلو بعض الجزر من سكانها - مثل تسمانيا - حيث لم يبق فيها أحد من سكانها الأصليين أو مثل الأفيانوسية الحارة حيث قل عددهم إلى درجة كبيرة ، أو اختفاء بعض الأجناس الأصليين في بعض أنحاء إحدى القارات كما اختفى هنود أمريكا الشمالية من مراتع الصيد الأصليين - قال : ان هذه الأحوال إنما تعد رد

(١) من الحق أن نقرر عن معظم البلاد في هذه القارات أن الإحصاءات الضرورية لاستنباط النسبة الصافية للزيادة لها لم تكن ميسورة لنا . ولكن سرعة الزيادة فيها تدل على أن نسبته الزيادة الصافية فيها أعلى من الواحد الصحيح بكثير .



فعل لا انتشار الرجل الأبيض في أنحاء العالم أكثر مما حتى مرحلة حتمية من المراحل الديموجرافية .

وفي الأيام الأخيرة كانت فرنسا هي البلاد الوحيدة التي منيت بزيادة فعلية في عدد الوفيات على المواليد مدى غير قصير ، وهناك دلائل تشير الى أن هذا الوضع سينقلب رأسا على عقب بزيادة المواليد على الوفيات نتيجة - في الغالب - للإجراءات الفعالة التي اتخذت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . والجدولان التاليان رقم ٤ ورقم ٥ يبينان نسبة مواليد فرنسا وسببه وفياتها وزيادة السكان الكلية والزيادة الصافية من سنة ١٩١٠ - ١٩١١ الى الأيام الأخيرة .

وكان من آثار الحرب أن أحست فرنسا احساسا قويا أنها أمام مشكلة سكانية ، كما أنها أدركت أن في بلاد مثل فرنسا لا يمكن الحصول على المواليد كما تشتري السلع بدراهم معدودات . ولقد أثمرت فعلا سياستها السكانية التي اتبعتها بعد الحرب ، فحدثت زيادة ملحوظة في المواليد على الوفيات . وابتاع نظام الضمان الاجتماعي الحديث الذي لا يرهق فيه الآباء بالأعباء الناجمة من زيادة المواليد بل يقتضى أن يمنحوا جزءا متواضعا لما ينبغي من المواليد قد يستمر السكان في الزيادة حتى إذا توطلت هذه الزيادة واستقرت بلا انقطاع فستنتقل فرنسا الى المرحلة الديموجرافية الرابعة .

وهكذا نرى أن الدورة الديموجرافية من وجهة النظر الشاملة الى سكان العالم جملة في أى وقت معين تمر ببلاد كثيرة في مراحل مختلفة من تطورها الديموجرافي ، كما نرى البلاد المختلفة تتبع مراحل مختلفة في الدورة الديموجرافية . ومن وجهة النظر هذه نرى الصين مثلا - وقد أشرنا الى ذلك من قبل - تتبع المرحلة الاولى وهكذا ..

ويمكن كذلك أن ننظر الى الدورة الديموجرافية من الناحية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لاي بلد من البلاد ، فلو نظرنا من هذه الناحية فالتاريخ الديموجرافي لاية بلاد متقدمة يمكن أن نتتبعه في جميع مراحل الدورة .

فبريطانيا مثلا كانت في المرحلة الأولى قبل قيام الثورة الزراعية والثورة الاجتماعية فيها . وعندما تقدم العلاج والوسائل الصحية وارتفع مستوى المعيشة الذي ساعدت عليه الهجرة الى ما وراء البحار واستغلالها الاستعماري ، انتقلت الى المرحلة الثانية حتى وصلت آخر الأمر الى المستوى المنخفض الحالي . وقد منعها الانزلاق الى المرحلة الأخيرة الدعاية القوية الى أن تبقى على أقل تقدير على حد حفظ مستوى الاحصاء الحالي للسكان ، وأن تبقى كذلك على وسائل الضمان الاجتماعي حتى لا يكون في الحمل والولادة والتربية أى عبء اقتصادي على الناس .

وهكذا نرى أن احدي النظريتين ترينا منظرا ثابتا فوتوغرافيا على حين ترينا النظرية الأخرى منظرا متحركا سينمائيا . وبينما المنظر الاول منظر خاطف نرى في الآخر تخصيصا كما نراه يلقي الضوء على أي بلد أو اقليم مثلما يلقيه على تاريخه السكاني .



الجدول ( ٤ )  
معدل المواليد والوفيات في فرنسا

| السنة أو الفترة | نسبة المواليد | نسبة الوفيات |
|-----------------|---------------|--------------|
| ١٩١٣-١٩١١       | ١٨١           | ١٩٠          |
| ١٩٢٥-١٩٢١       | ١٩٣           | ١٧٢          |
| ١٩٣٠-١٩٢٦       | ١٨٢           | ١٦٨          |
| ١٩٣٥-١٩٣١       | ١٦٥           | ١٥٧          |
| ١٩٣٦            | ١٥٠           | ١٥٣          |
| ١٩٣٧            | ١٤٧           | ١٥٠          |
| ١٩٣٨            | ١٤٦           | ١٥٤          |
| ١٩٣٩            | ١٤٦           | ١٥٥          |
| ١٩٤٠            | ١٣٤           | ١٨٤          |
| ١٩٤١            | ١٣٠           | ١٧٤          |
| ١٩٤٢            | ١٤٥           | ١٦٩          |
| ١٩٤٣            | ١٥٩           | ١٦٤          |

الجدول ( ٥ )  
المعدلات الكلية والصافية للتناسل في فرنسا في تواريخ مختلفة

| السنة أو الفترة | الزيادة الكلية | الزيادة الصافية |
|-----------------|----------------|-----------------|
| ١٩٠٥-١٩٠١       | ١٣٧            | ٠٩٨             |
| ١٩١٠-١٩٠٦       | ١٣٧            | ٠٩٥             |
| ١٩١٥-١٩١١       | ١١٠            | ٠٨٤             |
| ١٩٢٠-١٩١٦       | ١٨٠            | ٠٥٩             |
| ١٩٢٥-١٩٢١       | ١١٨            | ٠٩٥             |
| ١٩٣٠-١٩٢٦       | ١١٢            | ٠٩٢             |
| ١٩٣٥-١٩٣١       | ١٠٦            | ٠٩٠             |
| ١٩٣٥            | ١٠٠            | ٠٨٧             |
| ١٩٣٦            | ١٠١            | ٠٨٨             |
| ١٩٣٧            | ١٠٢            | ٠٨٩             |
| ١٩٣٨            | ١٠٤            | ٠٩١             |
| ١٩٣٩            | ١٠٦            | ٠٩٣             |
| ١٩٤٠            | ٠٩٧            | ٠٨٢             |
| ١٩٤١            | ٠٩٠            | ٠٧٧             |
| ١٩٤٢            | ٠٩٨            | ٠٨٥             |

وهذه المراحل السكانية الخمس ترمينا عند النظرة الحافظة الحاضرة والأحوال المستقبلية المتوقعة للسكان في البلاد المختلفة ، وما تنطوي عليه من خلافات بينها وما تنوق الى عمله كل منها مستقبلا .



وفضلاً عن هذه الاتجاهات الدولية توجد في كل بلد اتجاهات داخلية كذلك . وهذه الاتجاهات الداخلية التي تنشأ بين الجماعات تنشأ مما يمكن تسميته « بسوء وضع السكان » ويمكن اعتباره مظهراً خاصاً للمشكلة السكانية العامة . وتنشأ هذه الحالة إذا وجد في البلاد أكثر من فريق يختلف عن غيره في الجنس أو الثقافة أو اللغة أو الدين أو كان فيها فريق يطمع في أن يكون له المركز السياسي الممتاز ، وكان هؤلاء وهؤلاء في بيئة واحدة تحت حكم واحد . وعن هذه المشادات بين الجماعات التي تكون العناصر الدائمة في البلاد ينشأ ما جرى العرف بتسميته مشكلات الأقليات ولكن في هذه المرحلة الخاصة نجد شيئاً آخر زيادة على ما يسمى بمشكلات الأقليات بسبب الاختلاف في نسبة المواليد والوفيات وبسبب الاختلاف أيضاً في مقدار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفكري في الجماعات المختلفة وهذه المشادات الداخلية التي تدعو إلى التعارض والتفرقة والعزلة والاعتزال والثورة والحرب الداخلية ومحاولة القضاء على الجنس المخالف - لها أهمية الخلافات الدولية التي تسبب الحروب وتستحق أن يعنى بها في أية خطة يراد منها المحافظة على السلام .

وهذه الحالة التي نجدها في معظم البلاد على اختلاف في شدتها يجب أن ينظر إليها على أنها صورة خاصة للوضع السكاني الخاطئ الذي بحثناه فيما سبق ، وهذا الوضع الخاطئ - في كثير من البلاد التي يتكون سكانها من عناصر مختلفة . ومنطقة التوتر هذه تشمل مساحة واسعة ، وهي ليست مقصورة - كما علمنا في وصفها السابق - على ما يترتب من النتائج من اتصال الأوروبيين بالوطنيين « البدائيين » كالذي بين الأوروبيين وسكان « جنوبى أفريقية » الأصليين أو اتصال الاستراليين بالسكان الأصليين أو الأمريكانيين وهنود أمريكا .

وترى هذه الحالة فوق ذلك في كثير من الانحاء التي يتم فيها الاتصال بين أجناس مختلفة كالعلاقة بين البيض والسود في الولايات المتحدة والبيض والسود في المستعمرات الأوروبية في أفريقيا ، وبين العرب واليهود في فلسطين وشرق الأدنى عامة وحيث المسألة الصهيونية ، وبين الهنود والمنبوذين وبين الهنود والمسلمين في الهند وباكستان وبين الصينيين والهنود والملايو في ملايا ، وبين الهنود والفيجيين في جزائر فيجي وغيرها .

وتوجد - مع ذلك - بلاد جماعات مختلفة جنباً إلى جنب ، وتمضى كل جماعة إلى سبيلها دون أن يكون بينهما حب متبادل . وفي هذه الحالة لا توجد تفرقة ظاهرة أو عدائيه يحس بها فريق متحكم في الآخر كالحالة بين البيض والسود في الولايات المتحدة وجنوب أفريقية : فالكنديون الفرنسيون والكنديون الإنجليز والولون Walloons والفلاج Flening في بلجيكا والبورير والبريطانيون في جنوبى أفريقية ، والهنود البرهميون وغير البرهميين في جنوبى الهند - كلها أمثلة لهذه الحالة . والواقع أن هناك شيئاً من التوتر الخفى في كل جماعة وفي كل بلد يختلف فيها المستوى الثقافى أو يختلف فيها أجناس السكان ، فالتوتر لا محالة موجود ، ولكنه ربما لا يدعو إلى الانفجار ، ومثل هذا التوتر له أصول جذرية في عدم تجانس السكان .



## الفصل الثاني

### اختلال الميزان السكاني في العالم

هناك حقيقتان هما أكثر الحقائق اخلاا بنظام سكان العالم في الوقت الحاضر : فبالإضافة الى زيادتهم الهائلة هناك عدم التكافؤ في توزيعهم وعدم التكافؤ في زيادتهم . فاذا ما أضيف الى ماسبق أمر توزيع الموارد الطبيعية بين البلاد المختلفة والوسائل الميسورة التي تقيم أود السكان فيها وضحت أسباب الاضطراب السياسي والاجتماعي ، بل القلق الذي يسود العلاقة بين الشعوب . وعلى ذلك فالعلاقة بين هذه المجموعة من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية وحالات التوتر السياسية والاقتصادية سواء أكانت حاضرة أم متوقعة ، وهي التي كانت في الماضي كما قد تكون في المستقبل أيضا داعية الى الحروب والاعتداء - جديرة بالدرس والتمحيص .

ويوجز الجدول التالي مجموع مساحات القارات وعدد سكانها :  
ان أهم حقيقة تستخلص منه بل لعلها أروع حقيقة هي أن نصف سكان العالم محصورون في نحو جزء من عشرين جزءا من مساحة الدنيا بحيث تبلغ كثافة السكان فيه أربعمئة نسمة للميل المربع الواحد ، وتحليل ادق ( انظر المصور ) نرى أن اكثف البلاد سكانا هي الصين واهند والباكستان واوريا واليابان واندونيسيا وعلى النقيض من ذلك هناك مناطق واسعة قليلة السكان في وسط القارات على بعد شواطئ المحيطات ، وتشمل هذه البلاد القليلة السكان سيبيريا وأجزاء من افريقية الوسطى وأمريكا الجنوبية والأجزاء الشمالية والوسطى من أمريكا الشمالية وأجزاء من استراليا وكثيرا من جزائر المحيط الهادى .

هذا ولو أن مجرد المساحة بالميل المربع والكثافة للسكان في الميل المربع لا يكفيان وحدهما بل لابد من ذكر بعض المميزات الى جانب ذلك حتى تمكن معرفة قدرة بلد بعينه على أن تكفى حاجة عدد معين من السكان في مستوى معاشي معين ، فانه لمن الواضح أن سوء توزيع السكان بالنسبة الى مساحة الارض والى مواردها الطبيعية كان سببا في خلق مشكلة اقتصادية بما يصحبها من خلاف وتوتر دولي .

ولقد يظن أن قدرة البلد أو القارة على إعاشة عدد من الناس في مستوى معين مقياس لقدرتها الكلية على أن تعول عددا من السكان ولو كان ذلك كذلك لامتلات كل الاراضى الخالية من السكان وما كان هناك بلاد بها « الحد الأدنى » من السكان وما بقيت بعد مشكلة زيادة السكان أو نقص السكان .



الحقيقة هى أن السكان فى البلاد المختلفة لا يزدون على قدر ما فى الأرض من موارد وعلى العكس من ذلك فاننا نرى فى بعض البلاد نقصا فى عدد السكان مع وفرة فى موارد الأرض . ولو أن الاسرة الواحدة تستطيع أن تحدد عدد أفرادها - وكثيرا ما تستطيع الاسرة ذلك - تبعا لمواردها الاقتصادية : فقلما تستطيع الأمة كلها (مع أنها مجموعة من الأسر) أن تزيد أو تنقص وفق ما تراه من القدر المحدود من الموارد الكافية . وهناك بلاد مثل كندا وأستراليا والبرازيل بها من الموارد ما يعول عددا أكبر من السكان دون خفض فى مستوى معيشتهم الحال على حين أن هناك مناطق فى المحيط الهادى وفى أمريكا اللاتينية يمكن أن يرتفع فيها مستوى المعيشة بزيادة السكان ومع ذلك لا يستجيب السكان لما فيها من الموارد التى بين أيديهم . بل العكس هو الصحيح ، فالسكان فى بلاد كالهند والصين واندونيسيا وبورتوريكو يزدون دون أى نظر الى ما بين أيديهم من موارد .

وإذا ما تناولنا الحقائق الخاصة بالسكان والموارد بحالتها الراهنة فليس فى وسعنا أن نقضى على وجود من ولدوا فعلا من الناس : انا نجد مناطق مكتظة بالسكان بجوار البلاد الخالية فى جميع انحاء العالم ، وهذه المناطق الخالية تخضع خضوعا تاما لشعوب لا حاجة لها بها بتاتا . وقد يكون أصحاب السلطان على هذه الأرض عاجزين عن أن يملئوها على حين يحرم الذين هم فى حاجة اليها حق دخولها . وهذه الحقيقة التى لا يكاد يصدقها العقل وهى وجود ملايين من الاميال المربعة من الاراضى الخالية التى يمكن استغلالها امام ازدحام خائق من السكان فى اراض أخرى - لا يمكن أن يفسرها الا الاحداث السياسية والتاريخية التى كانت بعض عناصرها الاعتداء والتوسع ، وكان من نتائجها حق التملك وحق السيادة الحاليين . ولن ينقضى هذا الخلاف العالمى أو يكاد حتى يضيق العالم من كرة أرضية الأبعاد الى كوكب صغيرة ذى وحدة واحدة مستقلة . ولما كان هناك من الناس ومن الشعوب من يفضل الحرب يزهر فيها الملايين من الارواح وتتلف فيها الملايين من الاموال على أن يهوى الطمأنينة لجار أو ينزل له عن شبر من أرض ليس فى حاجة اليها ، فواجب الجماعة أن تحاول محاولة سلمية تغيير الأحوال الراهنة اذا أريد لها البقاء آخر الامر . وكما كان التغيير أسرع ومحققا توزيعا أعدل للأرض والموارد كان ذلك أفضل لكل من يعنيه الامر .

أما المحاولات المؤقتة التى تبدلها بعض البلاد لتغيير الأحوال السياسية والاقتصادية مع الدفاع عن الوضع الراهن من هذه البلاد انتى تحظى بمزاياه فلم تؤد الى حل دائم ، بل أدت الى ما يعكر السلام العالمى من وقت الى آخر وما تسبب الحروب من الآلام والخسارة . والاختلاف العالمى فى السكان والموارد يؤدى الى الحروب ، وليس القول بأن الحروب قلما تنجح فى حل مسائل السكان أو تغيير الأوضاع القائمة بحجة لتأجيل قيام بعض البلاد بمحاولة ازالة العوامل الجذرية انتى تؤدى الى الحروب ، والوسيلة الاخيرة ، قد تكون التغيير السلمى والواجب أن يتم هذا التغيير قبل فوات الاوان .



وفي تلك الاثناء نجد اكثر السكان ازدهاما واشدهم حاجة الى الارض لا ينقصون عددا ولا غرابة في مسلكهم هذا فهم يمزون في الدورة السكانية التي مر بها غيرهم من قبل ، انما الذين لا يزيديون أو الذين ينقصون هم الذين يملكون من الارض أو يحكمون منها أكثر مما هم في حاجة اليه في الحال والاستقبال .

وبالرغم من ارتفاع نسبة الوفيات لعدم وجود الخدمات الصحية والعلاجية وعدم انتشارها تكثر الزيادة لدى السكان المزدحمين ، على عكس السكان في المناطق القابلة السكان ، فهم اما ثابتو العدد ولربما نقصوا بالرغم من قلة نسبة الوفيات بسبب جودة الغذاء . والخدمات الصحية . ولو بلغت نسبة الزيادة اليوم مبلغ زيادتهم معظم القرن الماضي لزال قلق الآسيويين عندما يرون أراضي خالية اذ يعتقدون أن الأوروبيين سوف يعمرونها في احد الايام المقبلة ولكن لا دليل على هذا الاعتقاد .

ان الأوروبيين يزدون اليوم فعلا ولكن الزيادة لاتعد شيئا بالنسبة الى زيادتهم في السنوات من ١٦٥٠ الى ١٩٠٠ ، واعتمادا على تقرير الدكتور و . ف . ولكس Dr. W. F. Wilcox بلغت زيادة أوروبا ( بما فيها من روسيا ) ٤٢ في المائة في النصف الاول من القرن التاسع عشر وخمسين في المائة في النصف الأخير منه ، ولقد ابتدأت هذه الزيادة في منتصف القرن السابع تقريبا ، وقد قدرت الزيادة في المدة من ١٦٥٠ الى ١٧٥٠ بأربعين في المائة ومن ١٧٥٠ الى ١٨٠٠ بثلاثة وثلاثين في المائة ومن ١٨٠٠ الى ١٩٠٠ بثلاثة وخمسين في المائة ، ومن ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ بستة وثلاثين في المائة . ولن يسجل سكان أوروبا مطلقا على أى احتمال مثيل هذه الزيادة التي لم يكن لها مثيل من قبل .

ولقد لقيت زيادة السكان ما حد من نقصها في أثناء الحرب العالمية الثانية ، والمفهوم ان هذا اتجاه مؤقت تسببه الحرب . ومع ذلك فمعدل النمو في أوروبا بعد الحرب في انخفاض باستمرار ، وهذا الاتجاه الى نقص النسبة يمكن أن نلحظه في غربى أوروبا وشمالها مصحوبا بارتفاع في مستوى المعيشة حتى قبل مشرق القرن الحالى . ومن هذه المناطق ذات السكان الآخذين في النقص نجد أشد الرغبة من البلاد « المستقلة » Receiving في الحصول على مهاجرين منهم

وسكان جنوبى أوروبا وشرقيها أنفسهم لا يزدون بسرعة لان معدل زيادتهم الطبيعية قد انخفض انخفاضاً شديداً في السنوات الاخيرة . يقول الدكتور يوليوس اسحاق ( Tullius Jassac ) في معرض البحث عن امكان زيادة السكان في شرقى أوروبا وجنوبيها على أمل هجرة عدد كبير منهم :

« قبل قيام الحرب سنة ١٩٣٩ كان يبدو أنه من المحتمل ان البلاد الزراعية في جنوبى أوروبا وفي جنوبها الشرقى - وقد كانت أكبر مصدر للهجرة « الحديثة » منذ سنة ١٨٨٠ - تتوقع في المستقبل اقرب زيادة كبيرة في عدد سكانها ، بالرغم من نقص معدل الاخصاب فيها ، بسبب نقص معدل الوفيات مع تحسن الاحوال الاجتماعية والصحية فيها . ونظرا الى شدة ما أصاب السكان وما لا يزال يصيبهم مما جلبته الحرب



من تخريب لا يرجى أمل لتحقيق ذلك بعد الحرب . وعلى هذا فالذى نتوقعه دون خشية الوقوع فى الخطأ ان تغييرا فى نسبة الوفيات لن يغير تغييرا محسوسا فى نقص السكان المرتقب فى أوروبا .

ما مدى احتمال دوام زيادة السكان فى أوروبا كما حدث ابان

الحرب ؟

حقا لقد اظهرت نسبة المواليد والنسبة الصافية للاخصاب فى السنوات السابقة على الحرب وفى سنوات الحرب اتجاهها الى الزيادة ، ولكن هذه الزيادة كانت راجعة الى عوامل وقتية كزيادة الاقبال على الزواج - وأغلبه زواج الجنود - وهناك دلالة قوية على أن أوروبا بعد الحرب لم تتخل عن عادة الاكتفاء بمولود أو اثنين . ولا ينتظر أن تؤدي سياسة وطنية صارمة كالسياسة التى اتبعتها فرنسا بعد الحرب - الى زيادة عدد الفرنسيين الى أى حد كبير . انها قد توقف زيادة الوفيات على المواليد ، ولكنها لن تزيد عدد السكان زيادة ملحوظة . وتدل البيانات الميسورة لدينا عن هيكل تكون الاعمار للسكان الاوروبيين على أن معدل الاخصاب الصافي لسكانها سيقترب على احسن الفروض من الواحد الصحيح ، وأن السكان لن يزيدوا على أية حال كما زادوا منذ خمسين عاما . ويمكن أن نجمل اتجاه أوروبا الخاص بالنسبة للسكان فيما بعده الحرب فى الكلمات التى وردت بالكتاب السنوى لعصبة الامم وهى كما يلى :

« بينما كان القرن التاسع عشر عهد زيادة سريعة فى عدد السكان راجعة الى انخفاض فى الوفيات فان السنوات المقبلة تنذر بنقص فى السكان فى كثير من البلاد راجع الى انخفاض معدل الاخصاب » .

وليست المسألة بطبيعة الحال مسألة نقص فى السكان فى أوربا على مدى واسع ، بل على العكس لاينتظر من البلاد الاوروبية أن تظل قابضة فى خمول تنتظر فناءها . ان كل شعب يعتقد أن ثقافته هى خير الثقافات وانها تستحق البقاء وهذا يعنى ان كل بلد يكافح وسعه من أجل أن يكون هيكل أعمار سكانه بحيث يضمن بقاءهم على الأقل . ولقد عكست فرنسا اتجاهها نحو انخفاض السكان ولو أن زيادة المواليد على الوفيات لم يبلغ القدر الذى يؤثر فى النظرية الخاصة بهذه الدراسة .

وأوروبا تعلم حق العلم أن سباقا بين الشعوب يكون الغرض منه زيادة السكان ويكون مبنيا على شعارات وطنية او مثل دكتاتورية ماله آخر الامر الى الفشل ، فان مثل هذه السياسة تؤدي الى خفض مستوى المعيشة فضلا عن حقيقة أخرى ، وهى أنه من الخطأ أن يكون هدف السلم الاجتماعى فى أول مرحلة أن يتضاعف عدد السكان وحتى سكان جنوبى أوروبا وشرقيها لن يبلغوا معدل الزيادة التى بلغها سكان أوروبا جملة فى القرن التاسع عشر .

وكما أنه لن يكون فى أوروبا « انتحار جنسى » فى المدى الذى يمكن أن نراه فى المستقبل - لن يكون فيها من الزيادة ما يدعوها الى طلب منافذ للهجرة منها . على أنه لو كان لدى أوروبا رغبة فى ذلك فستكون لدوافع



سياسية أو دينية أو « جنسية » لا لأسباب اقتصادية أو طلب لأرض فضاء .

ومن رأى الدكتور ف . و . نوتشتين F.W. Notestein ورفقائه أن الزيادة الطبيعية لمعظم البلاد الاوربية ستخف في السنين العشر أو العشرين سنة القادمة حتى لو لم يكن هناك نقص آخر في الاخصاب وذلك بسبب كبر أسنان السكان بما يؤدي اليه من زيادة الوفيات وقلة المواليد مع انتظام استمرار الاتجاه الى الاخصاب الحديث والوفيات في المستقبل . ان اوربا ستبلغ النهاية الكبرى أو ٤٢١ مليوناً من الانفس حوالى سنة ١٩٦٠ ثم تأخذ مع ذلك التاريخ في الانخفاض السريع .

« ان المقدمات تدلنا على أن عدد سكان اوربا سيبقى ثابتاً (حوالى ٤٢٠ مليوناً) وستصل الى هذا العدد سنة ١٩٥٥ ويظل العدد ثابتاً الى سنة ١٩٧٠ على الأقل وعلى أساس الفرض التقدم سيكون الاختلاف في عدد السكان زيادة وتقصاً حوالى ٢ في المائة من مجموع قدره ٤٢٠ مليوناً في مدى خمسة عشر عاماً ، اما أن تصل اوربا آخر الأمر الى زيادة سريعة في السكان فقد أصبح هذا الاستنتاج في خبر كان . ولا تستطيع أية قارة أن تستمر على الزيادة بالنسبة التي زادت بها اوربا في العصر الحديث »

#### الجدول ٧

#### التقديرات السكانية في أوربا والاتحاد السوفيتي على فترات

من ١٠ سنوات من عام ١٩٤٠ - الى عام ١٩٧٠

( بالآلاف )

| الاقليم                     | ١٩٤٠    | ١٩٥٠    | ١٩٦٠    | ١٩٧٠    |
|-----------------------------|---------|---------|---------|---------|
| اوربا والاتحاد السوفيتي     | ٥٧٢ر٠٠٠ | ٦١٨ر٠٠٠ | ٦٥٠ر٠٠٠ | ٦٦٨ر٠٠٠ |
| اوربا بدون الاتحاد السوفيتي | ٣٩٩ر٠٠٠ | ٤١٥ر٠٠٠ | ٤٢١ر٠٠٠ | ٤١٧ر٠٠٠ |
| الاتحاد السوفيتي            | ٢٣٤ر٠٠٠ | ٢٣٧ر٠٠٠ | ٢٣٤ر٠٠٠ | ٢٢٥ر٠٠٠ |
| الشمال الغربى               | ١٦٣ر٠٠٠ | ١٦٦ر٠٠٠ | ١٦٥ر٠٠٠ | ١٥٩ر٠٠٠ |
| ووسط اوربا                  | ٢٠٠ر٠٠٠ | ٢٠٥ر٠٠٠ | ٢٠٣ر٠٠٠ | ١٩٥ر٠٠٠ |
| وسط اوربا الغربى            | ١٦٣ر٠٠٠ | ١٦٦ر٠٠٠ | ١٦٥ر٠٠٠ | ١٥٩ر٠٠٠ |
| شمالى اوربا                 | ٢٠٠ر٠٠٠ | ٢٠٥ر٠٠٠ | ٢٠٣ر٠٠٠ | ١٩٥ر٠٠٠ |
| جنوبى اوربا                 | ١٦٥ر٠٠٠ | ١٧٧ر٠٠٠ | ١٨٧ر٠٠٠ | ١٩٢ر٠٠٠ |
| شرقيها                      | ١٧٤ر٠٠٠ | ٢٠٣ر٠٠٠ | ٢٢٨ر٠٠٠ | ٢٥١ر٠٠٠ |
| الاتحاد السوفيتي            | ١٧٤ر٠٠٠ | ٢٠٣ر٠٠٠ | ٢٢٨ر٠٠٠ | ٢٥١ر٠٠٠ |



ومع مرور الوقت قد يزيد هذا الاتجاه من الفارق بين الاراضى الخالية والاراضى المزدحمة مما يدعو فى النهاية الى وجود خلافات ذات أمر بليغ بين ما يخص الفرد من الموارد الرئيسية فى مساحة الارض والمستوى المعيشى .

والى أى مدى يمكن تخفيف هذه الفروق التى تنشأ من زيادة السكان دوليا ؟ والظاهر ان لاشئ له أهمية عظيمة يمكن القيام به لنقص الزيادة المستمرة فى عدد السكان ، فان الزيادة والنقص جزء من الدائرة السكانية ، وهذه الدورة لابد ان تسير فى مجراها حتى تتم فى الظروف العادية .

ان ٦٢٪ من مجموع سكان العالم يدخلون فى الدائرة ذات الثبات المرتفع والمرحلة ذات الزيادة الباكورة من الدوائر السكانية ، وهذا يعنى أن الجزء الأكبر من السكان خاضعون لمرحلة الزيادة الكامنة ، كما أن المظاهر العديدة المتعلقة بمسائل السكان لا يمكن تغييرها فى لحظة . ووقف نمو السكان فى هذه الحالة فى صعوبة منع زوجين شابين من انجاب البنين مالم تتخذ بطبيعة الحال الاحتياطات اللازمة للمنع ، وهذه الاحتياطات لا يمكن تطبيقها فى جماعة كبيرة أو الزامهم بها ولو قامت بها دولة ذات حكومة دكتاتورية . وعلى فرض الالتزام بها لن يكون لها النتائج السريعة . ولنكرر ما قلناه سابقا : ان السكان المتزايدين هم المحصورون فى بقعة محدودة من الارض لا سبيل الى تجاوزها . أما الباقيون وهم ٣٨ فى المائة من سكان العالم الداخلون فى المرحلة ذات الزيادة المتأخرة والمرحلة ذات الثبات المنخفض والمرحلة المنخفضة - فانما يجوسون فى سعة من الأرض خلال الجزء الباقي من الكرة الأرضية . وهؤلاء قد مروا بمرحلة الزيادة وكانت فعلا زيادة كبيرة . ولكن لاشئ الآن يفريهم بالزيادة لان لديهم من الارض اكثر مما هم فى حاجة الى استعماله . وكل محاولة لافراء هؤلاء بالزيادة من طريق سياسة الترغيب فى الانجاب وهو ما حاولته ألمانيا الهتلرية مجهود ضائع غير طبعى كما يرجى من زوجين مسنين أن يكون لهما عديد من الأولاد وعلى كل حال لن يكون لمثل هذه السياسة أية نتيجة

والظاهر أن السكان فى أثناء مرورهم فى مراحل الدورة السكانية المختلفة لا يختلفون عن المراحل التى يمر بها الانسان من طفولة وشباب ونضج وكهولة وشيخوخة ، وهؤلاء السكان الذين استقر بهم المقام يجدون أنفسهم سادة وملاكاً وأصحاب الجزء الأعظم من مساحة الدنيا أو حكاما له ، تلك المساحة التى لا يأملون أن يشغلوها فى مستقبلهم القريب

وسكان اوربا وقد اندفعوا بعد قيام الثورة الصناعية الى العالم الجديد والى استراليا محاربين وقاهرين وحاكمين ومستعمرين قد هددوا الآن فى الاماكن التى نزلوا بها ، أما سكان جنوبى آسيا وشرقيها وقد ظلوا بدون زيادة عدة قرون ( علما بأن أصل هؤلاء ووجودهم يرجع الى تاريخ أقدم ) بسبب ما اعتراهم من خسارة بشرية ، فقد بدءوا الآن فى التكاثر والانتشار . ومع أنه لا توجد الآن قارات جديدة تكتشف أو تقهر أو تستعمر لا يمكن أن يظل السكان قانعين بأرضهم المحدودة مادام



هناك أرض خالية في انحاء الكرة . ولن تقف بهم آمالهم وهم في هذه المرحلة السكانية الخاصة الا حيث لا يحترمون الحقيقة التي تقرر أن هذه الاراضى الخالية لها مالك أو حاكم أو صاحب .

والجدول التالى يعطينا فكرة عن أكثف البلاد وأقلها سكانا ، وهو لا يشمل افريقية جملة لافتقارنا الى احصاءات موثوق بها ومفصلة ، وزيادة على ذلك فإن كثيرا من بلاد افريقية بلاد غير مستقلة ، ولهذا السبب عينه أغفل بعض أنحاء المحيط الهادى وسنعود الى هذا بعد ذلك .

هذا وإذا ما اتخذنا الأرض القابلة للزراعة وكثافة السكان في الميل المربع مقياسا نعتمد عليه في معرفة الكثافة النسبية وجدنا أن بعض البلاد الاوربية مثل بعض البلاد الآسيوية في ازدهارها بالسكان ، ولكن هذه الموازنة يجب أن يلحق بها شيء من التوضيح في ضوء النظام الاوربي في الاقتصاد والصناعة الذي يقابل الاقتصاد الريفي في عهد ما قبل الصناعة في آسيا . وعلى ذلك فمسألة ازدهار السكان في بعض البلاد الاوربية تختلف عن مسألة ازدهار السكان في آسيا .

أولا : لان التنظيمات الاقتصادية التي تشمل استيراد المواد الخام والاغذية واصدار المصنوعات ، التي تخصصت فيها أوروبا هو عكس ما تقضى به اقتصاديات آسيا على خط مستقيم .

وثانيا : لانه من اليسير على السكان من جميع البلاد الاوربية المزدحمة أن يهاجروا الى مواطن استقر بها من قبل جماعات من ذوى قرباهم فالبريطانيون والايطاليون والهولنديون يستطيعون الهجرة الى الممتلكات البريطانية والولايات المتحدة ، وقد قاموا بذلك فعلا في اعداد وافرة في القرن الماضى .

وثالثا : لان لسكان هذه البلاد مستعمرات سبق لهم استغلالها بلا شفقة ولا رحمة ولا يزالون يستغلونها لفائدتهم الشخصية ولو أن هذا الباب ربما لا يظل مفتوحا الى مدى بعيد ، لانه سيكون من العسير الاحتفاظ بهذه المستعمرات مستقبلا مع الجهر باى مظهر من مظاهر الساطان أو القوة

ولا يخفى أن هناك فرقا ظاهرا بين المستعمرات التي بها جماعات طال بها الاستعمار والمقام مثل استراليا وكندا وزيلندا الجديدة من جهة وبين المستعمرات التي يصعب الاستعمار فيها لأسباب مناخية من جهة أخرى كما في افريقية وبورنيو .



## الجدول الثامن

كثافة السكان لبعض البلاد المملوءة وبعض البلاد الخالية

| البلاد المملوءة   | السنة | الكثافة بالنسبة للميل المربع | البلاد الخالية   | السنة | الكثافة بالنسبة للميل المربع |
|-------------------|-------|------------------------------|------------------|-------|------------------------------|
| ١ بلجيكا          | ١٩٤٧  | ٧٦٢                          | استراليا         | ١٩٤٩  | ٢                            |
| ٢ هولندا          | ١٩٤٥  | ٧١٧                          | كندا             | ١٩٤١  | ٣                            |
| ٣ المملكة المتحدة | ١٩٤٧  | ٥٣٤                          | سبيريا           | ١٩٤١  | ٥                            |
| ٤ إيطاليا         | ١٩٤٥  | ٣٩٧                          | الأرجنتين        | ١٩٤٥  | ٥٨                           |
| ٥ ألمانيا         | ١٩٤٧  | ٤٠٨                          | افريقية          | ١٩٤٩  | ٠.٥                          |
| ٦ اليابان         | ١٩٤٠  | ٤٩٦                          | البرازيل         | ١٩٤٠  | ١٣                           |
| ٧ الصين           | ١٩٣٩  | ١٠٥                          | أمريكا اللاتينية | ١٩٤٧  | ٢٨                           |
| ٨ الهند           | ١٩٤٧  | ٢٦١                          | زيلند الجديدة    | ١٩٤٧  | ٤٥                           |
| ٩ اندونيسيا       | ١٩٤٧  | ٨٨                           | الولايات المتحدة | ١٩٤١  | ٤١                           |

ورابعا: لأنه لا يمنع أى بلد مستوى المعيشة فيه عام وتسر على النظام الأوربي دخول الأوربيين متى أرادوا الهجرة اليه . وقد تعرض بعض البلاد حدا أقصى للعدد الذى يمكن قبوله من المهاجرين وهو ما يتبع فى أمريكا . كما أن بلادا كاستراليا تفضل المهاجرين البريطانيين على غيرهم من الأوربيين ، ولكن لا توجد بلاد يمكنها قبول المهاجرين وترفض قبول المهاجرين الأوربيين . وعلى هذا فالإيطاليون والألمانيون وسكان الجنوب الشرقى من أوربا يمكن أن يهاجروا الى استراليا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة دون أن يلقوا فى ذلك صعوبة كبيرة

وخامسا: ان مجموع الأوربيين الذين يعيشون فى البلاد الأوروبية المزدحمة وبخاصة أولئك الذين يرغبون فى الهجرة والاستيطان فى البلاد الجديدة قليل بالإضافة الى من يرغبون فى ذلك من سكان آسيا . فاذا ما ذكرت كل هذه العوامل ووضعت أمامها الصورة الخلفية لطبيعة سكان أوربا الذين لا يزيدون بل الذين ينقصون نجد أن مسألة سكان أوربا ليست مستعصية على الحل البسيط ، ومن هنا لم يكن ازدحام السكان فى أوربا كما فى إيطاليا مثلا مهددا للسلام ، وعلى فرض تهديده للسلام فان المسألة تحل فى سهولة ويسر .

أما مشكلات زيادة السكان فى آسيا فهى عويصة من جملة وجوه والسكان فى غاية الازدحام فى الجنوب الشرقى منها أما جزر الباسفيك فأقل أنحاء آسيا ازدحاما بالسكان . ونحن نعتى بجنوبى آسيا كل آسيا ما عدا الشرق الأوسط ( وهو البلاد الإسلامية على وجه التقريب والاتحاد السوفيتى ) ، وهذه المنطقة تبدأ من الهند والباكستان وتنتهى عند



هاواي في أقصى الشرق . وهنا يرد على الخاطر استراليا وزيلندا الجديدة وجزائر المحيط الهادى لا لانها مصدر لضغط سكاني بل لأن بها أراضى «خالية» يمكن أن تسرح عن سكان الجنوب الشرقى من آسيا وهذه المنطقة كلها تشكل نقطة الخطر السكاني الماثلة دائما أمام أعيننا . من حيث أن بها سكانا متزايدين ولكن لاجيله بهم الا انظر بعين الحسرة الى أراض غير مأهولة نسبيا أو هى قليلة السكان .

وإذا أردنا أن نضع أيدينا على أسباب التوتر الدولى في الحال والاستقبال فاننا نجد في اختلال موازين التوزيع للسكان والأرض والموارد في هذه المنطقة بالذات . وعلى ذلك طرحنا جانباً البلاد الاوربية المزدحمة لانها تستطيع الحصول على فرجة لها في البلاد التى يستعمرها الرجل « الأبيض » فالبلاد المملوءة « والحالية » يمكن أن تقصر على ما يرد في الجدول الآتى :

## الجدول ٦

### البلاد المملوءة والبلاد الخالية وكثافتها

| البلاد المملوءة | الكثافة للميل المربع | البلاد الخالية           | الكثافة للميل المربع |
|-----------------|----------------------|--------------------------|----------------------|
| اليابان         | ٤٩٦                  | غينيا الجديدة            | ٤٠                   |
| الصين           | ١٠٥                  | غينيا الجديدة الهولندية  | ٢٣                   |
| الهند           | ٢٦١                  | غينيا الاسترالية الجديدة | ٦٣                   |
| اندونيسيا       | ٨٨                   | بايوا (الاسترالية)       | ٣٧                   |
| جنوب شرقى آسيا  | ٢٥٦                  | بورنيو                   | ٨٥                   |
|                 |                      | أفريقية الحارة           | ١١٥                  |
|                 |                      | أمريكا اللاتينية الحارة  | ١٠٢                  |

ولم تسجل في هذا الجدول المستعمرات القليلة السكان كاستراليا وزيلندا الجديدة والبرازيل وكندا لانها لا ترغب في قبول عدد كبير من المهاجرين الآسيويين والاعتراضات التى تعرضها هذه البلاد على أن تفتح باب الهجرة للمهاجرين الآسيويين على الأساس الذى تفتحه للاروبيين منافية للعقل والمنطق ، وسنعود الى هذه الاعتراضات فيما بعد ، لانها هى التى يرجع اليها الى حد كبير كثير من حالات التوتر السكانية بين الدول .

وقد يثار الجدل في أمر ازدحام السكان من حيث انه مجرد كثافة السكان في الميل المربع : فمن قائل : انه لا يستلزم أية محاولة عنيفة تقوم بها البلاد المزدحمة لتغير الاوضاع القائمة أو تقضى على السلام الدولى . ورى بعض قصيرى النظر أن مجرد وجود الازدحام المطلق « كما في الصين والهند واندونيسيا ينفى أية محاولة لهذه البلاد لاشغال



نار الحرب . وفي رأيهم أن سكان هذه البلاد مفروض فيهم أنهم يتقبلون الفقر وسوء التغذية ورداءة الأحوال الصحية في طرق معيشتهم وغير ذلك مما يصحب انخفاض مستوى المعيشة من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية - على أنها قدر محتوم بحيث لا يحسون بماسى حياتهم . بل قد يقال على النقيض من ذلك : أنهم يجب أن يكونوا سعداء في شقائهم لأنهم لا يعرفون ماهو أفضل منه ! .

وهنا رب سائل يسأل : كيف يحاول هؤلاء الناس تحسين أحوالهم وهم لا يعرفون ولا يحسون بما في حياتهم من شقاء إلا انه حدث مدير وقدر مقدر من اله كبير ، وان انسانا لا يحس بما يؤلمه بل يراه حقة في سلسلة الحوادث التي لامفر من وقوعها لا يمكن أن يهرع لاستشارة طبيب أو يقوم بأى مجهود ليبراً من علة . وهكذا الامم كالأفراد وهذه نقطة الخلاف والجدل .

والأدهى من ذلك أن هذه البلاد ذات « الزيادة المطلقة » في السكان ليس لديها الوسائل الضرورية للقيام بالحرب الحديثة حتى لو وجدت الرغبة في ذلك . ان عمليات الحروب تتطلب اليوم وجود نظام اقتصادى متين للأعمال الصناعية مبنى على توافر فائض بعد الاستهلاك العادى ، وهذا الفائض هو الذى يستخدم فى العمليات الحربية ، ولكن هذه البلاد التى تتسم أحيانا بمستوى معيشى حقير قد يصل الى درجة الجوع لا ينتظر منها أن تسلك مسلك المحاربين .

والشعب - اذا كان غذاؤه سيئاً وكان لباسه ومسكنه كذلك - لن يكون فى صحة طيبة ولن يكون شعباً متعلماً ، مثل هذا الشعب لا يمكن أن يشعل نار الحرب أو يسند حقه فى زيادة ما يملك من أرض بمظاهر اقوة التى تسبب التوتر بين الشعوب ، ومهما بلغ عددهم فان بلادهم فى ضعف بفضل هذا العدد الكبير الذى لا يمكن أن ينظم .

ويمكن أن يقال بايجاز : ان استعدادات الحرب الاجتماعية والاقتصادية لا أثر لها فى هذه البلاد ، فان الكيس الفارغ لا يمكن أن يحارب ، والفلاح الهندى أو الصينى الذى فى حاجة الى مزيد من الأرض قلما ينتظر منه التفكير فى الحرب للحصول عليها ، وبخاصة اذا لم يكن لديه عام بأن هناك أرضاً خالية يمكن الحصول عليها . وعلى هذا فلن نجد من الهند ولا من الصين مهدداً للسلام بل على العكس من ذلك قد يسترعى ضعف هذه البلاد نظر الجيران الأقوياء العدد ، اذ يرون فيها المواد الخام أو يجدون فيها قواعد حربية يعتمد عليها أو دوائر نفوذ لهم

وهذه السفسطة أضعف من أن تدرك طبيعة ضغط الجماهير كعامل هام من عوامل الحرب . ولقد كتب دكتور تومبسون Dr. thompson وعلله أكبر حجة فى هذا الموضوع قال :

« ليس الموضوع مطلق عدد يقدر بما فى الميل المربع من الأرض الزراعية من أشخاص ولا بما يصيب الفرد من أرز يستهلكه أو بأى مقياسى موضوعى آخر . بل هو أكثر من ذلك - هو عامل سيكولوجى - شعور لا يمكن أن يقاس بدقة بأى ميزان اقتصادى معروف . ليس الفقر



المدقع اذن هو الذى تقاس به درجة ضغط السكان فى تهديد السلام ولكن هو الحرمان « المحسوس » والضغط « المحسوس » على الموارد وهو التفرقة التى يشعر بها قوم للوصول الى الموارد الطبيعية التى فى العالم

وربما يعيننا على فهم الدور الذى يؤديه « احساس » الضغط السكانى كسبب من اسباب الحرب اذا قارنا بين المناقشة فى توزيع الدخل القومى فى بلادنا بطريقة أفضل وبين المشاحنات التى تقوم بين الدول للحصول على نصيب أوفر من الموارد العالمية : « أى فئة فى الشعب أكثر ثرائه طلبا لنصيب أوفر من الدخل القومى ؟ »

انهم ليسوا أفقر الفئات ولا هم أشد من عضهم الفقر بنابه فى حلقات الشعب .

ان أعلى الناس صوتا فى طلباتهم هم الذين فى مراكز تمكنهم من أن يفرضوا الاهتمام بما يدعون من حق فى حياة أفضل انهم الاتحادات العمالية القوية ، والجمعيات الزراعية الحسنة التنظيم التى تتكون من أنجح العمال والفلاحين . أما الاجراء وعمال المياومة والعمال الكذابين غير المنتظمين وغيرهم ممن يعيشون فى مستوى أدنى من هؤلاء ، فليس نصيبهم عدم التقدير فحسب ، بل هم ليسوا مصدرا لأى ازعاج . ان الذين يطالبون بما يرفع مستوى معيشتهم ويناضلون بقوة للوصول الى ذلك هم الذين حصلوا على قسط كبير من مباحج الحياة . ويعتقدون أنهم هم وزملاءهم لهم حق فى الحصول على قسط أكبر ، ويستطيعون أن ينظموا أنفسهم ويمولوا مطالبهم على أصحاب المزايا المحمية الذين يعارضون فى منح « نصيب جديد » أو تنظيم جديد (١) .

هذا ولو أن البلاد الشديدة الازدحام بالسكان ليس لديها غالبا - بل ليس لديها فعلا الوسائل الميكانيكية لاشعال الحرب رغبة فى اصلاح مركزها السكانى ، فان البلاد « ذات الزيادة المطلقة » لا تستشعر مرفقها الحاد فحسب ، بل تدرك ماهو أهم من ذلك - ان حالتها قابلة للعلاج . وبعد ذلك ينقلب التهديد الخفى بالحرب الى تهديد سافر . وكما قال السيد ج . ك . فاوجل العالم السيكولوجى الاجتماعى البريطانى : « لا ندعى أن لنا حقا قانونيا فى منع الحروب ما دامت بعض البلاد متخمة وبعضها خاوية بالنسبة اليها . ليست زيادة السكان هى السبب الوحيد للحروب بل يكاد يكون من المحقق أنها من أهم الأسباب غير المباشرة ، والاجماع منعقد على أن سوء الاحوال الاقتصادية عامل مهم لحمل الناس على الحرب . ولما كانت زيادة السكان سببا خفيا للحرب - غير ظاهر ولا سريع - فان تأثيرها لا يدرك بسهولة ، ومن هنا كان الواجب بحثها ودراستها ... ان زيادة السكان فى بعض البلاد ربما لا تكون مسألة دولية بمعنى أن فيها تهديدا للسلام ، فان هذه البلاد الآن تلمس فيها مسائل لاتعدو أن تكون أدبية واقتصادية ولكن من حيث أنها تبعث درجة أكبر من الوعى السياسى مصحوبا بقدرات اقتصادية

(١) راجع مؤلف وادرن تومسون عن « السكان والسلام فى الباسفيك »

طبعة شيكاغو عام ١٩٤٦ ص ١٨ - ٢٠



وتقدم صناعى أعظم - قد تكون كذلك فى المستقبل غير البعيد ، بل قد تكون مسألة ذات أهمية كبيرة » .

ان الجهاد بين الفئات المختلفة فى أى شعب للحصول على نصيب أعدل شبيه بما يقوم بين الشعوب . وهذا يفسر الى حد كبير توسع اليابان فى الأيام الأخيرة . ولا يعزى ذلك الى أن اليابان كانت أشد فقرا من الهند أو من الصين ، ولكنه يعزى الى عرفانها بما فى توزيع موارد العالم من ظلم ، ولهذا أخذت تجاهد للوصول الى تصحيح ماينكرون عليها من الحصول على المواد الخام .

ولم تحل مشكلتها هزيمتها الحرية ولا ما منحت مستعمراتها السابقة ( منشوريا وفرموزا وكوريا ) من استقلال . وإذا لم تتم أية محاولة جديدة لعلاج حاجة اليابان فى الإبقاء على مستوى محترم للمعيشة فى حدود الطراز الأمريكى فان مشكلة السكان فيها - على مايقول - باقية لم تمس . وجرى العرف على أن العداء بين الجماعات فى الدولة الواحدة للحصول على نصيب أوفر من الدخل القومى أمر مسلم به . وفى الواقع أن طبيعة نظام الأحزاب فى الإدارة القومية مبنى على هذه النظرية . ان مجهود كل فريق أو كل شعب فى تحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية يعد مجهودا طبيعيا وعادلا .

ولكن لهذه المقارنة وجهها آخر : لقد أصبح من المسلم به تسليما يزيد على الأيام قوة واتساعا - ان عدم المساواة فى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة داخل شعب معين لاتتمشى مطلقا مع المثل الديمقراطية العليا ، فليست الديمقراطية السياسية وحدها مثلا أعلى إذا كانت غير مصحوبة بتحسين الاحوال الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . والفكرة العامة التى نتخيلها لامة سعيدة تتضمن محاولة منمثلة كل المواطنين على أنهم مواطنون من الصف الاول ، وتهئية فرص اقتصادية أعظم لكل الطبقات المحرومة ، وهذه السياسة ظاهرة فى نظام الضرائب عندنا .

وفى الواقع لقد أصبح من المقرر الآن أن واجب كل حكومة ديمقراطية ان تضمن لكل مواطن مايتطلبه من معيشة صحية محترمة وأن تهيبء له الفرص المعقولة للتقدم فى مصالحه وقدراته . ان مثل هذا الواجب جدير بالثناء وأهم مميزات مثل هذه الجهود أنها جهود تقدمية . فاذا ما طبق هذا على العلاقات الدولية فكأنما هناك شىء من التردد والخوف كأن ذلك ينطوى على أمر ثورى . فاذا ما سلمنا - وواجبنا أن نسلم - بأن وجود فريق مغمور فى الامة من الناحية الاقتصادية لا يوصل الى السلام ، ولا لسعادة الامة وتقدمها جملة - يجب أن نسلم أن وجود بلاد ذات مسائل سكانية اقتصادية قاسية لا يكون داعيا الى سلم عالمى ولا الى الهناء العالمية ولا معينا على تحقيق فكرة « العالم الموحد » . وعلى كل حال لاسعد القصر الى جانب الكوخ . ولا مفر من أن تقدم البلاد التى فى حوزتها أراض لا أمل لها فى مائها واستغلالها تقدمها علاجا للبلاد المزدهمة .

ماذا عن الصين والهند وبلاد غيرهما فى آسيا ؟ ما أن استردت



هذه البلاد حريتها السياسية - وقد حصلت الهند فعلا على استقلالها حديثا - حتى أحست بظلم توزيع الارض والتفرقة في هذا التوزيع . وعندما تسترد المستعمرات الآسيوية حريتها الضائعة وتدعم كسبها السياسى والاقتصادى لن تلبث قليلا حتى تعرف الاحوال العالمية وتعرف حقوقها . وان سبيل الحكمة أن يعرف الغرب والشرق جميعا هذا الموقف ، وان يعالجه طائعين قبل أن تجر هذه الخلافات العالم الى الحرب ، فان سكان آسيا فى البلاد المزدهمة اذا أرادوا رفع مستوى معيشتهم المنخفض بعض الشيء فانهم يكونون فى حاجة الى أرض أوسع وموارد أوفر . واذا ما فرض عليهم - مع ذلك - البقاء فيما هم فيه من فقر فلن تلبث طويلا حتى يضطرب جبل السلام العالمى .

ومن المحتمل جدا أن محاولة تغيير الأوضاع لا تنجح ولكن الحروب لم تكن فى يوم من الأيام محققة الأغراض التى قامت من أجلها ، ولكنها تخلف وراءها عالما يئن من الألم والمرض والموت على مستوى العالم أجمع ان الوسيلة لحل هذه المشكلات مقياس قدرتنا على الإبقاء على السلام بعض الاجيال على أقل تقدير .

ولنا أن نسأل : ماذا تريد هذه الشعوب المزدهمة ؟ هل هى فى حاجة للوصول الى المواد الخام ؟ هل تريد منفذا للتجارة ؟ هل تريد الهجرة الى بلاد تستعمرها أو تحكمها شعوب أخرى ؟ ما المطالب الآسيوى بالضبط ؟

ان هذه الاسئلة تغلب عليها صفة انتميم بحيث يجب - اذا أريد شرح مضمونها بشئ من التوسع - أن نستعرض الموقف السكانى العالم فى جميع البلاد المزدهمة بالسكان . ولاداعى أن ندرس أحوال آسيا جميعها اذ لم تصل كل بلاد آسيا الى المرحلة التى تغلن فيها المكان المقصور على الوقوف ، فلندرس أحوال أكثر البلاد الآسيوية ازدحاما ونعنى بها اليابان والصين والهند :

ان سكان هذه البلاد سيتولون أمورهم فورا سياسيا واقتصاديا والجمع بين الحرية السياسية والشعور بالحاجة الاقتصادية سيؤدى حتما الى مطالب - مطالب عادلة فى نظرهم - مطالب حق الهجرة وزراعة الأرض القابلة للزراعة فى العالم وتحسين الزراعة فى هذه الاراضى غير المستغلة ، وهذا المطلب سيزداد التمسك به بمرور الوقت ، بل قد يصبح داعيا الى الاعتداء .

واذا أريد أن نقدم أول دعامة للسلام العالمى والتعاون والمحبة بين الناس يجب أن نعترف بهذه المطالب وأن نزنها قبل أن تنفجر مراكز الخطر السكانية .



أن نظرة الى هذين المصورين ترينا الى أى حد بلغ توزيع السكان على البلاد المختلفة من ظلم .

هذا ولو أن هناك رأيا حديثا مؤداه أن الضغط السكاني يجب ألا يقوم أساسا على طلب مستعمرات أو منافذ تجارية فإن من المسلم به — مع ذلك — أن مساوى توزيع السكان والارض بوصفها أحد الموارد والفرص الاقتصادية يجب العمل على تخفيفها اذا اريد القضاء على التوتر بين الدول .

وهناك رأى يزيد على مر الايام قوة يقول : ان الفقر فى مكان ماخطر على التقدم فى مكان آخر . وعلى أية حال — ان العدالة الاجتماعية لاتجزا كالمسلم تماما ولن تكون الهجرة مستقبلا متضمنة البحث عن مستعمرات واخراج السكان الاصليين من مساكنهم كما كانت الحال قديما . ولكن الهجرة الآن انتقال كلى يقوم به أناس يقرون بالولاء للبلاد التى لايجدون فيها أرضا ولا فرصا اقتصادية ، ولكنهم ينزلون فى بلاد قليلة السكان ويتخذونها وطننا لهم .

ولكن هناك اعتراضات معروفة على الهجرة بصفة عامة وعلى الهجرة الآسيوية بصفة خاصة . وهذه يجب أن تناقش قبل أن نستعرض مراكز الخطر السكاني .

ويمكننا أن نعالج اعتراضين عامين على الهجرة من البلاد المزدحمة الى البلاد اقلية السكان أو الخالية نسبيا قبل مناقشة الاعتراضات الخاصة بالهجرة الآسيوية :

الاول : هو ان الهجرة حتى لو كانت هجرة جماعية لاتحل مسألة الضغط السكاني الذى تعانيه الدولة المرسله .

والآخر : ان القضاء المباح فى بلاد مثل استراليا والبرازيل وكندا إنما هو « تيه » وان قلة السكان إنما هى قلة ظاهرية غير حقيقية .

أما الحججة الاولى التى تقول بأن الهجرة لاتحل الضغط السكاني فيمكن أن نفصلها فيما يلى :

لو أن أحد البلاد أجهدته مسألة الزيادة المستمرة فى عدد سكانه فالحكومة أن تنظم هجرات كبيرة للسكان الى مستعمراتها ان كان لها مستعمرات ، ونظرا الى تقلص الاستعمار فالى بلاد تقبلهم . وان حل المسألة بالهجرة من البلاد المزدحمة الكثيرة السكان الى البلاد اقلية السكان بناء على هذه النظرية — مملوء بالمغالطات وحتى لو كان ذلك ممكنا فانه محوط بالصعوبات .

اذا نحينا جانبا حالات الهجرة الداخلية فان هذا الاجراء قد جرب فى ظروف كثيرة فيها اراض خالية ولم تلق التجربة أى نجاح فى تخفيف الضغط السكاني . والسكان فى البلاد القديمة لا يصلون الى حالة الضغط السكاني ولا تبلغ الزيادة فيها مطلقا الى المدى الذى يجب أن تبلغه لو أن كل الظروف مواتية ولا توجد عوائق للزيادة . ان هذا



الضغط ناشئ عن انضمام القوة الحيوية الجامعة القادرة على الانجاب الى عدة من الفرائز والرغبات والميول .

وهناك عامل يقف دائما حجر عثرة في سبيل زيادة السكان وقد يكون عمله رفع نسبة الوفيات أو الحد من زيادة المواليد وهو اما عدم تشجيع الزواج واما اية وسيلة أخرى .

ومما يثار في هذه المسألة أن الهجرة وما ينشأ عن امكانياتها من الشعور السيكولوجي بأن الهجرة علاج للمشكلة قد ينشأ عنها تراخ في موانع الزيادة . والهجرة لاتسبب هذا التراخي فحسب ، بل لاتنقص قوة الدفع التناسلي . وفي هذا الكفاية الكاملة لسد النقص الذي ينجم من الهجرة ، وكثيرا مايحصل هذا بغاية السرعة .

وعلى هذا فالضغط السكاني وما يصحبه من مساوئ لم يتأثر بتاتا بهذه الهجرة . وفي الحق أن بعض غلاة المعارضين لهذه « النظرية » يعتقدون أنهم مغالون فعلا . وهذا ماذكرنا بما يراه مالتس Maithus من أن الهجرة لاتؤثر في عدد السكان لا في البلاد المرسله ولا في البلاد المستقبلة .

والرد على هذا الاعتراض الكبير للهجرة الجماعية يجب أن يكون ردا مركبا ، بمعنى أنه لا يكون بكلمة (لا) وحدها أو بكلمة (نعم) وحدها فالتجارب الماضية الخاصة بالهجرة الجماعية تمدنا بتأييد الاعتراض ودحضه ، ولنضرب أوروبا مثلا :

ان الزيادة السريعة التي حدثت بها بعد بدء الثورة الصناعية صحبها ارتفاع مستمر في مستوى المعيشة ، وأهم من ذلك أنه بعد أن هاجر منها ملايين من اهلها لم تبلغ زيادة الباقيين من السكان نسبة زيادتهم من قبل ، وكثير من البلاد واجهت مشكلة بقاء السكان بلا زيادة وهو ما سبقت الاشارة اليه . انهم يعيشون في مستوى عال ونسبة الزيادة الصافية عندهم اما المساواة أو اقل منها قليلا . ولكن ماحدث في بعض البلاد يؤيد الاعتراض . لقد هاجر من ايطاليا ابان القرن الماضي ملايين من الايطاليين . ان الزيادة الحالية - نسبة الزيادة مضافا اليها الزيادة الصافية - انما هي بالقدر الذي لاتوجد معه سفن كافية لخراج بعض سكانها ليقى فيها عدد السكان ثابتا .

واذا ماتركت الهجرة الجماعية لدى سكان البلاد المرسله شعورا بخلاصهم من مشكلتهم داعيا الى التكرير في الزواج وارتفاع نسبة المواليد فالواقع أن معظم المهاجرين ليسوا من العجزة المسنين ولا من الشباب الصغرى ، ولكنهم في الغالب من ذوى الاخصاب القادرين على الانجاب ، ومن هنا كان لابد من نقص نسبة المواليد كلما هاجر منها عدد من الرجال والنساء الأقوياء الاصحاء .

وهناك أيضا احتمال بأن أى تحسين اقتصادى من حيث زيادة ما يخص الفرد من الدخل القومى بسبب هجرة بعض السكان - قد ينجم عنه رفع مستوى المعيشة . واذا ماوصل شعب الى مستوى ما



فهناك رغبة في التمسك به ، ومن المحتمل جدا أن يدرك الشعب أن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بهذا المستوى هو الحد من نسبة زيادة الأطفال . وقد يمر بعض الوقت بين هجرة المهاجرين وورود هذا الخاطر ومعرفة العلاقة بين ارتفاع مستوى المعيشة ونسبة المواليد المنخفضة . وهذا التصرف ذو أثر في الجماعات والبلاد التي عندها علم بوسائل الحمل وهو مالا يستعمله إلا طبقة رقيقة من عليا السكان . ولكن مالدينا من الإحصاءات الخاصة بالهجرة الجماعية وأثرها في نسبة المواليد والوفيات والأسنان لدى أنبلاد الرسالة مع وجودها في بعض البلاد دون بعضها الآخر ومع بيانها لبعض السنوات القليلة - لا تؤيد ولا تنفي بصفة قاطعة الاعتراض الكبير على هجرة الجماهير ذلك لأن زيادة سكان أى بلد أو نقصهم إنما هو نتيجة لعدة عوامل مجتمعة من اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية .

وأيا كان ماتحس به البلاد المكتظة بالسكان من راحة عن طريق الهجرة الضخمة فإنه لا يمكن إنكار أن البلد المرسل سيحظى ببعض المكافأة الاقتصادية عن طريق إرسال الزائد من سكانه إلى البلاد أو الأقاليم المتأخرة .

كذلك فإن البلاد الرسالة ستفيد أيضا من أنها وفرت غذاء عدد غير قليل من البطون .

ومن اليابان نستمد مثلا آخر لمثل هذا الانقاذ من الضغط السكاني ، فلقد كان الضغط السكاني في السنوات الأخيرة سببا في هجرة عدد ضخم من اليابان إلى كوريا وفورموزا ومنشوريا ، ولما كانت منشوريا جزءا من الامبراطورية اليابانية كان بها ١٧٢ر٠٠٠ ياباني وما وافت سنة ١٩٤٧ حتى بلغ اليابانيون بها ٦٣٠ر٠٠٠ مهاجر .

ولقد وسعت فورموزا ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٨ وصلوا إلى ٤٢٠ر٠٠٠ سنة ١٩٤٧ .

وأما في منشوريا فقد كان بها ٩٣ر٠٠٠ ياباني سنة ١٩٣٧ بافوا ٦١٥ر٠٠٠ في سنة ١٩٤٧ .

وفي الحق لم يشتغل كل هؤلاء اليابانيين بالزراعة على خلاف المهاجرين الأوربيين إلى الممتلكات الأوربية وإلى الدنيا الجديدة إبان القرن التاسع عشر وما بعده ، ذلك لأن المهاجرين اليابانيين قدموا من البلاد صاحبة السيادة ، ولذلك قصرُوا عملهم أول الأمر على اوظائف العامة والأعمال المهنية والتجارة والصناعة . وكان سبب ذلك أن اليابانيين وفدوا من بلاد ذات مستوى معيشى أعلى مما في كوريا وفورموزا ومنشوريا ، ولأنهم لم يكن لديهم القدرة على منافسة الفلاحين من أهل البلاد . ولو كان اليابانيون قد هاجروا إلى بلاد لم تكن مستعمرة لهم أو لم يكن الحكام فيها من جنسهم لاشتغلوا بالزراعة وبانتاج المحصولات الزراعية على قدم المساواة مع أهل البلاد التي استقبلتهم وهو ما فعلوه في الولايات المتحدة .

ومع هذا لا يمكن أن ننكر أن هذه الهجرة مع أنها كانت محدودة



في طبيعة الاعمال التي قام بها المهاجرون - جاءت بتخفيف في الاحوال السكانية والاقتصادية في اليابان . ومن حقنا أن نسأل الآن : هل كانت اليابان تشترك أو لا تشترك في الحرب العالمية الثانية لو أن الغرب الذي يملك أرضا بكرا في المحيط الهادى قدر الضغط السكاني على اليابان تقديرا صحيحا ؟ ان انهجرة بوصفها عاملا من عوامل حل المشكلة السكانية لم تعمر بتاتا بعد تنفيذها .

ولقد عبر الدكتور شيروشى ناسو (١) عن وجهة نظر اليابانيين موضوعيا وفي بساطة فقال : ان مشكلة زيادة السكان أيسر في حلها على الجنس الابيض منها على من عداه من الاجناس ، لانه يحتل معظم بقاع المعمورة .

فأولا : ان كثيرا من البلاد يسكنها الجنس الابيض ولم يدر بخاطرهم هذا السؤال بسبب مافى ايديهم من المساحات الواسعة .

وثانيا : لان هناك بلادا أخرى تستطيع اذا جال هذا السؤال بخاطرها أن تبعث بالسكان الزائدين الى مستعمراتها .

وثالثا : بالرغم من أن بعض البلاد لاتملك مستعمرات كافية - كان من السهل عليها أن ترسل الزائدين من سكانها الى بلاد أخرى ومستعمرات أخرى دون أن تلقى في ذلك أى عناء .

» والبلاد الشرقية ليس لها مستعمرات حتى تبعث اليها بالزائدين من سكانها ولا هى بقادرة على أن تبعث بهم الى بلاد الجنس الابيض بسبب التفرقة العنصرية .»

لا مراة في أن هجرة الزائدين لاتحل المسألة السكانية في البلاد المرسله ، وفي وسعنا أن نستعير من ارلنده والمانيا وايطاليا أمثلة تؤيد هذه الحجة . وفي بلاد أخرى كذلك نرى الحالة نفسها فانه لا يمضى وقت قصير حتى يملأ الفراغ الذي حدث في الهجرة . ومع هذا يجب ألا ننسى أنه في أثناء فترة الهجرة يقل الضغط السكاني في البلاد المرسله مما يبعث الامل في نفوس أهل البلاد كما تقل حالات البطالة فيها . والحال هنا تختلف عنها في البلاد التي لا يزيد فيها السكان ، انما يمكن مقارنتها بالفرق بين بحيرتين مستوى الماء فيهما واحد ، ولكن يتصل باحدهما نهر يصب فيها ويخرج منها فيبقى للماء جدته ولا يتصل نهر بالآخرى يصب فيها ويخرج منها فيأسن فيها الماء ، وبعبارة أخرى ليست الهجرة عديمة الجدوى ولو أنها لاتعدو أن تكون تخفيفا مؤقتا لحدة زيادة السكان .»

وقد كتب جوليوس ازاك (٢) أخيرا في موضوع مشابه قال : « ولو

(١) انظر مؤلف شيروشى ناسو عن السكان ( محاضرات مؤسسه هاريس ) طبعة شيكاغو عام ١٩٣٠ بصفتى ١٦٧ و ١٦٨ .  
(٢) راجع مؤلف جوليوس ازاك عن اقتصاديات الهجرة طبعة لندن عام ١٩٤٧ ص ١٣٦ .



انه من غير المسير تعيين أثر الهجرة في السكان في البلاد المرسله فانما لدينا من الشواهد يشير الى أنه لا حق لنا في التقليل من شأن الهجرة في الماضي ويبدو أن الميل العام لدى السكان - كما يتضح من انخفاض نسبة الزيادة الصافية والارتفاع العام في مستوى المعيشة - يتجه الى أن يكون السكان أكثر استجابة للنقص الذي تسببه الهجرة في عدد السكان » .

ويدلى تقرير حديث صادر من ادارة العمل الدولية بما يلي :

« ان الهجرة التي يقوم بها عدد ضخم من المهاجرين قد أصبحت غير ممكنة في الوقت الحاضر ومع ذلك فهناك مايدل على أن الهجرة القليلة العدد ذات أثر مفيد وان كان ثانويا في مساعدة بعض البلاد المتأخرة على حل مشكلات البطالة فيها كما أنها ذات آثار طيبة في البلاد المستقبلية .

ولا مراة في أن الهجرة لها مزاياها بالنسبة للبلاد المرسله .

والاجابة عن الاعتراض ( الثاني ) الكبير أيسر ، ذلك الاعتراض الذي يقول :

ان الأرض الحالية في العالم « تيه » ، وان قلة السكان في الاراضى القليلة السكان قلة ظاهرية ليست حقيقية . وبناء على وجهة النظر هذه لايعنى الفضاء وجود فرص اقتصادية ولايعنى وجود أرض قليلة السكان أو خالية من السكان . انها صالحة لسكنى الانسان وليست صالحة مطلقا لتعينه على أن يعيش على مستوى عال من الحياة . لقد صيغت هذه الفكرة حينما طبقت في استراليا اذ صاغها أحد الاستراليين المشتغلين بهذه المسألة في الصيفة الآتية : « بعد مرور مائة وخمسين عاما من استعمار استراليا لم يزد ما رُئى أنه يستحق الشراء من الأرض الا ١٠ ٪ منها ، ولايزرع من أرضها اليوم الا جزء من مائة جزء . ونصف الأرض مؤجر أو مصرح فيه بحق الانتفاع ، وهذا معناه في الغالب أنها مستعملة في الرعى وانها لاستخدم عادة في أى أمر آخر ، وثالث مساحة الأرض اراض مباحة لانها عديمة الفائدة كلية . وأعلى نسبة للأرض الخالية في استراليا الغربية حيث نصف مساحة الأرض اراض عامة . والاراضى العامة ثلث مساحة القارة وتبلغ مساحتها مساحة الأرجنتين ، وهذه تكفل المعيشة لثلث مليون على حين أن ارض الأرجنتين تكفل المعيشة لاثني عشر مليون نسمة . وتشغل استراليا الجنوبية والجزء الشمالى الثلث الاوسط من القارة على حين أن أربعين في المائة من هذه الأرض لايشغلها أحد . وفي الاحصاء الاخير ( عام ١٩٣٣ ) كان سكنها ٦.٧٠٠.٠٠٠ بما فيهم من السكان الاصليين . أى ان فى ثلثى القارة وهى مساحة تزيد على مساحة الهند لا يعيش الا مليون نسمة ، أما الثلث الباقي ويشمل كوينزلاند وويلز الجنوبيين الجديدة وفكتوريا وتاسمانيا فيشغلها ستة أسباع السكان أو ستة ملايين نسمة ، وفى هذا الثلث لانجد أرضا خالية الا بنسبة عشرة في المائة ، ولهذه الاختلافات فى نسبة السكى أسباب فى استراليا وفى غيرها



من البلاد ، وهى ليست خطب عشواء ولا راجعة الى كسل الاستراليين  
أو الى طمعهم . ان توزيع عملية الاستيطان فى استراليا حددتها  
وستظل تحددها الاحوال الجغرافية الدائمة » .

ان ما انتهى اليه المؤلف خاصا بأسطورة الاراضى الخالية واضح .  
فلنبحث بعد فى « الاحوال الجغرافية الدائمة » ، ولكن قبل بحث هذه  
الاحوال الجغرافية يجب أن نبين بعض الحقائق الجذرية الاخرى  
المتعلقة باستراليا :

كان عدد سكان استراليا - وهى فى سعة الولايات المتحدة فى  
المساحة - يتجاوز ٧٥٠٠٠٠٠ نسمة بقليل ، أى ٨٢٠.٧٨٥ نسمة .  
فاذا ما استثنينا السكان الاصليين وعددهم خمسون ألفا فان معظم سكانها  
من البريطانيين . كذلك فان نسبة المواليد بها - كنسبة المواليد فى انجلترا  
والشمال الغربى من أوربا - آخذة فى النقص فى مدى عشر سنوات كما  
رأينا فى الفصل السابق . فاذا ظل موقفها فى الاخصاب وفى نسبة  
الوفيات باقيا على ما هو عليه فلن تسجل استراليا الا زيادة ضئيلة فى  
سنة ١٩٧٠ ، وقد يبلغ سكانها ثمانية ملايين فى نهاية هذا القرن . هذا  
بالطبع اذا لم تستقبل عددا ضخما من المهاجرين وبقيت قوانين الهجرة  
اليها دون تغيير فيها .

وهناك حقيقة هامة ليست معروفة فى جميع الاوساط وهى اشتغال  
الاستراليين بالزراعة الى مدى كبير كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية .  
وبالرجوع الى احصاء سنة ١٩٣٧ نجد أن ٤٧ فى المائة من السكان الزراعيون .  
واليوم يتجاوز الزراعيون منهم خمسين فى المائة من مجموع السكان .  
ومن الحقائق المعروفة أن الزراعيين لا يتضاعف عددهم ، وعلى هذا الاساس  
لا ينتظر أن يزيد عدد السكان الاستراليين ما لم يحدث فى استراليا  
حدث مخالف للتجربة الزراعية فى الغرب الخاصة بنسبة الزيادة فى  
الزراعيين .

وباعتماد على المطر والمناخ تقدر المساحة القابلة للزراعة فى  
استراليا بمائة مليون فدان . ويدل الاحصاء على أن ما زرع من الحاصلات  
بها لم يتجاوز فى المتوسط بين عامي ١٩٣٥ - ١٩٤٠ اثنين وعشرين  
مليوناً من الافدنة هذا فى المنطقة المعتدلة . أما فى كوينزلاند الحارة (ويقدر  
المطر فيها بثلاثين بوصة ) فلم يزرع الا ما زاد على مليون فدان بقليل .  
ولو أنه من الممكن زراعة حوالى عشرة ملايين فدان . واعتمادا على ما يقرره  
دكتور تومسون « لا شك مطلقا فى أنه لا يستغل من المنطقة الحارة فى  
استراليا التى تناسبها الزراعة الكثيفة الا جزء صغير جدا . والانتاج  
الاستوائى يمكن زيادته أضعافا مضاعفة لو أن هذه الارض فلتحت بعد  
تقسيمها الى مزارع مناسبة لقدرة الاسرة الواحدة . وهذا التكييف هو  
ما يلائم الزراعة بين المدارين .

ولا غنى لنا عن أن نؤكد بهذه المناسبة أن الاستراليين من الافراد  
الذين ثبتت قدرتهم فى هذه المنطقة الحارة ، يستطيعون أن يعملوا على  
تقدمهم فى هذه المنطقة . والحقيقة هى - مع ذلك - أنهم يعملون قليلا فى



استغلال الموارد الزراعية لهذه الارض ، وأنه لبعيد الاحتمال جدا - على ضوء ما يحتمل من زيادة السكان بينهم - أنهم سيقومون بأى عمل يذكر فى عشرات السنين القادمة » (١) .

وفى الواقع بعد أن نزن كل العوائق المناخية والجغرافية التى تنزل الى الحضيض بكفايتهم أنه قدر أن هذه المنطقة تكفى من ثلاثين الى خمسين مليون نسمة يعيشون فى مستوى الحياة الغربية . ويميل جريفيث الاستاذ الجغرافى الكندى الى الرقم الاخير عددا لسكان القارة جميعها . ومن حيث المنطقة الاستوائية يقول: ان الملايين من سكان استراليا مستقبلا سيجدون مساكن واعمالا لهم فى الاماكن التى سبق معرفتها سنة ١٨٦٥ الا أن الستة ملايين من الاستراليين يمكنون فى جنوبى استراليا وشرقيها منطقة من أجود المناطق لاستيطان الجنس الابيض . ويتوقع هذ الكاتب أن يبلغ سكان هذه المنطقة عشرين مليونا اذا تقدمت استراليا الى مستوى الولايات المتحدة .

وقد ذكر كاتب آخر هو كندى ج . هـ . ت كمبل أن استراليا تكفى حوالى ثلاثين مليونا على أساس أن كثافة السكان بها يمكن أن تصل الى مثل ما وصلت اليه بعض نواحي الولايات المتحدة المماثلة لها فى مقدار المطر ودرجة الحرارة .

والحقيقة أن استراليا تكفى ثلاثة أضعاف سكانها الحاليين اذا ما أمكن استغلال المناطق الحارة بها استغلالا صالحا ، ولكن الواقع أن ذلك لسوء الحظ لن يكون لان الاستراليين كالأوربيين لا يستطيعون النجاح والتقدم فى المناخ المدارى .

وجميع الدلائل تشير الى ضالة النجاح الذى يلقاه الاستعمار الأوروبى فى خطوط العرض المنخفضة . وقد لحظ الاستاذ فترجيرالد الجغرافى البريطانى فيما كتب سنة ١٩٤٦ « ان الأوربيين باستثناء سكان البلاد اللاتينية لم يبرهنوا على قدرتهم على تأقلم ناجح فيما بين المدارين ، اذ التأقلم التام يتطلب النجاح فى بعض التجارب التى منها قدرة المستعمر على الاحتفاظ برجولته دون أن تقضى عليها ظروف المناخ وغيرها مما يجد فى الوسط الذى يعيش فيه . وواجب سكان المستعمرة أن يتمكنوا من الاحتفاظ بتعدادهم عن طريق النمو الطبيعى وحده ، وهناك تجربة أخرى تقضى - فيما يتعلق بالاعمال اليدوية - أن يكون المستعمرون مستقلين عن أهل المنطقة الاصليين .

« وكل الأوربيين الذين عاشت أسرهم عدة أجيال فى البلاد الحارة يحملون الشواهد على انحطاط جسمى وعقلى فيهم ، فالجو فيها صارخ وبخاصة على النساء والأطفال ، وليس من النادر أن ينجوا بأنفسهم من وقع هذا الجو الحاقق برحلات منتظمة الى البلاد المعتدلة . على أن بعض الاسر الانجليزية القليلة تبقى فى موطن اقامتها هذه أجيالا متعاقبة ، ومن النادر جدا أن مثل هؤلاء المستعمرين يستطيعون القيام بالاعمال المجهدة من زراعة أو صناعة أو تعدين .

(١) انظر مؤلف وارن تومبسون السابق الاشارة اليه ص ٦٠ .



« وتشتهر كوينزلاند بأنها المستعمرة الوحيدة التى نرى فيها المثل الوحيد الكبير على قدرة مستعمرة بريطانية الاصل على القيام بأعمال زراعية ناجحة فيما بين المدارين . ولقد نجحت زراعة قصب السكر التى قامت بمحاذاة الشاطئ شمالي برسمين دون عون من السكان الاصليين ، ومع ذلك فقد لوحظ فى النهاية أن العمال المختارين لهذه الزراعة قد اختيروا بعناية لتفوقهم الجسماني وأن أعمارهم تتردد عادة بين العشرين والاربعين ، وأن نسبة النساء فى كوينزلاند الشرقية أقل من نسبة النساء فى استراليا عامة ، وأن كثيرا من العمال يختارون عند تقاعدهم الإقامة فى أكثر بلاد استراليا اعتدالا .

ومن العوامل التى ساعدت على إقامة البيض هناك ، بالإضافة الى ارتفاع الاجور ، شدة القيود الجمركية على استيراد السكر وهو ما يعزى اليه منع ورود سكر منافس للسكر فى استراليا .

« ليس فى وجود عمال زراعيين فى كوينزلاند الشرقية ما يقوم دليلا على نجاح اقلية الجنس الابيض فى البيئة المدارية اذ لم يوجد فى جميع المناطق الاخرى الحارة الرطبة التى فى وسط استراليا أى مثل لمستعمرة كبيرة غيرها .

وفوق ذلك لا توجد منطقة أخرى فى أى جزء من الامبراطورية البريطانية يحاول فيها الاوربيون محاولة جدية القيام بالأعمال اليدوية الشاقة التى تتطلبها الزراعة أو غيرها من الصناعات ، ويقيم الاوربيون فى المنطقة الوحيدة ذات المساحة المحدودة جدا من الامبراطورية البريطانية والتى يبلغ ارتفاعها ٤٠٠٠ قدم إقامة دائمة واذا استثنينا اتحاد «جنوب افريقية» فإن مجموع السكان البريطانيين فى القارة كلها لا يتجاوز مائة ألف أو يزيد عن ذلك قليلا .

وليس عامل الجو وحده هو الذى يعمل ضد نشاط البريطانيين وغيرهم من سكان غربى أوروبا المستعمرين للمناطق المدارية فى افريقية وآسيا .

ومنذ بداية الاستعمار كانت خدمات العبيد الافريقيين والهنود وغير هؤلاء من الاجناس الملونة جزءا لا يمكن الاستغناء عنه فى محافظة الجنس الابيض على مستوى معيشتهم . وفى الشرق كله وفى افريقية جنوبى منطقة البحر المتوسط لم يكن أى عمل للاوربيين من غير ذوى المهارة أو من ذوى المهارة المحدودة مع أنهم بلغوا فى أوروبا عدة ملايين ولم يكن ليجدوا أى عمل الى ما قبل الحرب العالمية الاخيرة . واذا قيس كثافة البيض فى افريقية البريطانية فانها تكون منخفضة بالنسبة لكثافتهم فى أوروبا . ومهما كانت الاسباب فقد كانت خشية المناخ ووجود سكان وطنيين ذوى قوة لهم المقدرة التامة على القيام بالأعمال التى لا تتطلب المهارة الفنية وبعض الأعمال التى تتطلبها وما جرى على اللسنة بأن الرجل الابيض يجب ألا يقوم بالأعمال اليدوية - استحالة استعمار البريطانيين لافريقية من غير طبقة الاثرياء وذوى المهارة الممتازة » .

وأكثر من ذلك أن الاستراليين لا ينتظر منهم أن يزيدوا حتى يملئوا القارة . وهم يودون لو قصر المهاجرون اليهم على البريطانيين ، ولكن زيادته



السكان فى بريطانيا ليست بالكثرة التى تشجع الهجرة الجماعية منها • ولعل استراليا لاتسمح بالهجرة على مدى كبير من البلاد الاوربية كالبرتغال واسبانيا واطاليا - وهؤلاء قد ينجحون ويتقدمون فى المناخ المدارى وشبه المدارى - ولا مجال للكلام عن السماح بالهجرة للآسيويين ، وعلى هذا فكل احتمال لتحويل الأراضى المدارية الى أرض زراعية سيظل بعيدا عن التنفيذ وقد أوجز الدكتور تومسون مشكلة استراليا فى هذا العالم المتغير فى قوله •

« يبدو للاجنبى الذى يحاول أن يتطلع الى مستقبل استراليا فى ضوء الاتجاهات الكبرى العالمية أن ما وقع عليه اختيار استراليا ليس الخيار بين أن تبقى بصفه أصليه كما هى من حيث الجنس والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية وبين أن تسمح لعدد كبير - الى حد ما - من غير البريطانيين بالهجرة اليها أو تفضل أن تغير وسائل حياتها وهو ما يحدث بدخول عدد غير قليل من المهاجرين فى جنوبى أوربا وشرقيها تختارهم هى وتدير شئونهم أو غير هؤلاء ممن يحملهم اليها فاتح آسيوى • ان على استراليا اما أن تزيد عدد أفرادها حتى تستطيع أن تستفيد أكبر فائدة من مواردها وبهذا توجد القوة اللازمة لرد أى اعتداء عليها والا فلا مفر من أن يقهرها ويستوطنها بعض الشعوب الآسيوية » •

وفى الواقع لقد نصح الدكتور جريفيث الذى له خبرة عظيمة بإمكانات استراليا ولا يقلل من قدر الصعاب فيها من حيث التربة والمناخ والمطر - لقد نصح بقبول اعداد يسيرة من اليابانيين والصينيين والهنود لتحسين المنطقة المدارية تحسينا كاملا وللتخفيف من حدة التوتر بين استراليا وآسيا •

وقد يكون أمرا مضللا عن الحقيقة أن يظن أن هذه المناقشة تدل على أن هذه المسألة لا تلقى اهتماما من استراليا ذاتها ، كما يجب أن نذكر أن أصحاب المطالب من الآسيويين المستنيرين يسلمون بأن لكل دولة الحق فى تقرير العناصر التى يتكون منها أفرادها من حيث الجنس وغيره وان إيجاد جماعة غير مدمجة فى مجموع الشعب يجب أن يمنع •

ويدرك الآسيويون أيضا خطر ازدياد القومية فى الدولة كما فى حالة الصينيين فيما وراء البحار ، وان كل بلاد تستقبل عددا من المهاجرين تستمسك بحقها كاملا فى الزام المهاجرين اليها بأن يكونوا مواطنين تابعين للبلد التى استقبلتهم • ولكن المسائل السكانية تنشأ من سوء الظن والتفرقة والعزل ولا يمكن أى أحد أن يدعى أن المسائل السكانية ليست مسائل الرجل الابيض : انها أساسا مشكلته هو فان عدم تسامحه هو الذى أدى الى مشكلات الاجناس وجنوح الرجل الابيض الى أن يعيش فى برج عاجى •

ولقد أدرك الاستراليون أخيرا أنه يجب وقف حدة التوتر من أجل الامن العام والسلام العالمى والا حق لبلد ما أن تمتلك أو تحكم متسعا عظيما من الارض وموارد ضخمة من المال لا لسبب الا حماية تراثها الثقافى فى عالم يشكو كثير من بلاده ازدهام السكان الخانق والحاجة الماسة الى



الارض • وهذا هو السياسى الاسترالى ف • و • واجلسون يدعو الى سياسة كريمة ، لقد كتب سنة ١٩٤٨ فقال :

« ان الحاجة ماسة الى اعادة النظر فى سياسة الهجرة • • • لا مانع لدى استراليا فى الوقت الحاضر من أن تجتذب اليها مهاجرين من بريطانيا وأوربا ومن السهل عليها أن تدمجهم فى مجموع السكان وهم تواقون لأن يسلكوا مسلكهم فى الحياة • وكثير من الآسيويين كذلك يرغبون فى أن يتصرفوا هذا التصرف ذاته وهم يستطيعون أن يكونوا فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى للاستراليين ، وهؤلاء يجب أن تقبلهم استراليا مرحة بهم ، ولكن هجرة العمال الآسيويين اليها فى اعداد كبيرة تفسد الاقتصاد القومى كما تخلق معارضة قوية • وهناك طرازان من المهاجرين : أحدهما : هؤلاء المهاجرون الذين يجعلون من استراليا وطناً لهم ويندمجون فى الجماعة ويتقبلون طريقتهم فى الحياة .

والفئة الأخرى : هم الذين يزورونها زيارة مؤقتة • والنظام المتبع فى استقبال الفئة الأخيرة لا غبار عليه ويجب بقاءه • أما الفئة الأولى فيجب أن تقبل على أساس دائم : كما يجب عليها أن تهدف الى أن تكون المواطنين الصالحين • ويجب أن يلغى منع قبولهم على هذا الأساس • وهؤلاء يجب أن تراقبهم الدولة على أساس نظام شبيه بنظام التأمين ، وهذا الاستيطان يتضمن بطبيعة الحال التخلّى عن القومية الأصلية وقبول الولاء لاستراليا»

ولنعالج الآن بعض الاعتراضات الخاصة الموجهة من البلاد القليلة السكان الى قبول المهاجرين من البلاد المزدهمة : من هذه الاعتراضات أن هؤلاء المهاجرين - وقد تعودوا الحياة فى مستوى منخفض - ينتظر منهم أن يخفضوا مستوى المعيشة فى البلاد التى هاجروا اليها ، وأول ما يقال فى هذه المسألة أن البلاد القليلة السكان « البيض » لا مانع لديها نسيباً أن تقبل المهاجرين من البلاد الأوروبية المزدهمة • وعلى هذا الأساس فلا اعتراض منصب على قبول المهاجرين الآسيويين •

والرد على هذا الاعتراض هو أن هؤلاء الآسيويين لا يرغبون فى الذهاب الى البلاد القليلة السكان الا ليرفعوا مستوى معيشتهم لا ليخفضوا مستوى المعيشة فى الشعب الذى استضافهم • كما أنه من السهل على الشخص أن يرفع مستوى معيشته ويتعود الحياة الجديدة وذلك أمر لا يحتاج الى أى مجهود • ولا يمكن أن نتخيل أن الآسيوى يحب الفقر والكفاف من العيش الخشن وخرق الثبالية ومسكنه الحقير • انه يود أن يطعم طعاماً طيباً ويلبس ثوباً حسناً وأن يسكن مسكناً مريحاً ويود فوق ذلك - كأي انسان - أن يكون مواطناً صالحاً وأن يعامل معاملة تنطوى على الاحترام والكرامة ، ان عكس ذلك هو الامر الصعب • نعم ان الثرى - اذا رقت حاله - هو الذى يصعب عليه أن يألف الحياة الجديدة •

وفى سنة ١٩٤٤ بينما كان البرلمان الأمريكى يبحث فى الغاء منع الهجرة الآسيوية على أساس وضع الصينيين والهنود تحت اشراف الحكومة ومعاملتهم معاملة المهاجرين الاوربيين رفعت بعض الدوائر الأمريكية صوتها محتجة الاحتجاج المعاد بأن هؤلاء سيعملون بأجر أقل وسينافسون العامل الوطنى ويخفضون مستوى المعيشة •



ان هذه الاعتراضات أغفلت حقيقتين :

الاولى : أن هناك حد أدنى للاجور فرضه القانون لاغلب الصناعات ولا يستطيع المهاجر الآسيوى أن يعمل بأجر أقل من المواطن الا أن يخرق القانون والملجأ عند ذلك يكون للنقابات .

والحقيقة الاخرى : ان رغبة العامل لم تكن متجهة الى العمل بأجر أقل ، وانما هى نفرة صاحب العمل بين العمال التى تلزم العامل المهاجر قبول أجر أدنى . ليس الذنب ذنب العامل وانما هو خطأ البلاد المستقلة ( التى تسمح وكثيرا ما تسمح بالتفرقة ) وعدم وجود قانون عادل للتوظيف وافلات صاحب العمل من مثل هذا القانون ان وجد .

وقد أصدرت الحكومة الامريكية القانون وألغت حظر هجرة الهنود والصينيين ، ولم يبد على العامل الامريكى أنه أسوأ حالا فى الوقت الحاضر منه قبل صدور القانون .

والواقع أن الهجرة تحدث فى أضيق الحدود بسبب تطبيق نظام مراقبة المهاجرين . وكثيرا ما ينسى الانسان أن مواطن اليوم فى كثير من البلاد ما هو الا مهاجر الامس . وما سوء الظن الذى يلاقيه المواطن المهاجر الا نتيجة فقدان الذاكرة عند الرأى العام .

واذا ما قد أجر العامل المهاجر على أساس أنه جزء من الدخل الحقيقى بدلا من اعتباره دخلا نقديا فربما كان فى استطاعة العامل المهاجر أن يوفر أكثر من المواطن لاختلافهما فى مستوى المعيشة . وهذا ما أشار اليه لورد كرو Lord Grewe فى مؤتمر لندن الامبراطورى سنة ١٩١١ فى أثناء سعيه لطرد الهنود من العمل فى السفن التى تتجر مع موانى استراليا وزيلندا الجديدة ( وقد تغير هذا من مدة بعيدة ) حيث يقول : « لا يوجد أى وزر أخلاقى فى أن يكون الانسان نباتيا وداعية الى منع المسكرات وفى استطاعة زوجه وأولاده أن يعيشوا بنفقة أقل عن أولئك الذين يحاكون الاوربيين فى حياتهم المترفة . فاذا ما كان انسان يقنع بالعيش على الارز والخضر ويزهد فى اللحوم والخمور فهو بطبيعة الحال أقدر على اعاشة أسرته بنفقات أقل » . وهذا مثل عظيم للايجار المخل ؛ فالطعام البسيط ما دام مغذيا وصحيا لا يكفى أن يقال عنه أنه ليس « خطأ خلقيا » بل يجب أن يقال عنه انه مفيد فعلا للصحة ، وصاحب العمل لا ريب يفضل من يتمتع عن الشراب على « السكير » وان كان معتدلا . وأصحاب الموارد المحدودة اذا احسنوا استخدامها بما يفيد صحتهم وعملهم وثقافتهم فهذا يرفع فى الواقع من مستوى معيشتهم واذا كانوا مقتصدين فى تصرفهم واستغنوا عما لا يفيد الصحة أن يرفع المنزلة أو يزيد مباحج الحياة فليس فى تصرفهم مدعاة للخجل ، بل هم فى حقيقة الامر على مستوى رفيع من المدنية بمعناها الصحيح .

وهناك اعتراض آخر : ذلك أن كل هجرة كبيرة العدد يقوم بها الآسيويون الى البلاد القليلة السكان « البيض » تخلق عددا من مشكلات « الجنس » يبنى عليها مشكلات الاقليات وما يصحبها من الصعاب . ولا اعتراض بطبيعة الحال على دخول الاوربيين ، فما كانت الولايات المتحدة



وكندا وجمهوريات أمريكا الوسطى وأستراليا وأفريقية الجنوبية لترى في المصورت الجغرافية الأفضل الهجرات البيرة العدد . ولكن البلاد التي يسكنها الرجل «الأبيض» تعتقد أن الاندماج يمكن أن يكون ميسورا لوحدة المستوى الثقافي ، فإذا قام بالهجرة إلى بلاد الرجل «الأبيض» أناس يختلفون عنه في اللون والجنس والثقافة فالامر مختلف وتكاد مسأله اندماج المهاجرين في أهل البلاد تكون من المستحيلات .

وفى الحق ، لو أن كل نواحي الهجرة أخذت في الاعتبار ، فإن أمثلة كثيرة من مسائل الأقليات المحزنة تنفخ إلى الامام: فالسود في الولايات المتحدة والهنود في جنوبى أفريقيه والشرقيون فى القارة الأمريكيه . والهنود والصينيون فى سيلان وبورما والملايو ونايلاند وأندونيسيا ، كل هؤلاء يثيرون مشكلات الأقليات التي هي نتيجة الهجرة الحرة أو القهرية أو غير المنظمه . ولكن المشكلات التي تناولها البحث هنا هي ماسببتها هجرة الشرقيين إلى بلاد الرجل «الأبيض» . ولو كانت الظروف مثالية ماكانت هناك مشكلات للأقليات بتاتا ، اذ لا يوجد فى الواقع «أجناس» راقية وأخرى منحطة . والقول بأن كل الناس أخوة بصرف النظر عن لون البشرة ليس عنوان مقال لصحفي حر ، ولكنه حقيقة علمية واعية . ولسكن نظرا إلى أن الطبيعة البشرية جاءت على ماصاغها التعليم الخاطيء فلا بد من ظهور مشكلات فى وضع الامور فى موضعها الصحيح . «والعنجهية الجنسية» حالة شاذة يلقنها الانسان ولا تولد معه . وكل التقارير الخاصة بالعلاقات الجنسية فى البرازيل وهاواى تثبت أن خلافات الجنسيات قد اختفت من هذه المناطق .

وربما لا يكون من الصواب أن نقول ان الخلافات قد اختفت «فان العداوة الجنسية لم تظهر هناك بتاتا» . ولقد فشل بعض الأمريكيين الشماليين ممن يصدرن عادة هذه «البضاعة» أينما ذهبوا فى أن يغرسوا يدور العداوة والخلافات الجنسية فى هاواى والبرازيل . . . ففى البرازيل يعامل الأسود كما يعامل الأبيض بكل أدب ، وفى هاواى تمت زيجات بين الأوربيين والشرقيين ذكورا وإناثا . كما تم ذلك بين الشرقيين من جنسيات مختلفة . وكل قادم حديث إلى هناك ممن لاتعجبه هذه المساواة يتعلم كيف يتصرف بعد مضي بعض الوقت .

ويبدو أن جميع الناس هناك فى وئام وان السعادة تخيم عليهم . وهذه الحالة نراها فى نظرة الناس إلى اختلاف الأجناس فى فرنسا ، فان أشد الناس سواد بشرة يستطيع أن يتزوج سيده شقراء وأن ينجب البنين ويرعى أسرته دون أن يثير عقد الخوف والكرهية مما يثار عادة اذا حدثت مثل هذه الرغبة فى الولايات المتحدة أو فيما هو شر منها فى «جنوب أفريقية» .

والقول بأنه لو كان فى فرنسا عدد أكبر من السود لكانت الحال غير الحال ليس فيه شرح مقنع لبيان سبب الاختلافات العنصرية هناك . والخلاف، العنصرى ليس غريزة فى الانسان ، انه أثر من آثار الجماعات غير الناضجة ، التي وقعت فى قبضة حكومات رجعية ، وتعليم خاطيء يفسدان تفكير المواطن منذ ولادته .



ان المانيا فى عهد هتلر «وجنوب أفريقية» فى حكم مالان وبعض الولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة لأمثله عظيمة فى هذا الموضوع .

والمشكلة الكبرى فى مناطق أخرى تتعلق بالاندماج الجنسى والثقافى وهذا الاندماج لا يعوقه فيها الا الخوف الذى أساسه الغيرة الجنسية . وفى هذا القول مغالاة فى تبسيط الامر . ولكن الواقع أن هناك انمطا من الناس يستطيعون الزواج بسهولة وفى أحوال مواتية ، وليس للعداوة المبنية على الجنسيات والثقافات أى أساس بيولوجى .

ولا يحق لاي دارس ذكى أن ييأس من الزواج المختلف الجنسيات . ولئن أحس الابناء فى هذا الزواج المختلط ببعض المتاعب لتعدد الثقافات — فان ذلك ليس راجعا الى نقص بيولوجى ولكن سببه الظروف الاجتماعية والثقافية التى ينشأون فيها ، وليس على الانسانية أن تعذب نفسها بأن تهتم بهذه المخاوف .

ومجمل القول أن هجرة الآسيوى الى بلاد الرجل الأبيض كثيرا ما أثارت مشكلات حادة فى أول الأمر وهذه الحدة تضعف كثيرا إذا ما كانت هجرته الى بلاد غير الرجل الأبيض . ولا ندعى أن اتصال الآسيويين ببلاد المحيط الهادى مثلا لاثير بعض المشكلات ، ولكن لن يكون فى تلك البلاد عدااء مستحکم بين الاهالى والقادمين .

وهذا الحل الذى يقضى بالسماح بل بتشجيع الذين يقطنون فى المناطق المكتظة بآسيا ، كالهنود والصينيين واليابانيين ، على الهجرة الى بلاد يسكنها شبه البدائيين أو أقوام ذوو مدنية أدنى من مدنية الصينيين بصفة عامة للعمل فى الزراعة أو غيرها من الموارد يثير اعتراضا هاما آخر . لامراء فى أن هذه البلاد يقطنها عدد قليل من الناس ولا أمل لهم اعتمادا على نسبة الزيادة الحالية بينهم فى أن يعوضوا النقص مدة طويلة بل لعلهم لا يستطيعون أما الاوروبيون فهم على أحسن الفروض كالطيور الوافدة يعملون فى ادارة هذه المؤسسات أو هذه الوكالات ، والاوروبيون لم يفكروا بتاتا تفكيرا جديا فى أن يستعمروا هذه البلاد أو يبقوا فيها بصفة دائمة .

هذا الاعتراض هو فى الحقيقة اعتراض أخلاقى ، ويجب أن يثار من حيث مصلحة أهل البلاد الأصليين وسعادتهم . والأمم المتحدة وجميع البلاد التى تدير هذه المساحات ادارة الوكلاء لأموال الغير (وقلما تعامل على هذا الاساس) يرون أن لا حق لهم فى السماح للجانب بالهجرة الى هذه المناطق على أساس أنهم يزيحون أهل البلاد عن أعمالهم فى النهاية . ومن المحتمل أن يتعلم أهل البلاد الحد من نسبة الوفيات الحالية بينهم ، فيزيد عددهم وتزول من بينهم حالة النقص السكاني الحالية ، وعند ذلك يكونون فى حاجة الى جميع الأرض التى يبدو أنها زائدة على حاجتهم .

ومن وجهة أخرى قد يتضاعف عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بالهجرة — ولو كانوا آسيويين — وبهذه الزيادة يصبح أهل البلاد أقلية فى بلادهم . ولا يظن أن هذا الخوف على غير أساس ، فان نسبة الاخصاب عند الهنود والصينيين واليابانيين عادة أعلى منها بين سكان هذه المناطق الأصليين ، كما أنهم أقدر على ضبط نسبة الوفيات ، وحتى اذا وجدوا أراضي



خالية ووفرة في الغذاء وغيره من الفرص الاقتصادية - على خلاف ما في بلادهم فلا شيء يقف في طريق نموهم السريع . والأمثلة على هذا الموقف متوافرة : فهؤلاء الصينيون الذين هاجروا الى الملايو سجلوا نسبة لزيادة المواليد أعلى من نسبة أهل البلاد ، وقد جعل عدد الصينيين والهنود المهاجرين أهل البلاد أقلية في بلادهم ، وشهدت جزائر فيجي هذه الحالة نفسها في مدى نصف قرن من الزمان . ويبلغ عدد الهنود فيها اليوم ٥١ في المائة من مجموع سكان الجزر . ويرى المتعلمون من الفيجييين في وجود الهنود بينهم تحديا موحها لهم كجنس بعد أن صاروا أقلية ولو بنسبة ضئيلة .

ويجب أن نسلم كذلك أن هجرة الآسيويين الى بعض البلاد الآسيوية في الشرق الأقصى أثار مشكلة «الجنس» ولو أن الاندماج الثقافي بين الآسيويين أسهل من الاندماج الثقافي الأوربي الآسيوي ، وهذه أمثلة لذلك :

من الصينيين فيما وراء البحار يسكن نحو عشرة ملايين في الجنوب الشرقي من آسيا وفي جزر المحيط الهادي . ولم تكن الحكومة الصينية تدعو الى هذه الهجرة أو تشجع عليها . انها لم تكن الا نتيجة طوفان الزيادة في الأقاليم البحرية الجنوبية الشرقية من الصين ويبلغ تعدادهم الآن حوالي ثلاثة ملايين في تايلاند و ١٣٥٠.٠٠٠ في أندونيسيا و ١١٠.٠٠٠ في الفلبين وحوالي ٢٠٠.٠٠٠ في بورما . وفي كل هذه الجهات يحتكرون أنواعا بعينها من المهن ، مما يثير بعض ضروب العمل فيها أحقاد أهل البلاد وكانت نتيجة ذلك أن حددت الهجرة الى الملايو ، وفرضت تايلاند ضريبة سنوية على كل صيني وكذلك فعلت أندونيسيا ، وقد تسبب موقف حكومة الصين في بعض الصعاب ، فان قانون الجنسية الصيني مبني على قاعدة الدم - يعني أن الصيني أينما كانت اقامته لا يستطيع التخلي عن الجنسية الصينية والولاء للصين ، وطالما كانت الصين متمسكة بهذا القانون فلن يكون من الممكن تنفيذ نظام هجرة منظمة للصينيين تحت اشراف سلطة دولية وهو رأى يدعو اليه الكاتب .

والتجربة الماضية في هجرة الاوروبيين الى بعض هذه المناطق يمكن اثباتها هنا للدعاية ضد الهجرة . يمكننا أن نكرر القول بأن الاوروبيين زادوا في القرن التاسع عشر زيادة بلغت حدا الى أن يهاجروا هجرة تلقائية ويستعمروا الدنيا الجديدة وما وراءها . وكانت نتيجة هذه الموجة الضخمة من الهجرة أن الاوروبيين احتلوا بلاد الهنود الأمريكيين (وهي ما يسمى الآن كندا والولايات المتحدة) وحملوا أهل البلاد على السكنى في أماكن حددت لهم أما من ذهب منهم الى استراليا وزيلندا الجديدة فقد انقصوا عدد الاستراليين الأصليين كما أنزلوا مستوى معيشتهم . وكان نتيجة ذلك الاختلاط الثقافي أن كثيرا من « الاجناس » في المحيط الهادي قد اختفى كلية أو نقص نقصا ذريعا بسبب عجز أعصابهم عن الاحتمال ، فالمسألة الآن هي هل نحن معترفون أن نعيد هذه الأحداث القاسية بفارق بين الحالين هو احلال الآسيويين محل الاوروبيين ؟ ألم ترتفع مستوياتنا بعد الى مستوى أخلاقي أسمي ؟

وجوابا عن هذه الاعتراضات فانه يمكن القول بأن تكون الهجرة الآسيوية الى بلاد «خالية» الى حد ما ، كما يمكن أن تكون الهجرة تحت



أشراف سلطة دولية للهجرة تدرس الصعاب وتعمل للتغلب عليها يجب ألا تكون هجرة الآسيويين على أساس نظام «دعه يعمل مابدا له» • ويجب أن تتغير قوانين الجنسية في البلاد الآسيوية بحيث تمكن الآسيويين المهاجرين من قبول جنسية البلاد التي ينزلون فيها •

وأخيرا ليس في استطاعة العالم بما فيه من فقر وجوع أن يصبر حتى يأتي ذلك اليوم البعيد الذي تتحسن فيه أحوال البلاد ليحسن استخدام الأراضي العذراء •

ثم ماذا عن أمريكا اللاتينية ؟ لم تحظ أمريكا اللاتينية « وأرضها العذراء » بإمكان الهجرة إليها مستقبلا - وبخاصة المهاجرون الآسيويون بأى نصيب من الاهتمام فيما كتب عن المسائل السكانية • والجدول التالى يبين مساحات كل المناطق فى أمريكا اللاتينية كما يبين عدد سكانها وكثافته وجراراته • وكثافة السكان فى الميل المربع ترينا فوق ذلك عظم مساحة الخلو فى هذه المنطقة • ولا نرى فى البيان عدم وجود مناطق ذات كثافة عالية فحسب ، بل أننا نرى قلة هذه المناطق • ولو أنه فى برباروس تبلغ كثافة السكان ١٩١ فى الميل المربع وفى بورتوريكو ٥٥٠ ومارتنيك ٦٤١ وجواد يلوب ٤٤٢ وجمايكا ٢٨١ وهى كثافة عالية ازاء الخلو فى سائر المنطقة ، فان هذه الكثافة فى أجزاء ضئيلة فى البحر الكاريبى •

وعلى هذا فالنسبة العامة لكثافة السكان للمنطقة كلها لا تتجاوز ١٣ شخصا للميل المربع • وكثافة السكان فى آسيا تبلغ حوالى سبعة أمثال هذه الكثافة • وبينما تبلغ مساحة أمريكا اللاتينية ١٦ ٪ من مساحة أراضي العالم القابلة للسكنى لا يزيد سكانها على ٦ ٪ من مجموع سكان العالم ، وكثافتها باستثناء منطقتين فى افريقية واستراليا أقل من أى بقاع العالم ذات المساحات الكبيرة كلها •

### الجدول العاشر

#### سكان أمريكا اللاتينية ومساحتها

| البلد أو المستعمرة | السنة | عدد السكان بالمليون | المساحة بألوف الأميال | الكثافة فى الميل |
|--------------------|-------|---------------------|-----------------------|------------------|
| ١ البرازيل         | ١٩٤٥  | ٤٦٢٠٠               | ٣٢٨٦٢                 | ١٣               |
| ٢ المكسيك          | ١٩٤٠  | ١٩٦٥٤               | ٧٥٨٦                  | ٢٦               |
| ٣ الأرجنتين        | ١٩٤٧  | ١٦١٠٤               | ١٠٧٢٧                 | ١٤               |
| ٤ كولومبيا         | ١٩٣٨  | ٨٧٠٢                | ٤٢٩٨                  | ٢٠               |
| ٥ بيرو             | ١٩٤٠  | ٧٠٢٣                | ٤٨٢٢                  | ١٤               |
| ٦ شيل              | ١٩٤٠  | ٥٠٢٤                | ٢٨٦٤                  | ١٨               |
| ٧ فنزويلا          | ١٩٤١  | ٣٩٥١                | ٣٥٢٢                  | ١١               |
| ٨ بوليفيا          | ١٩٤٠  | ٣٤٥٧                | ٤١٦٠                  | ٨                |
| ٩ اكوادور          | ١٩٤٠  | ٢٩٤٩                | ١٠٤٥                  | ٢٨               |



| البلد او المستعمره     | السنة | عدد السكان<br>بالمليون | المساحة<br>بالوف الاميال في الميل | الكثافة |
|------------------------|-------|------------------------|-----------------------------------|---------|
| ١٠ اورجواى             | ١٩٤١  | ٢١٨٦                   | ٧٢٢                               | ١٠      |
| ١١ هوندوراس            | ١٩٤٠  | ١١٧٣                   | ٥٦١                               | ١٠      |
| ١٢ بارجواى             | ١٦٢١  | ١٠٤٠                   | ١٥٠٥                              | ٧       |
| ١٣ نيكاراغوا           | ١٦٢٠  | ٨٩٩                    | ٥٧٢                               | ١٦      |
| ١٤ كوستاريكا           | ١٩٤٠  | ٦٥٦                    | ١٩٢                               | ٣٤      |
| ١٥ باناما              | ١٩٤٠  | ٦٣٢                    | ٢٨٦                               | ٢٢      |
| ١٦ ترينداد             | ١٩٤١  | ٥٠٦                    | ٢٠                                | ٢٥٦     |
| ١٧ غيانا البريطانية    | ١٩٤١  | ٣٥٤                    | ٨٩٥                               | ٤       |
| ١٨ غيانا الهولندية     | ١٩٣٧  | ١٧١                    | ٥٠٠                               | ٣       |
| ١٩ باهاما              | ١٩٤١  | ٧١                     | ٤٤                                | ١٦      |
| ٢٠ هوندوراس البريطانية | ١٩٣١  | ٥١                     | ٩٠                                | ٦       |
| ٢١ غيانا الفرنسية      | ١٩٣٦  | ٣١                     | ٣٤٧                               | ١       |

والذى يتوقعه معظم الباحثين فى هذه المنطقة أنه سيهاجر اليها أعداد ضخمة من الرواد الزراعيين . وهى من السعة بحيث يمكن أن تعول ٤٠٠ بليون نسمة يعيشون على مستوى طيب . وهذا الامر فى غاية الوضوح بالنسبة للبرازيل والارجنتين . حتى عن منطقة قليلة الاهمية نسبيا كغانا البريطانية . كتب أحد الموظفين المدنيين سنة ١٩٤٧ قال :

« ان غانا البريطانية لا تزال قليلة السكان ، ولا تبلغ كثافة سكانها أكثر من أربعة أشخاص فى الميل المربع ، وسكانها متجمعون فى الاراضى الواطئة المحاذية للشاطئ ، وأغلب المنطقة الداخلية فيها خالية من السكان . وعلى الشاطئ اراض اذا ما جاد الرى والصرف فيها درت ثروة زراعية ضخمة ، وفى الداخل مستودعات لم تمس من الغابات ، ورواسب عظيمة من المعادن ، ومصادر لم تستغل للقوى ، وكل أولئك ينتظر استغلالها . فاذا ما قدم اليها أعداد ضخمة من المهاجرين أمكن اتساع الزراعة فى تربة البلاد واستغلال الموارد الطبيعية فيها .

وفى الواقع أن مشكلة سكان المستعمرة لا يمكن أن يعبر عنها بالقاعدة التى يقررها ملتس على أساس أن فى ذلك ضغطا على موارد المعيشة . وعلى خلاف كثير من البلاد الاخرى المدارية مثل الفلبين وبعض الجزر الهندية حيث ان ازدهام السكان يتطلب سياسة الحد من الزيادة السكانية - تتطلب غانا البريطانية سياسة تقضى بزيادة السكان .

وفى عالم مختنق بالسكان لا بد أن تسترعى أنظارنا أمريكا اللاتينية لنرى فيها وادى الامازون وهو منطقة خالية فى اتساع الولايات المتحدة وأراضى البمباس الخالية فى الارجنتين والغابات الواسعة فى جنوبى شيل ومرفعات غانة فى فنزويلا وهى مساحات تكفى بلا أدنى شك عددا عظيما من السكان .



وفي الأرجنتين متسع عظيم لعدد كبير من النزلاء وهذه البلاد ومساحتها ١٠٧٢ من الميل المربع ليس بها من السكان الا ستة عشر مليوناً ويبلغ متوسط نسبة الكثافة بها نحو ١٤٩٩ للميل المربع .

قال الاستاذ كمبل وهو عالم جغرافي شهير في معرض الحديث عن الأرجنتين وقدرتها على استيعاب عدد كبير من السكان :

« لقد عثرنا على مفتاح لحل مسالة السكان المغلقه ( كثافة السكان للميل الواحد ) عندما نعرف أن معظم البلاد مقسمة الى ولايات تستغل على مستوى واسع بلا أية نتيجة . وأخيرا ادركت الحكومة الأرجنتينية ان طريقه الوحيدة لزيادة انتاج الارض ومن ثم زيادة سدانها هي تجزئتها قطعاً صغيرة على حسب امكانيات الاسرة للعمل ، يملدها ويعمل فيها من يقيم بها ( كان معظم ملاك الاقطاع يقيمون في العاصمة وقلما يرون أرضهم بل يتركونها ويتركون ثروتهم في أيدي الولاة ) على شريطة أن الصعوبات المالية لا تقف حائلاً دون تنفيذ المشروع ، وان القطع الكبيرة يمكن تجزئتها الى قطع أصغر يمكن استغلالها ، والامل عظيم بمقتضى هذا الاجراء أن تعمّر منطقة البامباس في القريب العاجل . ولم يسبق ان عملت أية تجربة لصلاحية هذه المنطقة وقدرتها على انتاج الحبوب والقمح وبخاصة الذرة والثروة الحيوانية وفواكه المنطقة الحارة والمعتدلة .

وقدرة أمريكا اللاتينية في مجموعها على أن تستوعب ٢٥٠ مليون نسمة زيادة عما بها من السكان . أمر مسلم به والسؤال الذي يرد على الخاطر الآن أفلا يكون سكان أمريكا اللاتينيون أنفسهم في حاجة الى هذه الارض الواسعة في المستقبل ؟ وما نسبة زيادة السكان في أمريكا اللاتينية ؟ ولقد رأينا في الفصل السابق أن كثيراً من مناطق أمريكا اللاتينية يتبع المنطقة ذات الزيادة المتأخرة من الدورة السكانية مثل آسيا في هذا الخصوص . ويجب أن نسلم أن سكان أمريكا اللاتينية من أسرع المناطق الكبيرة في نمو السكان . وبالرغم من قدرة الاحصاءات التي يعتمد عليها قدرت زيادة سكان المنطقة جملة بحوالى ١٧٣ في المائة سنوياً في السنوات العشر الاخيرة . أى أن الزيادة في العشرين سنة الاخيرة من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٤٠ زادت السكان حوالى ٤٠ مليوناً أى حوالى ٤١ في المائة ، فاذا ظلت درجة الاخصاب ونسبة الوفيات وعدد القادمين اليها من المهاجرين ( والعدد الاخير يمكن اهماله ) فالسكان قابلون لان يبلغوا ضعفى عددهم في أربعين سنة . فاذا فرض أن تعدادهم ١٥٠ مليوناً سنة ١٩٤٨ فالمنظور أنهم يبلغون ثلثمائة مليون سنة ١٩٨٨ وفى سنة ٢٠٠٠ يزيدون على ٣٧٠ مليون نسمة . وهذا الرقم الاخير في حدود الممكن ولكن يبعد احتمال أن يصلوه بدون عدد من المهاجرين .

واعتماداً على ما فى أيدينا من الشواهد - وهى قليلة - نجد ان اخصاب السكان فى أمريكا اللاتينية عال حيث يتردد بين ٢٥١ فى الالف فى الأرجنتين الى ٣٩٨ فى بورتوريكو . ونسبته زيادة المواليد فى أمريكا اللاتينية كلها ٣٥ فى الالف ، وهى تعد نسبة عالية . وقد تكون نتيجة للثقافة الكاثوليكية اللاتينية .

وكانت النسبة العامة للوفيات فى أمريكا اللاتينية تتردد سنة ١٩٤٠



بين ٤ فى الالف فى بوليفيا الى ٢٠ فى الالف فى شيلي واكوادور • ولو قدر ما لم يسجل فى احصائيات الوفيات لكانت النسبة أعلى كثيرا من هذا التقدير • وهذا ما يسبب انحطاط نسبة البقاء وأهمية هذه النسبة راجعة الى زيادة السكان فى النهاية •

على أن تخطيط المدن لم يسر مطلقا بسرعة منتظمة الى الامام فى جميع أمريكا اللاتينية : ففي الأرجنتين مثلا اتسعت بونس ايرس العاصمة حتى ان بها اليوم أكثر من أربعة ملايين نسمة • أى ربع سكان الأرجنتين جميعها وناطحات السحاب فيها يزيد ارتفاعها يوما بعد يوم واقتطع كثير من الاراضى من حوض نهر لابلاتا لبناء هذه الناطحات •

وكلما زادت المدن اتساعا واجتذبت اليها سكان القرى لقوتهم فلا بد من انخفاض نسبة الاخصاب بسبب انتشار هذا الطراز المدنى الصناعى فى طرق المعيشة بدلا من الحياة القروية الكاثوليكية ، ومال ذلك انخفاض فى نسبة المواليد وهو ما حدث فعلا فى الأرجنتين وشيلي • فاذا استمرت نسبة الهجرة الى هذه المنطقة جميعها فلن يبقى فى هذه البلاد فيما نرى من مستقبلها أى فضاء فيما لديها من الارض •

ومن أمريكا اللاتينية نجد حركة هجرية عكسية كذلك • ومع أن الاحصاءات الخاصة بالجمهوريات الامريكية للمهاجرين منها واليها غير ميسورة لمدة طويلة فان ما يشاهد فى بعض البلاد كالارجنتين والبرازيل وكوبا يدل على أن المهاجرين الاوربيين لا يفدون الى أمريكا اللاتينية الا ليهاجروا منها بعد وقت قصير الى الولايات المتحدة ، فكأنما أمريكا اللاتينية نوع من محطات الانتظار أو الراحة • وسبب ذلك راجع الى نفاذ ما يصرح به من عدد المهاجرين للولايات المتحدة ومن السهل الهجرة الى أمريكا اللاتينية حتى اذا تجنس المهاجرون بهذه الجنسية يدخلون الولايات المتحدة ضمن ما يصرح به لأمريكا اللاتينية من المهاجرين • ويظهر هذا جليا فى الجدول الآتى الخاص بالارجنتين •

وهذه الهجرة العكسية منها ينتظر أن تستمر طالما كانت مستويات الحياة والفرص الممكنة مختلفة بين الولايات المتحدة وجيرانها الجنوبيين • ومعنى هذا أن لا أمل لأمريكا اللاتينية فى أن تستقبل مهاجرين أوربيين دائمين • وليس من المنتظر أن يفد الى أمريكا اللاتينية عدد ضخم من الاوربيين لمدة طويلة •

#### حركة السكان فى الأرجنتين للسنوات من ١٩٤١ - ١٩٤٦ (١)

| السنة | الزيجات | المواليد | الوفيات | المهاجرون اليها | المهاجرون منها |
|-------|---------|----------|---------|-----------------|----------------|
| ١٩٤١  | ٩٢٠٥٨٢  | ٣٠٣٧٧٥   | ١٣٦٩٢٧  | ٥٢٥٨            | ١٣٩٣٢          |
| ١٩٤٣  | ١٠٣٣٤٦  | ٣١٨٨٩٥   | ١٣٧٧٧٥  | ٩٩٩             | ١١٢٨           |
| ١٩٤٤  | ١١٠١٤٠  | ٣٤٠٦٠٩   | ١٤١٤٥٨  | ١٣٠٢            | ٨٣٦            |
| ١٩٤٥  | ١١٢٦٦٠  | ٣٤٥٢٧١   | ١٤٤٧٢٧  | ١٢٤٥            | ١٥٣٢           |
| ١٩٤٦  | ١١٥٢٧٢  | ٣٤٥٦١٨   | ١٣٨٠٦٣  | ٤٤٢٢            | ٥٤٢٧           |

(١) يراجع الكتاب السنوى للتستيمان طبعة لندن عام ١٩٤٨ •



وإذا فرض ان على أمريكا اللاتينية أن تهبط الإقامة لاربعمائة مليون نسمة تقريبا ينبغي أن تعد الأرض الجرداء للزراعة وأن تهبط الأمر لتحسين أحوالها الاقتصادية المتأخرة إبان هذه المرحلة الصناعية ، فليس من المعقول أن تسكت هذه البلاد وتنتظر حتى ترد لها هذه الزيادة بالطرق الطبيعية وحدها في المستقبل البعيد .

ان كل أمريكي لاتيني يؤمن بأن النهضة الاقتصادية في بلاده تعتمد على قبول عدد كبير من المهاجرين كما أنه يسلم بأن بلاده تثرى اذا ما أقام في البلاد واشتغل بها عدد من المهاجرين الطيبين . وهو ينظر الى جارته الشمالية الكبيرة ذات الأثر الكبير فيه وينتهي الى هذه النتيجة الصحيحة في أغلب الظن : ان الهجرة الى بلاده بأعداد ضخمة مفتاح تقدمه الاقتصادي ، فلا عجب إذن أن تسعى هذه البلاد سعيا جليا للبحث عن المهاجرين المختارين .

ولكن أى المهاجرين تريد هذه الجمهوريات ؟ ان الجواب عن هذا السؤال يجب ان ينبع عنه في تاريخ الهجرة الى أمريكا اللاتينية ، بينما قام باستعمار أمريكا اللاتينية الرواد الأوائل من الاسبانين والبرتغاليين لما قام باستعمار أمريكا الشمالية في المبدأ الرواد الانجليز السكسونيون فان الهجرة الى أمريكا الجنوبية - على خلاف الهجرة الى الشمال - وهنت في السنوات الأخيرة ونقصت أعدادها ، وعلى هذا فدور الهجرة في نسبة زيادة سكان أمريكا اللاتينية دور ضئيل . وهي لا تكاد تذكر قبل سنة ١٨٢١ ، ففي المدة بين سنة ١٨٢١ وسنة ١٩٢٤ التي هاجر فيها نحو ٦٠ مليوناً من الاوربيين قصد ٦٠ في المائة منهم الى الولايات المتحدة و ١١ في المائة الى الأرجنتين و ٨٧٪ الى كندا و ٧٪ الى البرازيل وخمسة في المائة الى استراليا و ١٣٪ الى « جنوب افريقية » وواحد في المائة الى زيلنده الجديدة أى انه في مقابل ٦٨٧ في المائة هاجروا الى الولايات المتحدة هاجر الى أمريكا الجنوبية ١٨٤ في المائة معظمهم الى الأرجنتين والبرازيل .

وإذا أريد تحديد موقف أمريكا الجنوبية ازاء الهجرة كالولايات المتحدة أمكن أن يقال : انها قد مرت بجميع الاطوار من الهجرة الحرة الى الهجرة المختارة الى المنع وأخيرا الى نظام الهجرة على أساس الحصص (كوتا) .

وأمريكا اللاتينية التي لم يكن لديها عقدة اللون « والجنس » التي في أمريكا الشمالية بدأت للأسف الشديد تتأثر في هذه المسألة بالأمريكيين الشماليين . ولكن بينما الولايات المتحدة رغبة منها في أثناء الحرب الأخيرة وبعدها في الحصول على الزعامة العالمية قد ألغت كل القوانين التي تقيد الهجرة واتبعت نظام الهجرة على أساس الحصص وأباحت على أساسه الهجرة من كل البلاد - لم تلحق أمريكا اللاتينية أمريكا الشمالية في هذا المضمار ، ولا بد من مرور عشرة أعوام تقريبا حتى تأخذ أمريكا الجنوبية عن أمريكا الشمالية أحد تصرفاتها .

ونتيجة لذلك أصدر كثير من الجمهوريات اللاتينية الامريكية القوانين التي تحد من الهجرة اليها ، وليس من الضروري أن ندرس هنا جميع تلك



القوانين وانما نكتفى ببعض الامثلة من ثلاث جمهوريات كبيرة منها .

أما البرازيل والمكسيك فقد انشأتا كالولايات المتحدة نظام الحصص وتحدد البرازيل عدد المهاجرين اليها من أى بلد بحيث لا يتجاوزون ٢ فى المائة ممن وفدوا منها بين عام ١٨٨٤ وعام ١٩٣٣ ، وفى هذا الاجراء تحديد عددي كما انه اختيار وطني . وأكبر نصيب من المهاجرين جعل للبرتغال مع أنها ليست مزدحمة بالسكان ولا هى فى حاجة ملحة الى الهجرة تفرج بها عنها بعض مشكلاتها ، وسنعود الى ذلك فيما بعد .

ونظام الاقسام فى المكسيك فيه مرونة بحيث يمكن تغيير العدد الذى يقبل من أى بلد فى كل عام .

أما البرازيل التى تفخر بأنها أشبه البلاد بأوروبا بل بباريس فقد أنشأت سنة ١٩٤٦ المعهد الوطنى الذى يدرس المهاجرين ويوصى بمن يقبل منهم فى البلاد .

ومن الطبيعى أن تعنى هذه البلاد بمسألة اندماج المهاجرين ، ولقد برزت هذه المسألة الى القمة فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وفى أثناء هستيرية الحرب كان من الطبيعى أن تفكر الحكومة وأصحاب الصدارة من الجماعات الوطنية فى الجماعات الاجنبية المنعزلة - كاليابان فى البرازيل مثلا - وتعددهم خطرا على الامن . وهذه فى الواقع مسألة ثقافية فلم تكن أى بلد لاتينية أمريكية لتشك فى ولاء الاقلية الالمانية . وفى هذا الاجراء كانت متفقة مع الولايات المتحدة التى عزلت فى أثناء الحرب العالمية الثانية كل الامريكيين الذين من أصل يابانى عند شاطئ المحيط الهادى وحددت اقامتهم ولكنها لم تشك مطلقا فى ولاء الامريكيين الذين من أصل ايطالى أو ألماني .

ولم يكن السبب بطبيعة الحال ان اليابانيين أقل ولاء من الامريكيين الالمانيين بل لان هؤلاء على خلاف الامريكيين اليابانيين ينتمون الى الجنس الذى تنتمى اليه الفئة التى تحكم الولايات المتحدة . وبعض الجمهوريات اللاتينية مثل كولومبيا ( وهى غير ذات موضوع فى بحثنا ) فى محالاتها لما اتبع فى الولايات المتحدة مع ضالة معلوماتها فى هذا الخصوص منعت الهجرة الآسيوية والافريقية والصهيونية .

وفى البرازيل والمكسيك وبعض الجمهوريات الاخرى حدث خلط فى الاجناس وترتبت عليه الاهمية الكبرى للون كما فى الولايات المتحدة .

وفى الحق لا محل لبيان الجنس فى استثمارات الاحصاء فى بعض الجمهوريات اللاتينية ، وهذا أمر لا يكاد يفهمه الأمريكى الشمالى . ولكن بانتشار المعلومات عن أحوال الولايات المتحدة أصبحت الجمهوريات اللاتينية لديها علم وشعور بمسألة « اللون والجنس » لكيلا تظهر على الأقل بمظهر غير المتمدين فى نظر أمريكىي الشمال !

ويبدو لذلك - انه بالرغم من قبول الافريقيين فى الماضى ( وكان أغلبهم من السود ) فان أمريكا اللاتينية تود لو بقيت وجوه المهاجرين اليها



أميل الى البياض ، ولذا فالرغبة متجهة الى أن يكون المهاجرون مستقبلا من الاوربيين ، ومع كل فلن يستطيع القانون أن يكون صاحب الكلمة الاخيرة في الموضوع ولا سيما قانون الهجرة فانه عرضة دائما للتغير على حسب الاتجاهات الوطنية والرأى العام العالمى .

وهناك كذلك وصف يتصل بمهنة المهاجر الى أمريكا اللاتينية ينتظر أن يطلب منه ليكون أهلا للهجرة اليها ، ذلك أن هذه الجمهوريات القليلة السكان ترغب فى أن تجتذب اليها الزراعيين والفلاحين والعمال الزراعيين الذين يعملون فى أراضيها الزراعية الواسعة . وهى تحس أن المهاجرين يقصدون أولا الى المدن الكبيرة ولا يقبلون على القرى بعد ذلك . والبلاد على حق فى معارضتها لهذا الاتجاه ، فهو مدعاة الى استمرار خلق الاراضى الخالية للمدن والى تخمة المدن . وهذا هو الاتجاه السائد فى كل هجرات أمريكا اللاتينية .

وقد اشترطت البرازيل - لحرصها على اجتذاب الزراعيين للهجرة اليها - أن تحتفظ بثمانين فى المائة من مهاجرى كل دولة لمن يشتغلون بالزراعة مهنة لهم . والقانون يمنع المهاجر مدة من تغيير حالته بعد دخول البرازيل ، فيمنع المهاجر اذا دخل زارعا أو صاحب أرض أو عاملا زراعيا أن يغير مهنته لمدة خمس سنوات ومن يخالف هذا الامر فعقوبته العودة الى بلاده .

ويقصد بكل هذه القيود المهنية المنصبة على المهاجر منع ازدهار المدن وأهم من ذلك اصلاح الاراضى غير المستعملة . ولا ترغب الجمهوريات اللاتينية فى عمال صناعيين لانها تود أن تختار لهذه المهنة مهرة الوطنيين ، وهى ترغب عمالا زراعيين يعملون فى الأقطاعات الكبيرة ويزيدون الثروة الزراعية فى البلاد .

وعلى العموم فان أمريكا اللاتينية تريد مهاجرين اوربيين وتفضل سكان شمال غربى أوربا من الفلاحين والعمال الزراعيين .

وليسست زيادة السكان فى أوربا فى الاوقات الحالية من الكثرة بحيث تسمح بالهجرة . وهذا ما سبق ان بحثناه فى معرض الكلام عن امكان هجرة عدد من البريطانيين والاوربيين ليقيموا فى استراليا وكندا وبعض البلاد القليلة السكان من الامبراطورية البريطانية .

وهذه البلاد الاوربية مع هذا النقص فى عدد سكانها أبعد ما تكون من أن تقبل تهجير كل صاحب جسم سليم منها . واذا وجدت زيادة فى بعض أجزاء أوربا تمتصها أجزاء أخرى منها داخلية فى حدودها كما يحدث بين أجزاء المملكة الواحدة اذا ما اعتبرت أوربا وحدة سياسية واحدة . فالمهاجرون الايطاليون يقبلون فى فرنسا بسهولة ، وفرنسا على استعداد لقبول الالمانيين كذلك . والاوربى الذى يرغب فى الهجرة يود أن يذهب الى بلاد أعلى مستوى من أمريكا اللاتينية ، والهجرة - على النقيض من الماء - تسير من المستوى المنخفض الى المستوى العالى .

وأخيرا فالاوربى ليس على استعداد للهجرة والعمل فى الزراعة أو فلاحا الارض ، حتى أن بضعة الآلاف من اليهود الذين كانوا على استعداد



للهجرة الى هناك ليعملوا عمالا زراعيين قد جذبتهم المدينة آخر الامر وولوا وجوههم الآن نحو اسرائيل .

والنتيجة التى لا مهرب منها هى أن الطراز الوحيد للمهاجر الذى ينجح فى تحويل الارض الخالية الى ارض زراعية هو الفلاح الاسيوى - الصينى أو الهندى أو اليابانى . وتؤيد التجربة الماضية هذا الراى متى اهتمت البلاد المستقبلية فى ألا يكون هناك تفرقة بينهم وبين السكان أو سوء ظن بهم وهم بعد قادمون لتقدم الميلاد وراثتها . حينئذ يمكن استنفاد مساحات واسعة من الارض الرطبة الحارة والغابات المتقدمة والمستنقعات والتلال بما يقوم به الرائد الاسيوى من الاعمال التى تعودها فى تربة ومناخ مماثلين ، ويتوقف نجاحه على اختيار نوع المحصولات والاعمال الزراعية التى تتطلب رأس مال يسير وخدمات اجتماعية أقل نفقة من الزراعة التى يؤديها الفلاح الاوروبى . لقد قال الدكتور راجا كمال قولته الصحيحة : « ان المستعمر الاوروبى سيء فى أمريكا الشمالية أو فى الأرجنتين أو فى استراليا - صاحب ارض أما المستعمر الاسيوى فهو عامل زراعى ، انه تابع للارض ، ولا وصف أدق له من هذا الوصف .

وفى الغرب يعد الفلاح التابع للارض رقيقا . ان المهاجر الاوروبى اذا ذهب الى الدنيا الجديدة لا يهمل الا ما تمكنه الارض من شرائه ولا يقلق ضميره أن يبدد رأس المال والارض والمراعى وغابة أخشابها اذا كان ذلك فى مصلحته . وغالبا ما يصدر كل ما تحويه الارض الى الاسواق الخارجية اذا كان فى هذا رفع لمستوى معيشته ، وفى أول عهده بالاستعمار لا يضيره أن يبعد السكان الاصليين أو يفسد أخلاقهم أو يقضى عليهم : أما فى أيدي المستعمرين الاسيويين فلن تحتل للارض أية خسارة ، فالارض أحد عناصر تعظيم السلف ، وهى تراث من حسن الجوار يسلمه السلف الى الخلف » .

والاعتراضات الوحيدة على هذه الهجرة الجماعية الاسيوية السلمية الى الاراضى المدارية وشبه المدارية الخالية بالبلاد اللاتينية هى العوامل التى تنكر على الاسيويين الهجرة الى المناطق التى فى المحيط الهادى : جهل مطبق لعلم الاجناس وسوء الظن القديم بين الناس والتعجيد الذى لأساس له للجنس . وهذه العوامل هى التى تقضى على السلام العالمى والتعاون الدولى وتنشر الفقر والمجاعات وتولد العداوة بين الدول .



## الفصل الثالث

### مراكز الخطر السكانية

اليابان والهند والصين هي أخطر المراكز السكانية الثلاثة مرتبة على حسب درجة عدم التناسق السكاني فيها بالنظر الى ضغط السكان على موارد الغذاء ومن حيث العلاقة العامة بين الاعداد البشرية ومجموع الموارد المتيسرة .

وسواء أوصلت إحدى هذه البلاد أم وصلت كلها في العشرين سنة أو الثلاثين سنة القادمة الى نقطة الامتلاء والتشبع التي تقضى على السلام فهو أمر لا يمكن التكهّن به . ان الحركة الدائبة في السلوك الانساني في البلاد المزدهمة المتأخرة ماضية في طريقها بعوامل لا يمكن مقياس قونها ومن الصعب التكهّن بها . وقد تتحول من استسلام قاتل للفقر المدقع الى انفجار مروع عند اللبس الخفيف مخلفة ظن كل من استهان بالخطر أو غالى في تقدير صعوبة الموقف . ومع هذا فمن المفيد أن نلقى نظرة ولو سريعة على أوجه المسائل السكانية في هذه البلاد التي قد يكمن فيها مصدر الانفجار الدولي في المستقبل .

### اليابان

ان مشكلة اليابان - سياسيا واقتصاديا - هي قبل كل شيء مشكلة زيادة السكان ، ولم يساعدها تقدمها الصناعي السريع ولا زراعتها الكثيرة الانتاج في سد حاجة السكان المتزايدين الذين يرغبون في رفح مستوى معيشتهم ، فاذا أضيف الى ذلك فقر اليابان في المواد الخام الصناعية الضرورية كالحديد والزيوت أمكننا أن ندرك السر فيما تطلبه من الدول الاستعمارية ذات المساحة الواسعة وسر جهودها غير الموفقة في التوسع لحل مشكلة السكان فيها . وفي الواقع أن تاريخ اليابان الاقتصادي وسياستها الخارجية في الربع الثاني من القرن العشرين يمكن تفسيرهما على أساس حيرتها السكانية دون غيرها .

واليابان ( بدون البلاد التابعة لها ) تبلغ مساحتها حوالي ١٤٧٦٩٠ ميلا مربعا فهي في مساحة ولاية كاليفورنيا تقريبا ( ١٥٨٦٩٣ ميلا مربعا ) أو أكبر قليلا من اقليم مدراس ( ١٢٧٧٦٨ ميلا مربعا ) بالهند .

واعتمادا على احصاء تقريبي كان سكان اليابان يبلغون ٣٥ مليوناً سنة ١٨٧٠ ، وفي ذلك الحين كان سكان المملكة المتحدة ٣١ مليوناً ، وسكان الهند ٢١٠ ملايين نسمة . والمساحة التي يشغلها هؤلاء الخمسة



والثلاثون مليوناً من اليابانيين هي المساحة التي كانت تشغلها اليابان عند بدء توسعها الإمبراطوري . ولعل فتوحها وبناء إمبراطوريتها إلى مبدأ القرن العشرين لا يرجعان إلى ضغط السكان وحده في اليابان الأصلية وما ترتب عليه من الحاجة إلى بلاد لسكنائهم . ولا شك أن الرغبة في التوسع قد نشأت لديها عندما اتصلت بالعالم الخارجي وعرفت أن في إمكانها أن تعيش في مستوى أفضل . وما إن رأت اليابان في بعض البلاد الغربية مثلاً حتى افتدت بها ، لقد رأتها تثرى وتتقدم ببناء الإمبراطوريات وتسخير الشعوب الضعيفة في المستعمرات . ولكن تاريخ اليابان السياسي بعد سنة ١٩٠٤ يمكن فهمه على أساس أنه نتيجة للانصاف الوثيق بين أوجه ثقافتها الاقتصادية والسكانية والسياسية ونتيجة للحرب الصينية اليابانية سنة ١٨٩٤ - ١٨٩٥ والحرب الروسية اليابانية سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥ والحرب العالمية من سنة ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ والتدخل السيبيري من سنة ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٢ .

ولقد اتسعت رقعة اليابان فشملت فورموزا وكوريا وكوانتنج على سبيل الإجارة ومنطقة السكة الحديدية في جنوبي منشوريا وجنوبي سفالين والوصاية على منطقة البحر الجنوبي وغير ذلك من المساحات الصغيرة .

والأولى أن تعد ولاية منشوريا جزءاً من اليابان في الواقع إلا أن اليابان كانت تعدّها - في الإحصاء على الأقل - منطقة أجنبية . ولكن هذه المناطق التي ضمتها اليابان إليها صارت في ذمة التاريخ من حيث ما ترتب على ضياعها من تأخر سريع وقد يكون مؤقتاً في الأحوال الاقتصادية . ومنذ الآن سيكون البحث في المسائل السكانية مقصوراً على البلاد الأصلية وإذا ما ذكرنا « اليابان » فانما نشير إليها وحدها دون المناطق الأخرى كافة .

ولقد بلغ عدد سكان اليابان في الإحصاء الذي تم سنة ١٩٤٨ تحت إشراف الدول المحتلة ٧٨٦٢٧٠٠٠ نسمة بزيادة مقدارها ٦٢٥٨٠٠٠ نسمة من يوم توقيع المعاهدة مع هذه الدول ، وهذه الزيادة يعزى أكثرها إلى عودة اليابانيين إلى بلادهم من وراء البحار .

والجدول التالي يبين في إيجاز زيادة السكان في اليابان على أساس ما أمكن الحصول عليه من الإحصاءات :

### الجدول الثاني عشر

#### زيادة السكان في اليابان وحدها

| سنة الإحصاء أو التقدير | عدد السكان مقرباً لأقرب مليون | نسبة الزيادة إلى الرقم السابق | الكثافة في الميل المربع |
|------------------------|-------------------------------|-------------------------------|-------------------------|
| ١٨٧٠                   | ٣٥٠٠٠٠٠٠                      | —                             | ٢٣٧                     |
| ١٨٨٠                   | ٣٦٥٥٠٠٠٠                      | ٤٩٤٣                          | ٢٤٧                     |
| ١٨٩٠                   | —                             | —                             | —                       |
| ١٩٠٠                   | ٤٤٢٨٥٠٠٠                      | —                             | ٢٩٩                     |



| سنة الاحصاء<br>أو التقدير | عدد السكان مغربا<br>لاقرب مليون | نسبة الزيادة الى<br>الرحم السابق | انكثافه في<br>الميل المربع |
|---------------------------|---------------------------------|----------------------------------|----------------------------|
| ١٩١٠                      | ٥٠٧٤٣٠٠٠                        | ١٤ر٥٨                            | ٣٤٣                        |
| ١٩٢٠                      | ٥٥٩٦٣٠٠٠                        | ١٠ر٢٨                            | ٣٧٩                        |
| ١٩٣٠                      | ٦٤٤٥٠٠٠٠                        | ١٥ر١٧                            | ٤٣٦                        |
| ١٩٤٠                      | ٧٣١١٤٠٠٠                        | ١٣ر٤٩                            | ٤٩٧                        |
| ١٩٤٥                      | ٧٢٣٤٩٠٠٠                        | —                                | —                          |
| ١٩٤٦                      | ٧٣١١٤٣٠٨                        | —                                | —                          |
| ١٩٤٧                      | ٧٨٦٠٠٠٠٠                        | —                                | —                          |
| ١٩٤٨                      | ٧٨٦٣٧٠٠٠                        | —                                | —                          |
| ١٩٤٩                      | ٨٢٦٠٣٠٠٠                        | —                                | ٥٥٩                        |
| ١٩٥٢                      | ٨٥٥٠٠٠٠٠                        | —                                | —                          |

### نمو السكان

ترددت نسبة زيادة السكان السنوية في اليابان بين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٩٤٠ من ١ر١ - ١ر٤ سنويا أى بزيادة قدرها مليون نسمة . وهذه نسبة متواضعة اذا قورنت بنسبه الزيادة في بعض البلاد الاوربية وبخاصة اiban توسعها الصناعى . وقد ظل عدد السكان ثابتا قريبا من ٣٠ مليونا عندما كان أول أعمالها الزراعة ، شأنها في ذلك كشأن غيرها من البلاد الشرقية . ولكن عدد السكان قد زاد ، اذ كان من المحتم أن يزيد ، بادخال الآلات ونمو الصناعة وارتفاع مستوى المعيشة المدنية الصناعية حتى انحطت نسبة المواليد على نحو ما حدث في البلاد الغربية في الظروف المماثلة . كان معدل الزيادة في اليابان من عام ١٨٧٢ الى عام ١٩٢٠ أقل مما بلغته انجلترا وويلز بين عامى ١٨٠١ و ١٨٤١ ولكنه كان يزيد بلا انقطاع حتى أنه بلغ حد المساواة مع انجلترا وويلز في السنوات بين عامى ١٩٢٠ - ١٩٣٥ . واذا ما كان فريق محترم من السكان ، وبخاصة عمال الصناعة في المدن ، حريصين على مستواهم المعيشى الذى حصلوا عليه بزيادة الانتاج فانهم لم يريدوا التخلي عن هذا الكسب بزيادة نسبة المواليد لديهم . وهنا ينشأ الخلاف المعروف بين زيادة معدل المواليد فى الوسط الزراعى ونقص المعدل فى الوسط الصناعى .

ولم يطل الوقت بين نزوح سكان الريف الى المدن وبين اقتراسهم طرق الحياة المدنية الى الحد الذى يسمح بثبات عدد السكان ومن ثم زيادة ضغط السكان على وسائل المعيشة . لقد وصلت الزراعة الكثيفة الى أبعد مدى لها . كذلك بلغت الصناعة آخر حدود استغلالها لعدم وجود الفحم والحديد والزيوت . ولم يكن لليابان عون فى التجارة الخارجية لان التجارة الدولية التى كان للسلع اليابانية سوق رائجة فيها نقصت بما فرضته البلاد الاخرى من ضرائب جمركية ثقيلة .

ولرب قائل يقول ان كوريا وفورموزا ومنشوريا قد أصبحت جزءا من الامبراطورية اليابانية وأن لليابان فى هذه المناطق متسعا للهجرة .



ولكن طبيعة الهجرة اليابانية لم تكن لتساعد على تخفيف الضغط على الارض الزراعية ، فالهجرة الى هذه المناطق تختلف عن الهجرة العادية التي تعرفها . واليابانيون الذين هاجروا الى تلك الاصقاع المستعمرة لم يكونوا زراعيين في الغالب لانهم لا يستطيعون منافسة العمال الزراعيين المحليين . ونظرا الى أن مستوى المعيشة لدى الفلاح الياباني أعلى من مستوى معيشة الفلاح في هذه المناطق فإن مجال الفلاح الياباني في الهجرة ومستلزماتها الاقتصادية ضيق جدا . وكانت الهجرة الى هذه الجهات مقصورة على الموظفين ورجال الاعمال والفنيين وذوى « الياقات » البيضاء من العمال . فضلا عن ذلك فإن هذه المساحات لم تكن خالية أو غير مستغلة كما كانت استراليا وأمريكا عند بدء الهجرة الاوربية اليهما . ان الكوريين وحكام فرموزا ومنشوريا زرعوا أرضهم وأقاموا فيها منذ عدة قرون . وفي الحق لقد كان عدد الكوريين الذين هاجروا الى اليابان أكثر من عدد اليابانيين الذين هاجروا الى كوريا .

والخلاصة أن الهجرة اليابانية وقد كانت محدودة في عددها ، ضيقة في تكوينها المهني ، لم تأت بأى حل للمسألة السكانية في جزر اليابان الاصلية .

### الاخصاب

كانت نسبة المواليد في اليابان سنة ١٩٤٧ تبلغ ٣٤ في الالف ونسبة الوفيات ١٢٫٣ في الالف وعلى هذا كانت الزيادة الطبيعية ٢١٫٧ في الالف . ونسبة ٣٤ في الالف ، ولو أنها ليست عالية لبلد آسيوى ، تعتبر عالية في بلد فقد بعضا من الرجال في أقوى أسنان الاخصاب مع قلة مواردها وخاصة بعد فقد امبراطوريتها . وهذا المعدل المرتفع في الزيادة قد مر بجميع التقلبات العادية التي تتفق مع الاحوال الاقتصادية للتاريخ

وفي أوائل القرن الحالى عندما كانت اليابان تنتقل في مراحل الثورة الصناعية في مدى قصير - كانت الزيادة تتردد بين ٣٤ و ٣٥ في الالف . ولما استقرت الاحوال الريفية والاحوال المدنية نزلت نسبة الزيادة في المدن الى ٣٠ في الالف في العشرين سنة الاولى من القرن الحالى مسجلة فرقا كبيرا في الزيادة بين الحياة المدنية والحياة الريفية .

وفي سنة ١٩٢١ كانت نسبة الزيادة العامة لليابان جميعها ٣٥٫٥ في الالف ، ولكن الزيادة في المدن كانت ٢٨٫٥ لجميع المدن .

وفي سنة ١٩٣٦ نزلت نسبة الوفيات العامة الى ٢٩٫٠٩ في الالف ونسبة الوفيات في المدن الى ٢٥٫٠١ في الالف .

وهذا الاتجاه الى الانخفاض لم يترك ليسير سيره الطبيعى ، فما أن اعتنقت المبادئ الحربية للدائرة التقدمية في جنوب شرقى آسيا ، وليس لهذا أى غرض فى الاستيلاء على معظم آسيا ، حتى أصبحت لا تستطيع السكوت على انخفاض نسبة المواليد ، وصارت فريسة لسلطة القاهرة هي



ارتفاع معدل المواليد والاكتظاظ بالسكان ولتأكيد ذلك بذلت الجهود  
لزيادة معدل المواليد وبذلك استمرت الدائرة .

وفي آخر العقد الثالث من القرن الحالى وأوائل العقد الرابع اهتمت  
اليابان بمسألة السكان واضعة نصب عينيها الحد الاقصى لها الذى حددته  
بمائة مليون . وأهملت البلاد الرقابة على المواليد ، نذكر على سبيل المثال  
أن صحيفة طوكيو التى تصدر باللغة الانجليزية « المعلن اليابانى » قد  
نشرت موضوعات كالتى سنذكرها فيما بعد فى أثناء حادثة الصين ، وبعد  
حادثة بيرل هاربور الى يوم هزيمة اليابان . ففى عددها الصادر فى ٢٣ من  
يناير سنة ١٩٤١ تقرأ هذا العنوان :

« الوزارة تبحث الخطة لبلوغ سكان اليابان ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة  
سنة ١٩٦٠ » وتقرأ تحت هذا العنوان « ان الوزارة تنتظر أن تقر بالاجماع  
اقتراحا قدمه وزير الاصلاح وادارة التخطيط لاعتماد الخطة اللازمة لضمان  
كفاية السكان فتقدم الجنس اليابانى . أن تعداد اليابان اليوم  
٦٤.٠٥٨.٠٠٠ وترى وزارة الاصلاح وادارة التخطيط أن يصل الى  
١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سنة ١٩٦٠ ولما كان معدل المواليد والوفيات الحاليين  
لا ضمان معهما للوصول الى هذا الرقم يرى المشروع تخفيض سن الزواج  
من ٢٧ الى ٢٤ للرجال ومن ٢٤ الى ٢١ للاناث وهذا التحديد الجديد يجعل  
من الممكن لكل زوجين أن يحصلوا فى المتوسط على خمسة أطفال . ولهذا  
الغرض تعمل السلطة الحاكمة على اصدار تعليمات تقضى بأن تحصل الاسر  
المنتجة على حقوق تشجيعية للحصول على لوازم الحياة وستقدم التسهيلات  
للشباب وستتخذ الاجراءات لمنع الامراض التناسلية ولتقليل معدل  
الوفيات ستزاد العناية بالحوامل . وستعمل الحكومة على توزيع السكان  
بحيث تقلل البطالة فى البلاد » .

وفى مارس سنة ١٩٤٠ اعتمدت الوزارة مشروع السنوات العشر  
الخاص بالسكان وأعلن فيه رسميا « ان اليابانيين اذا أرادوا أن يكونوا  
قادة لآسيا فعليهم أن يزدوا كثيرا فى العدد . ويجب أن يلغى نظام الحد  
من المواليد وأن تنشط الدعاية لاهمية الاسرة والجنس وأن يشجع الزواج  
المبكر والحمل المتكرر » .

ولا شك أن هناك تناقضا ظاهرا فى سياسة قومية تتطلب مكانا  
للزائدين من السكان وتشجع فى الوقت نفسه زيادة النسل . ولكن هذا  
المنهج غير المعقول الذى يقضى بمنح « الرشوة » والمنح للعائلات المتوسطة  
العدد لزيادة مواليدها ويدعى فى الوقت نفسه أن زيادة السكان أساس  
عادل للتوسع - مبنى على الاعتقاد أن الحالة التى ترى لها الحق القانونى  
فى علاجها يجب أن تطول فترة الدعاية لها تسترعى اليها الانظار .

ونتيجة لهذا زادت نسبة المواليد ولكن الزيادة كانت ضئيلة والجدول  
التالى يبين الاتجاه الى الزيادة فى الاربعين سنة الاخيرة :



## معدل المواليد في اليابان من عام ١٩١١ الى عام ١٩٤٩

| السنة أو المدة | معدل الزيادة في الالف |
|----------------|-----------------------|
| ١٩١١ - ١٩١٣    | ٣٤ر١                  |
| ١٩٢١ - ١٩٢٥    | ٣٤ر٦                  |
| ١٩٢٦ - ١٩٣٠    | ٣٣ر٥                  |
| ١٩٣١ - ١٩٣٥    | ٣١ر٦                  |
| ١٩٣٦           | ٣٠ر٠                  |
| ١٩٣٧           | ٣٠ر٨                  |
| ١٩٣٨           | ٢٧ر٠                  |
| ١٩٤٠           | ٢٦ر٣                  |
| ١٩٤١           | ٢٨ر٩                  |
| ١٩٤٥           | ٢٩ر٩                  |
| ١٩٤٧           | ٣٤ر٠                  |
| ١٩٤٨           | ٣٣ر٨                  |
| ١٩٤٩           | ٣٣ر١                  |
| ١٩٥٢           | ٢٦                    |

ونتيجة لما حل في اليابان من التعطيل الجزئي في الصناعة واختلال في الحياة الريفية والمدنية العادية • وانحلال المثل الاخلاقية وهو ما يحدث عقب كل الحروب فضلا عن عدد من أطفال « الاحتلال » يبدو ألا توجد وسيلة لتحديد نسبة المواليد في اليابان الا في الموانع التي تقررها قاعدة « مالتس » كالمعيشة على الكفاف وزيادة الوفيات • وكلا الاجراءين يؤدي شيئا من الغرض المطلوب •

### الوفيات

يساير تاريخ نسبة الوفيات في اليابان في السنوات الثلاثين الاخيرة على وجه التقريب الاسلوب الغربي في هبوط النسبة التدريجي • وقد تكون اليابان هي البلاد الآسيوية الوحيدة التي نجحت في خفض نسبة الوفيات الى مستوى الولايات المتحدة فيما قبل الحرب •

وقد كانت نسبة الوفيات قبل الحرب العالمية الاولى حوالى ٣٠ في الالف وفي العشرينات من القرن الحالى هبطت النسبة الى ٢٠ في الالف ثم نزلت ثانية الى ١٨ر٥ سنة ١٩٣٣ وفي سنة ١٩٣٩ كانت ١٧ر٤ في الالف • ولو ان احصائيات الهبوط في أثناء الحرب الاخيرة لم تكن كافية فالمعروف أن نسبة الوفيات هبطت الى ١٢ر٣ في الالف • وكل هذه النسب في كل هذه العهود قليلة بالنسبة الى بلاد آسيوية •

وهنا كما في غيرها من البلاد كان الحد من المرض وخفض نسبة الوفيات نتيجة لزيادة انتاج الغذاء وتحسين التسهيلات الطبية والصحية والى تطور في الفلسفة الاجتماعية يقضى بزيادة تقدير قيمة حياة الفرد ، وفوق ذلك كله الى رفع تدريجي في مستوى المعيشة •



ولما أحسست الحكومة زيادة على مسئولياتها المستتيرة في كفاله  
الوسائل الصحية والطبية اللازمة للمواطنين بأهمية المحافظة على حياة  
رجالها والعمل على طول هذه الحياة وهي أعلى ما يطلب في أيام الحرب  
ظهر جليا انخفاض تدريجي ولكنه ذو أثر قوى في النسبة العامة للوفيات  
في اليابان ، وكانت نسبة الوفيات في اليابان قبل الحرب العالمية عالية  
لأن نسبة وفيات الاطفال كانت عالية وهذا أمر عام في البلاد الآسيوية  
وكانت نسبة الوفيات في البالغين غير مرتفعة في أول الامر وانحطت قليلا  
وكان انخفاض النسبة العامة للوفيات يرجع الى زيادة العناية بالطفولة  
والمحافظة على حياتهم .

ففي سنة ١٩٢٠ مثلا لم يمت من الاطفال اليابانيين قبل سن الخامسة  
الا الربع وهي نسبة مماثلة للنسبة في الهند الآن .

وأما في سنة ١٩٣٠ فكانت نسبة الوفيات لمن هم دون الخامسة من  
الاطفال أقل من ربع مجموع الوفيات عامة .

وعلى هذا فكل تحسين في نسبة وفيات الاطفال ولو كان يسيرا  
سيكون له أثر ملحوظ في تخفيض نسبة الوفيات العامة وهذا بدوره له  
أثر في حياة الاطفال عند الولادة وفي زيادة السكان عامة .

وفي الجداول التالية التي بها نسبة الوفيات العامة ونسبة الوفيات  
للأطفال دليل على هذه الحقيقة .

وتمشيا مع انخفاض نسبة الوفيات في الاطفال بين سنة ١٩٢٠  
ومبدأ الحرب العالمية الثانية زاد أمل الحياة للذكور عند الولادة من ٤٢ر٠٦  
في الفترة بين عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥ الى ٤٤ر٨٢ في الفترة بين عام  
١٩٢٦ الى ١٩٣٠ ، ٤٦ر٩٢ في سنة ١٩٣٥ - سنة ١٩٣٦

وزاد في الاناث من ٤٣ر٢٠ في الفترة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥  
والى ٤٦ر٥٤ في الفترة بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٣٠ والى ٤٩ر٦٣ في سنة  
١٩٣٥ - سنة ١٩٣٦ (١)

واذا كانت وفيات المدنيين والمحاربين في القوات المسلحة وقت الحرب  
لم تحتسب فان الاتجاه الى استمرار نزول نسبة الوفيات العامة بعد الحرب  
لا بد أن يستمر . وعلى كل حال ستكون نسبة المواليد والوفيات في  
السنوات القريبة المقبلة متوقفة على التأثير الاقتصادي والاجتماعي لقوات  
الاحتلال الامريكية في اقتصاديات اليابان ومهمها كانت سياسة جيش  
الاحتلال الامريكي فمسألة انخفاض نسبة الوفيات دون أن يكون معها  
انخفاض في نسبة المواليد أمرها ظاهر ، وليست في حاجة الى ايضاح .

ويرينا الجدول الآتي التقلبات في نسبتي المواليد والوفيات في  
اليابان بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٩ .

(١) راجع ايرين ب . تاوبر وادوين ج . بيل عن « حركات السكان  
في اليابان » المنشور في النشرة التذكارية ربع السنوية ليلبنك بنيويورك  
يوليو عام ١٩٤٤



### الجدول الرابع عشر

| السنة | نسبة المواليد | نسبة الوفيات | نسبة الزيادة الطبيعية |
|-------|---------------|--------------|-----------------------|
| ١٩٤٥  | ٢٣ر٢          | ٢٩ر٢         | ٦ر٠                   |
| ١٩٤٦  | ٢٥ر٣          | ١٩ر٦         | ٧ر٧                   |
| ١٩٤٧  | ٣٤ر٨          | ١٤ر٨         | ٢٠ر٠                  |
| ١٩٤٨  | ٣٣ر٨          | ١٢ر٠         | ٢١ر٨                  |
| ١٩٤٩  | ٣٣ر١          | ١١ر٤         | ٢١ر٧                  |
| ١٩٥٠  | ٢٨ر٢          | ١٠ر٩         | ١٧ر٣                  |

ومن الواضح أن نسبة المواليد سجلت أقل رقم في مساء وقف القتال وبانتهاء القتال عادت نسبة المواليد الى مستواها قبل الحرب .  
ويتضح التدرج في انخفاض نسبة الوفيات واستمرارها من الجدول التالي ،

وعلى كل حال فان هذا الاتجاه سيظهر بشكل أوضح اذا ما أدخلت النظم الأمريكية الخاصة بالصحة والوقاية من الامراض ، وسيكون خفض نسبة وفيات الاطفال أكثر وضوحا . ومعنى هذا أنه لن يقف أى شىء فى سبيل زيادة السكان فى اليابان فى المستقبل القريب .

### الجدول الخامس عشر معدل الوفيات فى اليابان من عام ١٨٧٣ الى سنة ١٩٤٨

| السنة | نسبة الوفيات |
|-------|--------------|
| ١٨٧٣  | ١٩ر٦         |
| ١٨٨٣  | ١٨ر١         |
| ١٨٩٣  | ٢٢ر٧         |
| ١٩٠٣  | ٢٠ر٤         |
| ١٩١٣  | ١٩ر٤         |
| ١٩١٨  | ٢٦ر٨         |
| ١٩٢٠  | ٢٥ر٤         |
| ١٩٢٥  | ٢٠ر٣         |
| ١٩٣٠  | ١٨ر٢         |
| ١٩٣٥  | ١٦ر٧         |
| ١٩٤٠  | ...          |
| ١٩٤١  | ١٥ر٤         |
| ١٩٤٥  | ٢٩ر٢         |
| ١٩٤٦  | ١٩ر٦         |
| ١٩٤٧  | ١٤ر٨         |
| ١٩٤٨  | ١٢ر٠         |
| ١٩٤٩  | ١١ر٤         |
| ١٩٥٠  | ١٠ر٩         |



## الجدول السادس عشر

معدل وفيات الاطفال من عام ١٩١٠ الى عام ١٩٤٠

| نسبة وفيات الاطفال | السنة       |
|--------------------|-------------|
| ١٧٣                | ١٩١٠ - ١٩١٢ |
| ١٧١                | ١٩١٥ - ١٩١٧ |
| ١٦٧                | ١٩٢٠ - ١٩٢٢ |
| ١٤٠                | ١٩٢٥ - ١٩٢٧ |
| ١٢٥                | ١٩٣٠ - ١٩٣٢ |
| ١٢٤                | ١٩٤٠        |
| ٦٠١                | ١٩٥٠        |

## الزراعة في اليابان

يقوم بالزراعة في اليابان ، كما في سائر البلاد الآسيوية ، الأهالي دون استخدام أية آلة زراعية . وقد كانوا يقومون بها منذ القدم الى الوقت الحاضر بأيديهم ، وبالرغم من أن اليابان أصبحت أكثر البلاد الآسيوية اشتغالا بالصناعة من عهد ما قبل الحرب لم تمتد الصناعة الى المجال الزراعي .

وهناك عامل مهم آخر يتعلق بالزراعة في اليابان ذلك هو النقص المستمر في عدد المشتغلين بالزراعة بوصفها وسيلة للكسب كما يدل عليه الجدول التالي . ولا يعني هذا أن مساحة الأرض الزراعية قد نقصت على مدى الايام بل على العكس قد زادت المساحة المعدة للزراعة الى حد ما حتى أنها وصلت الى الذروة قبل الحرب العالمية الثانية . ونظرا الى عدم استعمال الآلات في الزراعة قد يظن أن نصيب الفرد وما ينتجه الفرد أخذ في النقص تدريجا ، ولكن الأمر على العكس فإن محصول كثير من الحبوب اليابانية أكثر بكثير مما هو في كثير من البلاد التي تعتبر محصولاتها رئيسية كما هو الحال في الهند والصين . وهذا يعني أعظم جهد يستطيع الرجل أن يقوم به في الأرض المتيسرة للحصول على النهاية الكبرى للحاصلات .

وهكذا يظهر أن اليابان قد بلغت الحد الأعلى لما يمكن أن تنتجه من الحاصلات الغذائية عندما يراد بحث عوامل امكانياتها الاقتصادية الاخرى كافة .

وما أهلت سنة ١٩٤٠ حتى بلغ ما أعدته اليابان للزراعة ١٥ مليون فدان ، وهذا يدل على زيادة قدرها خمسة ملايين فدان عما كان يزرع سنة ١٨٧٥ فإذا أخذنا في اعتبارنا مسألة الطلب على الأرض فإن المساحة المزروعة الحالية اقصى مساحة ممكنة .

وليس في اليابان - كما في الهند - أرض يمكن وصفها بأنها « قابلة للزراعة وغير مزروعة »



وعلى ذلك فالزراعة هناك كثيفة وتحتاج الى عمل يدوى جاد .  
كذلك فان طبيعة الممتلكات صغيرة وموزعة وغير اقتصادية ولا يريد  
ما يخص الفرد على ثلاثة فدادين - وكل هذا يحول دون استخدام  
الآلات الضخمة . ولهذا كانت الادوات التى تستعمل للغرس والدرس  
بسيطة وغير حديثة وليست بأجود من الادوات التى تستعمل فى الزراعة  
الهندية والزراعة الصينية . فاذا كان المحصول فى اليابان أوفر بدرجة  
ملحوظة فذلك راجع الى أستغلال الفدان مرتين أو ثلاث مرات فى السنة  
والطريقة الوحيدة لتحسين الزراعة اليابانية أن تزيدهم أرضا -  
أرضا ليست موجودة فى جزائرهم !

والاصلاح الزراعى الذى أدخل ابا ن ضفط الاحتلال الأمريكى سنة  
١٩٤٧ كان ذا صبغة سياسية أكثر منه اصلاحا زراعيا ، حيث كان  
يهدف الى القضاء على الروح العسكرية وعلى ديمقراطية اليابان أكثر  
من محاولة زيادة انتاج للغذاء .

ويلقى قانون اصلاح الزراعى الجديد ملكية صاحب الارض اذا  
غاب عنها ، ويحسن أحوال المستأجر الزراع . ولكن لم يحاول تجميع  
القطع الصغيرة الى زراعات جماعية كما فعلت بعض الولايات الهندية  
كما لم يؤم ملكية الارض . وكانت الكلمة التى وجهت من الرئيس الأعلى  
للقوات المتحدة لليابان هى « القضاء على المساوىء الضارة التى أتلفت  
النظام الزراعى أمدا طويلا فى البلاد التى يعمل ما يقرب من نصف  
سكانها فى الزراعة » . وجاء فيها بعد ذلك أن أسوأ هذه العيوب ، أن أكثر  
من ثلاثة أرباع السكان فى اليابان مستأجرون بايجارات كلية أو جزئية  
بدفعون أجرا يبلغ نصف المحصول أو أكثر من نصفه . وقال السيد  
اندروجراد (١) :

« سيمحو قانون اصلاح الزراعى كل الملكيات الكبيرة فى الاراضى  
الزراعية وعددا كبيرا من الملكيات الصغيرة . انه يقضى بملكية الأرض لمن  
يزرعها من الفلاحين بثمن لا يعد مرهقا . وسيكون أساس الزراعة فى  
اليابان الملكية الصغيرة للفلاحين وهو يبقى على بعض المستأجرين ولكن  
شروط الاجارة جعلت شروطا أفضل على الأقل فى العقود . وليس من  
المعقول أن نظن أن قانون اصلاح الزراعى سيقضى على كل الصعاب  
التي هى مصدر شقاء الفلاح . انه أول خطوة فى طريق اصلاح الطويل  
بل هو الخطوة الضرورية التى بدونها لا يمكن اتخاذ خطوة ثانية .

وتقوية الاتحادات الديمقراطية للفلاحين هى هذه الخطوة الثانية .  
ونظام التعاون بينهم هو الذى يمنحهم القدرة على الاعمال الجماعية  
ويعتبر خطوة ثالثة . أما اجراءات عدم تفتيت الارض الى قطع صغيرة  
وهو ضار باقتصاديات الفلاح فخطوة أخرى كذلك فاذا خطا اصلاح  
هذه الخطوات فلن يكون الريف اليابانى قلعة للرجعية بل يكون سندا  
لليديمقراطية .

(١) راجع مقال اندروجراد عن « اصلاح الزراعى فى اليابان »  
المنشور فى مجلة باسيفيك آفيرز طبعة نيويورك فى يونية سنة ١٩٤٨



ويجب أن نذكر أن القوى القديمة في القرية قد أضعفت ليس غير ولم يقض عليها ولا بد من مرور وقت طويل حتى يصل الاحتلال الى أهدافه ، ومهما كانت أهداف الاحتلال فإن قانون الإصلاح الزراعي لن يزيد رقعة الأرض . حقيقة أن ٤٦ في المائة من مجموع الأهالي أو حوالي ٤٠ مليون نسمة يعتمدون على الأرض في معاشهم ، ومن هذا العدد ( ٣٧ مليونا أو ٣٨ مليونا يعملون في الزراعة ) و ٧٠ في المائة أو ٢٦ مليونا مستأجرون لا يملكون أرضا . وتحسين حال هذا العدد ليس بالأمر السهل . وسيكون لهم فخر أكبر إذا هم زرعوا الأرض التي يملكونها لا التي يستأجرونها ، وسيلقى عمل الوسطاء وسيجرد المالك الغائب من ملكيته للأرض ، ولكن العامل النهائي ، الأرض نفسها ، لا يمكن أن تأتي بالمعجزات فإن للأرض حدا في الانتاج . أن الأرض في اليابان ظلت تزرع آمادا طويلة بأكثر الطرق انتاجا

### التصنيع

كانت اليابان أكثر بلاد آسيا اشتغالا بالصناعة . ومن ثم كانت من تيريات الأمم الصناعية في العالم ، برغم أنها محرومة من أحد العناصر الأربعة الأساسية اللازمة للصناعة - المواد الخام ورأس المال والمهارة الفنية والعمال ونعني بذلك المواد الخام .

وحظ اليابان من الموارد المعدنية ضئيل جدا اذا قورنت بالولايات المتحدة وروسيا السوفيتية وانجلترا وألمانيا .

واليابان الاصلية ليس فيها كفايتها من خام الفحم والحديد ، وليس بها معدن البوكسيت ولا المنيسيوم ، وليس بها الا قليل من الرصاص والقصدير ، وفيها كميات كبيرة من الكبريت والكروم والمنجنيز ، وفي الواقع قد أمدتها امبراطوريتها وبخاصة منشوريا وكوريا بكثير مما ينقصها من هذه المعادن .

وفوق ذلك كان يمكنها - ولو نظريا - أن تحصل على كل ما ينقصها من طريق التجارة الدولية العادية ، غير أنها كانت - فعلا - مضيقا عليها بالمعاهدات التجارية بين البلاد القريبة وممتلكاتها في آسيا .

واليوم قد سلخت امبراطوريتها منها ولكن مركزها وهي بلاد بها قدر محدود من المعادن الأساسية للصناعة ب صار أسوأ منه قبل الحرب ، لقد عملت كل ما يمكن عمله في الزراعة كما سبق القول وليس لها خيار الا أن تزيد جهودها في الصناعة وهو ما لا طاقة لها به بدون الموارد المعدنية الأساسية .

والتصنيع ذو أهمية عظيمة في جميع المسائل السكانية اذ يأتي في النهاية بأنماط من الحياة امدنية، وهذه لاتمد الأهالي الزراعيين بوسائل جديدة لكسب العيش فحسب بل تسبب نقصا في نسبة زيادة المواليد . ومهما قيل في أهمية الصناعة لبلاد كاليابان فلن تصل الى درجة الفلو في بيان أهميتها في الثلاثين سنة السابقة على الحرب العالمية الثانية التي



طل كبار المشتغلين بالمسائل الصناعية وظل المتحدثون الحكوميون طوالها يتمنون أن يجدوا حولا لمشكلاتهم الاقتصادية والسكانية فى عهد التصنيع . ولعل الكلمة الآتية نموذج للتعبير عن مثل هذه الآمال .

« ان اليابان لا ترى فى الهجرة حلا لمشكلتها ( لسبب بسيط هو ان جميع المنافذ مغلقة أمامها لأسباب جنسية ) ، ولكنها ترى الحل فى زيادة التصنيع حتى لا يكون فى زيادة السكان فى اليابان سبب للحرب ، بل وسيلة لزيادة التجارة الدولية وتقوية دعائم السلام بين القارات »

غير أن هذا الامل تبدد وأخذت مزايا التجارة الخارجية تمنع عنها يوما بعد يوم ، ثم كانت النهاية هى الحرب واذا لم توجد وسيلة اليوم لتخفيف ضغط سكانها المتزايدين على مواردها الزراعية والصناعية الضئيلة فالإيابان ستنزول الى دولة زراعية متأخرة ، وينزل الاهالى فى مستواهم الى الكفاف الذى يقول به مالتس . أن مثل هذه الحال ستكون خطرا لا على اليابان فحسب بل على العالم أجمع .

وقد تأكد أن الصناعة فى اليابان لا تعدو أن تكون مسكنا للداء ولكنه مسكن ناجح ومطلوب جدا اذا استخدم . ولم تزد الصناعة مقدار الثروة فحسب بزيادة السلع والخدمات ، ولكنها أدت ما هو أهم من ذلك ، انها غيرت العادات ، ولكن للصناعة حدودها فلا تستطيع سد حاجة سكان فى زيادة مستمرة .

### الهجرة

من الصفات البارزة التى تتصف بها حركات اليابانيين هجرتهم الدائبة من الأوساط الزراعية الى الأوساط المدنية فى البلاد . وهذه الهجرة الريفية الداخلية بدأت فى أول القرن الحالى عندما أرسى اليابان أسس النقل الحديث وتخطيط المدن والتصنيع وأصبحت العادة المألوفة والنظام المتبع فى حياة البنين والبنات فى الأسرة الريفية أن يتركوا القرية بحثا عن العمل فى البلاد والمدن ، ولا يستثنى منهم الا من يحل محل الوالدين فى العمل . وعلى هذا فمعظم الأعمال الصناعية فى المدن اليابانية يقوم بها عمال جلبوا من الأوساط الزراعية على حين يبقى أكبر أبناء الأسرة الزراعية فى القرية ليتزوج وليرعى شئون والديه المسنين ويقوم بالأعمال الدينية والزراعية ويذهب الاخوة الصغار والأخوات الصغيرات الى المدن بحثا عن وظيفة دائمة . أما الذكور فيشتغلون فى التجارة وأما الاناث فيعملن فى مصانع القطن والحريز .

وهذه الانتقالات المستمرة من الريف الى الحضر هى التى يعزى اليها قلة السكان فى الريف وازدحام المدن بالسكان وزيادة العمران . ولا شك أن نسبة المواليد فى الأوساط المدنية أدنى منه فى الأوساط الريفية ، ولهذا يقضى على الزيادة فى المدن بالانتقال الى المدن ، فيبقى عدد السكان ثابتا .

حدثت مثلا زيادة كبيرة فى اتساع المدن بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٤٠ وبين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣٥ وكل منها كان موعدا لاحصاء السكان



وقد زادت اليابان الأصلية ٤٨٠٠٠٠٠ نسمة و ٢٠٪ من هذا العدد امتصتهم مدينة طوكيو وحدها و ١٦ في المائة في أوزاكا و ٢٤ في المائة امتصتهم المدن الخمس الأخرى .

ومن جهة أخرى لم تزد معظم المناطق الزراعية الأساسية إلا زيادة ضئيلة في السكان ، بل لقد كان في بعضها نقص بالرغم من أن نسبة المواليد في هذه المناطق أعلى منها في المناطق المدنية .

وليس معنى هذا أن في هذه المناطق انخفاضا في نسبة المواليد بل معناه أن قسما كبيرا من السكان تمتصه المدن بعد أن بلغ الريف حد التشبع ، ولعل هذا التشبع كان في كثافة السكان أقل منه في قدرة الريف على أن يكفل لهم وسائل الحياة .

أما من حيث هجرة اليابانيين للخارج فكثيرا ما أثير أن هذه الهجرة ليس فيها للمسألة السكانية اليابانية أى حل له قيمة عملية لا لأن اليابانيين لا يجدون منافذ للهجرة ، ولكن لأنه ظهر أنهم لا يصلحون للاستعمار ، فقد كان لهم قبل الحرب متسع للهجرة في منشوريا وكوريا وفورموزا وبعض جزر المحيط الهادى التى كان لليابان وصاية عليها . وقد بلغ مجموع اليابانيين فيما وراء البحار داخل الامبراطورية في أول الحرب سنة ١٩٤٠ مقدار ٣٢ مليونا ليس غير .

ولم تكن ضالة عدد المهاجرين اليابانيين تدل على اقامة موانع لقبولهم في هذه المناطق لأنها كانت جزءا من الامبراطورية اليابانية . لقد كان السبب الحقيقى لقلّة الهجرة أن اليابانيين وقد تعودوا حياة ذات مستوى أرفع من المستوى السائد في هذه البلاد لا يستطيعون أن ينجحوا في منافستهم ، وإذا ما أريد تحليل التكوين الوظيفى للسكان وفيهم المستعمرون اليابانيون فاليابانيون يكثرّون في الاعمال الحكومية وإدارة النقل وإدارة المشروعات وهى أعمال فوق مستوى أهل البلاد ، ويكثر الوطنيون في الزراعة وفي الاعمال الصناعية التى لا يستطيع اليابانيون منافستهم فيها والا تعرض مستوى معيشتهم للانخفاض .

كذلك لم يكن في استطاعة الأمريكين منافسة اليابانيين بنجاح في الاعمال الزراعية في كاليفورنيا ، ذلك لأن في وسع اليابانيين أن يستغنوا عن أشياء لا يمكن أن يستغنى عنها الأمريكين .

والخلاصة أن الهجرة اليابانية لم تبدأ إلا بعد أن صارت اليابان دولة امبراطورية ( وتكوين الامبراطورية اليابانية من أسبابه المشكلة السكانية ) وكانت رغبتها متجهة الى اقامة مواطنيها فيما فتحت من البلاد . ومع ذلك لم تنجح الهجرة اليابانية بصفة عامة لأن ظروفها ثلاثة منعت تقدم المستعمرات اليابانية : كان المناخ في المناطق التى ذهبت اليها أغلبية المهاجرين غير ملائمة لأنماط الوسائل الزراعية المألوفة لدى اليابانيين كما في منشوريا ، أو كانت هذه المناطق غزيرة السكان من قبل الهجرة ، أو كان مستوى الحياة أو الدخل اللازم لهذه الجماعات المنافسة للمهاجرين أقل من مستوى اليابانيين كما كانت الحال في كوريا وفورموزا .



ثم ان التدخل السياسى كان له دور سلبى كذلك ، فلعل تصميم اليابان على وجوب الاشراف الحكومى الشديد على المهاجرين وما تبعه من عدم اباحة الهجرة لمستعمراتها كان عاملا فى عدم نجاحها . وقد دعا هذا الى شىء من العداوة بل ربما كان سببا فى خلق هذه العداوة فى البلاد المستقبلية .

ولم يكن من الطبيعى ان تتم الاجراءات الاقتصادية العادية او التنظيمات الاجتماعية للمهاجرين الفلاحين حيث كل حركة من حركاتهم تملى عليهم من حكومة بعيدة عن مجرى الحوادث اليومية التى يجب ان يتم تصرف المهاجرين فيها على وجه السرعة . وكانت الرغبة فى ان يعامل المهاجرون الذين نزلوا فى مناطق اجنبية معاملة المدنيين اليابانيين وهو ما أشرنا اليه فى الفصل السابق من أنه خطأ جسيم أثار بطبيعة الحال ، شيئا من سوء الظن لدى حكومة وشعوب البلاد المستقبلية .

والآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية عادت المستعمرات اليابانية الى موقفها السياسى الاصلى ، وهذا جعل مسألة الغذاء فى جزائر اليابان الأصلية كما جعل موقفها الاقتصادى غاية فى الصعوبة . وحاجة اليابان الى منافذ للهجرة واضحة فاذا ما وجدت فلا بد من ملاحظة هذه الاعتبارات وهى نسبة كثافة السكان فى البلاد المستقبلية ( تفضل البلاد القليلة السكان ) ومستوى المعيشة والمناخ واستعداد السكان والحكومة فى البلاد المستقبلية لنسيان الماضى .

والآن وقد منحت مستعمرات اليابان السابقة حريتها السياسية، وردت الى الشعوب التى تتبعها قانونا - لا يوجد حل آخر عملى على مستوى كبير للمسألة السكانية فى اليابان الا الهجرة المبنية على تدبير واتفاق .

### العوامل العائلية والاجتماعية

للاسرة فى اليابان كما فى جميع البلاد وبخاصة البلاد الآسيوية دور هام فى تطوير المفاهيم القومية والعقائد نحو الاطفال والصحة والعمل ونحو مسابقة المثل التقليدية القائمة ، وبينما تكون الاسرة هى الوحدة الجذرية الاجتماعية نجد الاسرة اليابانية مختلفة اختلافا كبيرا عن أنماط الاسرة الغربية من حيث انها عادة أكثر أفرادا وأشد تماسكا ، ومن حيث أن حقوق الأفراد فيها وواجباتهم محدودة تحديدا بينا ، وهى أسرة أبوية تتكون من رئيس الاسرة وزوجه وأكبر أبنائهما وزوجه وأولاده ، وكثير من أبناء رب الاسرة غير المتزوجين ، وعلى هذا فالاسرة اليابانية التى تشترك فى معيشة واحدة تشتمل على وحدتين عائليتين بدائيتين .

وتتقضى التزامات افراد الأسرة الا تكون أعمال الفرد فيها مبنية على مصالحه الشخصية وحدها بل على المصلحة العامة للأسرة جميعها . ومع هذا فلم يكن هذا ليمنع الابتكار لدى الفرد ، فقد كان فى وسع اليابانيين أن يوفقوا بين مطالب الأسرة باعتبارها وحدة متماسكة وبين مطالب كل فرد فيها . وكان نتيجة ذلك أن وجد فى الأسرة شعور



بالاطمئنان وشعور بأهمية الانتماء الى الاسرة دون تضحية بروح المغامرة والتجديد بل بالثورة وهى الدعائم اللازمة لاي تقدم اجتماعي .

وعلى هذا الاساس سلم نظام الاسرة اليابانية وتسلسل الثقافة اليابانية التقليدية من الجمود ، كما جعلها لا تتقبل كثيرا من المفاهيم الغربية وتهضمها وأهمية هذه المرونة بالنسبة للمشكلة السكانية لا تخفى على أحد

وفكرة الاسرة فى غاية الاهمية لدى اليابانيين اذ تحمل فى مفهومها تخليد التسلسل النسبى من الجد الاعلى فى سلسلة غير منقطعة من الأبناء .

وليست اليابان نسيج وحدها فى هذا الشعور اذ تشاركها فيه الهند والصين الا أن عقيدة عبادة السلف قد ضعفت فى الهند وفى عثرات السنين الاخيرة ، يقول السيد د.ك. هلتوم D. C. Holtom فى بحث له عن نظام الاسرة اليابانية وتعظيم السلف :

« للأسرة اليابانية تراث ترى فيه لتجبل الموتى أصالة وأهمية ثقافية صادقة لا يمكن اغفالها والانساب تتصل بالكونفوشية لابلشنتوية . وبصرف النظر عن هذا الامر لا شك أن اليابانيين يشعرون بأن للأسرة غورا بعيدا تاريخيا لا يشعر به الأمريكيون . وليست الاسرة اليابانية عددا من الافراد لهم صورة مادية فحسب ترى فى وقت العينية . أن عقيدتهم فى بقاء الموتى بصفة دائمة عقيدة متغلغلة فى نفوسهم حتى اذا انمحت هذه العقيدة كانت العادة قوية . وأرواح الموتى يجب ان تدون موضع اجلال منهم يقدم لها الطعام والشراب آية لهذا الاجلال - كما كان يقدم لأصحابها ذلك من قبل - ويجب أن تحاط علما بالاحداث الهامة التى تحل بالأحياء وبخاصة المواليد والزيجات وهى شهود فى اجتماعات الاسرة ترقب من عالمها الروحي ومستعدة للعون فى الازمات الخطيرة التى تقع فى العالم الارضى .

وهذه المظاهر المتعلقة بالاعتقاد فى قوى الموتى وحاجاتهم لا يخشى أن تمتد للاعتداء عليها الثقافة الامريكية من الناحية الدينية . فانها اذا قدر لها أن تزول فسيكون ذلك من أثر موجة علمانية لليابان نفسها نصيب منها » .

ويظهر أن اليابان تتحسس طريقها الذى افتقدته بعد الحرب ولا أحد يذرى هل هذه القلقلة أثر « لتلك الغلالة الرقيقة من الامركة التى جاء بها الاحتلال أو أثر « لتلك الموجة العلمانية التى هى من صنع اليابان نفسها ؟ » .

### تحديد النسل

ولو أن وسائل تحديد النسل كانت معروفة فى اليابان من أمديعيد فان منع الحمل لم يلق بمعناه الحديث أى تشجيع الى أن زارت المسز مارجرى سانجر اليابان سنة ١٩٢٢ ، وكان موقف الحكومة منها أول



الامر سليما . ولما زارت اليابان للمرة الثانية عام ١٩٣٦ عيّنت الحكومة بامرها وبخاصة عندما نجحت في أن تضم اليها البارونة إيشموتو احدى الزعيمات البارزات اليابانيات للدعاية لقضيتها . وقد خطبت البارونة في جماعات من محدودى الدخل كعمال المناجم والتجار ، وأخيرا أقنعت حكومة طوكيو بالسماح لها بفتح عيادة لتحديد النسل . وألقى القبض على البارونة لأرائها الثورية وضيق الخناق على نشر الدعوة لتحديد النسل وعلى بيع موانع الحمل لان الدعاية وشئون الحرب كانتا تتطلبان اتباع سياسة زيادة المواليد ، ولم تختف موانع الحمل وبخاصة بعد أن صنعت في اليابان ولكن بيعها صار سريا . غير أن هذا كله قد تغير الآن فقد أبيع في أثناء الاحتلال تحديد النسل كما أبيع الاجهاض أيضا . وقد فتحت عيادات لتحديد النسل يؤازرها أطباء يابانيون بارزون وعلماء اجتماعيون وعلماء قانونيون ، ومع أن الاجراء قوبل بارتياح فان تحديد النسل وحده لا يحل مشكلات اليابان السكانية لانه لا يعنى بمن سبقت ولادته ، ولأنه لا بد من مرور وقت طويل حتى تتعمق فكرة تحديد النسل في كل طبقة من المجتمع الياباني .

والحق أن تحديد النسل - مضافا الى التصنيع والهجرة - له دور خطير في حل مسألة السكان ، ولكنه لا يمكن وحده أن يأتي بالمعجزات

### المستقبل

يعتمد مستقبل اليابان - الى درجة كبيرة - على حل مسألتها السكانية ، وقد كان لها القدرة قبل الحرب العالمية الثانية على أن تقدم الغذاء لعدة الملايين التى تسكنها بما تنتجه مساحة محدودة من الارض في أثناء سنوات تقدم الصناعة والاستغلال الاستعماري . والآن قد فقدت امبراطوريتها وفقدت معها المواد الخام والاسواق التى كانت بضائعها فيها مفضلة . وعاد الى الوطن عدد غير قليل من اليابانيين فزادوا عدد السكان فى الجزائر الوطنية الأصلية . والرسم البياني للسكان الحاليين يدلنا على أنه لا مفر من زيادة عددهم فى مدة الثلاثين سنة القادمة على الأقل على فرض بقاء الاحوال الراهنة .

والآن وقد صارت اليابان بلادا حرة من الناحية السياسية بالرغم من القيود التى فرضتها معاهدة الصلح ، ليس من السهل التكهّن بما تنوى الحكومة أن تعمله ازاء هذه المسألة . وهناك بطبيعة الحال القانون البيولوجى المعدل الذى يبيع فتح مكاتب استشارية للزواج والدعاية لمنع الحمل ، كما ان هناك تشريعا خاصا للاجهاض لأسباب اقتصادية واجتماعية وقانونية كما أن شيجيرو يوشيدا رئيس الحكومة اليابانية أعلن فى أحد تصريحاته العلنية أن حكومته تؤيد سياسة تحديد النسل على أساس أنها وسيلة ممكنة لحل مسألة اليابان السكانية - وفوق ذلك تقرر انشاء مجلس للمسألة السكانية فى أبريل سنة ١٩٤٥ ، وقد أوصت لجنة منسقة من هذا المجلس لتنظيم تعداد السكان فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ بما يلي :



« رغبة في منع اية زيادة عنيفة في عدد السكان يكون لها آثارها في النظام الاقتصادي ورغبة في رفع المستوى الصحي العام في البلاد وتحقيقا لتوطيد الحياة الصحيحة الثقافية فيها وجد أنه من الضروري تزويد كل الأزواج بمعلومات عن منع الحمل حتى يقتنعوا به .

كما رثي ارشاد الكافة لنشر موانع الحمل بين كل طبقات الشعب حتى يستطيع الأزواج ان يجدوا مواليدهم على حسب ارادتهم الحرة بنظام منع الحمل » .

والمسألة السكانية اليابانية هي في الوقت نفسه مسألة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . ولا يكفي حلها علاج واحد فاذا طبقت كل « الحلول » التي بحثت فلن تكون اليابان مركز خطر سكاني في المستقبل القريب .

ومع هذا فتأسيسا على ما سبق من الحقائق يبدو أنه لا خيار لحل المشكلة من قريب أو من بعيد الا بالهجرة . حتى مع نظام منع الحمل الذي عم استعماله ومع انخفاض الزيادة الى ١٢ في الالف أي الى مليون وثمانين ألف نسمة - سيبلغ سكان اليابان ٩٠ مليونا على الأقل بعد سبع سنوات وقد يتجاوزون هذا القدر . واليابانيون أنفسهم يجذون ويطالبون بمنافذ لهجرتهم . قال الدكتور أبانوري أوكازاكي مدير معهد البحث السكاني في طوكيو : ان تنظيم النسل لبالغ الاهمية . ولكنه يرجو أن يوضع نظام ليقترن تحديد النسل بالهجرة فيعمل هذان العاملان متلازمين .

وفي ابان رئاسة السيد هيتوشي أوشييدا للوزارة عبر عن أمسه « بأن يسمح العالم الذي يفهم بشيء من الهجرة الى المناطق الجنوبية » والمقترحات اليابانية الخاصة بالهجرة لايعوزها التعقيد من أصحاب النفوذ من الأمريكيين والمؤسسات الأمريكية ، وقد عبر الدكتور وارن تومسون الذي درس المسألة السكانية اليابانية عدة شهور في اليابان بدعوة من الجنرال ماك آرثر في خطاب مفتوح بعث به الى الصحافة اليابانية - عبر عن رأيه في هذا الخطاب بقوله : « لا أرى من العدل أن تمنع الدول الاستعمارية الانتفاع بالارض التي تملكها بدون استغلال . ولكن أبلغ شيء في تقرير السياسة الدولية في رأيي أنه لا توجد أية قوة هادئة تستطيع أن تحول دون استيلاء شعوب العالم المحتشدة على هذه الارض في زمن قريب أو بعيد » .

### الصين

ان أي تحليل صحيح للمسألة السكانية الصينية فيه شيء من الخطورة بل لعله من المستحيلات ، ذلك لان المادة الاولى ، كالتقارير الاحصائية وعمليات التعداد المهمة - التي يعتمد عليها العالم الاجتماعي لا وجود لها البتة في الصين . ولم يعمل احصاء عام للصين كلها في يوم من الايام - نفى أي احصاء بالمعنى الحديث لهذا اللفظ . وفيها



بطبيعة الحال سلسلة من عمليات الإحصاء ، ولكن ليس لها أية قيمة عملية بالمعنى الذى يؤديه احصاء السكان فى العصر الحديث .

والإحصائيات الصينية ولو أنها تنشر تباعا من وقت الى آخر فيها ألوف من الثغرات وخالية من أية مادة عملية . وأمام هذه الجهالة التامة فى مسائل الإحصاء أصبحت كل الحقائق السكانية - حتى المسائل الأولية منها موضع خلاف لأنها بنيت على الظن والتخمين . وفى أيدينا حتى فى مجموع سكان الصين جملة - أرقام ظنية - بعدد من فى الصين من كتاب . وأساس صحة أى رقم منها ذكاء الكاتب أو نباهته فى التخمين . وإذا كان هناك أرض صلبة يقف عليها الانسان فانما يكون على الملاحظات القليلة والانطباعات العامة والشواهد الملتوية . وعلى هذا فالذى يقابلنا مئات من التقارير المملوءة « بالحقائق » وهى ليست الا تخمينات معقولة .

وهكذا قد يجد الانسان فى جانب أن لا اتفاق مطلقا على « مسائل مقررة » وفى الجانب الآخر يجد اتفاقا تاما على « حقائق » لا يسندها سند صحيح . ولم يعمل أى تبويب لفئات الصينيين الا حديثا جدا كما حدث فى احصاء بحيرة كمنج سنة ١٩٤٢ وبالنظر الى هذه الصعاب كان تحليل أى احصاء صينى قليل القيمة . ولكن أهمية الصعاب السكانية الصينية والاقتصادية وعلاقتها بالناسم الآسيوى والعالمى من الواضح بحيث يجب بذل بعض الجهد لمعرفة أهميتها الكبرى .

### عدد السكان وزيادتهم

لا غرابة آذن أن نجد تحت أيدينا حوالى خمسين احصاء لسكان الصين ، ويختلف بعض هذه الاحصاءات التى يقوم بها علماء ومؤسسات صينية وأجنبية عن البعض الآخر اختلافا كبيرا . والفرق بين أعلى احصاء وأدنى احصاء لا يقل عن مائتى مليون ، ولكن العدد الذى شاع ذكره فى الاوساط الغربية - لا على أى أساس علمى هو ٣٥٠ مليوناً ولكن الصينيين يفضلون الرقم الاكبر وهو ٤٥٠ مليوناً .

وبناء على احصاء وزارة الداخلية الصينية قدر تعداد الصينيين بأربعمائة وأربعة وخمسين مليوناً وتسعمائة وثمانية وعشرين ألفاً وتسعمائة واثنين وتسعين ( ٤٥٤٠٩٣٨٠٩٩٢ ) - ولا يدري أحد كيف جىء بهذا الرقم . ولكن أيا كان الرقم المختار فان رأى القائل بأن الصين لا يمكن أن ترمى شئون سكانها الحاليين حتى فى مستوى المعيشة التعس الذى يعيشون فيه لا يتأثر كثيرا بالرقم المختار . وقد سلم بهذا الرقم الاكبر معهد الزراعة الدولى ومعهد الإحصاء الدولى وإدارة الإحصاء فى جمعية الأمم .

ولعل مصلحة الإحصاء بجمعية الأمم قدمت لنا أحسن احصاء اذ قدرت السكان بالصين بـ ٤٦٣٠١٩٨٠٠٠٠ سنة ١٩٤٧ . ( بما فيهم من سكان قورموزا وجيهول ومنشوريا وسنكيانج والتبت ) وكان الاولى عدم حساب التبت لأنها غير تابعة للصين ، ولكن تعدادها أقل من أن يؤثر فى الإحصاء ..



ويجب أن نشير الى أن رقم جمعية الامم احصاء لمجموعة كبيرة من البلاد ليست مقصورة على الصين وحدها بل تشمل منشوريا وفرموزا ومناطق أخرى أعيدت للصين بعد الحرب العالمية الثانية . فإذا لاحظنا أن تعداد الصين في احصاء قامت به الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠ بلغ ٤٣٠ مليوناً فإن احصاء جمعية الامم للمساحة الكبرى ولو أنه مستقي من مصادر صينية يعد احصاء مقبولا ، ولا شك أن جميع هذه الاحصاءات بها تقديرات لا يمكن أن توضع تحت منظار البحث العلمي الدقيق فهي خالية من المقارنات السنوية أو المساحية أو الطرق العلمية للحصول على أرقامها .

وعلى هذا يمكن أن نعتبر احصاء الصين بما فيها من الأصقاع الجديدة ٤٥٠ مليوناً .

وزيادة سكان الصين في الأربعين سنة الأخيرة بناء على عدة مصادر نوجزها في الجدول التالي :

### الجدول ( ١٧ )

زيادة سكان الصين (تقديرات) من عام ١٩٠٩ الى عام ١٩٤٩

| السنة       | عدد السكان بالمالين |
|-------------|---------------------|
| ١٩٠٩ - ١٩١١ | ٣٦٨١٤٧              |
| ١٩٣٢ - ١٩٣٣ | ٤٢٩٤٩٤              |
| ١٩٤٤        | ٤٥٤٦٦٦              |
| ١٩٤٦        | ٤٥٥٥٩٢              |
| ١٩٤٧        | ٤٦١٠٠٦              |
| ١٩٤٩        | ٤٦٣٥٠٠              |

وليس لدينا أية معلومات عن زيادة سكان الصين أو نقصهم في نصف القرن الأخير ، ولكن ما العوامل التي تؤدي الى زيادة السكان ؟ هل كانت هذه العوامل قائمة في الصين وتجاوز بقاؤها في الصين أم قد قصيرا ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين قد تساعد على الاجابة على السؤال الخاص بزيادة سكان الصين . ان أحد الأركان الأولية لزيادة السكان من حيث زيادة المواليد على الوفيات هو السلام والاستقرار السياسي وهما ما يمكن التعبير عنهما بمنع الحروب ولكن الصين لم تذوق طعم السلام طيلة الأربعين سنة الأخيرة على الأقل . فالحرب الأهلية المستمرة والتي يبدو انها انتهت بقيام الجمهورية الشعبية سنة ١٩٥١ والتوسع الياباني في الحرب العالمية الثانية - غير عدد لا يحصى من الثورات التي سبقت أو لحقت تأسيس الجمهورية سنة ١٩١٢ - كل ذلك لم يترك لها فترة قصيرة تسترد فيها أنفاسها وثانها يجب أن يتوافر الغذاء الكافي لا الكثير - للسكان حتى يتكاثروا ولكن المجاعة في الصين كانت هي المرض المزمن لا المرض الطارئ . ولئن كان الإنتاج المستديم الذي يكفى السكان هو أحد مظاهر السلام فالصين المستديم الذي يكفى السكان هو أحد مظاهر السلام ، فالصين لا تنتج ما يكفى سكانها ولا تستطيع



أن تنتج . وجدير بالملاحظة أنه لم يحدث أى انقلاب خطير في الصين في مدى تاريخها كله . . إلا كان مضحوبا بالجوع . والمجاعات . مهما كان أمدها قصيرا ، تفوق نمو السكان إلى حد كبير . ولا سبيل إلى معرفة عدد من كانت المجاعات سببا في موتهم منذ أول هذا القرن . والمجاعات دائما تسبب الأوبئة والأمراض الفتاكة ، والمستوى الصحي في الصين منخفض بحيث لا يرى في هذه الكوارث إلا أحداثا عادية ، ومادامت فدارة السكان لا يمكن منعها وما دام خطر الأمراض المعدية موجودا بها فلا يمكن أن ينزل مستوى نسبة الوفيات حتى يزيد في النهاية عدد السكان ومهما كانت نسبة المواليد عالية فلا يمكن أن تبلغ زيادة السكان في الصين . وإلى هذه العوامل يمكن أن نضيف حالة النقل البدائي في الصين بل هناك دائما هجرة من الصين إلى البلاد الأجنبية كلما رفعت أو أزيلت قيودها وموانعها .

والصين كما لاحظنا في الفصل الأول تدخل في المرحلة الأولى السكانية من حيث ثبات عدد سكانها . وهذا الثبات في عدد السكان وبطء الزيادة فيه يضع الصين في المرحلة التي ينتمى إليها بعض البلاد في الشمال الغربي من أوروبا ولكن الحقيقة أن هذه البلاد وصلت إلى هذه المرحلة بسبب انخفاض نسبة المواليد والوفيات وعلى بناء اقتصادياتها على أسس صناعية وبارتفاع مستوى المعيشة فيها أما الصين فبلفت هذا « الثبات » في عدد السكان بالافراط في المواليد والتفريط في الوفيات أي بارتفاع النسبة فيهما جميعا .

إن الصين على أساس ما قدمنا في مستوى افريقية وبعض البلاد المتأخرة الأخرى حيث الطبيعة ماضية في طريقها وسيطرة الإنسان أو تدخله - إن كان له سيطرة أو تدخل لا يعد أن يكون شيئا مذكورا .

### الاخصاب والوفيات

سجلت في الثلاثين سنة الأخيرة معلومات حيوية عن أنماط في السكان أخذت اتفاقا من هنا وهناك . وهي على أحسن تقدير طريق غير واضحة المعالم إلى معرفة حال السكان في الصين من حيث نسبة الاخصاب والوفاة فيهم .

كانت نسبة المواليد في شانج كونج بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٤ تترواح بين ٨٥ إلى ٤٧٤ في الألف وفي شانسي بين عامي ١٩١٢ و ١٩٢٣ كان هناك تآرجح شديد في النسبة مترددة بين ٦٢٥ إلى ١٢٣ في الألف . ومن الصعب تجزئة هذه الأرقام لفصل النسبة الخاصة بالمدن عن النسبة القروية وهذه المتوسطات ليس لها ( دلالات ذات قيمة كبيرة ) . وفي بعض المدن مثل شنغهاي وكانتون وهانكاو وهانجشو أمكن الحصول على بعض البيانات وهي تشير إلى شدة التآرجح ارتفاعا وانخفاضاً كذلك . كما لا تبين الفرق بين الريف والمدينة في الاخصاب والوفيات .

وكانت نسبة المواليد في هذه المدن سنة ١٩٣٣ تترواح بين ١٣٩ إلى ٣٤٠ في الألف وقد ذكر دكتور تاشن نسبة المواليد في الصين جملة



بناء على ما كان لديه من المعلومات سنة ١٩٣٤ ثمانية وثلاثين في الألف - وأوجز الدكتور تومسون الموضوع بناء على ما استقاه من المصادر فيما يلي : يبدو أنه من المحقق أن نسبة المواليد في الصين لا تقل عن ٤٠ في الألف « واعتقادي » أنها سترتفع حتى تصل الى نسبة المواليد في فرموزا أعني ٤٥٦ أو الى نسبة أعلى منها إما نسبة الوفيات فتعتمد على بيانات غير متسقة . ولكنها تؤيد ما يقال بالأقل عن ٣٥ في الألف إلا نادرا وفي أحوال استثنائية كما لو كانت في منطقة صغيرة تراعى فيها الإجراءات الصحية أو في السنوات السمان التي يوجد فيها المحصول وتخف وطأة الامراض . والوفيات فوق ذلك - تختلف من سنة الى سنة ومن مكان الى مكان . وهذا التراجع الشديد في نسبة الوفيات - وهو أشد منه في المواليد في الغالب من مستلزمات كل البلاد التي ليس فيها - كالصين - أية خدمات صحية وتعيش في مستوى الكفاف حتى في السنوات الراجحة ..

### الزراعة

لم تسمح أرض الصين الزراعية مطلقا ومن هنا (كأي شيء آخر في الصين) يجب ألا نطو في تحري الدقة في معرفة مساحة الارض القابلة للزراعة ومساحة القدر المزروع فعلا والقدر الذي يمكن اضافته اليه . قدر الدكتور لوسنج بك Lossing Buek الارض المزروعة بثلاثمائة وأربعين ألف ميل مربع ، فإذا كان هذا التقدير صحيحا فمعناه ان الصين قد زادت الارض المزروعة فيها بنسبة بين ٢٥ و ٢٧ في المائة ولما كان على ثلاثمائة مليون فلاح أن يتصيدوا عيش الكفاف من مساحة ضيقة محدودة من الارض - وضحت أمام أعيننا الحاجة الشديدة الى زيادة الارض الزراعية . ولكن لو كانت الثلاثة والسبعون في المائة الباقية خصبة ، أو يمكن زراعتها على نحو ما تزرع جميع الاراضي الصينية ، فلن تبقى معظم مساحة الارض خالية خاوية . وسبب ذلك يرجع الى أن الصينيين على خلاف اليابانيين يغفلون زراعة القطع الصغيرة المخبأة هنا وهناك كما يغفلون زراعة منحدرات التلال . فهم يقصرون الزراعة على التربة الرسوبية التي كونتها الانهار في السهول والودية . فإذا ذكرنا ان الصين بلاد جبلية ليس بها الا قدر يسير من الارض المستوية وأن الصينيين لا يزرعون منحدرات الجبال ولا رءوس التلال ولا مناطق الحدود فلا غرابة في أن يحتشد السكان في أضيق الاماكن .

وبالرغم من ضيق الارض التي أعدها الصينيون للزراعة فقد بذلوا كل جهد في استغلالها بما لديهم من خبرة قديمة موروثة . ومحصولهم الرئيسي هو الأرز ( والقمح في الشمال ولكنه يزرع بنسبة أقل ) ، وهو يزرع باليد زراعة طيبة . وهم يزرعون الارض طول السنة لا يتركون موسما يريحون فيه الارض من الزراعة ويقون على خصبها كالهنود . انهم يزرعونها سنة بعد سنة ويستقلونها في زراعة محصولين أو ثلاثة محاصيل سنويا كاليابانيين ولا يتبعون النظام الدوري للمحاصيل بل يزرعون صنفا واحدا سنة بعد سنة . ولو أن الارض في حاجة الى تحديد قوتها فانهم لا يستعملون كثيرا السماد الذي يتكون



في فناء مزارعهم ( دع عنك السماد الكيماوى الذى يستعمله الامريكيون كثيرا ) ويستعملون السماد من فضلات دورهم وزراعتهم . ولو أنهم لم يتعلموا الوسائل الحديثة في الزراعة فقد وفقوا الى الاحتفاظ بخصب أراضيهم طيلة هذه الاجيال العدة بما أنفقوا من جهد شديد في عمل السماد . وليس معنى هذا أن الارض لا تستطيع أن تنتج محصولا أوفى أو انه لا توجد احتمالات لتقدم الزراعة الصينية . انه يمكن زيادة الانتاج الزراعى اذا حسنت وسائل الزراعة وحسن اختيار البذور واتبعت الدورة الزراعية واستعملت المخصبات الكيماوية . وهذا يستلزم المال كما يستلزم ماهو أشف من المال : نعى التخلي عن العادة المتبعة . والفلاحون في جميع الانحاء محافظون كما أنهم يبدون أشد المقاومة من الاصلاح ، وليس من شك في أن فلاحي الصين لا يستثنون من هذه القاعدة . كذلك فان أمية الفلاحين وعدم وجود حكومة مركزية حازمة الى وقت قريب ( تهتم بنشر المعلومات الزراعية الحديثة ) ، وعدم اهتمامهم بتربية المواشى كلها عوائق للاصلاح الزراعى ، فاذا ما خفت كثافة الريف وارتفع مستوى المعيشة هناك فان الحاجة تستلزم شيئا من الاصلاح والتوجيه كتربية المواشى ( الصينيون يستعملون اللبن ومنتجاته ) وزراعة البساتين ( والصينيون يأكلون الفاكهة قليلا ) والامتناع عن اتلاف الغابات ( والصينيون مثل سائر الفلاحين الجهلة يشعلون في الغابات النار باهمالهم ) وتحسين الغذاء وتنوعه وزراعة المرتفعات وهذه مقدمة على غيرها من الاصلاحات اللازمة . وهذه الاصلاحات ولو انها تستلزم جهودا شاقة يجب أن ينشرها ويدعوا للقيام بها رواد مقتدرون اذا أريد للمدينة الصينية البقاء : لا كصورة ممسوخة من المدينة القديمة بل بصورة قوية وطيدة كريمة .

ويرى الاستاذ جورو الجغرافى البلجيكي في معرض الحديث عن امكان استخدام المرتفعات الصينية غير المستغلة انه لو أمكن استغلال ٧٠ في المائة من هذه الارض لكفت مئونة ٦٠ مليون صينى . وقيد بنى فكرته على أساس التقدير التالى : قال « لعله أمر شاق أن أحاول في أسلوب حسابى بيان الاثر الذى يترتب على التخلص من الارض الخالية بالصين . أن تشجير كيلو متر مربع يكفى أن يعول عشرة أشخاص وعلى هذا فلو زرع جزء من مائة جزء من أرض الصين ( ٣٥٠٠٠ ميل مربع ) بالغابات لوجد ٣٥٠٠٠ شخص وظائف يعملون بها . والميل الواحد من أرض البساتين يعول مائة شخص فلو زرعت عشر الارض زراعة البساتين لكفت ٣٥ مليون شخص انه يكفى الميل المربع من المراعى من ٢٠ الى ٣٠ من حيوانات الفلاحين الاليفة وذلك للعمل في تربية الماشية فلو خصص جزء من مائة جزء للرعى لكفت ما يقرب من مليون شخص . وبهذه النسبة نفسها لو شجر عشر الارض وخصص عشرها لزراعة البساتين والاشجار المثمرة وخمسها للرعى لجذبت هذه المشروعات اليها ٦٠ مليونا وانتزعتهم من الثلثمائة مليون الذين تضيق بهم الارض المزروعة . وبعد كل هذا سيبقى ثلث الارض فضاء غير مستغل . الحق أن هذا الكلام يبدو عجيبا ومجالا . ولكن الحكومة القوية الحازمة التى يهملها سعادة السكان تستطيع أن تقوم بذلك في مدى عشرين سنة .



ولقد بلغ ضغط السكان على الموارد الزراعية اليوم حدا غير معقول ووصلت كثافة السكان في بعض الجهات الصينية الى حد مذهل قدر أحد أعضاء اللجنة الدولية لمنع المجاعات كثافة السكان ٦٨٨٠ للميل المربع الواحد في أحد الاقاليم الشمالية الموبوءة بالمجاعة . وقدر آخر ٢٦٣٦ شخصا للميل المربع من احدى مناطق الارز الغربية . وهذه الارقام أعلى كثيرا مما عرف في بلاد شبيهة بهذه في الازدحام في الهند واليابان وأندونيسيا وأنه وإن كانت نسبة الكثافة للصين عامة أقل من ذلك فإن الحالة تدعو الى اليأس ما لم يحدث ما يخلصها من هذه التخمّة الشديدة . كيف تستطيع الصين وأرضها الزراعية ثلثا أرض الولايات المتحدة أن تنتج ما يكفي لغذاء شعب عدته ثلاثة أضعاف سكان الولايات المتحدة .

والآن والصين تجتاز احدى مراحل الانقلابات السياسية الحديثة يرجى أن تعني « الديمقراطية الحديثة » بتحسين أحوال هذه الجماعات الملتصقة بالارض الذين هم عماد أهل الصين عامة . ويرجى كذلك أن علماء الصين يهدفون في زعمهم الى أن الثورة الاشتراكية الحالية ليست الا اصلاحا زراعيا . وأن الصين ستدخل مرحلة من مراحل الاصلاح التي تتحقق فيها لكل صيني ما لا يمكن أن ينقص منه من ضروريات الحياة الانسانية المتمدينة .

### التصنيع

لا يمكن أن نصل الى حد المبالغة مهما قلنا في أهمية الصناعة لبلاد كالصين . ولا شيء يتفوق على التصنيع كأساس لاعادة التكوين الاقتصادي للبلاد من حيث أنه وسيلة ناجحة في توظيف وعول هذه الملايين من الشعب السيء التغذية المتعطل كما هو وسيلة لثبات عدد السكان ووقف زيادته . ومع هذا فالصين وراء الهند بمراحل وفي الواقع تعد الصين - بالنسبة لاتساعها وسواعد رجالها وما بها من موارد المواد الخام - أقل بلاد آسيا في الصناعة . وليست أسباب التأخر بخافية ، وأهم هذه الاسباب عدم وجود حكومة مركزية قوية وعدم وجود أية فكرة لديها لرسم سياسة التصنيع والحكومات التي كانت على رأس الصين وكانت متشعبة بما وكل اليها من شئون لم يكن منتظرا منها أن تفكر تفكيرا جديا في سعادة البلاد عامة بله رجل الشارع ، والوطنية الصينية بالفئة قوتها ما بلغت مهما كانت تعارض في أي شيء فانها لم تكن تؤيد عمل أي شيء .

ومما يستحق الملاحظة أن الهند وقد احتلها البريطانيون حوالي ثلاثة قرون من الزمان وكانوا يقاومون تصنيع الهند بكل قسوة أصبحت أكثر تقدما في الصناعة من الصين التي كانت دولة مستقلة - ولو اسميا على الأقل - منذ زمن بعيد . وكانت الدول الغربية تود كما كانت تود اليابان لو بقيت الصين في حالة « المستعمرات » . تمدها بالمواد الخام من جهة وتكون سوقا لمصنوعاتها من جهة أخرى . وقد ترتب على الطبيعة الفردية لدى الصينيين ( وهذه لا تناقض فكرتهم عن الأسرة



أو الطبقة ) وعلى الزراعة التي تنتج الكفاف أنهم لم يدخروا أى شيء بعد نفاد ما يستهلكون . وكان أثر هذا عدم وجود مال مدخر لديهم وتأخير ظهور الرأسمالية بمعناها الذي نفهمه . ولم يكن بها أشغال أو أعمال تجارية كما فى الهند يمكن أن تكون مقدمة لقيام شركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة . وكما تشكو الهند والصين من ندرة الموظفين ذوي الدراية والخبرة . وعلى حين كانت اليابان ترسل الآلاف من طلبة العلم للخارج منذ مستهل القرن الحالى ليحذقوا الفن الحديث ، وسارت الهند بعد على فكرة الذهاب الى إنجلترا للتخصص فى الدراسة العليا - جاءت الصين على مهل الى هذا الميدان ، ومع ذلك كانت نسبة البعثات العائدة الى الصين قليلة بالإضافة الى حاجتها .

كان هذا وغيره سببا فى أن تكون الصين بطيئة فى تقدم الصناعة فيها ، ولكن ما قدرة الصين فى التصنيع الآن ؟ هل تملك اللوازم الضرورية له . أنها لم تقم بمسح أراضيها حتى الآن وكل تقدير لمواردها المعدنية لن يكون إلا موضع شك ولكن المعلومات التى لدينا (لو أن التقدير ليس مرتفعا ) تتنافى مع ما يشاع عن ثروة الصين المعدنية الوافرة والظاهر أن مواردها فى الفحم تكفى حاجتها العادية ردحا طويلا من الزمان وهذه الموارد ذات أنواع متعددة من الفحم وكمياتها غير متساوية فى المناجم المختلفة وكلها سهلة المتناول . أما من حيث الحديد الخام فىرى الدكتور ( فنج ) أن « بالصين كميات معقولة من الحديد الخام » على حين يرى الدكتور ( تومسون ) أن الصين فقيرة فى الحديد ويستشهد بما يقوله ( بين ) من حيث أن الدلالات تبدو حاسمة اذ تدل على أنه لا أساس لمعلوماتنا الحالية عن قدرة الصين على أن يكون لها نصيب كبير فى الموارد العالمية التى لم تكتشف بعد ولا عن استطاعتها أن تمد الصناعات القومية فيها بنصيب يخص الفرد فيه ما يخص الفرد فى البلاد الغربية .

والصين كذلك قليلة النحاس والبترول . ويرى « بين » حتى اذا رفعنا الرقم المقدر بعض الشيء لنقص معلوماتنا عن جيولوجية الصين فان بترول الصين لا يزال أقل من واحد فى المائة من بترول الولايات المتحدة . ويبدو كذلك انه ليس بها كميات كبيرة من الكبريت ، أو البيريت وهما لازمان لتقدم الصناعة الكيميائية ، ولكن بها كميات كبيرة من البكسيت والانتومونى والتجنستين . ولا تعنى عدم كفاية موارد الصين المعدنية أنها لن تستطيع أن تبنى اقتصادياتها على الصناعة ، ولكنها تستطيع أن تستبدل بفائض محصول القمح الذى لديها « قدرا من هذه المعادن » ولن تكون حتى بعد هذا الاجراء أمة صناعية كبيرة حتى بالنسبة الى البلاد الآسيوية حتى تتحسن وسائل النقل فيها . ومن حيث الموارد المالية والخبرة المهنية ففى الصين نقص بين حتى اذا استقرت فيها الأحوال السياسية ففى امكانها أن تستعير من الولايات كما استعارت من قبل - أو من الاتحاد السوفيتى والهند واليابان - رأس المال والخبرة المهنية وأن تستبدل بما قد يكون بها من المنتجات المواد الخام اللازمة لها . ولو أن مستقبل الصناعة لا يبدو أنه سيكون مستقبلا زاهرا فلا داعى الى التشاؤم اذ فى وسعها أن تقتدى بروسيا



وتطور اقتصادياتها في اقل من ربع قرن ، وما عملته في صناعة النسيج التى تقدمت الآن تستطيع أن تحاكيه في الصناعات الاخرى في الحدود التى سبق ذكرها . وهى تستطيع أن تتجه الى المثل الفريد الحى في السرعة التى تبنى بها بلاد متأخرة عوامل المدنية الحديثة وتتعلم طريقة استعمالها ، ونعنى به روسيا السوفيتية . فاذا نهجت الصين منهج روسيا في تخطيط اقتصادها فقد تتحول في مدى عشرين عاما الى امه ذات صناعة مبنية على خطط موضوعة - نعنى بذلك اذا نظمت وحددت زيادة سكانها .

ولكن اذا نهجت الصين الاشتراكية نحو المنهج الاشتراكي ونظرت الى مسألة السكان نظرة الماركسيين لها فليس أمام سكانها الا الزيادة المستمرة التى هى أكبر عائق في سبيل التصنيع . قال خبراء جماعة روكفلر في بحثهم هذه المسألة حديثا « يبدو أن الصين لا يحتمل أن تكون دولة صناعية كبيرة في أى يوم من الايام بحيث يبلغ عدد غير المشتغلين بالزراعة - مثلا - ثلثى عدد العمال جميعا . وبصرف النظر عن جميع العقبات لا يلائم الصين لضخامة عدد سكانها أن تنهج منهج اليابان في شراء الاغذية والمواد الخام بما تحصل عليه من ائتمان كميات كبيرة من المصنوعات فتصير بذلك بلادا صناعية والخلاصة ان الصين ستبقى بلادا زراعية بصفة أساسية بضع عشرات من السنين على أقل تقدير .

### القوى العائلية والاجتماعية

الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه الصينيون اليوم ويتحركون ويستمدون منه وجودهم ذو طابع آسيوى خاص يزيد مشكلة السكان تعقيدا - وأكثر أنماط الاسرة شيوعا فى الصين ( سواء الاسرة الزوجية أو أسرة الأب الاصلية أو الاسرة المؤلفة منهما ) هى التى تلقى على كبير الاسرة عبئا ثقيلا في تربية عدد ضخم من الافراد ورعاية شئونهم دون أى نظر الى قدرته أو رغبته في القيام به وهذه الاعباء والمسئوليات من الكثرة بحيث لا سبيل الى التخلص منها ولا مجال للفردية في هذه الاسرة بتاتا . وتعاون أفراد الاسرة ومحاياة الكبير للصغير فيها ليسا من العيوب الاجتماعية بل هى دعائم الوحدة الاجتماعية الاولى وعبادة السلف أولى واجبات الاسرة . ولا تخفى العلاقة بين هذه العقيدة وبين زيادة السكان . فهى تتضمن اذا أردنا أن نعبر عنها ببساطة - أن السلف لم يموتوا موتا كاملا ولكن أرواحهم لا تزال حية وتتنقل وأهم من ذلك أنها ترعى الأبناء في حياتهم وأساس القيام بهذا الفرض الدنى أنه مساعدة للحى والميت جميعا . ومن يعيش من الاجداد فى دولة الموتى له - فيما يعتقد الصينيون - قوة خارقة يستخدمها اذا شاء في مساعدة خلفه . والمعتقد أيضا أن الجد الميت أسعد حالا في « حياته » في الآخرة بعبادة السلف منه اذا انتهت حياته نهاية تامة . والا فقد ينتقل في الدنيا « كشيطان » وهو ما يحدث لمن لا خلف له . فاذا أضيف الى هذه العقيدة نظام الاسرة المزدوجة فإن من اليسير أن يتخيل العبء الثقيل الذى يحمله الفرد نحو أهله وأصحابه في الدنيا والآخرة . ويقوى الرغبة في الأبوة وجود عبادة السلف فهى التى تذكى في الآباء حب التناسل



وانجاب الابناء الذين يقومون بهذه الفروض فيضمنون بذلك خلود الآباء والاجداد . قال منسيوس « ثلاثة أعمال فيها حقوق ، وعدم الانجاب أعظمها اثما » وتقضى العاطفة التي جعلت لها التقاليد القديمة قداسة خاصة بأن التناسل فرض واجب الاداء والتعاون الاقتصادى فى الأسرة بفرق بين انجاب الأبناء فى مسئولية تنشئتهم . وهكذا كان مجال استعمال الحكمة فى الحد منه ضيقا . وبدلا من أن يكبح الضفط الاقتصادى جماع السكان فانهم يسرعون الخطا الى الأمام وعيونهم مغمضة حتى تتردى جماعات بأكملها فى الهاوية . وعلى ذلك فنتيجة عبادة السلف ارتفاع نسبة المواليد ويضاعف زيادتها نظام تعدد الزوجات وفى هذه البلاد الزراعية التى ليس لها استقرار سياسى لا يكون للجهود التى تبذل للتأمين الاجتماعى للفرد قيمة كبيرة . وهذا مثل سائرسينى « تخزن التلال لتقينا المجاعة وتنشأ الأبناء لتنفعنا فى الشيخوخة » وللأطفال فى الاقتصاد الزراعى مكانتهم . وبخاصة اذا كانوا عونا للآباء فى البيت وفى الحقل على السواء وكلما بكر الأب فى أن يكون له ولد كان أسعد حالا ، ومن هنا كان الزواج المبكر . وعلى أساس ما يرى من كثرة الوفيات بسبب المجاعات والأمراض كان من الضرورى كثرة الأولاد حتى يضمن بقاء بعضهم على قيد الحياة ، ومن هنا وجد تعدد الأزواج . واذا لم يوجد ما يكفى لفداء كل فرد فليس من الحكمة أن ينقص الأفراد فان كل فم يأكل معه يدان للعمل ولكن من قال هذا القول نسى أن الفم يبدأ عمله منذ الساعة الأولى للولادة ولكن اليدين لا يعملان الا بعد عشرة أعوام او خمسة عشر عاما . ان هذا التسلسل فى الاسباب والمسببات وحده دون العوامل الأخرى المعقدة يعلل الى حد ما مأساة الصين فى كثرة مواليدها وكثرة وفياتها .

يوجز لين يوتانج الكاتب الصينى نظام الأسرة فى الصين فى عبارة كأنها صدى لنظام الأسرة فى الهند قال : « لم يكن فى اللغة قديما لفظ نظام الأسرة » كاصطلاح اجتماعى فاننا لا نعرف الأسرة الا على أساس الدولة أو على الأصح على أساس المجتمع الانسانى . وهذا النظام يسرى فى كل حياتنا الاجتماعية ، وهو شخصى . كما أن فكرتنا عن الحكومة شخصية كذلك . وهو بلقن أبناءنا أول درس فى الواجبات الاجتماعية عن الرجل وأخيه وضرورة التوافق الاجتماعى وضبط النفس والسلوك الحسن نحو الغير والاحساس بالواجب وواجب الأبناء نحو الآباء واعترافيهم بفضلهم عليهم واحترام الصغير للكبير . ولهذا النظام منزلة الدين ويؤدى عمله من حيث انه يمنح الانسان شعورا بالبقاء واستمرار الجنس ، وبذلك يشبع رغبة الانسان فى الخلود ويقوى هذه الرغبة من طريق عبادة السلف الامر الذى يولد فى النفس شعور الاعتزاز بالأسرة وهذا الشعور من السهل أن نجد له نظيرا فى الغرب .

« وهذا النظام يمسننا فى كثير من النواحي الشخصية . انه يملك حق عمل عقود الزواج الخاصة بنا ، ويقرب بيننا وبين آبائنا فهو لا يهبنا « زوجات » ولكن يقدم لنا « زوجات الأبناء » كما أنه « لا يهب لنا « بنين » ولكن يقدم لنا « أبناء البنين » ، وهو يزيد واجبات الزوجة مائة ضعف ويجعل أقفال باب حجرة الزوجين اثما فى أثناء النهار ، ويجعل



الخلوة كلمة غير ذات مدلول في الصين . وهو كالراديو يعودنا على أفراح الزواج الصاخبة والمآتم الصاخبة والولائم الصاخبة والنوم الصاخب . وهو أيضا - كالراديو - يهدى أعصابنا ويزيد من حسن طبعنا . وبينما الرجل في الغرب أشبه شيء بالسيدة ليس عليها إلا العناية بنفسها ، وعلى هذا تبدو في غاية الاناقة والنظام ، نرى الرجل الصيني كأنه زوجة الابن في أسرة كثيرة العدد عليها ألف واجب وواجب يجب القيام بها . فهو نظام يخلق شدة الحساسية مبكرا ، انه يجعل الشباب منا يلتزمون حدودهم كما انه يحمي أطفالنا ويقيهم أى سوء ، ومن عجب أن يخرج بعض أولادنا عن الحدود ويهربون اذا كان الآباء أنانيين مستبدين . فهذا يحرم الابناء غالبا الابتكار والعمل وهذا في رأى أسوأ أثر لهذا النظام الأسرى في الاخلاق الصينية وقد يكون لموت الوالد أثر في الفرصة السانحة أمام طالب في اختبار رسمى لمدة ثلاثة أعوام أو يكون سببا في استقالة وزير من وزرائه .

وهذه النسبة العالية في المواليد مصحوبة بنسبة عالية في الوفيات تخلف وراءها نسبة منخفضة في عدد الاحياء وتناقض القول المشهور بأن الأسرة الصينية كبيرة العدد . وما لدينا من الدلائل يشير الى أن الأسرة الصينية عادية في عدد أفرادها حتى بالنسبة الى الأسر الغريبة . ومهما كان عدد افراد الأسرة الصينية قبل العهد الجمهورى والامبراطورى فانها ليست كبيرة العدد الآن - بالنسبة الى الأسر الآسيوية على الأقل . وفي هذا الصدد ليس لدينا مصدر موثوق به للصين كلها ولكن لدينا دلائل فردية واحصاءات لبعض السنوات وبعض الاماكن ونظرا لاتساع الفرق بين هذه الارقام الى درجة غير معقولة يمكن أن يتخذ متوسط هذه الارقام أساسا تقريبا للحقيقة في الوقت الحاضر .

وفي الصين فارق بين الأسرة Family والعائلة House hold (١) والأسرة تدل عادة على « مجموعة من الناس يعيشون معا وترتبط بعضهم ببعض رابطة الدم أو الزوجية أو التبني » . أما العائلة فهم مجموعة من الناس يعيشون حياة اقتصادية مشتركة ويشملون زيادة على الأسرة عددا من الناس لا يرتبطهم بها أية رابطة فالعائلة هي الأسرة الاقتصادية . وعلى هذا فمن كانوا يعملون في مزرعة واحدة هم أسرة اذا كانت تربطهم رابطة القرابة أو المصاهرة . وهذه تصير « عائلة » اذا أقام معهم عامل يعمل ويعيش مع رب الأسرة .

وقد ظهر في الاحصاء الذى قامت به حكومة الصين في نحو ٢٢ ولاية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ أن متوسط الأسرة الصينية ٥.٥ وأما متوسط تعداد الأسرة في الوقت الحاضر فهو أعلى قليلا أى ٩.٥ . وقد شمل الاحصاء حوالى ١٨٠ مليوناً أو ما يقرب من نصف السكان في الصين وعلى هذا فهذا الرقم - ٥.٥ - يمكن اعتباره متوسط الأسرة في

(١) استعملت كلمة « عائلة » ترجمة لـ House hold على اعتبار أنها مشتقة من عال يعول لشمول هذه المجموعة على كل من يعولهم رئيس الأسرة .



عينة أكبر من الصينيين . وبناء على رأى الدكتور بك Buck يبلغ متوسط الاسرة الزراعية في شمال الصين ٥.٥ وفي جنوبى الصين ٥.٠ . وأوصلت السيدة أولجا لانج متوسط الاسرة الى ٨.٥ في دراستها لنحو خمسة آلاف أسرة في ولاية هوبى سنة ١٩٣١ ودلت بحوث جامعة نيشنج لمنطقة ييبينج لحوالى ألف أسرة في سنة ١٩٣٢ أن المتوسط هو ٤.٢ . وكل هذه البيانات تدل على أن متوسط الاسرة ليس عديدا الى درجة غير مألوفة ، ولكن الامر غير الواضح أن هذا الرقم المعتدل كان نتيجة عدد ضخم من الخسارة البشرية في المواليد والوفيات .

والتعداد العقول يمكن الحصول عليه اذا ما خفضت نسبة المواليد ونسبة الوفيات وهو ما يضمن قيمة عالية لحياة كل طفل صينى .

### الهجرة

يمكن أن تقسم الهجرة الصينية ابتداء من مبدأ القرن الحالى الى الوقت الحاضر الى ثلاثة أقسام مختلفة . أولها الهجرة من الريف الى المدينة وهذه من خواص البلاد الزراعية التى تتحول تدريجا الى بلاد صناعية ، كالهند واليابان وبعض البلاد الغربية والآسيوية وهذه الهجرة الريفية ظاهرة دائمة تهيم التوظف الدائم فى المدينة لعدد من المتعطلين من بلاد الريف كثر الازدحام ، كما تهيم لبعضهم اقامة موسمية موفقة ، ولا سبيل لمعرفة عدد المهاجرين فى هذا القسم . والنمط الثانى فى الهجرة خاص بالصين والبلاد التى اجبرت على الهجرة نتيجة للحرب فيبينما يكون الدافع للهجرة من الريف الى المدينة عوامل اقتصادية كالرغبة فى العمل أو زيادة الاجور وتحسين الاحوال الاجتماعية فان الدافع للهجرة التى حدثت وقت الحرب هو الرغبة القوية فى السلامة والأمان من القنابل وويلات الحرب الحديثة الأخرى ، كما حدث بين سكان الهند والباكستان بعد تقسيم الهند . ومن أسبابها الرغبة فى تجنب الخدمة العسكرية وسخرة الرق مما يحتمل أن تلزم به الجيوش المحتلة والحكومة .

ومن أمثلة هذا النوع من الهجرة ما بدأ بحرب اليابان التى لم تعلنها وبما يعرف بحادثة الصين . فبعد وقوع الاعتداءات عند لوكوشيا وجنوبى ييبينج سنة ١٩٣٧ أخذ كل من لديه القوة والموارد من الصينيين فى الهجرة الى مناطق الصين الحرة غير المحتلة ، وكلما كان يتسع نطاق الاحتلال اليابانى كلما كان يزيد عدد المهاجرين الى الجنوب . بينما قام بالهجرة فى القسم الاول عمال زراعيون عاطلون بأئسون يبحثون عن عمل لهم فى المدن كان مهاجرو الحرب ميسورين الى حد ما كما كانوا ينتمون الى جميع الفئات والاعمال ، وكان معظمهم من المتعلمين أو ممن لهم مواقف صريحة فى السياسة ومن لم يحتمل انسجامهم مع جيوش الاحتلال اليابانية وقد شملت بعض الهجرات فى وقت ما مدارس وجامعات بكل ما بها من طلبة وأساتذة . وقد تضخمت هذه الهجرة الى حد كبير منذ الهجوم على بيرك هاربور يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ وانقلاب المسألة الصينية الى حرب عالمية مع الحلفاء . وقد بلغ مجموع هؤلاء المهاجرين سواء من البلاد المحتلة أو من البلاد التى مزقتها الحرب الى الصين غير المحتلة بين سنة ١٩٣٧



وسنة ١٩٤٥ حوالى عشرة ملايين الى أربعة عشر مليونا أو حوالى ٥٠ فى المائة من شبان المدن المحتلة ، وهى نسبة لم يسبق لها مثيل فى الهجرة من قبل ولا سيما اذا ذكرنا وسائل النقل البدائية والسفر المصاغر . وعدم عمل أى ترتيب للقيام والوصول . أما النوع الثالث من الهجرة فهو الذى يشمل كل المهاجرين الذين رحلوا من الصين الى بلاد بعيدة فيما وراء البحار ممن قصدوا الجنوب الشرقى من آسيا والى جميع أنحاء العالم . ولقد ظل الصينيون يهاجرون مدة خمسة عشر قرنا من المناطق الساحلية وبخاصة كوانتونغ - ونوكين الى المناطق والجزائر المتاخمة لبحر الصين وخليج البنغال ويبلغ تعداد الصينيين الذين يقطنون الجنوب الشرقى من آسيا حوالى خمسة ملايين ، وذلك من مجموع الصينيين فيما وراء البحار البالغ عددهم عشرة ملايين . ولقد أدى التنافس الاقتصادى العنيف بين الجماعات ذات الجنسيات المختلفة و « الوحدة القومية » التى يتمسك بها الصينيون خارج بلادهم ودعوى الصين أن لها بحكم قانون الدم الحق فى تطبيق القوانين الصينية ، أدى الى إثارة المشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية من جديد فى الجنوب الشرقى من آسيا .

وليس من الضرورة فى موضوعنا الحاضر أن نبحث فى أصل هذه الجماعات الصينية المهاجرة أو نموها فى جميع البلاد ولكن الذى يعيننا هنا أن نعرف هل توجد منافذ للانتقال الداخلى فى الصين وهل يوجد احتمال لهجرة الصينيين الى بلاد وأصقاع ترحب بهم فى اعداد كثيرة فى المستقبل . والآن وقد ردت منشوريا وفورموزا الى الصين فالهجرة اليهما تعد هجرة داخلية وتعداد سكان منشوريا اليوم لا يعرف تماما ويشك فى انه تجاوز ٤٤ مليوناً . ووجود هذا العدد فى مساحة تقدر بخمسائة وثلاثة آلاف ميل مربع يجعل نسبة كثافة السكان فيها أقل من ٩٠ فى الميل المربع وتبلغ مساحة الارض المزروعة فيها ٤٢ مليون فدان من ١٠٢ مليون ومليونى فدان قابلة للزراعة بهذه الكثافة المنخفضة ونظرا لأن ثلاثة أخماس التربة لا تستغل فان المستقبل سيكون باسما أمام بضعة ملايين من الفلاحين يستعمرونها اذا عمل الترتيب اللازم لاستقبالهم بعد تخطيط وتنظيم . ويقال ان تربة منشوريا من أخصب البقاع فى العالم وأهم حاصلاتها فول الصويا والفول والذرة والقمح ، ومنشوريا لا تنقصها الغابات . ولم تغب تلك المعلومات عن اليابانيين لانهم رسموا الخطة سنة ١٩٣٦ لاقامة مليون أسرة يابانية فيها فى مدى عشرين عاما . وامكانيات منشوريا المعروفة عظيمة الى الحد الذى جعل أحد الاخصائيين يصفها بأنها « لو نظرنا الى منشوريا من حيث الانتاج الزراعى وحده فانها تكفى مئونة مائة مليون أو أكثر فى مستوى معيشة عادى ويعرف الصينيون هذه الأرض الحالية نسيبا ، حتى أنه فى السنين العشر السابقة للحرب العالمية الثانية كان يهاجر اليها من الصينيين ينزلون فى أوديتها حوالى مليون نفس سنويا . ولقد انقطعت هذه الهجرة فى ابتداء الغزو اليابانى سنة ١٩٣٧ وعاد أربعون فى المائة ممن سبقت هجرتهم الى بلادهم اما فى وسط الصين أو فى جنوبها .

وتوجد غير ذلك مساحات أخرى فى الشمال الغربى والجزء الاقصى من منغوليا لم تستغل استغلالا كافيا كما لم تمسح مسحا كاملا . فاذأ



قبضت حكومة مركزية ذات استقرار سياسى على أزمة الأمور فانه يمكن أن تنفذ خطة مرسومة لهجرة عدد من السكان الذين يتختم بهم الجنوب ، فيخفف الضغط على الجنوب ، ونضمن لهم حياة أفضل وعن هذه المنطقة التى فى الشمال الغربى كتب الدكتور تاتشن يبدو أن فى الشمال أراضيا لم تستغل ولكنها خصبة ولا سيما عند انشاء النهر الاصفر ، هناك بعض المراعى فى تسنغاي وسنكيانج . وهذه الاراضى غير كثيفة السكان كما أنه ليس فيها ما يفرض عددا كبيرا من المهاجرين . ذلك لان الفلاحين الصينيين المتصفين بالمحافظة على القديم وهو ما خلفته التقاليد القديمة فى دمائهم يترددون كثيرا فى ترك بلادهم الأصلية وبيوتهم من أجل إقامة العلاقات مع أقربائهم أو أصدقائهم فى بلاد لا يعرفونها ويبدئون الحياة من جديد .

أما من حيث هجرتهم فيما وراء البحار فى أعداد كبيرة الى تايلاند والهند الصينية والملايو واندونيسيا والفلبين فليس لهم فيها آمال باسمه فلو كان أيسر أن ينزل المهاجرون الصينيون فى مناطق سبقت إليها الجماعات الصينية من حيث الحالة الاقتصادية والاضاع الاجتماعية والاندماج آخر الامر بين هؤلاء وهؤلاء فان الموانع السياسية التى يقيسها الشعور الوطنى فى هذه المناطق ستكون فى غاية الصلابة . ان الموانع التى أقامتها بورما وتايلاند مثلا بقصد منع تدفق هجرات كبيرة جديدة مبنية على هذا السبب عينه وذلك فضلا على عدم وجود ما يفرض فى هذه البلاد بالهجرة إليها . والأمل الوحيد أمام الصينيين أن يهاجروا الى البلاد التى على الجانب الآخر بين المحيط الهادى اذا اقتنع هؤلاء بالسماح لهم بالهجرة وبصرف النظر عما هنالك من عدم الرغبة لدى هؤلاء «البعض» فى قبول أى عدد كبير من هؤلاء المهاجرين الصينيين ، فهناك أسباب سياسية الى جانب ذلك من شأنها أن تخيف البلاد الغربية حتى من التفكير فى هذا الموضوع . فبعد أن توطدت الشيوعية فى الصين فان كل مهاجر صينى سيكون معرضا للشك بأن له رسالة سياسية عدائية . وقد يكون هذا الرافض من جانب البلاد الأمريكية الشمالية والجنوبية سببا فى توسيع الفجوة الفكرية التى نشأت بين الصين الشيوعية والبلاد الأمريكية «الرأسمالية» أما الصينيون سواء أكانوا شيوعيين من الكومنتانج فان حاجتهم الملحة لعدم فقدان شجاعتهم تعتبر أمرا هاما . ولكن استنادا الى القوة الحربية التى ينتظر أن تقيمها الصين بمساعدة الاتحاد السوفيتى لدرء ما قد يقع بين الصين التى يساعدها السوفيت واليابان التى تدللها أمريكا فان شعب الصين سيطلب متنفسا للملايين المكدسة منهم فى بلاد خالية مثل استراليا وكندا والبرازيل . واذا ما استند هذا المطلب - بصرف النظر عن مطابقته للمنطق - الى بعض مظاهر القوة فقد يجاب جزئيا ، والا فمن المحتمل وقوع حرب عالمية .

### تحديد النسل

لعل تحديد النسل هو العلاج الفعال الوحيد لمشكلة السكان الصينية ، ومع ذلك فوصف هذا العلاج أيسر من تنفيذه ومهما كانت الوسائل القديمة لتحديد المواليد فى الصين منذ أقدم العصور فان تحديد



النسل الاول من حيث منع الحمل وتحديد الحمل لم يلق اهتماما كبيرا حتى زيارة السيدة مارجريت سانجر للصين سنة ١٩٢٢ . ومع هذا فليس في الصين الآن غير عشر عيادات لتحديد النسل ، وهذه في البلاد الكبرى مثل بينج وشنغهاي . والعقبان للوصول الى هذا الهدف كثيرة في الصين فهي أكثر تأخرا من اليابان والهند في تهيئة الوسائل المادية والجو السيكولوجي الضروري لتقبل عادة منع الحمل . ان أمية الفلاحين وجهلهم امكان المنع ، وعدم وجود العيادات ، والوسط العائلي المناسب له ، والمحافظة على التقاليد والعادات القديمة ، وأهم من ذلك كله عدم التقدير لحياة الفرد وكرامته اذا ما وجد دون تفكير أو تدبير كل ذلك دعا الى مقاومة هذا الاصلاح ومع ذلك ففي ابان اشتعال الحرب العالمية الثانية عينت الحكومة لجنة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية لتضع للصين سياسة سكانية ، وكان تحديد النسل أحد توصيات هذه اللجنة . ولو ان هذه التوصية قد رفضها كبار أعضاء الكومنتانج في أول الامر فانها أقرت بعد ذلك في مايو سنة ١٩٤٥ . ولكن حكومة الكومنتانج لم يكن لديها الوقت الكافي لتنفيذه . ولا يدري أحد موقف الحكومة الشيوعية من هذا الاصلاح ، والزمن وحده هو الكفيل بمعرفة ذلك . ولعل الحكومة الشيوعية أكثر تقديرا من الحكومات السابقة للحاجة الشديدة الى تحديد النسل تحديدا اختياريا .

ويود أصدقاء الصين الا تنقاد للرأي الماركسي القائل بأن الفقر في الصين ليس راجعا مطلقا الى زيادة السكان ، ولكنه راجع كلية الى الاستغلال الرأسمالي ، ولذا فالصين في حاجة الى تغيير النظام الاقتصادي القائم لا الى تحديد النسل .

### حماية الانسانية

ان أهم المسائل التي يجب ان تواجهها أية حكومة مستقبلية في الصين هي حماية الانسانية فيها . فلم تذق الصين طعم السلام خلال العشرين سنة الماضية . ومنذ احتلال اليابان لمنشوريا سنة ١٩٣١ كان على الصين ان تقاوم التوسع الياباني وتلا ذلك الحرب الاهلية والحرب العالمية الثانية والحرب الاهلية للمرة الثانية . وكانت نتيجة هذه الحروب اتلاف المواد الخام القيمة وتدمير المصانع والمساكن والآلات . ولكن الخسارة الكبرى كانت في ارواح الادميين ، ولو أننا لا يمكننا ان نعرف - بأى نصيب من الدقة - عدد من قتلوا أو مثل بهم أو فقدوا بعض أعضائهم . فالمسألة اذن هي اعادة الحياة للرجال والنساء والاطفال الذين أصيبوا في أجسامهم أو عقولهم والذين اقلعوا من المراسى المعتادة كالوطن والتقاليد والذين أضعفتهم الحروب نتيجة المجاعة والحرمان . انهم أحوج الى استرداد ما فقدوا من الناحية الجسدية منهم الى استرداد ما فقدوا من الناحية النفسية وأن قوة الصين في أى مشروع لاعادة بنائها تعتمد على تحسين حال السكان لا من حيث المطالب المادية كالغذاء والسكن والمأوى والتعليم والعلاج ولكنه أيضا من حيث العلاقة بالقيم العليا الفنية والفكرية والروحية التي ظلت تؤثر في الفكر الصيني منذ أقدم العصور .



## الهند

تنشأ المسألة السكانية في الهند من ارتفاع نسبة الإخصاب فيها مع ارتفاع في نسبة الوفيات ، وهذه أخذت تنزل نزولا بطيئا . والزيادة في عدد السكان التي هي نتيجة لهذين العاملين ، والتي تبلغ أكثر من أربعة ملايين نسمة سنويا في الهند ، يصحبها انخفاض في متوسط الحياة ان هذه الزيادة كان يمكن ألا ينشأ عنها مشكلة سكانية لو كان مستوى المعيشة على ارتفاع يسمح بهضم هذه الزيادة دون أن يترتب عليها خفض في مستوى المعيشة . والواقع أن مستوى المعيشة في الهند في درجة الانحطاط بحيث أن كل زيادة اضافية في عدد أفراد الأسر الفقيرة تعتبر نكبة تحمل بها ، ونظرا الى ضخامة عدد السكان فكل زيادة جديدة تخلق مشكلة مستعصية . وكثافة السكان في المناطق الزراعية وفي الطبقات الفقيرة من سكان المدن - ولو أنها لا تبلغ مبلغ كثير من البلاد المزدهمة - فإن نسبتها من الارتفاع كبيرة جدا بحيث تسمح بترك الأمور تسير على أعنتها فمن العسير أن نعرف مقدار الزيادة التي يمكن أن نعني بشئونها فضلا عن عدم وجود أى منفذ لهجرة الهنود . وحتى اذا وجدت بلاد ترحب بهجرة الهنود اليها فلا يمكن أن تقبل أربعة ملايين منهم في كل سنة ، كما انه ليس من المعقول أن يخرج هذا العدد سنويا من المقيمين في البلاد . وهذه الزيادة التي تبلغ أربعة ملايين أو أكثر سنويا أو خمسين مليونا في عشر سنوات والتي تصل بمجموع سكان الهند الى ٣٥٠ أو ٤٠٠ مليون أو تزيد - قد لا ينشأ عنها مشكلة لو تمتع معظم السكان - دع عنك كل السكان - بالحد الأدنى من ضروريات الحياة الإنسانية المحترمة من غذاء وصحة وملبس وماوى وعمل ووقت راحة . ولكن الأمر ليس كذلك في الهند ، بل أدهى من ذلك وأمر مظهر الحياة الهندية المنخفض من حيث النوع لكافة الهنود . ولما كانت كيفية الحياة متصلة بكمية الأحياء فلا أمل في تحسينها ما لم تحدد الكمية . ومن هنا نشأ خطر هذه الأعداد الزاخرة من الهنود على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وعلى مكانتها في العالم الحديث .

### زيادة السكان

كان تعداد الهند في القرن السادس عشر - بناء على بعض الإحصائيات التقريبية - حوالى مائة مليون نسمة . وفي منتصف القرن التاسع عشر ارتفع الرقم الى حوالى ١٥٠ مليون نسمة . وبلغ عدد الهنود سنة ١٨٨١ وهى السنة التى عمل فيها أول إحصاء منتظم - وإن كان غير كامل - ٢٥٤ مليوناً . وفي سنة ١٩٣١ أى بعد الإحصاء السابق بخمسين سنة - بلغ تعدادهم ٣٥٣ مليوناً بزيادة عشرة في المائة من عددهم سنة ١٩٢١ . أما في إحصاء سنة ١٩٤١ فقد بلغ التعداد ٣٨٩ مليوناً بزيادة قدرها ١٥ في المائة من إحصاء سنة ١٩٣١ أو بزيادة خمسين مليوناً ، ودل إحصاء سنة ١٩٢١ على زيادة مماثلة أما إحصاء الهند اليوم فيبلغ ٣٦٢ مليوناً وهذا يمثل زيادة قدرها ١٣٥ في المائة من إحصاء سنة ١٩٤١ الذى بلغت فيه السكان ٣١٨ مليوناً . أى أن الزيادة بلغت ٤٣ مليوناً في عشر السنوات الأخيرة - من عام ١٩٤١ الى عام ١٩٥١ .



وهذه النسبة في الزيادة ولو انها عالية الا انها لم تبلغ الحد غير الطبيعي فمثلا بلغت زيادة الهند قبل التقسيم ( أى تقسيمها الى الهند وباكستان ) بين سنة ١٨٧٢ وسنة ١٩٤١ - حوالى ٥٤ فى المائة وبلغت هذه الزيادة فى المملكة المتحدة فى هذه المدة نفسها ٥٦ فى المائة وفى اليابان فى المدة نفسها ١٣٦ فى المائة . وعلى هذا فلا تعتبر نسبة الزيادة فى الهند بالغة السرعة ، ولكن الزيادة فى هذه المدة لم تكن متساوية فى كل سنة على حدها لأن الزيادة لم تكن راجعة الى زيادة المواليد بل الى تأرجح فى عدد الوفيات ، اذ كانت الحال تتأثر بالحرب والمجاعات والأوبئة . وكانت حالة السكان تزيد أو تنقص بوجود هذه العوامل أو اختفائها . ولم يؤد تحديد النسل الإرادى أى دور هام فى تحديد زيادة السكان . ولقد ظل عدد السكان ثابتا تقريبا الى عام ١٩٠١ ، ولكن الفترة بين عام ١٩٠١ وعام ١٩٢١ سجلت زيادات مفاجئة وغير منتظمة . وقد سجل السكان زيادة قدرها ١٠.٦ ، ١٥ ، ١٣.٥ فى المائة فى السنوات العشر الثلاثة من ١٩٢١ الى ١٩٥١ . واذا استمرت الاجراءات الصحية دون حدوث مجاعات فان احصاء سنة ١٩٦٣ سيظهر زيادة كبيرة .

وليسست المشكلة فى الهند هى فى نسبة الزيادة بل فى الزيادة الصافية فى كل عشر سنوات . حتى اذا كانت نسبة الزيادة عادية كأن تكون ١٠ فى المائة و ١٥ فى المائة فان ضخامة عدد سكان الهند تجعل من هذه النسبة زيادة فى السكان قدرها خمسون مليوناً كالزيادة بين عدد السكان بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٤١ وهى فى ذاتها أكبر من تعداد أى بلد فى أوروبا ما عدا ألمانيا وروسيا أو أى بلد فى أمريكا اللاتينية على الاطلاق . وهذه الزيادة فى السكان هى مصدر المشكلة ، وكل محاولة لزيادة الغذاء أو الحاجات والخدمات الأخرى لتحسين نصيب الفرد منها يقضى عليها الزيادة فى عدد السكان . وعلى هذا ففى هذه الظروف الحاضرة لا يتفق تحسين مستوى المعيشة فى الهند مع زيادة سكانها .

### الجدول الثامن عشر

#### زيادة سكان الهند فى الفترة بين عام ١٩٠١ - وعام ١٩٥١

| سنة<br>الاحصاء | عدد السكان<br>بالملايين | الزيادة أو النقص<br>فى كل عشر سنوات | نسبة الزيادة<br>أو النقص |
|----------------|-------------------------|-------------------------------------|--------------------------|
| ١٩٠١           | ٢٣٥.٥٠                  | -                                   | -                        |
| ١٩١١           | ٢٤٩.٠٥                  | + ١٣.٥٥                             | + ٥.٨                    |
| ١٩٢١           | ٢٤٨.١٨                  | - ٠.٨٧                              | - ٠.٣٥                   |
| ١٩٣١           | ٢٧٥.٥٢                  | + ٢٧.٣٤                             | + ١١                     |
| ١٩٤١           | ٣١٤.١٨                  | + ٣٩.٣٦                             | + ١٤.٣                   |
| ١٩٥١           | ٣٥٦.٨٣                  | + ٤١.٩٥                             | + ١٣.٤                   |



## الاخصاب

تعتبر نسبة الاخصاب أكثر العوامل السكانية أهمية لأن ، اختلال التوازن فى مستويات الاخصاب فى العالم هو أعقد العقد فى المشكلة السكانية . وفى الشعب الواحد تشكل الفروق فى درجات الاخصاب بين الجماعات الكثيرة المختلفة فى الجنس والثقافة والاحوال الاقتصادية والعقائد الدينية - مشكلة خطيرة فى انتهاج أية سياسة سكانية ديمقراطية .

وإذا ما نظرنا الى احصاء الأحياء فى الهند على أنه موضع الثقة ، بالرغم مما فيه من نقص فى التقدير ، وجدنا أن نسبة زيادة المواليد تتردد بين ٣٥ و ٤٠ . وقد بلغت النسبة فى سنة ١٩٤١ : ٤٣ ومع مقارنة هذه النسبة بالبلاد والسنوات الأخرى نجد انه كانت فى مصر ٤٧ فى سنة ١٩٤٠ وفى فلسطين كانت (٤٠) فى سنة ١٩٣٥ وفى بورتوريكو (٤٠ فى سنة ١٩٤٢) وفى المكسيك (٤٢ لسنة ١٩٤٠) ولن تدخل فى اصلاح الاحصاءات التى قررت نسبة المواليد لضيق المكان . ولكن الجدول التالى يبين نسبة المواليد والوفيات فى الهند منذ ١٨٨٥ وليس ما يسترعى النظر فى النسبة أنها من أعلى النسب العالمية ولكن الذى يسترعى النظر انه ليس فيها أى اتجاه الى النزول وأن الفروق البسيطة التى فيها هى نتيجة طبيعية للتأرجح الناجم من ضخامة عدد السكان .

وأما من حيث ما بين نسبة الاخصاب فى المدينة والقرية من فروق فالهند تتفق مع غيرها من البلاد . وفى البلاد الغربية الصناعية بدأ الاتجاه الى نزول نسبة الاخصاب فى المناطق المدنية . ولم تمل المناطق القروية الى النزول فى نسبة الاخصاب الا بعد وقت طويل . وسبب هذا أن التصنيع يصحبه التعود على التفكير فى تكوين الأسرة . ولو أن الهند قد تنهج هذا المنهج مستقبلا فان الوقت لم يحن فيها لذلك . ويمكن أن يعلل انخفاض نسبة الاخصاب فى المدن الى عدم التناسب بين عدد الذكور والاناث فيها حيث ندرة النساء ، وغياب الزوجات من الظواهر البارزة . والعمال الصناعيون الهنود فى القرية موطنهم والىها مآلهم ، وانما يحضرون للحضر بحثا عن العمل اذا ما وجدوا فى القرية ما يسوؤهم . ومن هنا لا يأتون الى المدن الا فرادى لا تصحبهم زوجاتهم ولا أبناءهم .

فاذا تحسنت الاحوال فى القرى عاد جزء كبير من العمال اليها والى الزراعة . ولعل فى زيادة نسبة وفيات الاطفال فى المدن سببا آخر لهذا الفرق فى نسبة الاخصاب - ونتيجة لهذا لا يمكن أن يعزى الفرق بين النسبتين الى وجود أو استعمال وسائل منع الحمل .

وعند بحث نسبة الاخصاب فى بعض الجماعات من حيث الوظيفة والدخل نرى فيها انخفاضا ضئيلا لدى أصحاب الدخل الكبير ، وهذه الفئة تشمل ما يسمى بالطبقة الراقية ممن لهم مؤهلات علمية أعلى ووه أفضل ويعيشون بناء على ذلك فى مستوى أفضل . وهنا أيضا لا تنسب نسبة الزيادة المنخفضة الى تحديد النسل ولو أن الدلائل ليست متوافرة لاثبات هذا الرأى ، فان العامل الهام لانخفاض نسبة الزيادة بينهم راجع الى تحريم زواج الارامل وتنحية عدد من النساء عن انجاب الاطفال وعن



الأمومة • ولما كان هذا التحريم لا يلتزمه الجماعات الفقيرة ( وهم - يقابلون تقريبا من يسمون بالطبقة الدنيا ) فالأخصاب بين هؤلاء مرتفع • وعلى هذا فانخفاض النسبة البسيطة الذي يلاحظ في بعض الجماعات الهندية لا يمثل اتجاهها كبيرا • ولا يبلغ الحد الذي يؤثر في الزيادة السكانية حتى تتجه اتجاهها عكسيا الى النقصان • فان لم يكن في حالة السكان أى تغيير فان العامل الوحيد الذى له قسط كبير فى نقص السكان مستقبلا لن يكون تحديد النسل ولكنه سيكون كثرة الوفيات ، وهذا شئ لا يمكن أن ننظر اليه برضا واطمئنان •

### الجدول التاسع عشر

#### نسبة المواليد والوفيات فى الهند من عام ١٨٨٥

| السنة     |        | معدل المواليد |        | معدل الوفيات |        | الزيادة الطبيعية |        |
|-----------|--------|---------------|--------|--------------|--------|------------------|--------|
| المسجل    | المقدر | المسجل        | المقدر | المسجل       | المقدر | المسجل           | المقدر |
| ١٩٤٩      | ٢٧٠٦   | -             | ١٦٠٤   | -            | -      | -                | -      |
| ١٩٤١-١٩٣١ | ٤٥     | -             | ٣١     | -            | -      | -                | -      |
| ١٩٣٥-١٩٣١ | ٣٥     | ٤٦٠٧          | ٢٤     | ٣١٠٢         | ١١     | ١٥٠٥             | ١٥٠٥   |
| ١٩٣١-١٩٢١ | ٣٥     | ٤٦٠٧          | ٢٦     | ٣٣٠٨         | ٩      | ١٢٠٩             | ١٢٠٩   |
| ١٩٢١-١٩١١ | ٣٧     | ٤٩٠٣          | ٣٤     | ٤٤٠٢         | ٣      | ٥٠١              | ٥٠١    |
| ١٩١١-١٩٠١ | ٣٨     | ٥٠٠٧          | ٣٤     | ٤٤٠٢         | ٤      | ٦٠٥              | ٦٠٥    |
| ١٩٠١-١٨٩٠ | ٣٤     | -             | ٣١     | -            | -      | -                | -      |
| ١٨٩٠-١٨٨٥ | ٣٦     | -             | ٢٦     | -            | -      | -                | -      |

### الوفيات

كانت زيادة السكان فى الهند فى القرن الماضى معلقة بصفة أساسية على نسبة الوفيات العالمية مع شئ من التأرجح زيادة ونقصا • وقد أسهمت المجاعات والأوبئة والأحوال الصحية العامة والحروب فى نسبة الوفيات ، ولو أن العامل الأخير قد اختفى فى النصف الأخير من القرن الماضى • وفى أثناء السنوات «العادية» كانت نسبة الوفيات مرتفعة على الدوام بسبب سوء الأحوال الصحية بدرجة كبيرة ، وبسبب سوء التغذية ورداءتها عند الإهالى • وفى السنوات العجاف ارتفعت نسب الوفيات الى درجة محزنة اذ خيم الجوع وانتشر الوباء نتيجة لندرة الغذاء. ويمكن أن يقال بحق ان المجاعات والأوبئة هى التى حددت زيادة سكان الهند فى المائة سنة الأخيرة .



أن معدل الوفيات في الهند مرتفع - إذ يبلغ ٣٠ في الألف . وقد بلغ المعدل المسجل ٢٤ في الألف لسنة ١٩٣١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٠ ، ولكن هذا التقدير أقل من الحقيقة لنقص في بيانات الإحصاء . ومع ذلك فهذا يعنى أن عدد الوفيات في الهند سنويا يبلغ عشرة ملايين . ومع أن النسبة العامة مخيفة فإن نسبة الوفيات في بعض الاسنان المختلفة ليست عادية ، وأشد عوامل الوفاة اتلافا ارتفاع نسبتها في الاطفال في السنة الاولى من حياتهم وفي النساء في الولادة وفي السن التي تحمل فيه النساء . ونسبة وفيات الاطفال مرتفعة جدا ، ويموت ربع من يولد من الاطفال في سنتهم الاولى من حياتهم . واعتمادا على بيانات رسمية تحدث نصف وفيات الاطفال في شهرهم الاول من هؤلاء ستون في المائة في الاسبوع الاول . وتبقى نسبة الوفاة عالية طول مدة الطفولة المبكرة . وما يقرب من نصف مجموع الوفيات في أية سنة يحدث بين الاطفال تحت العاشرة ومقابل ذلك في الولايات المتحدة وانجلترا ١٢ في المائة فقط من مجموع الوفيات للاطفال تحت العاشرة .

أما من حيث وفيات الأمهات فالأرقام مقزعة . لقد قام السير جون ميجو ، عندما كان مديرا للخدمات الطبية في الهند ، ببحث مؤسس على عينه عشوائية ووصل الى أن معدل الوفاة بين الامهات ٢٣ر٥ لكل ألف ولادة . ان ٢٠٠٠٠ سيدة يمتن سنويا عند الولادة أو ما يعادل مائة فتاة متزوجة يمتن في شبابهن من كل ألف فتاة متزوجة .

ونستطيع أن نوجز الموضوع فيما يلي : من كل مائة مولود يموت ربعهم قبل عيد ميلادهم الاول . فاذا جاءت نهاية السنة الخامسة من مولدهم يكون قد فارق الحياة ٤٠٪ منهم . وعند السنة العشرين لا يبقى منهم الا خمسون في المائة . وفي السنة الستين لا يبقى على قيد الحياة منهم الا خمسة عشر في المائة .

ولكن بالرغم من معدل الوفيات الحالي فقد بلغ متوسط الزيادة في الهند بقسميها خمسة ملايين وكان هناك مع ذلك نقص مستمر في الوفيات في العشرين سنة الأخيرة وإذا ما نفذت برامج تحسين الصحة في البلاد تنفيذا مثمرا وهي التي تضطلع بها اللجان المختلفة فلا بد من خفض جديد في نسبة الوفيات .

وبحسبة بسيطة لوحظ أن أي تحسين في الاحوال الصحية الحاضرة سينقذ ثلاثة ملايين طفل من براثن الموت . وإذا ماتم ذلك فلن تكون زيادة السكان مقصورة على ثلاثة ملايين بل ستبلغ الزيادة خمسة ملايين في السنة . ومن المحتمل أن الثلاثة والاربعين مليوناً وهي الزيادة بين سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٥٤ ستكرر بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٥ ! ولا بد لنا من أن نكرر القول بأن كل سياسة مدروسة وخطة موضوعة لخفض الوفيات دون أن يصحبها تحديد للنسل لا تنتج الا أسوأ النتائج للهند .

واليوم يعد معدل الوفيات هو العامل الاول في المسألة السكانية الهندية ولا ضرورة لأي تعليق على هذه المسألة - مسألة ضياع هذه النفوس البشرية - وليس الامر مقصورا عليها . ان في الهند الكثيرين



ممن ليسوا في عداد الموتى ولكنهم ليسوا كذلك في عداد الاحياء الاصحاء .  
النشيطين الذين يعملون لكسب ارزاقهم . وما ذلك الا بسبب السقم  
العام المؤلم الذي يفلب في البنية الهندية .

### السقم

اذا كانت البيانات التي لدينا عن المواليد والوفيات غير مستوفاة الى حد ما ولا يوثق بها كل الثقة . فان البيانات الخاصة بحالات المرض اشد نقصا واقل ثقة . فليس في الريف الهندى - ويسكن به ثمانون في المائة من الهنود - مستشفيات جيدة الاعداد ولا عيادات ولا خدمات صحية عامة أو خاصة ، ولهذا لا وسيله لاحصاء حالات المرض في الهند . وقد توجد بعض البيانات في الأوساط المدنية ولكن الأرقام التي بهذه البيانات لاتدل الا على جزء يسير من الحقيقة ، نذكر على سبيل المثال حالات الاصابة بالمalaria فان عدد الوفيات التي تعزى اليها - على حسب المصادر الرسمية - مليون حالة على أقل تقدير في السنة . وهذا يعنى في الحقيقة أن ثلاثة ملايين أنفس يموتون بسبب المalaria سنويا . واذا كان عدد « الموتى » بسببها يبلغ ثلاثة ملايين فلا بد أن عشرة ملايين على الأقل قد أصيبوا بها . ولا بد أن الخسارة التي يسببها هذا المرض جسيمة اذا احتسبنا نفقات علاج المصابين - سواء أكان العلاج طبيا أم علاجيا يقوم به أطباء دجالون - ونفقات المصابين في دور النقاهة وما يخسره العمال والفلاحون في المصانع والحقول . حتى اذا شفوا منها فانهم يكونون أقل قدرة على العمل نظرا لحاجتهم الى التغذية الكاملة ونظرا لكونهم سيكونون أكثر عرضة للأمراض التي تنتاب الريف الهندى . ولئن قيل ان الموت نقاد أى انه يختار أضعف العناصر فليس معنى هذا أنه يحسن صحة الباقين على قيد الحياة وقد كاد الموت يختطفهم كغيرهم من الموتى . واذا كانت احصائيات الأمراض الهندية بهذه الكثرة فان الصورة التي تعلق بالذهن لهذه الحالة صورة قاتمة لا حاجة بنا الى التعليق عليها .

وليست المalaria وحدها هي التي تفنك بهم ولكن أمراضا أخرى كالكوليرا والجدرى البرى برى والاسهال والسل والأمراض التي تسببها الديدان والأمراض التناسلية تجدها منتشرة ولكل منها ضريبة فادحة في الأنفس والأرواح . ومن الأمراض الأخرى البرص والعمى وضعف الإبصار والخبيل والجنون وعشرات غير هذه الأمراض . وهذه الأمراض قابلة للعلاج وأهم من ذلك أن من الممكن الوقاية منها ولكن نقص الادوات الصحية الشاملة المنتظمة التي يؤدى الخدمة فيها عدد كاف من ذوى الكفاية يجعل من الصعب جدا التغلب عليها . والطب العلاجي لا يمكن أن يحل المشكلة الا حلا جزئيا . وعلى كل حال ما دامت حيوية الاهالى ومقاومتهم للمرض ضعيفة بسبب الفقر وسوء التغذية والجهل ومادامت حالة المدن والريف غير صحية الى درجه مزعجة فكل علاج لهذه المسألة علاج جزئى ليس غير .

وبالرغم من عدم كفاية التقارير التي تبين أنواع الأمراض المختلفة التي تسبب الوفاة فانه يمكن أن تحصل على فكرة عامة لها من الجدول



التالى لاحدى سنوات ما قبل الحرب وهى سنة ١٩٣٩ . والجدول به توزيع لمعدلات الوفاة التى بلغت ٢٢ر٢٪ لسنة ١٩٣٩ ومن المحتمل جدا أنه فى الحالات التى ليس فيها طبيب معالج تنسب الوفاة الى « الحمى » بدون تخصيص فى نوعها . وعدم الدقة فى البيانات تقضى على جهود الادارات الصحية العامة لان الحكومة التى ترغب فى معرفة أسباب الوفاة والحد من نسبة الوفيات لاتعرف أسباب المرض الحقيقية التى تؤدى الى ارتفاع نسبة الوفاة .

### الجدول العشرون معدلات الوفيات لبعض الامراض فى الهند

| كولرا                          | جدري | حمى  | دوستناريا<br>والاسهال | أمراض<br>صدرية | اصابات<br>أخرى | أمراض<br>أخرى |
|--------------------------------|------|------|-----------------------|----------------|----------------|---------------|
| ٠٤ر٠                           | ٠٢ر٠ | ٠١ر٠ | ١٣ر٠                  | ٠٩ر٠           | ١٨ر٠           | ٨ر٠           |
| النسبة المئوية بالنسبة للمجموع |      |      |                       |                |                |               |
| ١ر٨                            | ٠٩ر٠ | ٠٥ر٠ | ٥٨ر١                  | ٤ر١            | ٨ر١            | ٢٦ر٤          |

### العوامل الاجتماعية

يرجع الموقف السكانى لاي بلد غالبا الى صفاتها الاجتماعية الخاصة التى تؤثر بدورها فى المواليد والوفيات والهجرة . وقد يكون من الممكن أن تكون المسألة السكانية بالهند مختلفة عما هى عليه الآن لو لم توجد بها نظمها الاجتماعية فى الزواج الباكر وشيوع الزواج ، وتحريم زواج الارامل والاسرة الابوية الشاملة وغير ذلك من القواعد والمواقف التى تسبب اختلال النسبة بين عدد الرجال والنساء فيها . ولكن هذه النظم وما يصحبها من التقاليد الدينية الاجتماعية التى لا سبيل الى الخروج عليها موجودة ويسير على مقتضاها هذا العدد الضخم من الاهالى ولهذا وصلت المسألة السكانية بالهند الى ما وصلت اليه فى الوقت الحاضر .

والزواج الباكر وشيوع الزواج وهما الصورة الغالبة للمجتمع الهندى . والبنات الهنديات يلفن الحلم بين الثانية عشرة والخامسة عشرة وبالرغم من عدم نضجهن من الناحية الجسمانية فانهن قابلات للحمل من الناحية الفسيولوجية . جاء فى تقرير لجنة سن القبول وتقرير مؤتمر النساء الهنديات أن خمسين فى المائة من البنات المتزوجات فى الهند أقل من ١٥ سنة . ولو أن عادة زواج الاطفال قد قلت كثيرا فان معظم البنات بين الخامسة عشرة والعشرين متزوجات والبنات تتزوج فى الريف متى بلغت الحلم ويحملن قبل مضي وقت طويل ولا يتمن الرضاعة عادة وبهذا يقصر الفترات بين كل ولادة وما تليها ، والنتيجة الحتمية لهذا هى الوفيات فى الاسنان الصغيرة .

والعامل الثانى شيوع الزواج فكل هندي لابد له من الزواج ان عاجلا أم آجلا : انه واجب على الجميع كأنه غرض دينى . ولما كانت سلامة موقف الفرد من الناحية الاقتصادية ليست شرطا معلقا للزواج ولا رأى للفرد فى اختيار شريكة حياته فلا يوجد أى شىء يحول دون اتمامه . واذا اتخذنا



في سنة ١٩٣١ أساسا للاحصاء نجد أنه قد تزوج ٤٦٧ شابا في الألف و ١٩٢ شابة في الألف فاذا أسقطنا من العدد الارامل ذكورا واناثا والمجانين والمعدمين يتضح أن كل من كانوا في سن الزواج قد تزوجوا . انه من الصعب أن نحدد الوقت الذي تعمل فيه العوامل التي تقتضى تأجيل الزواج كطول أمد التعليم والوظائف المربحة والرغبة في تحسين الحالة الشخصية أو الاجتماعية وغير ذلك من العوامل مما هو متبع في بلاد الغرب عادة .

والصفة القريبة الثالثة في الموقف الاجتماعي في الهند هي ندرة الاناث . ولقد ظل عدد الاناث ناقصا بالنسبة الى الذكور في كل ما سجل التاريخ من احصاءات . ففي سنة ١٩٤١ كان عدد الاناث ٩٣٤ في مقابل ألف من الذكور وفي سنتي ١٩٢١ و ١٩٣١ كانت النسبة ٩٤٠ في الألف ( وكانت في إنجلترا وويلز مثلا سنة ١٩٤٠ ألفا للاناث و ٩٤٠ للذكور مسجلة النقص في الذكور لا في الاناث ) وقد ظل النقص في عدد الاناث مستمرا في الهند منذ سنة ١٩٠٩ ولم يخرج احصاء سنة ١٩٥١ كثيرا عن هذه القاعدة .

وهناك تعليقات كثيرة لظاهرة نقص الاناث . ويعزوها البعض الى نقص في احصاء الاناث وقد يكون هذا محتملا ولكن في مدى الخمسين سنة الأخيرة نظمت عملية الاحصاء في الهند الى حد كبير ، ومع هذا فقد زاد الفرق النسبة بين الاناث والذكور . ولكن النسبة في الشمال والشمال الغربي - ( بعض أجزاء الباكستان ) - أدل على هذا الاتجاه ، مع أن سكان هذه المنطقة من الأجناس الحربية ونحن نجهل مقومات هذا الانحلال . ونحن أجهل بالدلائل العملية على أسباب هذا الانحلال الجنسي وعلاماته . ولو كان هذا التفسير صحيحا لكان أقوى الناس عودا الذين يقطنون في الشمال الغربي هم أكثر الناس انحلالا ولما كنا لا نستطيع قبول الرأي من وجهتيه فانه يبدو أن ليس في هذا التفسير نصيب كبير من الصحة . وهناك رأي آخر يراه المدير العام لادارة الاحصاء في بومباي (١٩٢١) ومدير مصلحة الاحصاء في الهند سنة ١٩٣١ ، وهو رأي مستمد من النظر لهذا الموضوع من الناحية البيولوجية يرى الأول أن نظام الطائفة الذي يقضى بقصر التزاوج على أفراد الطائفة هو السبيل الى « النسب النقي » المعروف في العلوم البيولوجية . والزواج بين أفراد الطائفة يمنع اختلاط الانساب على حين يمنع الزواج من الطائفة الاخرى ظهور نسب نقي جديد مع عمود النسب القديم مما يثبث من خاصية غير موجودة في عمود النسب المسلسل كله .

ومع أن الثاني يرى الرأي نفسه فانه يعلق عليه بقوله : سواء أكان هذا الرأي مقبولا أم غير مقبول فانه يجب التسليم بأنه اذا كانت في طائفة ما هذه الحالة الطبيعية - حالة كثرة الاناث فيها - سواء من أثر التزاوج من داخل الطائفة أو لعامل آخر مختلف فانه سيبقى هذه الحالة مستمرة فيها طالما كان التزاوج مقصورا على الطائفة نفسها وهذا التفسير يستحق الثناء على أحسن الوجوه . ولكن لا علم لنا بوجود العامل الوراثي في نظام الطائفة الهندي . ولو أن هذا التفسير صحيح الى حد ما الا أن



التوالد المقصور الى حد كبير على طائفة بعينها لا يتضمن ما يعجل اختلاف النسبة بين الدور والاناث عند الميلاد .

والاحصاءات التي بين أيدينا فيها قصة أخرى . فالواقع أن بالهند زيادة في الاناث بين السنة الاولى والخامسة ولا تنعكس النسبة لمصلحة الذكور الا في الفترة التالية . وهناك تعليل أقرب الى العقل لندرة الاناث ذلك أن الوليدة ولو أنها مزودة أكثر من الوليد بما يضمن لها البقاء فهذه المزية يقابلها ويقضى عليها اهمالها بالنسبة للولد ، كما يقضى عليها عندما تبلغ الحلم الحمل الباكر وتكراره ، ونظرا الى أن الآباء في الهند يهتمون بالذكر أكثر من الأنثى فهم أكثر اهمالا للأطفال البنات وبخاصة اذا ما تعرضن لاحد الامراض . وهذا بالإضافة الى الزواج الباكر وكثرة النسل وهما سبب لزيادة نسبة الوفيات بين الاناث كما أنه سبب لوفاتهن في أسنان صغيرة . ولدينا في الصين شاهد على الرأى ذاته . ففي بحث للدكتور تاتشن في النسبة بين الذكور والاناث في منطقة بحيرة كمنج قال : يبدو أن أكثر المواليد من الاناث في الصين . ولكن عدد الذكور يبلغ عدد الاناث عندما يسلكون سبيل الحياة . مما يدل على زيادة نسبة الوفاة بين البنات . ولربما كان هذا راجعا الى أن الآباء في الشرق الأقصى وبخاصة الصين يقدرون الذكور أكثر من الاناث لتخليد التسلسل النسبي في الأسرة ولمراعاة واجبات البنوة نحو الآباء وينتج عن هذا اهمال غير متعمد للبنات يترتب عليه زيادة نسبة الوفيات بينهن .

والمعارضة العامة لزواج الأرامل في الهند من المظاهر الرجعية للمسألة السكانية ، فالموقف السكاني شديد الارتباط بالمسائل الاجتماعية ، وكل انحراف اجتماعي يجر غيره وهكذا في سلسلة متصلة الحلقات . ان هذا التعقيم الاجتماعي الذي يقضى به على الأرامل يدعو الى فارق كبير في السن بين الأزواج والزوجات اذ بينما يتاح الزواج للأرامل من الرجال الذين لا يستطيعون اختيار زوجاتهم من الأرامل من النساء فإن النتيجة تكون اختيار زوجاتهم من البنات الأصغر منهم سنا . وهذا الاقتران غير المتكافئ في السن يزيد من عدد الأرامل لأن الزوج المسن يموت ويترك وراءه أرملة صغيرة وهذه لا تستطيع الزواج بطبيعة الحال . وهذه النسبة المختلة بين عدد الرجال وعدد النساء والنقص في عددهن يبقى على عادة زواج صغيرات السن . ونظرا الى أن العزب والأرمل يختار الزوجة في أية سن تتاح له فالنتيجة زيادة فارق السن بين الزوجين ، وهذا يزيد الترمل ولما كانت الأرامل لا يستطيع الزواج للمرة الثانية وهذا يدعو الى نقص في عدد النساء الصالحات للزواج كانت النتيجة النهائية قلة النساء وهكذا دور في هذه الدائرة المقبوضة . والخلاصة ان الحقيقتين الجديرتين بالملاحظة فيما بين الوفيات والمواليد من ميزان خاسر في الهند هما الزيادة المستمرة في المواليد والثلث الباهظ من البشر الذي يبقى على هذه الزيادة .



## الأسرة

ليست الوحدة فى الأسرة الهندية مكونة فى الزوج والزوجة والأطفال ولكنها تشمل مجموعة أكبر. هى وحدة تربطها مجموعة العوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية وفى الأسرة المشتركة اذا ما شب الابناء وبلغوا طور الرجال وتزوجوا لا يغادرون مسكن الأسرة الى مساكن مستقلة ولكنهم يشغلون بعض حجرات منزل الأسرة ومعهم أبناءهم وأبناء أبنائهم . وكذلك الجنس الآخر فان الأم وزوجات الأبناء والبنات غير المتزوجات والحفيدات وأحياناً بنات الأحفاد والحفيدات يقمن فى الدار ذاتها . فاذا ما تزوجت بنات الأسرة يغادرن بطبيعة الحال منزل أسرتهن ويصبحن أعضاء فى الأسرة التى ينتمى اليها أزواجهن . وعلى هذا الأساس قد يكون عدد المقيمين فى مسكن واحد كبيراً جداً يصل أحياناً الى حد المائة أما خدم الأسرة فيكبرون معها ، ولهم فيها مكان ملحوظ ، وكثيراً ما تكون صلتهم بكبار أعضاء الأسرة عميقة وقوية . ولا حاجة الى القول بأن داراً تسع لى هؤلاء لا بد أن تكون على قدر كبير من السعة. أما الأب والأم فانهما موضع التكریم فى هذه الأسرة المشتركة ونظراً الى أن الأب يكون أكبرهم سنناً وأكثرهم تجربة فهو رئيس الأسرة من الناحية الشكلية . والأب فى جميع الأحوال الاعتيادية هو الذى يرأس ويرشد ويوجه جميع أفراد الأسرة ما لم يبلغ سن الشيخوخة أو كان غير صحيح البنية . وعند ذلك يحل محله أكبر الابناء أو أكبر الذكور فى أقرب أعمدة النسب ، وللأم دائماً مقامها ، ولو أن كبار الشبلب يعيشون مع زوجاتهم فان نصيب الأم الكبرى من احترام الجميع عظيم الى درجه مدهشة . ويمكن أن نقرر فى ثقة أنه لا يمكن اقرار أمر من الامور العائلية أو تنفيذه مالم ينل موافقة الام النهائية ولو من الناحية الشكلية وكل ما تملك الأسرة من أغذية أو مال أو أرض ملك مشاع لجميع أفراد الأسرة ونصيب كل فرد فيها - لو وزع على الافراد - ينقص أو يزيد على حسب زيادة أفراد الأسرة أو نقصها بالبلاد أو الوفاة على حسب الظروف وهذا النظام يظل متبعاً لا ينقض حتى اذا أقام بعض أفراد الأسرة بعيداً بسبب أعمالهم . وكلهم يأكلون طعاماً مشتركاً يطهى فى مطبخ واحد . ولعل أهم مقياس يبين طبيعة هذه الرابطة المشتركة فى الأسرة هو هذا المطبخ المشترك وهو ما يظهر فى حديثهم العادى اذ يقال « هم يأكلون طعاماً مطهياً فى مطبخ واحد » .

وكل مال وورثه وكل ما يغل من دخل وما يحصل عليه أفراد الأسرة من كسب يعتبر ملكاً عاماً للأسرة ينفق منه على كل ما يلزم الأسرة من نفقات . وكثيراً ما يؤدى أحد أفراد الأسرة البعيدين عن مقر الأسرة شيئاً من كسبه يضاف الى الدخل العام وهذا النظام أشبه شىء بما كان متبعاً فى الأسر الزراعية فى روسيا قبل الثورة .

ويشرف الأب على شئون المال - من نقود ومواش ودور ومجوهرات - وعلى سائر الاعمال الادارية فى الأسرة أو يشرف عليها الابن الأكبر أو أحد الاقارب الذكور الاقربين وجرت العادة ألا ينفق فى أحد وجوه الصرف الكبيرة شيئاً الا بعد استشارة كبار أعضاء الأسرة . وكل عضو له كسب



يسهم بنصيب منه في المال المشترك وكل عضو له حق معلوم فيه ومنه  
ينفق على حاجات الأسرة الضرورية المشروعة . وهكذا يسهم جميع الأعضاء  
المتكسبين وهم الذكور عادة - في الدخل كل بنسبة دخله ومن جميع  
الأعضاء من رجال ونساء متزوجين وغير متزوجين وأطفال - سواء المتكسبون  
منهم والعاطلون - لهم نصيب في مورد الأسرة العام . وهذا الاجراء قد  
يترتب عليه عند تنفيذه أن يستنفد أخ عاطل هو وزوجه وأولاده من موارد  
الأسرة أكثر من أخ آخر متكسب ولا ولد له ، وهذا النظام - نظام الأخذ  
والعطاء ينجم عنه حتما كثير من التسليح العام والمودة والتفاهم والمجاملات  
من كل أفراد الأسرة بعضهم لبعض وإن نظاما يلتزم كل فرد فيه بالاسهام  
على قدر كسبه ويحقق لكل فرد خيرا من المال العام قدر حاجته هو في  
الواقع نظاما اشتراكيا وإن لم يكن نظاما علمانيا من حيث روحه . كل  
شاب فيه يعمل على هذا المبدأ « أعط قدر طاقتك وخذ قدر حاجتك » إن  
هذا النظام أدى على مدى الزمان الى آثار نافعة كما أدى الى آثار ضارة في  
المجتمع الهندي من الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية .

والخلاصة « إن روح هذا النظام في الملكية العامة لكل وسائل الانتاج  
والاستفادة العامة بكل ما يعمل العاملون . وكل مال موروث أو مكتسب  
يعتبر من الاملاك العامة . ومجلس الأسرة هو صاحب السلطان الأعلى  
ورئيسه وهو عادة أكبر الذكور سنا - وهو صاحب السلطة التنفيذية  
ولكنه ليس بالمدير . وقد تتكون الأسرة من عشرات من الانفس من أجداد  
وأعمام وبنين وحفدة وزوجات وأطفال وروابط الولاء التي تنشأ  
عنها في غاية القوة وفي الواقع ان الواجبات التي يشعر بها كل فرد نحو  
سائر الافراد - في رأى كثير من الهنود - أقوى من واجبات أفراد الدولة  
وإن ما يسمع عند الغربيين بالمحاباة والمحسوبية يعد في الهند فضيلة  
اجبارية حقيقية (١)

### منشأ هذا النظام وتعمقه

لا أحد يعلم منشأ هذه الوحدة التاريخية في نظام الأسرة الهندية  
فإن هذه النشأة قد ضاعت في ضباب السنين ولكن يمكن احتساب  
تطورها من الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في القرون الأولى لتاريخ الهند  
ويمكن أن نجد تفسيراً لمنشأ هذا النظام ولكن قد لا يزيده ذلك على أن يكون  
فرضا مبنيا على الحدس والتخمين . لقد كانت الهند في سالف الزمان  
( كالولايات المتحدة الآن ) بلادا ذات أودية خصيبة متسعة يسكنها قلة  
من السكان وكان العمل فيها قليلا وموارد الرزق متوافرة . وكان امتلاك  
مساحات فسيحة من الارض غير المأهولة يتم بمجرد الاستيلاء عليها .  
ولعل هذه الحالة قد هيأت للأسرة الكبيرة العدد أن تكون أصلح وحدة  
لامتلاك الارض واستغلالها .

وهذه التجربة الباكرة الناجحة - تجربة الاشتراك في تملك الارض -

(١) راجع كتاب « رشبروك وليمتر » عن « ماذا عن الهند » طبعة  
لندن عام ١٩٣٨ صفحات ٢٣ - ٢٤ .



وحرثها واقتسام انتاجها الوافر - بلغت من التجاح ، وبخاصة لعدم وجود المنافسة وازدحام السكان ، ما أغرى قدامى السكان بتطبيقها واستمرار السير على منوالها . فلا عجب مع اتساع الارض وخصبها وجودة المحصول ووفرته وعدم وجود الحكومة الظالمة ان يتجمع الاهالى فى مكان وأن يقبلوا على الزراعة وهى مهنتهم الوحيدة فى رضا وسلام . ولم يكن فى ذلك الوقت منافسة لتملك الارض لقلّة الناس ، ولم يكن هنا ما يدل على عدم كفاية الغذاء فلم يكن من داع الى تقسيم الممتلكات وتجزئتها . ومرت القرون ولا تزال الاسرة تمتلك الممتلكات نفسها ونفليح الارض ذاتها وتاكل من ثمارها جيلا بعد جيل يذكرون ويكرمون الجدد الراحل القديم . وكان الحمد الذى وجهوه للجد الاعلى - الذى خلف لذريته - لا أرضا قاحلة أو ديونا ثقيلة - بل أرضا حسنة الرى جيدة الزرع كثيرة المواشى - هذا الحمد صار على مر الايام تجلّة واحتراما ثم تعمق هذا الاحترام على مدى الزمان فى العقول الهندية وتحول الى عبادة اسلف الذى هو اليوم عماد العقيدة الهندوكية على الأقل نظريا كما هو عماد العقيدة الكنفوشية . وسواء أكانت عبادة الجد الأعلى هى التى أدت بشكل ما الى هذا النظام الاشتراكى فى الاسرة الهندية أم كان انعكس هو الصحيح فلا داعى لأن نضيع وقتا فى بحثه . ولكن من الجائز ان العوامل الاقتصادية التى نشأ عنها نظام الاسرة المشترك قد ولدت ودعمت بدورها عبادة الجد الأعلى . وهذه الرابطة الدينية المشتركة مع ما يدعمها من روابط اقتصادية تعاونية قد جعلت نظام الاسرة المشتركة قائما على أساس وطيّد . ولم يلق هذا النظام فيما يحيط به من بيئة صالحة مدى عدة قرون متعاقبة ما يدعو الى اطراحه من النظام الاقتصادى الهندى ، واذا نجح هذا النظام فى بوتقة الأيام تجلت صلاحيته فى هذه البيئة الزراعية اذ ذاك ، فصار فى خواص الحياة الهندية الاجتماعية الخالدة . ولهذا السبب عينه نسج هذا النظام خيوطه فى سلام مكونا النمط الريفى من الحياة الاجتماعية الهندية .

وأعقب تلك العوامل الاقتصادية ذات الوفرة فى المحصولات والارض الحالية والسكان القليلين التى أوجدت نظام الاسرة المشترك - أعقب ذلك اختفاء هذه العوامل جميعا فى القرون المتأخرة . وجاءت ظروف مغايرة لتلك الظروف فالسكان أخذوا يزدنون فى العدد ، ونظام الاسرة المشتركة كان الى حد ما من أسباب زيادة السكان ، لان كل شاب لم يكن يتأخر عن الزواج ولم يكن استقلاله الاقتصادى شرطا أساسيا فيه فقد كان فى المال المشترك ما يكفى لكل زيادة فى المواليد لقد كانت الارض المباحة قد تم الاستيلاء عليها وأحسن الناس بشدة الضغط على الارض لعدم وجود عمل آخر غير الزراعة موردا للكسب . حقيقة كان فى الهند بعض المهن المنزلية والاشغال القروية ، ولكن الغزوات الاجنبية هزت الاقتصاد الهندى ، فاندثرت هذه الاشغال والمهن ولم يحل محلها عمل غيرها للكسب . ولم توجد الصناعات الكبرى حتى تجذب اليها من السكان ما يزيد على من تستطيع الارض أن تكفل لهم وسائل الحياة ، وقد جعل الاقتصاد على استعمال المحراث الحشبي البدائى الذى كانت تستعمله الاسرة المشتركة والوسائل العتيقة فى أساليب الزراعة الهندية - جعلت الشربة الخصبة



الهندية تبدو وكأنها أرض ضعيفة منهكة . ومن العجيب أن هذه الأحوال التي تناقض الأحوال التي كانت سببا في منشأ الأسرة المشتركة لم تضعف ولم تمنح هذا النظام - بل جعلت نظام الأسرة المشتركة هو نظام الأسرة الريفية الهندية الاقتصادي - فاذا ما وصل الاهالى الى أقصى ما تغله الأرض في هذه الظروف المتأخرة وآخر ما تسمح به مواردهم الأخرى يعجز الابن عند الزواج عن ترك الأسرة واتخاذ بيت له مستقل ليبدأ حياته الجديدة حتى اذا أراد ذلك - فلم يكن أمامه الا أن يقيم في بيت الأسرة وان ينتزع من موارد الأسرة ما لا يكاد يكفي . وفي الفترات العدة التي كانت البلاد تقاسى فيها الاضطرابات السياسية الناجمة عن الغزو الأجنبي بما يصحبه من تغفل في الأحوال الاقتصادية كان نظام الأسرة المشتركة هو المثل الأعلى لتكوين الوحدة العائلية التي تستطيع أن تتجاوز هذه الأزمات بسلام وللصمود في جبهة متراجعة أمام هذه الصعاب وفي أثر هذه الاضطرابات كان الجوع والجفاف هما الضيفان الثقيلان اللذان يؤثران تأثيرا ضارا بالتقدم الاقتصادي . في تلك الاثناء كان نظام الأسرة المتحدة هو الملجأ الذي يتلجأ عليه الافراد لينجسازوا بمعونته هذه الظروف القاسية وهكذا ساعد هذا النظام كثيرا في الابقاء على تماسك الأسرة ومكانتها الاشتراكية أمام العوامل الكثيرة التي كانت تعمل على تقويضها .

**مزايا نظام الأسرة المشتركة -** في هذه الأسرة يلقي كل فرد أول درس في الصبر والتسلح والتعاون . وهذا النظام يجعل من مختلف الشخصيات الذين تربطهم رابطة القرابة أسرة متحدة . ومن الطبيعي أن يكثر بين الأفراد شيء من سوء التفاهم وسوء الظن فيما يعمل به بعض أفراد الأسرة ، كما توجد الغيرة بينهم والمشاحنات أحيانا ، وبخاصة عندما تضم الأسرة تحت سقف واحد زوجات جاء بها الاخوة من أسر مختلفة ذوات ثقافة متباينة ونظرة خاصة الى الحياة . ولكن هذه الهبات الانسانية قد ينشأ عنها النواحي الكريمة من الطبيعة الانسانية . ان الاخوة قد يتشاجرون وأكثر منهم الزوجات ، بل هم يتشاجرون فعلا وكثيرا ما يفعلون ، وبعد : فالشجار بين شخصين يعرفنا أنهما أخوان !

من الآثار البارزة لهذا النظام الاشتراكي في الحياة أن ليس فيه الا قليل من المعدمين والبؤساء . وبدلا من أن يكون في المجتمع أسر في غاية الثراء وأخرى في غاية الفقر ، كان هذا النظام سبيلا الى أن يكون أكثر الأسر في فقر وأقل الأسر في ثراء . وقد امتدت روابط الأسرة الى مدى يجعل أبعد الافراد وأقلهم مزية يجدون مأوى لهم في الأسرة المشتركة والنظام الذي يقضى بأن كل فرد في الأسرة الكبيرة لابد أنه حاصل على وجبته البسيطة من الأرز الكارى حال دون وصول الكثيرين الى الجوع والحرمان مهما كان عجزهم عن العمل والكسب . وعلى هذا فلم يعد في البلاد قانون للفقر ولا بيوت الفقراء ولا دور يلجأ اليها المعدمون والعجزة . وفوق ذلك يودع كثير من الافراد في الاسر المشتركة الزراعية والصناعية ما يشبه التأمين للآباء المسنين الذين أنفقوا مدخراتهم على تنشئة أولادهم وتعليمهم . ونظام الأسرة المشتركة في الهند هو في الواقع نظام هندي ضد البطالة وحينما لم يكن في الهند معاش كان التأمين



«الوحيد الذى يؤمن ضد الوحدة والجوع أن يكون لهم أبناء يكتسبون ويبيعون  
آباءهم ويسدون حاجاتهم للمسنين وليس معنى هذا أنه لا حاجة اليوم  
الى ملاجئ للمتعطلين والعجزة فان الروابط التى كانت تؤلف بين أفراد  
الأسرة المشتركة أخذت تضعف من أثر المدنية الغربية . ان المثل الذى  
يقول «كل لنفسه والله للجميع» أصبح مثلاً سائراً فى المجتمع الهندى .

ومنذ عشرات قريية من السنين كان نظام الاسرة المشتركة قسماً  
تاماً على جميع نواحي النشاط الاجتماعى فى الهند . يعنى لعله قد علم  
أفراد الاسرة أن يعنوا بالغير أكثر مما يقوم به الانجليز أو الأمريكيون .  
ولو أن ما يقدمه الهندى للغير من عون أو ما يحسن نحوه من اشفاق يقف  
عند حدود الاسرة المشتركة ، أو الاشتراكية العائلية ، فانه يعنى أن لابد  
من وجود قريب فى الاسرة يسأل عنه فى الاوقات العسيرة . ولا مرأى فى  
أن منظمات الخدمة الاجتماعية فى الغرب وضعت تصميماتها ونفذت  
خدماتها بطريقة منظمة بل بطريقة مدبرة لانها داخله فى اطار الاعمال  
الحكومية ، غير متروكة لحسن تصرف أية أسرة خاصة . ومن رأى بعض  
الناس أن الانجليزى أو الأمريكى أو أى غريب قد يأمر أخاه المتعطل  
بمفادرة داره الى مأوى البطالة أو ملجأ الفقراء وينفق فى الوقت نفسه  
مبلغاً كبيراً من المال فى أحد وجوه البر والاحسان ، ولكن الهندى يساعد  
من أقاربه كل ذى حظ سئ فى الحياة ، كأنما هو فرض دينى ولا ينفق  
فلساً واحداً فى احدى مؤسسات البر . وهذا عين ما يحدث فى حدود  
أضيق - فى الصين واليابان . ومما هو جدير بالذكر أن الشعراء  
والكتاب والمصورين والفنانين فى الهند القديمة الهندوكية والاسلامية  
كانوا يبذلون كل جهد فى أعمالهم للرعاية التى كانت توليها الدولة  
والمجتمع على السواء . ان كل المعابد العظيمة الهندية - مثلاً - والطراز  
المدهش فى فن العمارة الهندية القديمة التى تقوم اليوم تعتبر دليلاً  
صامتاً على ماض مجيد زاهر شيده الهنود من ذوى البر والاحسان ولم  
يكن تشييده راجعاً الى سخاء الحكومة سواء كانت هندوكية أو اسلامية  
أو بوذية فحسب بل كان راجعاً كذلك الى كرم عامة الشعب . وقد قيل  
بحق ان بعض الجماعات فى الهند ينفقون نصف أعمارهم بسخاء فى جمع  
المال وينفقون النصف الثانى فى منح الهبات ( للمدارس ودور الكتب  
والمعابد ) للمجتمع الذى مكنهم من جمع ذلك المال . وكان الاحسان فى  
الهند قديماً عملاً خاصاً مجهول المصدر ولم يكن متسماً بهذه العلنية التى  
تلازم أعمال البر التى يقوم بها المحسنون الأثرياء حديثاً للمجتمع الانسانى  
كله . وهذه العلنية لا تقلل من قيمته . ومن الخطأ أن يقال ان الاحسان  
على هذا النحو غير موجود فى الهند . انه ليس قوى الأثر ولا عميم الفائدة  
كما فى أمريكا ولكنه أخذ يظهر الآن فى الهند على مدى بسيط .

لقد لحص المظاهر الخيرية فى الاسرة المشتركة الهندية كاتب ايطالى  
دعاه اعجابه بهذا النظام أن يقول : « ان اجتماع الأزواج والآباء والأجداد  
فى بيت واحد من شأنه أن يخفف حدة الأمزجة ويقلل تحكم العادات .  
يجب ألا يكون فى الاسرة أية مناسبة للاحتكاك فى الطبائع والعادات .  
ولا للغيرة ولا لسوء الظن . سيخفف الكبار من طيش الصغار ويحد صبر



الكبار ونجاريتهم من اندفاع الصغار وخطئهم ويحول دون خروجهم عن حد اللياقة فى المعاملة . وفى هذه المعيشة المشتركة دائما كبح لكل جهوج سواء فى كلمة تقال أو عمل يعمل من شأنه أن يحدث ألما أو نبوا عن جادة الخلق القويم - وفيها احترام الصغير للكبير ورحمة بالمرضى والعاجزين . ويسود هذه الصفات روح عجيبة فى العدالة تقتضى المساواة فى الدخل وفى الاعياد والافراح دون نظر الى السن أو ضعف البنية . فما يصلح لأحد الافراد يصلح لسائر الافراد ولا تقدم الأم خيرا لابنائها الا شاركهم فيه سائر أفراد الأسرة .

« وحياة الأسرة المشتركة تهيم خير المناسبات لتعليم النشء أفضل الاخلاق الانسانية والحب والمودة - وقد اجتازت حدود الأسرة فشملت الاقارب من الدرجة الثانية والثالثة . ان العلاقة المتينة التى توجد حتما بين أفراد فى معيشة واحدة - وكلها مبنية على علم وثيق بأخلاقهم وطباعهم ومشاعرهم - تساعد على زيادة التفاهم بينهم وخلق العواطف النبيلة فيهم » .

#### العوائق التى تقف فى وجه الأسرة المشتركة :

بينما خدمت الأسرة المشتركة - فى دورها التاريخي - حاجة واضحة أبقت على بعض مقومات الأسرة الهندية أمام كثير من الظروف القاسية كان من شأنها أن جعلت الهنود يعيشون فى جمود ، بل انها لم تقو حتى فى العصور القديمة أن تشجع فيهم الاقدام والمقاومة . ومع أنهم هاجروا وأسسوا مستعمرات لهم فى بلاد متطرفة فانهم لم يكونوا روادا مغامرين فى اقتحام المجهول . يقول ك . ف . أندروز (١) فى هذا الصدد : « لقد أدهشنى كثيرا مع جهلى معنى تربية البنين فى مثل هذه الأسرة المشتركة أنه لم يكن هناك رواد فى الماضى فى عدد أوفر يجوبون الاقطار مغامرين على حين كان كل أفراد الأسرة يعيشون فى سلام واطمئنان تحت رعاية رئيس الأسرة . فالقلق الذى يشعر به الانسان نحو زوجته وبنيه لابد أن يضعف ، لأن هؤلاء سيكونون فى رعاية أيد أمينة . ولعل روح المغامرة فى النفس البشرية يضعفها ما فى الأسرة المشتركة من نظام الأخذ والعطاء الذى لابد منه فيها ، ان قوة الابتكار عند الفرد تضعف فى الوقت الذى تنمو فيه الناحية الانسانية » .

وهكذا نرى فى الدور الذى تؤديه الأسرة المشتركة فى تطویر الثقافة الهندية نعمة ذات جانبين . وليس للحياة الاشتراكية وبخاصة الحياة الاشتراكية فى الأسرة ما يشبهها كل الشبه فى الولايات المتحدة ولا فى المملكة المتحدة . ولكن اذا أفسحنا مجال المقارنة فان العلاقات القبلية فى شمالى اسكتلندة تذكرنا بنظام الأسرة المشتركة فى الهند . ولو أن هذا النظام خاص بالهند والشرق . فالأسرة الفرنسية فى الريف والأسرة الهندية فيهما أوجه شبه كثيرة فى جوانبهما الاجتماعية . يرى كاتب حديث أن الأسرة فى فرنسا هى لباب الهيئة السياسية ، فالفرنسي

(١) مؤلف كتاب « الهند الحقيقية » نشر فى عام ١٩٣٩ .



اللاتيني يعيش أولا فى أسرته ومن أجلها وهذه الأسرة لا تشمل الزوجة والبنين فحسب ، بل جرت العادة فى المديریات وفى باريس أيضا أن يعيش الاجداد والآباء والبنون معا كما تعيش القبيلة وهذه يرأسها ويحكمها الجد الأعلى » (١) .

وهناك مقارنة أقرب الى الوطن : فى روسيا وفى الصين . فالأسرة الهندية تشبه الأسرة الروسية فى عهد ما قبل الثورة » . ان أعضاء الأسرة الروسية كانوا يمدون الارض والماشية ملكية مشاعة . وكان العمال يشتركون فى الحرث والبذر والحصاد وجمع المحصول ، وكل فرد يعمل للمصلحة العامة وكل ما ينتج من العمل ملك للجميع وكل واحد منهم له حق مشروع فيه على حسب حاجته . حتى اذا اغترب أحد الابناء فانهم ينتظرون عند عودته أن يسدد نصيبه من النفقات ، وهذا عين ما كان يحدث فى الأسرة الهندية » .

ونظام الأسرة الصينية - زيادة على المقارنة بالأسرة الروسية والأسرة الفرنسية - قريب التشبه جدا من نظام الأسرة الهندية فى كثير من التفاصيل . ولو أن هذه النظم التى قارنا بها نظام الأسرة الهندى فى الشرق والغرب لفيت هزات عنيفة ولم تحتفظ بأشكالها الاصلية بكل جزئياتها فلم يطرأ على الأسرة الهندية أى تطوير . فاذا ألقينا النظر إليها فى الوقت الحاضر - مع المقارنة بجميع النظم المحيطة بها - ظهرت مساوئها فى وضوح صارخ . وقد أثرت هذه المساوئ العدة تأثيرا سيئا على المسالة السكانية الهندية اذ لا شك أن فى هذا النظام مقاومة لحرية الفرد . ولو ان لحرية الفرد عدة مساو ولكنها عظيمة الفائدة فى محاولة القيام ببعض التجارب وفى روح التجديد وتطوير المجتمع الذى يقاوم أى اصلاح والفرد فيها ليس وحده مستقلة بل هو - على احسن تقدير - عامل مشترك . وعلى هذا فالأسرة الجماعية تحول دون حرية الأسرة الصغرى وتقدمها وكثيرا ما ينزل الافراد الموهوبون الى مستوى غيرهم من افراد الأسرة ويعيشون عيشتهم العادية والا فان صلابة الأسرة تتلاشى كما تعتمد السلسلة القوية على أضعف حلقة فيها .

ومن عيوبه ازدهام المعيشة ، وبخاصة فى المدن ، ان المساكن المتسعة ليست فى متناول كل انسان كما أن الملكية الخاصة المستقلة استكفاء لا يقاس عليه . وبيت الأسرة يؤدى فى هذا النظام الى حشر جميع افراد الأسرة من بنات وأولاد ورجال ونساء . وليس فى هذا النظام أية عناية فى تربية أنشاء مع ما يترتب على ذلك من ضعفهم الصحى وما يلوح على وجوههم من آيات ضعف المستوى العقلى أيضا .

ولم نتحقق الى أى حد كان هذا النظام مسئولا عن كثرة وفيات الاطفال بسبب السكنى المزدحمة ، ولكن العلاقة لاشك قائمة بين هذا الازدهام وارتفاع نسبة الوفيات بينهم .

(١) راجع مؤلف كوهين بورتاين عن « روح فرنسا » طبعة لندن عام ١٩٣٣ ص ١٧



ومن أكبر مساوى هذا النظام أنه يولد الشعور بواجب الطاعة العمياء ، ولئن رأى البعض أن رياسة الكبار للأسرة أساسها المحبة أنا نشك أن كانت كذلك فى الهند الآن أو فى أى يوم من الايام ، انها ترفع مكانة الكبار دون أى اعتبار للكفاية أو المقدرة وتقيم للسلطة عرشا فى كل نواحي الحياة عند الافراد وعندما يكون الاب هو الرئيس الاعلى للأسرة فالولاء الأبوى مقدم على الولاء السياسى .

انه يولد فى الواقع ولاء لأكثر من ولى وانتماء لأكثر من أسرة . انه يقف حائلا بين الفرد والدولة كجماعة فى داخل جماعة أكبر . ولئن كان النظام يقضى فى تكوين أية أمة بتضحية ولاء الفرد لأسرته أو قبيلته أو أية جماعة أكبر فى الامة حتى يكون الولاء العام للدولة الديمقراطية دون غيرها . فلا يزال الولاء فى الهند لأصغر هذه الجماعات للأسرة المشتركة . ولهذا لم يكن الهندود من ذوى التفكير الاجتماعى على حسب المفاهيم الغربية . هم لا يزالون من ذوى التفكير العائلى ، وهو لا يزيد على أنه شئ من صلة الرحم على مدى أوسع .

والى هذا النظام يجب أن يعزى ما يسرى فى دماء الهنود من طاعة مطلقة وولاء تام لكل سلطان . سواء أكان صاحب السلطان هو الدولة أم الدين أم العادة الاجتماعية .

ولا يجول الشك فى نفس الهندى حتى لو كان هذا الشك سبيلا الى الايمان . والسلطان مقدس لدى الهندى سواء كان علمانيا أو دينيا دون أى اعتبار بقيمته أو صحته . كل نظام قائم يجب أن يطاع وكل قديم صالح لا شك فيه .

أن تحرير ملكة النقد التى تخضع كل نظام وكل فكرة وكل شئ لبوتقة العقل لا وجود لها فى مجتمع وحداته الاجتماعية التى تتربك منها وهى الاسر المشتركة مؤسسة على دعائم فى السلطان المطلق . ولم تكن الاسرة المشتركة لتمنع التقدم الاجتماعى فحسب بما تدعم علاقة الغربى بين أفرادها ، ولكنها أدت الى ما قد يعد أكبر مساويها وهو التزاوج المقصور على الأسرة بحيث أصبح المجتمع الهندى مقسما الى مجموعات لا عد لها جعلته احدى قصص الاجتماع الخيالية .

وأكبر مساوى الأسرة المشتركة انما هو فى موقفها الرجعى بالنسبة الى المرأة ومكانتها فى الأسرة وأملها فى التقدم . واذا صرفنا النظر عن مركز الأم الكبرى ( أو الأخت الارملة أو زوجة الاخ الاكبر الارملة ) وقد تسمى كبيرة النساء فان حظ البنات اللاتى يدخلن فى نطاق الأسرة بسبب الزواج حظ تعس فى الغالب . وبينما الحماية فى الغرب قد تسمح لمكانتها بأن تطلق كلمة هزل مؤلمة ، فالحماة الهندية فى الأسرة حاكم يضرب المثل باستبداده . وسبب هذا الاستبداد واضح . أن دخول زوجة الابن فى الاسرة معناه اختيار احدى البنات ( لا احدى الخادميات تماما ) لتحمل كل أعباء العمل فى الأسرة دون شكوى أو تذمر ، مع مالها من روابط القرابة المتينة بالأسرة ، وما أسهل ما نسيت هذه الحماية المستبدة أنها كانت فى أحد الايام الماضية زوجة ابن ضعيفة ولربما كان ذكرها لهذا



واستعادة صورتها القديمة القائمة يوم كانت هى زوجة ابن هو الذى يغريها بأن تصب جام انتقامها على زوجة الابن الصغيرة البريئة .

وأن تكوين هذه الاسرة المشتركة ليقضى أن تحرم زوجة الابن كل حنان أو تفاهم أو حب أو مودة من زوجها . وهذا الشعور بالحاجة الى كل هذا والافتقار اليه - وهو ما تشعر به بنت صغيرة منتزعة من وسطها المرضى فى أسرتها الى أسرة غريبة تحيط بها عوامل غريبة - ان هذا لشعور قاتل لا يمكن اصلاح حالة النساء المحزنة فى الهند حتى يعاد تكوين الاسرة بحيث تصبح الزوجة سيدة لبيتها الصغير .

ان مثل هذا البيت الصغير المستقل هو اليوم ضرورة حيوية . ويجب أن يكون أول خطوة تخطوها الهند المتقدمة .

وهكذا لعبت الاسرة المشتركة الهندية دورا واضحا نافعا فى تطوير التقدم الاقتصادى فى الهند . ولكن الاحوال الطبية بعض الشئ التى كانت فى عهد ما قبل الاسلام والتى كانت سببا فى خلق نظامها والظروف السيئة التى جاءت بعد الاسلام وبعد حكم الانجليز وهى التى أبقت عليها ، كل هذه الاحوال ذهبت الآن بغير رجعة . وهى فى ايجاز ، طال عليها الامد فى الهند وأصبحت كذبة تاريخية فى الهند الحديثة .

لقد هزت الحياة الغربية والمدنية الاوربية اللتان فرضتا على المجتمع الهندى الاسرة المشتركة هذا عنيقا ولكن نظام هذه الأسرة لم يمح محورا كاملا . ومع ذلك فقد عملت عوامل التفرقة حديثا وأخذ نظام الاسرة المشتركة يتصدع ، وأخذ عنصر التغيير والاصلاح الذى تناول الهند الحديثة فى التأثير على هذا النظام كما أثر على غيره من الأنظمة .

لقد انقضت تلك الايام التى كان شباب البنين يعيشون فى مسكن الاسرة ويساعدون فى الزراعة أو يطرَقون الحديد فى حانوت الاسرة أو يعملون على مقربة من المسكن المشترك . واليوم ينزع الألوف بل الملايين للبحث عن العمل حتى اذا نجحوا أقاموا لهم مساكن مستقلة وهم يجدون ثقلا عليهم أن يسهموا بنصيب من دخلهم الضئيل - كما كانوا يفعلون من قبل - فى مساعدة أسرهم البعيدة . ان الزوجة الحديثة لا تقبل هذا المساهمة بل هى ترفض أى أمر يرد من رئيس الأسرة المشتركة . ان هذه الاتجاهات - اذا حسن تعريفها - يجب أن تقابل برضا وترحيب ولكن الثورة على التقاليد العائلية والمثل العليا فيها ليست بهذه السهولة . ان نظام الاسرة المشتركة الضار لا يزال باقيا فى بعض أنحاء الهند ، يستمسكون به بشكل يدعو الى الالم الشديد ، ولا تخفى العلاقة بين هذا الموقف نحو الاسرة وبين المسألة السكانية .

### التقدم الزراعى

كيف يكون الخلاص ؟ ان المسألة السكانية يجب أن ينظر اليها من حيث علاقتها بوسائل المعيشة وبخاصة مورد الغذاء . أن سبعين فى المائة من السكان يعتمدون على الزراعة بوصفها وسيلة للكسب ، وكلما زادت البيطون التى يجب اطعامها نقصت مساحة الارض المستغلة .



والحقيقة التى لا مرد لها أن هناك ضغطا على الارض فى الهند والزراعة فى الهند تتميز بالوسائل البدائية والاعتماد على الأمطار الموسمية غير المنتظمة ، وتجزئتها وفقا لما تقضى به شريعة الميراث عند الهندوكيين والمسلمين ( التى تجعل العقار الموروث حقا للذكور جميعا بأنصبة متساوية فى العادة ) مما يجعل الملكية غير اقتصادية كما يحمل الأغلبية على الاعتماد على أن الارض احدى وسائل الكسب .

وزيادة على ذلك ضربت على الارض ضريبة أشبه بما كان يفرض على الارض فى القرون الوسطى . وهذه خلقت طائفة من الوسطاء يعيشون عماله عليها بما يدعون من حق فى نصيب من غلتها دون أى سند قانونى يبيح ذلك لهم . وليست وسائل الزراعة فى الهند مسئولة عن قلة الغلة التى تخص الفرد فحسب حتى عند المقارنة بالزراعة فى اليابان والصين بل هى مسئولة عن الانحطاط التدريجى فى جودة الارض ونقصها بعوامل التعرية ونقص أشجارها .

وليس معنى هذا أن لا مجال لتحسين المزارع الهندية وزيادة إنتاجها ، لقد كان ثلث الارض القابلة للزراعة على حسب احصاء سنة ١٩٣٩ الرسمى غير مزروع . وكانت مساحة الارض المهملة فى الجمهورية الهندية وفق احصاء سنة ١٩٥٠ حوالى ١١ فى المائة من مجموع الارض القابلة للزراعة .

## الجدول الحادى والعشرون

### الارض الزراعية فى الجمهورية الهندية سنة ١٩٥٠

| النسبة | ملايين من<br>الأفدنة |                                                       |
|--------|----------------------|-------------------------------------------------------|
| ١٠٠    | ٧٨١                  | المساحة الصافية على حسب الاحصاء الرسمى                |
| ١٤     | ١٠٩                  | مساحة الغابات والأشجار                                |
| ٣٣     | ٢٥٥                  | مساحة الارض غير القابلة للزراعة                       |
| ١١     | ٨٨                   | مساحة الارض المتروكة (غير المتروكة للدورة الزراعية) . |
| ٧      | ٥٤                   | مساحة الارض المتروكة للدورة الزراعية                  |
| ٣٥     | ٢٧٥                  | مساحة الارض المزروعة .                                |

يرينا هذا الجدول أن من الارض القابلة للزراعة التى تبلغ مساحتها ٤١٧ مليون فدان لا يزرع الا ٦٦ فى المائة وأن ٢١ فى المائة منها قابلة للزراعة ولكنها متروكة و ١١ فى المائة منها متروكة للدورة الزراعية .

وبالهند غير ذلك الارض غير القابلة للزراعة وهذه المساحة الأخيرة جاء عنها فى تقرير للجنة الملكية الزراعية بالهند سنة ١٩٢٦ : « من العسير أن يصدق الانسان أن كل هذه المساحة العظيمة التى توصف بأنها



غير قابلة للزراعة والتي تبلغ مساحتها ١٥٠ مليون فدان أو ٢٢٥ في المائة من مساحة الهند البريطانية - غير قابلة للزراعة أو غير صالحة للزراعة فعلا ؟ فالهند على ما يبدو لم تستنفذ كل ما يمكن استغلاله في أرضها الزراعية مع التسليم بأن هذه الأرض ليست عظيمة الجودة .

كذلك فانه يبدو أن ما هو مزروع من الأرض هو الأرض المنهكة ولعل سبب ذلك راجع الى وسائل الزراعة البدائية . وعن طريق الوسائل الحديثة للعلوم الزراعية يمكن مضاعفة الناتج الزراعى . كما يمكن أن تصير كل أرض فضاء داخلية فى اطار الأرض غير القابلة للزراعة - أرضا قابلة للزراعة . ولعل ذلك سياسة مرغوب فيها جدا ولكنه لا يمس المسألة فى جوهرها .

ان زيادة الانتاج ومضاعفة الأرض القابلة للزراعة ، كليهما ، ممكن بمعونة العلم ، ولكنهما لا تستطيعان أن تكفلا وحدهما للسكان الهنود مستوى معيشة أفضل كما أنهما لا تحلان المسألة السكانية ما لم ينتقل عدد كبير ممن يعتمدون الآن على الزراعة الى عمل آخر مثمر كالصناعة .

### التصنيع :

كثيرا ما يوصف التصنيع بأنه علاج كامل للمسألة السكانية الهندية ، ولو أن بحث هذا الموضوع بأسهاب من حيث امكان التصنيع السريع على مدى كبير خارج عن نطاق هذا الكتاب فان من الواجب أن نشير الى أن كل ما يلزم التصنيع من المواد الخام والموارد المالية والكفاية المهنية والسوق لتصريف المصنوعات والدراية الفنية ميسور الى حد ما فى الهند . والتصنيع الذى تم فى الهند فى الثلاثين سنة الاخيرة لم يساعد على تخفيف الضغط السكانى لانه كان متقطعا ولم يكن مبنيا على خطة مرسومة : لقد كانت نسبة من احترف الصناعة الحديثة المجزية أقل من جزء من مائة جزء من مجموع السكان . وهذا التصنيع الارتجالى ترتب عليه تأخير الصناعة المنزلية وزيادة فى عدد المتعطلين . ولا يمكن أن يساير زيادة السكان الا تصنيع سريع مبنى على خطة مرسومة ومصحوب بتحسين الصناعات المنزلية - وليس من المحتم أن يكون بين هذين أى تعارض - حتى ينتزع السكان الزائدون من الأرض المزدهمة الى المصانع .

والتصنيع فى الهند له أهمية فى حل المسألة السكانية لسببين الأول لأنه يزيد من استثمار العامل ويخلق وفرة فى السلع والخدمات التى يشعر الناس بعظيم الحاجة اليها ، ويطور الاقتصاد من اقتصاد مبنى على القلة والندرة الى اقتصاد مبنى على الوفرة والكثرة .

والأمر الآخر وربما كان هو السبب الأهم فى الهند أن التصنيع سيساعد على نشر انماط حديثة فى الحياة المدنية وهذه ستؤدى الى نقص نسبة المواليد العالية . ولا حاجة لبحث سبب هذه العلاقة الآن ولكن ذلك هو ما حدث فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفى الغرب عامة وفى اليابان .



## الهجرة الداخلية :

ما قيمة الهجرة الداخلية في حل المسألة السكانية الهندية ؟ . ليس في الهند - اذا ما أريد البحث في امكان الهجرة الداخلية كوسيلة لتخفيف الضغط السكاني - مجال كبير لها نظرا لعدم وجود أراض خالية داخل حدودها الجغرافية . كذلك فانه لا توجد أراض خالية في اطارنا انقومي ما لم تستصلح صحراء راجبوتانا وغيرها من الصحارى . ولكن يجب أن نذكر كذلك أن الصحراء دائمة الزحف على الاراضي الزراعية . وتباع كثافة السكان العامة في بعض الولايات درجة منخفضة نسبيا كالحال في منطقة أسام في الهند وبلوخستان في الباكستان . وفي خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة هاجر الى أسام نصف مليون نسمة من بعض الولايات الاخرى وبخاصه من البنغال . ولكن كفالة احدى المناطق لنصف مليون نسمة في مدى خمسة عشر عاما في بلد بلغت الزيادة فيها أكثر من خمسين مليون نسمة . . . . ليست الا كمثّل نقطة ماء واحدة بالنسبة الى محيط عظيم من حيث تخفيف الازدحام .

وما حدث من الهجرات الداخلية أبان الثلاثين سنة الأخيرة دليل على أن الهجرة بين الولايات عملية متبعة في الهند . ان أسام - مثلا - يقوم بالعمل فيها عمال قادمون من شوتاناجبور البعيدة . ولا تغرى هذه المزارع زارعي بنغال القرينين منها بالعمل فيها ، كما انهم لا يستفرون في مصانع الجوت في البنغال . انهم يهاجرون الى أسام لينزلوا في أوديتها . ولا تجذب مناجم الفحم في شوتاناجبور العمال من المنطقة المجاورة لها ولكنها تجلبهم من أوتارا براديش وبيهار . وليس في متناول أيدينا أرقام موثوق بها ، ولكن الواقع أن انتقال هؤلاء الاهالي يحدث موسميا وليس له أثر دائم ، فضلا عن أنه كلما هاجرت جماعة من احدى الولايات قصدت اليها جماعة غيرها .

وهكذا نرى أن الهجرة الداخلية ليس فيها على ما يبدو أى علاج للضغط الشديد على الارض .

واذا أريد تفسير الهجرة بين بعض المناطق والبعض الآخر في الهند على أنها «جذب يدعو اليه الرخاء من المناطق القليلة السكان أكثر من أنها «دفع» يدفع اليه فقر البلاد المزدحمة ، فالواقع انه ليس في الهند مناطق يسمو مستوى معيشة السواد فيها على جميع المناطق الاخرى ، وليست الفروق في مستويات المعيشة في الولايات المختلفة من الاتساع بحيث تحمل على الهجرة الداخلية .

وبعد فالهجرة على خلاف الماء - تنتقل من أسفل الى أعلى - من المنطقة الفقيرة ذات المستوى المعيشي المنخفض الى المنطقة الفنية ذات المستوى المعيشي المرتفع .

وهكذا نجد أن كل هجرة داخلية حدثت في الثلاثين سنة الأخيرة كان الدافع اليها أما المجاعات الشديدة أو مشروعات الرى الجديدة التي تزيد رقعة الارض الزراعية . ونظرا الى أن هذين العاملين - المجاعة ومشروعات الرى - لا يحدثان سنويا لذلك لا تحدث الهجرة في كل حين .



وهناك عوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية ودينية تختص بها الحياة الاقتصادية في الهند - يمكن أن نذكرها لتفسر لنا عدم ميل الهنود الى الانتقال وندرة الهجرة الداخلية فيها - فحب الوطن أو التزام المواطن وعدم الانتقال منه صفة بارزة أظهرتها الاحصاءات الكثيرة الهندية . وفي جميع عمليات الاحصاء ( ما عدا الاحصاء الاخير الذى شهد تبادل السكان بين الهند والباكستان فى أعداد كبيرة ) وجد تسعون فى المائة من السكان فى المناطق التى ولدوا بها نفسها . وخمسة فى المائة انتقلوا الى مناطق قريبة زادت فيها الصناعة أو امتدت فيها المدن أكثر من مناطقهم . ولم يزد من وجدوا بعيدين عن محل ميلادهم من السكان الا بنسبة ٩٢٧ فى المائة سنة ١٩٠١ ، ونزلت النسبة الى ٨٧ فى المائة فى احصاء سنة ١٩١١ وكانت هذه أيضا هى النسبة سنة ١٩٣١ ، وبالرغم من عدم وجود احصاءات عن الفترة بين ١٩٣١ و ١٩٤١ فلا محل لافتراض أى تغيير فى هذه النسبة ، اذ لم تحدث فيها أى هجرة داخلية هامة ، وهو عين ما حدث فى الاعوام العشرة التى تلت تقسيم الهند .

وتعليل عدم الرغبة فى الانتقال أمر بسيط نظرا الى أن معظم السكان مقترنون بالارض والزراعة ، ونظرا الى أن أهم مورد لمعاشهم هى الارض فان الفلاح العادى لا يستطيع أن يترك مزرعته التى ولد بها وعمل فيها . وليس السبب أن الزراعة فى الهند عمل مجز يزهده فى الارتحال الى المدينة ولكن السبب عدم وجود عمل أفضل يمكن أن يؤديه فى جهة أخرى .

والزراعة فى الهند ليست مهنة ، ولكنها أسلوب من أساليب الحياة لمعظم السكان . ثم أن نسبة الاستدانة ، التى لا يتصور ارتفاعها ، قيدت الفلاحين الى جوار مواطنهم المرهونة . واذا ما فكر العامل الزراعى فى ترك وطنه القديم فلا ضمان لان يجد مرتزقا له فى مكان آخر . وما كان وجود مرتزق جديد أو اللياقة له بالامر السهل أو البسيط .

ومع هذا ففي السنوات العجاف لا تحدث الهجرة من القرى الى المدن، انها ليست عملا اراديا . انما يدفع الضغط الاقتصادى الشديد الزراعين الى الانتقال الى المدن بحثا عن عمل - أى عمل لكسب العيش - وهم يرجون أن يكون العمل مؤقتا ويتوقعون الى العودة الى قراهم . فهم يتركون زوجاتهم وأولادهم فى القرية وينهبون الى المدينة ويستبدلون بدورهم الصغيرة أكوأخا مؤجرة . وهذه الهجرة المؤقتة هى التى يرجع اليها سوء التناسب بين عدد الرجال والنساء فى المناطق الصناعية ، كما أن تجمع الرجال بعيدين عن أزواجهم وأولادهم فى المدن الصناعية ينبج عنه فساد أخلاق النساء وكثير من الرذائل الاخرى .

وهناك عوامل اجتماعية أخرى تزيد فى حب الهنود لموطنهم . أن نظام الطائفيه واختلاف الديانة والاحوال الاشتراكية التى يعيشون فيها تجعل ترك هذه المواطن سواء فى القرية أو فى المدينة ثقلا على نفوسهم . فان الهجرة الى أية ولاية أخرى أو الى أية مدينة أخرى فى الولاية نفسها ينبج عنها الاقامة بين « الغرباء » بالرغم من أنهم هنود يتكلمون بلغة غير لغتهم ويأكلون ما لا يأكلون ويخالفونهم فى الاعمال والعادات .



وأخيرا نرى ميلا للهجرة فى الجماعات القليلة العدد ، وكلما كانت مجموعة السكان أقل كانت نسبة من ولدوا فى مكان آخر أكبر ، ولان الهند تضم ما يزيد على ثلثمائة وخمسين مليوناً من السكان كان هذا من شأنه أن يعوق الهجرة برغم ما يبدو فى هذا القول من تناقض . فان ترك الوطن القديم والمزرعة التى تلقاها الخلف عن السلف الى بلد بعيد فيه كثير من الصعوبات النفسية ولو كان بالموطن الجديد أمل فى حياة أفضل وثراء نسبى ، وفوق ذلك على من يريد الهجرة أن يكون متعلما وأن يحسن الحياة فى غير موطنه وفى غير بلده وولايته .

وفى هذه الظروف ليس فى الهجرة الداخلية ما يخفف ضغط السكان . والتقسيم الاخير فى الهند الذى أجبر السكان فى القطرين على هجرات جماعية يجعل الأمل فى الهجرة الداخلية فى المستقبل فى غاية الغموض .

### الهجرة الهندية :

بلغت هجرة الهنود وحالتهم الاجتماعية فى الاقطار الاجنبية عامة وفى داخل الامبراطورية البريطانية خاصة درجة فى الاهمية أعظم مما يتناسب مع عددهم وقد بدأت الحركة سنة ١٨٣٤ عندما ألغى الرق فى الامبراطورية البريطانية .

وباذن من حكومة الهند جمع عدد من العمال غير المهرة من الزارعين المتعطلين ، قام بهذا مؤسسات يتولى أمرها أصحاب الاعمال الاجانب . وكانت العقود المبرمة تقضى بالعمل مدة خمس سنوات يعاد بعدها العامل الى الهند . ولكن كثيرا ما كانت الحكومة المحلية أو أصحاب الاعمال يغرون العامل بتجديد العقد واستبدال قطعة أرض يقيم فيها بما مع العامل من نقود . وكان هذا الاستبدال هو الاساس الذى ترتب عليه اقامه الهنود الدائمة فى خارج البلاد .

وفى تلك الاثناء التى كان العمال الهنود فيها يهاجرون بصفة دائمة كانت دماء جديدة تضم الى من سبقته هجرتهم من الجماعات الهندية الصغيرة . وكانت التفرقة قائمة بين « المولودين فى المستعمرات » والمولودين فى الوطن وعندما أوقف نظام التعاقد وألغى سنة ١٩٢٠ أصبح للمولودين فى المستعمرات المكانة الاولى .

وفى الفترة بين ١٩٠٨ و ١٩٢٣ انحسر مد الهجرة الهندية حتى كاد ينقطع من سنه ١٩٢٩ ، واليوم لا يكاد يكون هناك أية هجرة هندية .

وهكذا نجد عددا كبيرا من الهنود ولدوا خارج بلادهم ، وأصبحت أمورهم متصلة اتصالا وثيقا بالسكان المحليين أكثر من ارتباطها بالسكان فى الهند ولو أن للوطن وللجماعات المهاجرة التى تنتمى اليه علاقات ثقافية ودينية وعاطفية لا تزال تربط بينهما .

وعندما بدى التفكير فى نظام التعاقد على الهجرة كانت الخطة مرسومة على أن تكون هجرة مؤقتة للعمال ، وكانت النتيجة ان المهاجرين كانوا كلهم من الذكور فلما جددت العقود وأخذ بعض المهاجرين يقيمون



فى البلاد الاجنبية بصفة دائمة أحسوا بالحاجة الى البيت والى الحياة العائلية . ولما كان عدد من تزوج من الهنود زوجات أجنبيات لا يتجاوزون نسبه بسيطه فقد دعى عدد من الهنديات الى الهجرة لكى تبلغ النسبة بين الرجال والنساء حدا معقولا . ولكن هؤلاء لم يكن قريبات للرجال الذين سبقوا الى الهجرة . ومهما كانت هجرة من هاجر من العائلات بعد ذلك فلم يكن لها علاقه بالصورة المعروفة « للاستعمار العائلى » . ولم يكن مجيء النساء عاملا على اسعاد الحياة المنزليه دائما ، لان كثيرا من الرجال كان قد سبق لهم الزواج وترك زوجاتهم وأولادهم وزاعمهم فى الهند .

وقد دعا الفرق فى النسبة العددية بين الرجال والنساء الى حدوث جرائم جنسية والى بعض حوادث الانتحار ، وهو أمر غير معروف فى الهند . وبعد كثير من المفاوضات للزوجات والاولاد أن يلحقوا بالازواج أصبحت النسبة بين الذكور والاناث الآن فيمن ولد فى الخارج من الاطفال نسبة عادية . لقد كانت الاعمال التى يقوم بها الهنود فى أول عهدهم بالهجرة غير متباينة حيث كانوا كلهم عمالا ، ولكن أصبح فى مجتمعهم تنوع طبيعى فى الاعمال : فأولاد المهاجرين الاوائل وحفدتهم اختاروا مهنا مختلفة - على الاقل تلك المهن التى أمكنهم الحصول عليها بسبب ما فى البلاد المستقبلية من القيود .

ومع هذا فمن الهنود الآن أطباء ومهندسون ومعلمون وتجار وأصحاب أملاك وعمال صناعيون كتبة وفلاحون وعمال عاديون ومنهم فى بعض البلاد أعضاء فى الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية . ولكن لابد أن نذكر أن الهجرة الهندية لم تكن مقصورة على العمال . فان رجال الاعمال والمعلمين والمحامين والاطباء كانوا بعض من قاموا بالهجرة الحرة ليستوطنوا وليؤدوا خدمات لمن هاجر قبلهم من الهنود . وهذا هو سبب ما نراه من الفروق الاقتصادية والفروق الطبقيه من غنى وفقر فى الهنود المقيمين الآن فيما وراء البحار .

وهذه الحقيقة تنقض التهمة التى توجهها البلاد المستقبلية للهنود أو التى كانت تستقبلهم من قبل ، وهى أنهم غالبا من طبقة منحطة ذات مستوى اجتماعى منخفض كذلك ، وانهم لذلك لا يمنحون الترحيب ولا الاوضاع الاجتماعية التى تكون للزائرين الهنود ذوى المكانة الرفيعة أو ذوى المنزلة العلمية أو الاقتصادية الكبيرة . وهذه التهمة يمكن أن توجه الى أية جماعة مهاجرة ، فليس المهاجر عادة من ذوى الآراء الناجحة أو ذوى المراكز الاقتصادية الوطيدة . ان الهجرة تتضمن الرغبة فى تحسين حالة الفرد الاقتصادية أو الاجتماعية أو تتضمن الهرب من موقف غير مرغوب فيه فى بلده الاصلية كالاضطهاد الدينى أو الخلاف العنصرى أو الحرمان من حق مالى مشروع . ونظرا الى أن الغرض من الهجرة الاختيارية تحسين حالة الفرد فى وجه من الوجوه فانه يجب أن يقتنع انها توصله الى هدفه قبل أن يشرع فى تنفيذها . وقد تنشأ مشاكل حادة اذا ما وجد العامل المتعاقد أن حاله أسوأ فى البلد التى هاجر اليها . لان أدنى الحالات الاجتماعية هى التى يوضع فيها آخر من قدم من المهاجرين .

ويبلغ تعداد الهنود فى الخارج اليوم - سواء المولدون فى الهند



أو خارجها - أكثر من ٤ ملايين أو جزءاً من مائة جزء من مجموع سكان الهند والباكستان . ويبيع من هاجر من الهنود من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٩٥٠ حوالي ٣٠ مليوناً ( وهذا التقدير تقريبي لأن الإحصاء في مبدأ المدة إما ناقص أو ( لم يمكن الحصول عليه ) . ولو أن هذا العدد يبدو كبيراً فإنه قليل بالنسبة لعدد السكان في البلاد المرسله ومع مراعاة عدد من عاد منهم ، وبالنسبة الى سكان البلاد المرسله فقد أرسلت كثير من هذه البلاد ومنها بريطانيا - عدداً أكبر من مهاجري الهند . وهؤلاء المهاجرون أسسوا جماعات في الخارج تفوق عدد الجماعات الهندية كثيراً . أما الصين واليابان فلم يهاجر منها العدد الذي يتناسب مع عدد سكانهما أو تاريخهما أو مطالبهما . ولقد بدأت الهجرة الهندية متأخرة ، وكان فقد السيادة في الهند من الناحية السياسية وسبق استيطان البلاد الجديدة حائلي دون الهجرة الهندية .

ومن الصعب التكهن بمستقبل امكانيات الهجرة الهندية . أما حاجة الهند الملحة الى الهجرة فلا يمكن زيادة تأكيدها . ولا شك أن الهندي اليوم أكثر ميلاً وأكثر استعداداً للهجرة من أسلافه . ولكن نود أن نؤكد له أن البلاد المستقبلية لن تعامله بقوانين التفرقة العنصرية وأنه سيوضع على قدم المساواة مع سائر المواطنين في البلاد المستقبلية . ستكون الاسرة الزراعية الهندية من أكفأ المهاجرين اذا ما وضعت في أيديهم أراضي المنطقة الحارة والمنطقة المعتدلة في البلاد التي يهاجرون اليها . والهندي على استعداد أن يخلع عنه ولاه للهند ويقدم الولاء للبلاد الجديدة التي قبلته .

### الجدول الثاني والعشرون

عدد الهنود في الخارج ونسبتهم الى سكان البلاد التي قبلتهم

| البلاد              | التاريخ | العدد بالالف | النسبة في المائة |
|---------------------|---------|--------------|------------------|
| جزائر موريسى        | ١٩٤٠    | ٢٧٢          | ٦٧               |
| جزائر فيجي          | ١٩٤١    | ١٠٢          | ٥١               |
| جيانا البريطانية    | ١٩٣٩    | ١٤٣          | ٤٤               |
| ترنيداد وتوباغو     | ١٩٣٨    | ١٥٨          | ٢٠               |
| سليان               | ١٩٤٩    | ١٩٧٢         | ٣٤               |
| جيانا الهولندية     | ١٩٣٨    | ٤٤           | ٢٩               |
| الملايو             | ١٩٤١    | ٧٦٦          | ١٤               |
| عدن وبريم           | ١٩٣٨    | ٨            | ١٣               |
| بورما               | ١٩٥٠    | ١٠١          | ٦                |
| زنجبار              | ١٩٣٦    | ١٦           | ٦                |
| جيانا الفرنسية      | ١٩٣٨    | ٢            | ٥                |
| اتحاد جنوبى أفريقية | ١٩٤٧    | ٢٨٥          | ٣                |



وكلما زاد ضغط السكان فى الهند اشتدت الحاجة الى طلب منافذ  
فى بلاد أخرى يمكن أن يكون فيها الهنـدى مواطنـا صالحـا .

ويبدو - من ناحية أخرى - أن لا أمل فى أن يغير الرجل الأبيض  
وجهة نظره . ولكن المستعمرات اما أنها استردت حريتها أو على وشك  
استردادها ولا يدرى أحد : هل تسمح للهنود أن ينزلوا بها زيادة على من  
سبقوهم من اخوانهم إليها ؟ ولكن لعل الهند بعد أن صارت دولة مستقلة  
وبعد أن ارتفعت مكانتها بقيادتها للبلاد الآسيوية أقدر على أن تجد منافذ  
للهجرة مستقبلا . وفى هذا العالم المتقلص الذى لا يستقل فيه بلد عن  
بلد والذى ستكون حاجات البلاد المختلفة ومواردها موضع درس وتقدير  
ستكون أمام الهند فرصة عظيمة لا الى قبول هجرتها الى البلاد القليلة  
السكان فحسب بل الى حضنها على هذه الهجرة .

### تحديد النسل

ان آخر الحلول وأهمها هو تحديد النسل . لقد فات الوقت لان  
تبحث الهند مزايا تحديد النسل ومساويه . كما كثرت الحجج التى  
تعارض منع الحمل عن التى تؤيده وكثر اللجاج فيها ثم جاء حكم العلم  
مؤيدا لتحديد النسل . ولتحديد النسل دون شك دور كبير فى السياسة  
السكانية الهندية ، هو وتحديد وسائل الزراعة ، وبناء الاقتصاديات  
الهندية على الصناعة .

وبصرف النظر عن جمود سواد الشعب الذى يقف فى سبيل كل  
اصلاح فليس فى الهند معارضة منظمة ضد تحديد النسل لا من الحكومة  
ولا من الدين ، كما ان الدين الهندى لا يعارض الأبوة المنظمة . وعلى هذا  
فليس من العسير أن يستنير العقل الهندى فيعرف مزايا تحديد النسل .  
فاذا مادعا رجال الصحة العامة اليه ونشروا فوائده فسيحذف استعماله  
الى الريف السحيق . ومتى عرفت الأمهات أن هناك وسيلة علمية للقضاء  
على ما بهن من حاجة وان كانت خفية فلن يقف أى شيء فى طريقهن .  
وهناك لا شك بعض الصعاب الخاصة التى يجب التفكير فيها قبل فتح  
شبكة من عيادات تحديد النسل اذ يجب أن نذكر ان أغلبية الهنود  
يعيشون حياة متأخرة .

ومما يستحق العناية الخاصة فى هذا الشأن الحمامات والمياه  
الجارية وسريه موانع العمل ورخصها وامكان الاعتماد عليها . وكذلك  
مما يستحق العناية أمية النساء . ولكن مهما كانت العوائق فهذا الاصلاح  
لا بد أن يبدأ .

ومن حسن الحظ لم يكن هذا الموضوع مجهولا كل الجهل فى الهند .  
فمما أثبتته لجنة الصحة العامة التى عينتها الحكومة سنة ١٩٤٦ قولها  
« كلنا على اتفاق انه اذا كان من المحتمل أن يضر الحمل بالأم أو بالمولود  
فكل المبررات تدعو الى استعمال موانع الحمل . وفى هذه الحالة يجب  
على الحكومة أن تزود بتعليمات موانع الحمل كل دور الامومة والطفولة  
والصيدليات والمستشفيات التى تقوم بالاسعاف الطبى للنساء . ومن



رأينا أن تقدم الحكومة لوازم منع الحمل بالمجان لرقيقات الحال من النساء .  
إذا كان هذا الاجراء لازما لاسباب صحية . كما أن لنا رجاء قبل الحكومة  
مبنيا على اتفاق تام بيننا فى أمرين : الاول اشرافها على صناعه موانع  
الحمل وبيعها واشرافها على الاغذية والادوية ، والآخى الانفلاق من مال  
الدولة على درس هذا الموضوع لانتاج أسلم موانع الحمل وأنجحها .

ولكن أهم ماتحتاج اليه الهند أن تكون الدعوة الى تحديد النسل مبنية  
على قواعد اقتصادية ، فليست هذه اللجنة نفسها بقادرة على أن تزعزع  
جمود الهند التقليدى وتجعل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة من الاسباب  
الملحة لاستعمال موانع الحمل وتحديد النسل . وقد عين المؤتمر الوطنى  
الهندى ابان الحرب العالمية الثانية لجنة قومية للتخطيط تحت رياسته  
رئيس الحكومة الحالى بانديت جواهر لال نهرو ، ومما أخذته اللجنة من  
قرارات « انه للمصلحة الاقتصادية العامة ولضمان السعادة العائلية  
وللوصول الى تخطيط قومى صحيح لا بد من عمل تخطيط للأسرة  
وتحديد أفرادها . وعلى الدولة أن ناخذ على عاتقها تشجيع هذين الأمرين .  
ومن الواجب أن نبين فائدة العلم بوسائل تحديد النسل الزهيدة الثمن  
المضمونة الفائدة ، وأن ننشر هذه الوسائل ، ويجب أن تقام عيادات  
تحديد النسل وأن تتخذ كل الوسائل لمنع الاعلانات عن الطرق الضارة  
فى تحديد النسل » .

وهذا القرار فى غاية الاهمية ومع ذلك فقد جاء فيه بعد ذلك « يجب  
أن يكون فى منهجنا الخاص لترقية الجنس تعقيم كل شخص مصاب بأحد  
الامراض التى تنتقل الى الخلف كالجنون والصرع » .

وهذا قرار اتخذته اللجنة قبل أن تحظى الهند بسيادتها ولم يكن  
للجنة اذ ذاك سلطة الازام بقراراتها .

ولجنة التخطيط هذه التى شكلتها الحكومة الهندية سنة ١٩٥٠  
تحت رياسه رئيس الحكومة جواهر لال نهرو أشارت فى تقريرها سنة  
١٩٥١ الى أنه بينما يراد بتخطيط الأسرة خفض نسبة المواليد مدة من  
الزمن فان ذلك يعتبر خطوة سريعة نحو تحسين الصحة وبخاصة صحة  
الأمهات والاطفال . ان كثرة المواليد وضيق الفترات بينهما تتلف صحة  
الأم . ان ارتفاع نسبة المواليد مع الفقر وسوء التغذية لابد له علاقة قوية  
بزيادة وفيات الاطفال وكثرة الامراض وتشويه خلقتهم . وعند وضع  
تخطيط لرفع مستوى المعيشة يجب أن يكفل للأفراد حياة أصح وأسعد  
فان ذلك فى غاية الاهمية فى الوقت الذى يتم فيه تكوينهم والتخطيط  
العائلى خطوة هامة فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للشعب كله .  
ونحن على اتفاق مع ما يلى من التوصيات وننوه بها للسير على مقتضاها :

٩ - يجب أن تقوم الدولة بكل التسهيلات الخاصة بالتعقيم وأن  
تنشر الدعوة لمنع الحمل بناء على اسباب طبية .

٢ - يجب ألا تحرم العون والنصح كل أم ترغب فيه أو تحتاج  
اليه لاسباب اجتماعية واقتصادية وهذه الخدمات يجب أن يتسع مجال



تأديتها بحيث يقوم بها كل موظفى المستشفيات والادارات الصحية كما يقومون بأعمالهم الأخرى .

٣ - يجب أن تساعد الدولة - ماليا أو بأية وسيلة أخرى - فى تأسيس مراكز للبحث والإعلام للأغراض الآتية :

( أ ) جمع ودراسة ونشر المعلومات المبنية على التجارب العلمية سواء فى البلاد أو فى الخارج والتى لها علاقة بتحديد النسل وإزالة كل آثار الدعاية غير الصحيحة .

( ب ) اجراء البحث الضرورى للوصول الى وسائل منع الحمل الزهيدة الأجر السليمة العواقب التى تلائم كل طبقات الشعب . وبحث تحضير الادوات والمواد اللازمة على أن يكون مجال ذلك المواد التى فى البلاد .

ان مشكله السكان وبخاصة من حيث علاقتها بالغذاء مشكلة محزنة وكل تأخير فى حلها لا نتيجة له الا زيادة خطورتها .

### حماية الحياة البشرية فى الموت

بالرغم من كل ما بلغه التقدم العلمى فى كل العالم فى الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة لا يزال فى الهند خسارة جسيمة فى النفوس البشرية بسبب الحمل فى السن المتقدمة . ومع كل ما بلغنا من المعرفة المستتقة من العلم وبالرغم من القدرة والمهارة للمحافظة على صحة البشر وعلاج المرضى أو تخفيف آلامهم لا تزال الهند تهدر حياة الآلاف من الانفس البشرية .

لقد أصبحت الحياة اليوم اعقد وأشق بالنسبة لما كانت عليه الاحوال منذ قرن من الزمان ، فأغلب الناس يعيشون فى قرى مزدحمة غيرت مظاهرها دون أى تحسين فى المسائل الصحية وطرق العلاج . ومن يعيش فى المدينة يجد نفسه فى زحمة من المشاكل حيث كسب الرزق وتربية الاولاد والانفاق على الاسرة قد أصبحت كلها أعباء لا تطاق . وبالرغم من اعتقادنا الراسخ فى قيمة الحياة البشرية باعتبارها قوام ثقافتنا قاومنا كثيرا من وجوه الإصلاح التى فى عماد الحياة الصحية البناءة . وبعد أن أمكن التخلص من ويلات الاوبئة لا تزال الهند تعاني ما تعانيه من جراء بعض الافكار والمعتقدات التقليدية التى لا تزال باقية منذ كنا قليلي الحيلة خيال الامراض وأخطار الحياة ومنذ كنا نجهل حاجات البشرية وامكانياتها . واليوم نحتمل كثيرا من أحداث الموت بسبب الإيمان بالعجز التام أمام القوة العليا المجهولة التى تسيطر على حياتنا الاقتصادية وتجعل الموت أمرا لا يمكن دفعه . ولعل كثيرا من أسباب الوفاة راجع الى الاعتقاد بأن كل ما يصيبنا من مرض أو سوء هو جزاء ما قدمت أيدينا من خطأ أو جريرة . وطالما حوربت أعاجيب فى تقدم الطب على أنها تخالف ما قدر للإنسان من عذاب وآلم .



ان هذه النظرة القاتلة الى الامور لا تزال باقية في كل ثقافة وفي كل مجتمع ولكنها أقل في الهند منها في أى بلد آخر بعد أن قهرها العلم، ولكن العلم لم يقو على أن يزيلها تماما . والوسيلة الوحيدة للخلاص هي في التخلص من كل الآراء القديمة والعادات البالية التي لا صحة لها في نظر العلم الحديث والتي لا تتفق مع قيم الحياة الانسانية ، وكلما أسرعنا في القيام بهذا العمل كان أفضل لنا وكان أسهل علينا أن نفهم مسائل الحياة الانسانية - طول الحياة والموت .



## الفصل الرابع السكان والغذاء الكافي

سننظر الى مسألة السكان العالمية وإلى التوتّر الدولي من زاوية جديدة - من زاوية ما انتشر في العالم من فقر وحرمان ومجاعة وحرب مع وجود ما لا حد له من الاراضى الخالية التى لا تستغل الا استغلالا ضعيفا والتي تتطلب الاصلاح والاستغلال . واذا ما سلمنا ان الجوع هو أحد الاسباب الاساسية لما بين البلاد المختلفة من عداء وتوتر فانه يجدر بنا ان نعالج المسألة وأن ننظر إليها من ثلاث زوايا .

**الاولى :** من المستوى المعيشى المنخفض الذى لا يفتأ ينخفض على مر الايام بالقياس الى الحاجات الضرورية للحياة الانسانية الكريمة؛ ولا سيما الغذاء فى بعض مناطق العالم العظيمة الاتساع كالهند والصين والجنوب الشرقى من آسيا وروسيا .

**الثانية :** من حيث دأب الانسان على مر الدهور يسبب جهله على سوء استغلال الارض والموارد الطبيعية الاخرى المحدودة أو عدم استغلالها ، وكانت نتيجة ذلك نقصا مستمرا فى مساحة الارض المزروعة ونقصا فيما يخص الفرد من غلتها فى كثير من بقاع العالم .

**الثالثة :** انه من الحمق بل من الاجرام - أمام هذا الانخفاض فى مستوى المعيشة بسبب زيادة السكان فى جانب ونقص الموارد الطبيعية فى الجانب الآخر - أن تترك الارض سواء كانت متسعة أو صغيرة معطلة غير مستغلة بسبب الرغبة فى بسط النفوذ السياسى أو الثقافى أو الجنسى .

ولا حاجة الى دليل احصائى ولا الى بيان علمى ليكشف ما فى العالم كله من سوء التغذية ومستوى معيشة آخذ فى الانخفاض بين معظم سكان العالم . ولا يمكن أن يقال : ان سكان العالم - جملة - قد بلغوا مستوى أفضل فى الغذاء أو المسكن أو الملبس فى الخمسين سنة الاخيرة . لقد حذر الاستاذ ج. م. كينز (١) العالم بعد الحرب العالمية الاولى ان شيطان ملتس قد خرج من القمقم فى هذا العالم الذى تتناقص غلته . وفى رأيه أن زيادة السكان فى أوروبا يرجع اليها النقص فى نصيب كل فرد من الغذاء كما يرجع اليها عدم الاستقرار قبل الحرب وبعدها . وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كان من رأى كولن كلارك (٢) أن شيطان ملتس

(١) راجع مؤلف ج. م. كينز عن النتائج الاقتصادية للسلام طبعة لندن عام ١٩٢٠ ص ٨ .

(٢) راجع مؤلف كولن كلارك عن شروط التقدم الاقتصادى طبعة لندن عام ١٩٤٠ المرجع السابق الاشارة اليه .



لا يزال طليقا وان أكثر من نصف سكان العالم سنة (١٩٤٠) لن يصيبوا من الدخل ما يبلغهم مستوى الكفاف فى المعيشة • وعلى كل حال لقد نقص ما يخص الفرد من الضروريات فى معظم سكان العالم •

وهذا لا ينطبق - بطبيعة الحال - على مناطق قليلة فى العالم كالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا وزيلندة الجديدة • ولا شك أنه فى النصف الاخير من القرن الماضى كان لدى الغربيين وفرة وجودة فى المواد الغذائية المختلفة نتيجة للثورة الصناعية والثورة التجارية • واليوم يستطيع الزارع أن ينتج من المواد الغذائية أصعاف ما كان ينتجه العامل سنة ١٨٥٠ أو سنة ١٩٠٠ •

وهذه الثورة الزراعيه لم تات بزيادة فى الانتاج فحسب بل صرفت ما كان ينفق من جهد فى المزرعة الى جهد فى تحسين الحالة الصحيه وتوفير الرخاء • وبينما أدى تحسين وسائل الزراعة الى وفرة المحصولات وزيادة ما يستهلك من الاغذية أو يصدر للخارج أدى تحسين وسائل النقل كمخازن التبريد فى السفن وقطر البضائع وعربات الالبان وطائرات المواد الغذائية المحتملة فى المستقبل أدى كل هذا الى سهولة توزيع الاغذية فى أنحاء العالم • ولكن الامر المؤلم فى هذا انه لم يستفد الشعب فى جميع أنحاء العالم من هذه المستحدثات والتحسينات عامة وانما استفاد منها عدد قليل من السكان على أحسن تقدير • ومن هنا نشأت مسألة الفروق بين البلاد المختلفة فى مستوى التغذية ، وما يخص الفرد منها ووجود ما يكفى من الغذاء وتوزيعه ، وهذه الفروق فى غنى عن الشرح والتفصيل :

ففى جانب نجد غذاء كافيا وتغذية متزنة وحالة صحية سليمة ومستوى اجتماعيا طيبا وسعادة وسلاما ، وفى الجانب الآخر نجد أجساما هزيله وعقولا مغلقة وسخطا وتوترا وشعورا عداثيا ، وكل هذا له أثر مباشر فيما نحس به فى الوقت الحاضر من مشاكل وصعاب •

والنظرة العامة الى التغذية العالمية ، التى بنيت على دراسات قومية وإقليمية كثيرة لمقادير مواد الغذاء وطبيعتها ، يظهر منها - كما يظهر من كل شئ آخر - الفروق الكبيرة التى بين بعض البلاد والبعض الآخر ، ففى بعض البلاد مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة التى يزيد السكان فيها زيادة بطيئة أدت الثورة الفنية فى الزراعة الى زيادة فى مقادير الاغذية • أما فى غيرها من البلاد كالهند والصين فان التجارب الزراعية فيها بدائية الى الدرجة التى جعلت الشعوب أقرب الى مستوى المجاعة •

وفوق ذلك بينما توجد كثرة من الغلال الفائضة فى غربى أمريكا أو سهول كندا توجد المجاعة الشديدة فى الصين والهند وأفريقية • وحتى فى البلاد التى فيها مستوى التغذية طيب بصفة عامه توجد فئات من الشعب لا تحصل على الغذاء الكامل بسبب الفقر أو ضعف قوتها الشرائية أو الجهل بأصول التغذية الحديثة ، ولو أن أهم سبب لسوء التغذية هو الفقر ، فان الجهل يكاد يلحقه فى هذا المضمار •

ولقد وصل العلماء فى هذه البلاد وفى جميع أنحاء العالم الى معلومات



كثيرة فى الغذاء والتغذية ذات فوائد عظيمة ، ومع هذا فلم تصل هذه المعلومات الى علم الكثيرين حتى الفئات المتعاملة .

أما من حيث سواد الشعب فقد قل ما يصل اليها من هذه المعلومات حتى ان غذاءها لم يتحسن مطلقا بشئ منها ، ومع هذا فقد أخذت بعض البلاد المتقدمة فى التغلب على هذا التباين بين فئات الشعب فى درجة العلم بالقيمة الغذائية وفى الاغذية المختلفة بوسائل متعددة منها امداد الاطفال باللبن والاطفال فى سن الدراسة وقبلها ، والنساء قبل الوضع وبعده . وهذا يهدف الى ضمان سبق حصول هؤلاء على الغذاء بثمن بخس فى مقادير مناسبة لتغذيتهم .

ان هذا المشروع يعنى بالجماعات الضعيفة التى لا تقدر قيمة اللبن الغذائية أو لا تستطيع أن تتخذ منه غذاء لها .

كما ان فى المشروع تقديم وجبة غذائية كافية زهيدة الثمن لتلاميذ المدارس وغذاء كذلك للمتعتلين . ان مثل هذه الاجراءات لا ترفع المستوى الصحى واللياقة الاجتماعية فى الشعب بحسب ولكنها تنقص نفقات الصحة العامة ، فان العدوى فى أوسع معانيها - اذا نظرنا اليها من الوجهة البيولوجية - أساسا - مسألة متعلقة بالتغذية . والصحة الجيدة المترتبة على الغذاء الطيب لها آثار طيبة ، فهى لا تنقص الامراض التى تضعف الاجسام فحسب ولكنها تزيد المناعة ضد الامراض عامة . وهى توفر الوقت الذى قد يضع عند المرض كما يضيع وقت من يقومون على رعاية المريض وقد يكونون من العمال المنتجين . واذا كان هذا ممكنا فالواجب أن تكون جودة التغذية أكبر عوامل زيادة الانتاج وما يتبعه من الآثار المتلاحقة الطيبة . واذا ما اتخذت الحكومات الوطنية مثل هذه الاجراءات الاجتماعية ونفذتها بنجاح لتضمن تكافؤ الفرص بين القادرين والمحتاجين على السواء فى الامة الواحدة - فلا مانع من تنفيذ هذا الاجراء فى العالم كله بين البلاد المتقدمة والبلاد المتأخرة . ان مثل هذا الاجراء سيكون أول خطوة موفقة نحو الدولة العالمية التى نحلم بها .

ان الاختلاف بين الدول فى نصيب الفرد من « الاستهلاك » فى المأكل والملبس والسكن والتعليم والصحة ومستلزمات الراحة والثقافة شبيه فى اتساعه بما بين الطبقات فى الدولة الواحدة من تباين ، وسنكتفى هنا ببحث الاغذية اللازمة .

وأول مجموعة من البلاد يمكن أن توصف بجودة الغذاء نسبيا - على أساس احصاءات ما قبل الحرب ومستوياته - لاتمثل الا نسبة ضئيلة من سكان العالم . وتشمل هذه المجموعة الولايات المتحدة وكندا واستراليا وزيلندة الجديدة والمملكة المتحدة وبعض بلاد أوروبا الشمالية كهولندة والدانمرك والسويد والنرويج .

وتلى هذه البلاد بعض البلاد التى فى غرب أوروبا والمستوى الغذائى فيها أقل من مستوى المجموعة السابقة . وتشمل المجموعة الثانية بلاد شرقى أوروبا وجنوبيها حيث تأخذ القيمة الغذائية فى النقص من حيث نوعها حتى تصل الى مستوى بلاد الشرق الاوسط .



ونقص هذه الاغذية من حيث نوعها في هذه البلاد يظهر جليا فيما يكثر فيها من الامراض المنتشرة باللاجرا وشلل الاطفال والتراكوما . وتشمل المجموعة التالية بلاد آسيا شرق السويس ، وهنا نلاحظ نقضا ملحوظا في القدر وفي النوع فيما يخص الفرد منها . ويعانى الهنود الجوع الحاد في وقت المجاعات وحتى في الاوقات العادية قلما يكون الغذاء كافيا من حيث كميته ولكنه على الدوام غير مناسب من حيث نوعه . ولقد قررت لجنة بحث المجاعة سنة ١٩٤٥ أن ثلاثين في المائة من سكان الهند لا يجدون كفايتهم من الغذاء في الاحوال العادية ، ومعظم الباقين طعامهم غير صحي . ولقد اتضح من بحث عينة عشوائية من الهنود أجراه السير جون ميجو (١) سنة ١٩٣٣ على استهلاك الغذاء في القرى الهندية أن ٣٩ في المائة من الاهالي غذاؤهم مناسب وأن واحدا وأربعين في المائة منهم غذاؤهم متوسط وأن عشرين في المائة غذاؤهم رديء . أما في الصين فالجوع والمجاعات هي الحالة العادية المزمنة وأما اليابان فلم تكن شبيهة بتلك البلاد قبل الحرب ومع ذلك فلم تصل في مستوى غذائها الى ما يقرب من الغذاء في شمال غربي أوروبا . وليست اليوم بأفضل من الهند أو الشرق الاوسط . وتقرّب أمريكا الجنوبية من مستوى اليابان والهند ، وفي أفريقية يكثر شلل الاطفال مما يدل على نقص في العناصر الغذائية الضرورية .

ولقد أكدت ادارة الصحة العامة في جنوب افريقية ؛ في دراسته عن مسائل التغذية سنة ١٩٣٨ ، وجود سوء التغذية بنسبة كبيرة بين تلاميذ المدارس البيض . فاذا كانت هذه حقيقة حالة الاطفال البيض الذين يعاملون كطبقة خاصة ( خلافاً للبيض الفقراء ) فإن من السهل أن نقدر الحالة التي وصل اليها السود المولودون في جنوب أفريقية بسبب قلة التغذية وسوء التغذية .

ولا تقتصر مسألة التباين بين المناطق في انتاج الغذاء واستهلاكه سواء في بلاد بعينها أو في العالم اجمع على الوفرة في ناحية والحرمان في ناحية أخرى . ان الوفرة في ذاتها مشكلة كما أن الفقر أيضا مشكلة . ان بعض البلاد كالولايات المتحدة أو كندا كان يقلقها زيادة الفائض من المواد الغذائية الناجمة من اتباع الطرق العملية الحديثة في الزراعة على حين لم تستطع بلاد كالهند والصين ثن من المجاعات المزمنة أن تحصل على هذا الفائض من الغلال . ولو كان الامر يقتضى حصول البلاد التي لديها النقص في المواد الغذائية مما في البلاد ذات الفائض الغذائي لكان تناول الموضوع في الوقت الحاضر مثيرا حتى من الوجهة الاقتصادية أو من وجهة التجارة الدولية بصرف النظر عن الناحية الانسانية أو ناحية التعاون العالمي أو السلام الدولي ، فالولايات المتحدة مثلا قد أجبرت على أن تستورد من الاسواق العالمية ما يساوي ملايين من الدولارات لتتخذ الزراعة مما يسودها ، ولقد أشار اللورد بويد أور (٢) الى سلسلة

(١) راجع مؤلف السير جون ميجو عن « تحقيق في نواح معينة من الصحة العامة في حياة القرية بالهند » طبعة نيودلهي عام ١٩٣٣ ص ١٠

(٢) راجع مقال لورد بويد - أور عن « مشكلة الطعام » بمجلة الأمريكى الفنية طبعة نيويورك عدد أغسطس سنة ١٩٥٠ .



« ان الوفرة فيما تنتجه الولايات المتحدة ألقت على اقتصادياتها عبئا ثقيلا. النتائج المقوتة التي ينطوى عليها كثرة انتاج المواد الغذائية عندما قال وأخذت الان تؤثر تأثيرا سيئا في تقدمها ، فالى الحادى والثلاثين من يناير سنة ١٩٥٠ دفعت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة ٢٤٧٠ مليون ريال ثمنا للزيادة التي في الاسواق من المواد الغذائية . وتمشيا مع هذه السياسة حدد الانتاج ، ففي سنة ١٩٥٠ قلّت مساحة الارض المزروعة قمحا بمقدار عشرة ملايين فدان عما كانت عليه سنة ١٩٤٩ ومثلها سنة ١٩٥١ حتى أصبح مجموع ما يزرع قمحا بها ٦٠ مليون فدان . ولما كان زارعوا الولايات المتحدة يشترون في السنوات الاربعة ما قيمته ٩٠٠٠ مليون دولار من المصنوعات سنويا فكل نقص في قدرتهم الشرائية يترتب عليه زيادة في بطالة العمال في المدن . وهذا بدوره يدعو الى تخفيض في طلب المواد الغذائية ذات الاثمان غير الزهيدة .

ولقد حدث تخفيض في هذه المواد بنسبة تترواح بين ٥ و ١٠ في المائة بعد الحرب فزاد هذا في المواد غير الرائجة في الاسواق .

وبينما هذه الحالة تسود العالم جملة فان البلاد التي يزيد فيها السكان ببطء أو يقل سكانها عددا والتي نجح فيها تطبيق العلم على الزراعة هي البلاد التي بها وفرة في المواد الغذائية .

والواقع أن كميات الاغذية زادت في الحاجة اليها حتى ان هذه البلاد التي بها وفرة نسبية في المواد الغذائية وارتفاع معقول في مستوى المعيشة — بها تباين عجيب في مقدار الغذاء المستهلك ونوعه بسبب اختلاف السكان موطنها وطبقه وحرقة ، ولكن هذا الاختلاف في القيمة الغذائية للاطعمة المختلفة يمكن علاجه — كما رأينا من قبل — ببعض الاجراءات الاجتماعية سواء من قبل الولاية أو من قبل الحكومة الرئيسية .

ولقد أشار الاقتصادي الزراعى الأمريكى دكتور تولي (١) الى هذا الموضوع بقوله : « أولا في أفضل بلاد العالم في المواد الغذائية جماعات من ذوي الدخل المنخفض وهؤلاء في حاجة الى مقادير من المواد الغذائية الوقائية وبخاصة من مستخرجات الالبان والخضر والفواكه ، وفي بلاد المجموعة الثانية في المستوى الغذائى يجب أن تضاف مقادير من هذه المواد الغذائية الوقائية لكل السكان تقريبا وخاصة بامدادهم ببعض الزلايات اذا أريد لهم أن يصلوا الى مستوى مناسب في التغذية .

وثالثا في كل البلاد ذات المساحات الواسعة كالهند والصين وجزء كبير من المناطق المدارية نقص لدى جميع السكان في كل ألوان الغذاء ما عدا الغذاء الذي يولد القدرة على العمل الجسمى » .

والفروق في الكمية والنوع في أنواع الغذاء المختلفة في الامة الواحدة ليست في اتساعها كالفروق بين ابلاد المختلفة . وبعبارة أخرى

(١) راجع بحث هوارد تولي عن « التناسب الزراعى والتغذية » في طبعة تيودور شولتز عن مؤلف « الطعام من أجل العالم » شيكاغو (١٩٤٥) صفحات ١٦٦ - ١٦٧ .



فان تضيق الفروق بين فئات الشعب الواحد فى مستويات المعيشة أمكن تحقيقه لان هذا الاجراء يدخل فى اختصاص الحكومة ومسئولياتها . ومن الاسف الشديد ألا نرى أى مجهود فى هذا السبيل « بين الأمم المختلفة » ولا نرى الا تباينا دوليا جاثما لا يزول . برغم الجهود فى الولايات المتحدة . والخبراء من حسن الحظ - بل السياسيون أيضا على علم بهذه المشكلة ، فقد أعلن مؤتمر الينايبع الحارة للتغذية والزراعة Hot Springs Conference on food and agriculture سنة ١٩٤٣ أن لا فائدة فى انتاج وفرة المواد الغذائية ما لم تكن لدى الافراد والامم أسواق لشرائها . ويجب أن تتسع اقتصاديات العالم حتى تجعل القوة الشرائية قادرة على تزويد كل البشرية بما يلزمها من غذاء . فاذا وجد العمل لكل عامل فى جميع البلاد واتسعت مجالات الصناعة ، وألغى الاستغلال ، وزاد الانتقال بين أنحاء بلاد بعينها وبين بعض البلاد والبعض الآخر وتحسنت وسائل المال من حيث ايداعها وتداولها فى البلد أو بين البلاد المختلفة ، وبقي التوازن الاقتصادى بين الدول ، فالغذية التى ينتجها العالم تصبح فى متناول الجميع .

ثم جاء فى التقرير بعد ذلك « أن أكبر المسئوليات هى فى أن تراعى كل أمة أن لديها الغذاء الكافى لحفظ حياة مواطنيها وصحتهم . وبلوغ هذه الغاية هو الذى يقرر مصيرهم السياسى . ولكن كل أمة تستطيع أن « تبلغ هدفها كاملا اذا ما تعاونت مع الأمم الأخرى وعملت عملا مشتركا » . وهذا هدف عظيم القيمة بالنسبة لعالم فرقته الخلافات الجنسية وسمم أفكاره دين القومية الحديث . وأن تنفيذ هذا الاقتراح لن يكلفنا شيئا مذكورا اذا قيس بما يتكلفه العالم من النفس والاموال اذا ما قامت حرب عالمية ثالثة أو حروب محلية كالحرب الكورية على سبيل المثال .

هذه الصورة مؤلمة الى حد كبير ولكن تصرفاتنا اليوم تجعل الامر مزيدا من السوء بدلا من أن يتحسن . ومع أن كل العوامل التى ذكرناها هى التى دعت الى هذه الفروق المؤلمة بين الدول فى الحصول على الغذاء وفى انتاجه فكلها يمكن أن نرجعها الى سببين رئيسيين : الزيادة الضخمة فى عدد السكان والنقص المخيف الذى يكاد يكون عالميا فى الموارد الطبيعية . ولقد تنبه المفكرون أخيرا الى هذه الأزمة المزدوجة ولكن لا بد كالعادة - من مرور وقت طويل حتى يتحول هذا الشعور بخطورة الحالة الى أوامر حكومية تقف نمو السكان أو تطور البيئة التى يعيش فيها الزارعون وأولئك الذين يقفون فى طريق الطبيعة السوى فى جميع أنحاء العالم .

ويمكن أن نوجز نمو السكان وما فى أيدينا فى الموارد فى شئ من التقرب الى الأرقام الحقيقية . ان بالعالم اليوم حوالى بليونين وربع البليون من السكان . وفى صبيحة الغد سيتناول طعام الافطار ستون ألف شخص زيادة على عدد اليوم ، بمعنى أن سكان العالم يزيدون من عشرين الى اثنين وعشرين مليون نسمة كل سنة . والواقع أن هذا ليس بالكثير اذ قد بلغت الزيادة سبعة عشر مليونا سنويا فى الأعوام العشرة الأخيرة برغم ويلات الطبيعة وما جره الانسان منها فى أثناء



الحرب العالمية • وإذا أخذنا بهذه النسبة في الزيادة فسيبلغ سكان العالم ٢٣/ من البليون سنة ١٩٧٢ وسيبلغون ثلاثة بلايين سنة ٢٠٠٠ بناء على تقدير أحد الثقات •

فهل نحن أكثر عددا مما يجب أن يكون ؟ من الجائز أنه ليس كذلك • ان عشرة بلايين أو عشرين بليوناً ليس بالكثير لو تيسر الغذاء الكافي وسائر الحاجات الضرورية ووسائل الرفاهة لهم • ولكننا على علم بأن نصف سكان العالم أو أقل من النصف بقليل نصفهم من سكان آسيا سيأوون الى فراشهم جائعين هذا المساء • فإذا لم تكف كمية الغذاء الحالية جميع العالم على مستوى معيشة الفرنسي أو الإيطالي أو الهندي أما لعدم كفاية الغذاء أو لتقص في القوة الشرائية أو لسوء التوزيع فان موارد العالم الطبيعية وموارد التغذية البشرية سائرة الى العدم • هذا هو المستوى الثاني اذى يجب معالجة مشاكل السكان وحالات التوتر الدولية على أساسه •

ومن النظريات التى ذهب اليها أحد مذاهب الراى من وقت غير بعيد : أن الفقر انما يوجد فى أحضان الثراء • وهذا المذهب لا يزال باقيا الى الآن • فالكثير من القادة السياسيين فى الهند مثلاً يؤمنون بقوة أن الهند فى امكانها أن تطعم وتكسو وتسكن وتعلم وترفعه ثلثمائة مليون نسمة وأكثر من ذلك فى مستوى مرضى للحياة • وأصحاب هذا المذهب لا يرون أنه توجد مشكلة سكانية أو أن المجاعة على الأبواب اذا كان هناك تحديد النسل • ومن رأيهم أن ما فى الهند أو غيرها فى كل بقاع العالم فى شقاء وتعس بسبب الجوع ليس راجعا الى ذلك وانما هو راجع الى حد ما أو راجع - كلية - الى وسائل الانتاج الخاطئة ، وأكثر من ذلك الى التوزيع الخاطيء •

وهناك يروى مذهب آخر حديث أقرب الى الصحة وهو ان المسألة ليست مسألة الفقر بين أحضان الثراء وانما هى الفقر بين أحضان الطبيعة التى يشتد فقرها كل يوم عن اليوم الذى قبله • وقد أشار الى هذا كولن كلارك بقوله : « كثيرا ما تظهر العبارات الشائعة بين الناس عن الفقر فى أحضان الثراء انها أبعد الأقوال عن جادة الصواب • ان هذا الفقر المتغلغل بين الطبقات لا يمكن أن يعالج بإصلاح وضع سياسى أو نظام اقتصادى • وعلاج هذا الأمر لا يكون إلا بفهم صحيح لما بين أمننا الأرض والطبيعة من اتحاد تام • ان عدم ادراك هذه الحقيقة ( حقيقة وحدة الطبيعة ) كان سبب حرب الجهالة العمياء التى شنها الانسان على الطبيعة ردحا طويلا من الزمان • وقد ترتب على هذه الحرب تلف التربة ونفاد الموارد الطبيعية • وكلما زاد سكان العالم واجتثت الغابات لتفسح السبيل الى بناء المساكن واستعمال الاخشاب وكلما حرث الانسان الحقول وتقدم الى الامام ضعف خصب التربة وقضى عليها آخر الأمر • قال السيد وارد شبرد (١) : لقد أفلح الانسان الحديث فى أمرين ، لكل منهما القدرة الكافية للقضاء على

(١) راجع مؤلف وارد شبرد عن الطعام أو المجاعة طبعة نيويورك ١٩٤٨ ص ٥٦ •



المدنية • أحدهما الحرب الذرية • والاخر هو تحليل الأرض • والأمر  
الأخير هو أشدهما فتكا • فالحرب تبعث الفوضى أو تقضى على النظام  
الاجتماعى الذى هو أصل المدنية • أما تحليل الأرض فهو يقضى على البيئة  
الطبيعية التى هى أساسها •

لقد ظل الانسان طيلة ثلثمائة سنة أو أكثر يتصرف ازاء الطبيعة  
كما لو كانت مواردها لا تنفذ • حقيقة أن الفداء ساعته تتجدد • وإذا  
لم تستغل الأرض استغلالا شديدا ( وهذا الشرط هام فان الاجابة  
معلقة عليه ) فهى تعطينا محصولا جديدا فى السنة القادمة والتى بعدها  
وهكذا ، ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة الى ما نحتاج اليه من المعادن ،  
فهذه الموارد التى لا تتجدد على مرور الايام تستخرج من الأرض فى  
مقادير محدودة • وبعضها فى اعماق سحيقة أو مختلطة بمواد غريبة  
مما يجعل الحصول عليها فى غاية المشقة • فضلا عن أن هذه المعادن  
التي نعرفها والتي نستطيع الحصول عليها بدون كبير عناء موزعة فى  
أنحاء العالم توزيعا غير مبنى على أى أساس •

ولو كان فى استطاعتنا دوام الانتفاع بما تخرجه الأرض من المعادن  
لكان هذا مبعثا للرضا • ولكن الواقع أن فيها خسارة دائمة - اما  
خسارة تامة كما فى الوقود أو خسارة طفيفة كما فى الرصاص المستعمل  
فى البطاريات - واعتمادا على النسبة الحالية لاستخراج المعادن  
واستهلاكها نجد أن مواردها تستنفد بكميات ضخمة علما بأن هذه  
الموارد لا بد نافذة آخر الأمر •

وكل ما فى بطن الأرض من معدن كالنحاس أو القصدير لا يتجدد  
سنة بعد سنة بدلا مما نستخرجه منه • ولا شك أن الانسان ينتقل  
الى مستودع جديد فى النجم اذا ما سلك السبيل اليه • ولكن اليوم  
الذى ينتهى فيه النجم قريب - بل قد جاء هذا اليوم فعلا فى بعض  
المناطق وعند ذلك يبطل العمل ويقف العامل •

وقد اتبع الانسان فى سائر الجماعات البشرية المختلفة - سياسة  
اقتصادية استغلالية محضة ، يأخذ خيرات الأرض ولا يمنحها فى  
مقابلها شيئا • لقد أساء استغلالها بحيث أتلّف القشرة الرقيقة التى  
تعلو التربة فى موسم ممطر واحد ، وهى لا يمكن أن تعود الى حالتها  
الأصلية الا فى عدة قرون • وقد أزال الغابات حتى حرم التربة الرطوبة  
الضرورية لها • وحتى اذا لم يغل الانسان فى اتلّاف التربة واضاعة  
الماء فانه غلا فى الرعى وفى استنبات المحصولات • ولقد قلب التوازن  
البيولوجى فى الطبيعة بما ساقه اليه طمعه الى قتل الحيوان واتلاف  
النبات • وأرهق الأرض حتى أفقدها خصبها وتحلّت تربتها فأفنهك  
بذلك البيئة التى يعيش فيها حتى أصبحت فى حاجة الى عدة قرون  
لكى تعود الى سبيلها الاولى •

هذا ولو أن ما أتلّفه الانسان من البيئة الطبيعية التى يعيش فيها  
لا يختلف الا فى الجزئيات بين قطر وقطر فانه سبب فروقا كبيرة فى  
الانتاج فى الاقطار المختلفة • فبصرف النظر عن عوامل التعرية التى



تؤثر فى التربة - بتوقف خصبها على طرق الزراعة المختلفة وأشعة الشمس والأمطار والنبات والحيوان وكل ما تمددها به الطبيعة أو تسلبها إياه . وهذه العوامل تختلف من قطر الى قطر بحيث لا يتفق حقلان من القطن أو الأرز - ولو نظريا - فيما يغلان ، من الياف القطن أو حبوب الأرز ، وإذا ما أضفنا إليها الفرق بين مستوى الثقافة لدى زارعى الاقطار المختلفة فلا ريب فى زيادة الفرق بين غلة كل منها .

وغلة الأرض الزراعية فى أمريكا وكندا لا يمكن بأية حال أن تعد نموذجية بالإضافة الى سائر البلاد وهى متوقفة على حياة الأرض الطويلة أو لعلها متوقفة على حياة الأرض ذاتها . وليس انهاء قوة الأرض ونقص خصبها مقصورا على بلد دون آخر ، انه ينتشر كما ينتشر الوباء ، فى كل بلاد العالم - ما عدا مساحات صغيرة فى شمالي أوروبا الغربى لم يحتفظ بالغابات على أساس استمرار استقلالها بل هى تجث من جذورها ، وتستغل المراعى الى أبعد الحدود . وينخفض مستوى المياه وتفيض الأنهار وتغير مجراها . ان الطبيعة قد اختل ميزانها ، وان يد الانسان الجاهلة المدمرة قد ألقت بكرة الشقاء على العالم لتجرى مجراها فيه .

وفضلا عن هذه الاعمال الخاطئة حال جشع الانسان فى استغلال ماله دون زراعة الأرض بما يناسب تربتها . وليس فى العالم كله أرض يزرع بها المحصول المناسب لتربتها بصفة مستمرة ، وانما بما تأتى به الحاصلات من ربح سريع . وتطبق القواعد الاقتصادية الموضوعة للصناعة على المسائل الزراعية دون نظر الى القوانين الطبيعية والحيوية التى تتحكم فى صلاحية التربة وفى رأى السيد وليم فوت (١) أن أشد ما يصيب التربة من ضعف من اثر انهيار المطر الذى لا ضابط له . ان الدورة المائية ( دورة الماء من الهواء الى الأرض وعودته مرة أخرى الى الهواء عن طريق التبخر الذى يحدث فى المحيطات عادة ) لا تنتظم وينبني على ذلك الفيضانات وتعرية التربة وانحلالها .

وفى الاحوال العادية تغطى الأرض طبقة من البقايا النباتية وهذه تمتص ماء المطر وهذا الماء يتسرب منها ببطء فى أثر جاذبية الأرض . وأرض الغابات مثلا تحتفظ بقدر غير قليل من الماء له أكبر الاثر فى ضبط الفيضان فاذا ما أزيلت الاشجار أو الحشائش أو غيرها مما يغطى سطح التربة بفعل الفأس أو المحراث أو الرعى أو الحريق أو الحيوان تأخذ طبقة البقايا النباتية فى الاختفاء ويعقب ذلك زوال الطبقة العليا فى التربة ثم يعقب ذلك انحلال جزئى يليه انحلال تام . يضاف الى كل ذلك ما يحدث فى تكوين التربة من تغير . والتربة المشالية كانتى ترى فى المراعى محببة تسمح بتسرب الماء فاذا ما تفتتت هذه الحبيبات بسبب الزراعة غير الأصولية أو من تلف بعض المواد العضوية يشتد تماسك التربة وتزيد صلابتها فاذا ما أمطرت السماء مطرا غزيرا فقد امتلأت المسام الضيقة بالماء ويبقى الماء على التربة . ونظرا الى عدم امتصاصه يسيل على سطحها . وهذا لا يسبب الفيضانات الضارة فحسب بل

(١) راجع مؤلف وليم فوت «الطريق الى البقاء» طبعة نيويورك عام

١٩٤٨ ص ٩٧ .



يحمل من التربة ما يملأ البحيرات ومخازن الماء . ويقول السيد فوت « أن من أكبر العوامل التي تؤثر في تسرب المياه وهو ما يدعو آخر الأمر إلى انحلال التربة واحلال الحاصلات الزراعية محل النباتات الطبيعية . »

أن زراعة المحصولات التي تزرع في خطوط متوازية كالقول والقطن والفلال والطباق تفقد من تربة الأرض مائة ضعف أو أكثر ما يفقد من أرض القابات والمراعى ، على أن الجيوب الدقيقة كالقمح والشعير والشوفان تفقد من ١٦ إلى ٤٠ ضعفا لهذه الكمية .

وليس انحلال التربة مقصورا على استراليا أو الولايات المتحدة . أن جهل الانسان وسوء استعمال الأرض عدة قرون كثيرة تركا أثرهما في معظم البلاد . وأن في المكسيك وشيلي والولايات المتحدة واليونان وإيطاليا والشرق الأوسط والهند والصين واليابان وأستراليا لشاهدا على ما سببه الطمع من استهلاك الموارد التي لا تعوض ، وانحطاط الزراعة ، وتسرب ما لا غنى عنه من الماء ، والانحلال الشديد في تربة الأرض . ولن ينقذ الموقف إلا تحديد شديد في النسل وابقاء على الموارد الطبيعية . فكلما زاد عدد السكان نقص ما يخص الفرد من الأرض الزراعية وهذا يعنى بطبيعة الحال نقصا في الحاصلات وخفضا في مستوى المعيشة . ولما كان التباين في مستوى المعيشة قد وصل إلى مستوى مؤلم في البلاد المختلفة فلن يستطيع الانسان أن يخفض مستوى المعيشة الحالي لأنه غير مرتفع ، وأمام هذه الأزمة فلا مجال للتحديث عن التزامه الانسانية أو اعلان حقوق الانسان في الهند أو في الصين حيث بسجد الانسان ويزحف ويستجدي لقدح من شعير أو فلس من نحاس . بل كيف تكون هناك كرامة انسانية أو حريات أربع اذا بلغت الوفيات في بعض البلاد نصف سكانها قبل بلوغ العاشرة أو اذا كان ما يتقاضاه الانسان أجرا على أدنى الأعمال لا يتجاوز الملائيم . ولا خلاص للعالم إلا بأن تستغل الموارد المتجددة إلى أقصى حد لا بالقضاء على خصوصيتها ثم تسخير العلم في تعويض ما يضيع من اثروة الطبيعية بأساليب غير علمية ولا باستنفاد الموارد التي لا تعوض ، ولكن بالمحافظة على ما في العالم من خيرات .

ويجب ألا تقابل شدة الحاجة المتزايدة إلى هذه الموارد بزيادة الاستغلال بل بخفض الطلب . وهذا يعنى الحد من زيادة السكان وحفظ التوازن بين عدد السكان وقوة الأرض الانتاجية . قال الدس هكسلى (١) في هذا الصدد « أن ما في العالم من اشقاء مروع لا يخففه الكلام الرقيق ولكن علاجه في العمل على القضاء على أسباب هذا الشقاء » .

وتأسيسا على هذا القول فانه مع صحة ما قدمنا في أن انحلال وانهاك قوى الأرض وإزالة القابات وانخفاض مستوى الماء وسد مجارى المياه له آثار أشد خطورة من نفاذ الموارد المعدنية فليس معنى هذا أنه لا سبيل إلى الخلاص ، وأن الجنس البشرى مقضى عليه بالهلاك نتيجة لنفاذ الموارد العالمية سواء ما كان فيها متجددا أو ما كان غير قابل للتعويض . ثم أن في محاولة الإبقاء على ما في العالم من خيرات

(١) راجع مؤلف الدوس هكسلى المرجع السابق .



يوجد فروقا كبيرة بين بعض البلاد وبعضها الآخر . ويجب ألا تنسى أنه حتى في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة لم يوجد بها إدارة لحفظ الخصوبة إلا من أمد قريب ، ومن البلاد - كالهند - ما لا يوجد بها هذه الإدارة ، ومع أن عناية أمريكا بتربتها تفوق غيرها من البلاد فقد شهدت انسداد مجارى الأنهار وانخفاض مستوى الماء .

والاتحاد السوفيتى الذى عمل المعجزات فى كثير من النواحي بالرغم من حداثة العهد وبالرغم من العوائق الاقتصادية لم يرقم بأى إجراء لوقف انحلال تربته . ومما قائه جون فيشر (١) فى هذا الصدد « من أسباب قلة محصول الأرض فى روسيا انهاك تربة الأرض . لقد استغلت استقلالاً قويا عدة قرون ، ولم يكن فى إمكان الروس اصطناع أية مادة مخصبة لتعيد إلى الأرض خصبها ، وقد حرمها استعمال الزحافات بدل الخيل فى انتقال السماد . ومن أسباب ضعف المحصول فيها قلة الأمطار إذ لا يزيد المطر على ست عشرة بوصة فى أجود القطاعات الزراعية فى أوكرانيا . ومع تقديرنا لهدين السبين يتضح أن الزراعة فى روسيا متأخرة ، وهو أمر غريب بالنسبة لروسيا ولا يستند إلى أساس معقول . والواقع أنه لم يعمل أى شئ ليمنع انحلال التربة ، وما أكثر ما يلحظه السائح السيط من آلاف الأفدنة التى أتلفتها عوامل الانحلال ولا يوجد خزان واحد أو سد مبنى فى أى مكان فى غربى روسيا »

ومع ذلك فليس بعيدا عن الاحتمال أن توقف جميع الأعمال التى تسبب انحلال التربة والمجاعة فى جميع أنحاء العالم . فانه إذا عمم اتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على موارد الأرض وتقدمها ولو بالقدر الضئيل الذى يؤهلنا له علمنا القليل ، فالأمل متسع لتخفيف هذه المسألة . وإذا كان من غير المستطاع تقدير هذا الأثر فى أرقام فلا شك أن هناك أملا فى تحسين الأحوال فى المستقبل إذا وضعت معلوماتنا الحالية موضع التنفيذ فى جميع أنحاء العالم . ولقد كتب الكثير عن انحلال التربة فى الولايات المتحدة وأستراليا والشرق الأوسط . ولو أن الولايات المتحدة يحق لها أن تفخر بان لديها إدارة للمحافظة على التربة وأن الأعمال الزراعية فيها مبنية على أحدث ما وصل إليه العلم الحديث فقد هالها - بل لقد أزعجها - ما كتبه كثير من العلماء فى هذا الموضوع . وهذا كله فى بلاد بلغت فيها المعيشة أعلى مستوى فى العالم وطبق العلم على جميع المسائل اليومية العادية وانتشرت عادة منع الحمل انتشارا واسعا . أما فى الهند والناس لا حد لزيادتهم فاذا ماتوا فلا يحزن أحد على موتهم - فقد أصبح انحلال التربة مشكلة خطيرة . ومع هذا فالناس - وسبعون فى المائة منهم يعتمدون على الزراعة فى كسب قوتهم - يجهلون كل الجهل الحرب المشتعلة بين ظهرائهم والتى تهدم أساس المدنية الهندية . ولكن الحكومة التى لا تزال تتبع سياسة ترك الحبل على الفارب فى

(١) راجع مؤلف جون فيشر عن «لماذا يتصرفون كالروس» طبعة نيويورك عام ١٩٤٦ ص ٢١٤ .



المسألة السكانية قد عمدت أخيرا الى سياسة التشجير وتنمية الغابات ولكن لا يدرى أحد عدد ما امتدت جذورها من الأشجار في هذه التربة التى فقدت خصوبتها من كثرة ما استغلها السكان . وتتحدث الحكومة عما تعتزم القيام به لتزيد رقعة الأرض المزروعة حتى تصل الى مستوى الاكتفاء الذاتى فى الغلال سنة ١٩٥٢ ! ولكن طبقة التربة العليا - دون أن يعرف أحد أو يرى أحد - تذروها الأعاصير أو يمحوها الفيضان فى هذه الأثناء . وبينما يقرر خبراء التربة أنه لا بد لتكوين بوصة من التربة من مرور ثلثمائة سنة أو ألف سنة لا يدرى أحد بأى سرعة تفقد هذه التربة الخصبة . وليس الأمر مقصورا على ألا زيادة فى مساحة الأرض الآن بل ان ما فى أيدينا من الأرض فى نقص مستمر بما يطفو عليها من رمال الصحراء أو مياه البحار . نذكر على سبيل المثال المنطقة التى تبلغ مساحتها ٨٠٠٠٠ ميل مربع الواقعة على مقربة من وادى نهر ستلج Sutlej أخذت الصحراء تزحف ببطء وباستمرار حتى أحالت الأرض الزراعية الى صحراء مجدية . وهذه صحراء راجبوتانا Rajputana قد سدت الرئة اليمنى للهند بالرمال والأملاح ، وفى هذه المنطقة تهب الرياح الشمالية الشرقية مدة ستة أشهر سنويا حاملة الأملاح والرمال لهذه الصحراء فى حين تهب الرياح العاتية المحملة بالرمال الى الشمال الغربى فى الهند . وهكذا اتسع نطاق الصحراء فى الهند ، وكانت سببا فى تحويل مجرى النهر Indus الى الغرب ومجرى نهر ستلج الى الشمال .

وكلما كان موسم الأمطار أو حتى فى الصيف لا يوجد بالمطر الكافى فى الهند تجف البرك والبحيرات والآبار ، وينخفض مستوى الماء فيها بحيث يصعب رفع الماء منها الا بجهد شديد . وقد شغلت مسألة الجفاف عقول الفلاحين كثيرا فى الأيام الأخيرة . ولقد انخفض مستوى الماء فى بعض المناطق حتى أصبح لا يمكن رؤية الماء فيها الا بعد عمل حفرة عمقها ثلثمائة قدم .

وليس لدينا تقويم بمساحة الأرض التى أصيبت ، ولكن بناء على تفسير السير هارولد جاوفر مدير إدارة الصحراء الهندية « كان انحلال التربة سببا فى خفض الانتاج فى مساحة قدرها ١٥ مليون فدان » ومن رأيه أن انحلال التربة ونقص الخصب من أخطر المسائل التى تواجه الهند الآن . ولم تكن أهمية الغابات فى رعوس التلال معروفة هناك الا حديثا . وكانت الغابات من أموال الدولة المساحة لا يمكنها أحد ، فكان الفلاحون يقطعون الأشجار ويأخذون أخشابها ويفدون ماشيتهم ويرعون فيها أغنامهم وماشيتهم وهذه تتلف ما بقى منها فى النهاية وكثرة البقر فى الهند وضغطها أشد من ضغط السكان فان فيها ربع ما فى العالم منها وأكثر الماشية عبء ثقيل لا فائدة منه على الأرض » .

وليس هذا كل شيء . فان الحاجة الى الوقود بلغت حدا جعلهم يقطعون الأشجار دون تمييز بينها ولم ينبج من ذلك أشجار الكافور التى كانت على جوانب التلال بمنظرها البديع وسحرها الرائع .



وكانت الاخشاب نهبا مقسما بين الاهالى تستخدم فى شتى الامور وما من مكان فى جميع أنحاء الهند الا كان شاهدا على قطع الغابات وانحلال التربة وانخفاض مستوى الماء ونقص الزراعة ومع هذا تهتم الحكومة بتحديد النسل ، بل انها وجهت عنايتها الى خفض نسبة الوفيات ورفع مستوى المعيشة . ولا يدري احد متى تقع المعجزة أو كيف تقع . أو لا شئ يدفع هذا البلاء الا معجزة . فى هذه الأثناء يزيد سكان الهند أكثر من أربعة ملايين نسمة فى كل عام . كيف اذن يكون الخلاص من انحلال التربة ؟ هل من سبيل الى أن تعد الارض تراثا مقدسا يجب استعماله برفق وتبليغ ذلك الى من يولد بعد من الأبناء والأحفاد . ربما بلغنا المراد بخمس : الاولى دراية مبنية على العلم والثانية نشر هذه المعلومات بين الشعب والثالثة تنفيذ ما تقضى به المعلومات بكفاية فنية منظمة . والرابع رأس المال أو الرصيد الكافى الناتج من زيادة الانتاج على الاستهلاك حتى يمكن تنفيذ المشروع على أوسع نطاق . واخيرا اصلاح كل شبر من أرض بأسلوب مبنى على دراسة وفهم . ومتفق مع أفضل وسائل الزراعة أينما كانت هذه الأرض وأيا كان مالكاها . وكل أرض غير مزروعة لأسباب عنصرية أو استعمارية أو تعسفية يجب أن توضع فى أيدي من يحسن استغلالها وبذلك يزيد كمية الغذاء العالمى تحت اشراف هيئة دولية اذا لزم الامر .

وبينما تعجز الجهود عن أن تنقص الفروق الواسعة بين مستويات المعيشة فى البلاد المختلفة تختبر « أزمة مزدوجة » شديدة فى معظم بلاد العالم وبخاصة فى البلاد التى بلغ فيها تكديس السكان أقصى مدى له . وفى هذه البلاد التى تحتاج مشكلتها السكانية الى حل ليس أمرها مقصورا على أن أغذيتها لا تزيد وفقا لزيادة سكانها . ولكن مصيبتها الكبرى هى فى أن هذه الأرض التى هم فى أشد الحاجة اليها تقلت تدريجا ودون وعى منهم بسبب الجهل والطمع وسوء استخدام تربة الأرض . فضلا عن هذا الاستغلال الذى أنهك قوة الأرض أخذت الموارد الأخرى تنقص بسرعة من شأنها أن تؤدى الى افلاس العالم فى المستقبل القريب .

أن هذه الظروف مؤلمة لا شك . ولكن ما يزيد الحالة سوءا أن البلاد المكدسة السكان هى أكثرها استعدادا لزيادة المواليد . فهى تتبع سياسة تحسين الخدمات الصحية بل هى ستوسع فى هذه السياسة على مر الأيام . وكلما زاد استخدامهم للوسائل الحديثة فى الوقاية والعلاج زادت قدرتهم على خفض نسبة الوفيات بما فى ذلك وفيات الاطفال والإمهات . أن هذا المستقبل المرجو لا يجلب الا زيادة فى خطورة المسألة التى تتمشى مع زيادة السكان . وهذا لا يعنى أنه علينا أن نغلق أبواب المستشفيات ونقضى على مهنة الطب فانه أمر لا يمكن أن نفكر فيه من الناحية الإنسانية على الأقل فضلا عما يقتضيه التطور من المرور فى هذه المرحلة للوصول آخر الامر الى التوازن السكانى بين المواليد والوفيات فى جانب وبين ما لدينا من الموارد فى الجانب الآخر . وقد تتخذ هذه البلاد السبيل الى الحد من زيادة السكان ولكن ثقافة هذه البلاد ومعظمها فى آسيا ستقاوم الى حين كل الوسائل



الاختيارية للحد من زيادة افراد الأسرة . وأمام هذه الحالة ذات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية يبدو أنه من الاجرام الاحتفاظ بأراض قليلة السكان مما يعد خالياً في الحقيقة بالنسبة الى غيرها من الأراضى لأسباب سياسية أو عنصرية أو استعمارية .

أين تقع هذه الاراضى وما الذى فى وسعها أن تنتج وما العوائق التى تحول دون تحسينها واستغلالها . هذه الاراضى كما رأينا من قبل تشمل استراليا والبرازيل وكندا والارجنتين ووسط أفريقية وسيبيريا ومنشوريا الى غانة الجديدة وبورنيو وجزيرة سليمان وهبريد الجديدة وكاليدونيا الجديدة . وليست دراسة هذه الاقاليم من الناحية الاقتصادية - وهى الناحية الزراعية فى أساسها - ضرورية فى بحثنا الحالى كما سبق بيانه من قبل ، ومع ذلك فالاراضى التى فى المحيط الهادى مثل غانة الجديدة وبورنيو حيث عدد السكان الاصليين قليل والسكان البيض أقل - يمكن أن تستقبل فى المستقبل عدداً من المهاجرين الاستيويين وغانة الجديدة أو ايريان اسمها الحديث أكبر الجزائر فى الارخبيل الاندونيسى وتبلغ مساحتها ٣١٢٠٠٠ ميل أو قدر مساحة الجزائر البريطانية مرة ونصف مرة والسيادة السياسية لهذه الجزيرة لا تزال موضوع نزاع . ويرى الاندونيسىون أن لهم الحق فى ملكيتها على أنهم أصحاب الحق فى كل ما تملك الحكومة الاستعمارية المطرودة ، أما الاستراليون الذين لم تفهم سياسة جعل استراليا « قارة بيضاء » فلا يرضيهم نقل سيادة ايريان من الهولنديين الى الوطنيين . كذلك فان الامريكيين الذين ليس لهم مطامع استعمارية فى الجزيرة ويودون أن تبقى الجزيرة لأسباب حرية فى أيدى صديقة دون علم بمن تكون هذه الايدى الصديقة الآن - علماً بأن الصداقة والعداوة تتناوبان كثيراً فى السياسات الدولية بشكل مثير . وهكذا نرى أنه فى حين يدعى الاندونيسىون ملكية الجزيرة كلها لا يزال يحكم الهولنديون نصفها ( ١ ) الغربى ( ١٦٠٠٠٠ ) ميل مربع والباقى فى حماية استراليا وأيا كان صاحب السيادة فى ايريان فليس فى وسع الهولنديين والاستراليين استعمارها أو العمل بنجاح فيها لان عدد البيض فيها لا يتجاوز واحداً فى المائة من عدد سكانها .

ويبلغ سكان الجزيرة الاصليين - الايريان - حوالى مليون ونصف مليون نسمة ولو أنه لم يعمل فيها أى احصاء فى أى يوم من الايام . وتتردد كثافة السكان فيها بين ٢ ، ٣ ، ٦ ، والمتوسط العام لكثافة الجزيرة كلها حوالى ٤ فى الميل الواحد . وليست أرض الجزيرة قليلة الانتاج وبالرغم من أنها جبلية الا أن فيها انهاراً كثيرة ذات مقادير كبيرة من الماء ويبلغ متوسط المطر السنوى فيها مائة بوصة ، وتتردد درجة الحرارة فيها بين ٧٣ و ٩٢ درجة فهرنهايت ويشبه مناخها مناخ جنوبى بلاد الهند .

وقد وضعت كل من استراليا وهولندا للجزيرة نظاماً اقتصادياً خاصاً يقضى بأن ينتزع منها المواد الخام باستخدام رأس المال الاجنبى والعمل الوطنى أما الزراعة فقد عاق تقدمها رغبة الحكومة فى الربح

(١) كتب هذا قبل استقلال البلاد .



السريع وعدم وجود ذوى الكفاية الفنية فى العمال ، فهى زراعة بدائية الى أقصى حد ولم يبذل أى مجهود لتقدمها لان العمال فيها يؤجرون ويعملون على أساس نظام اقتصادى استخراجى . وليست العلاقة بين الفلاح والارض علاقة ملكية وهذا ما جعل المستوى الزراعى فيها منخفضا .

قال فلنكس كيسنج (١) فى أثناء مناقشته لمساوى تسخير الاوربيين للوطنيين فى العمل : « يتأثر المجتمع الوطنى كما تتأثر الافكار الوطنية بقضاء الاهالى بعبيدين عن قراهم فترة طويلة من الزمان فى خدمة الاوربيين . ومعظم سكان الجزيرة من الرجال يلعبون هذا الدور ، وقد ظهر من احصاء سنة ١٩٣٨ فى غانا الجديدة ان ٢٢ فى المائة من البافين ( أى ٤١٠٠٠ من ١٨٧٠٠٠ ) كانوا ضمن العمال . هذا ولو أن سكان بابوا وسليمان قليلون فان نسبة الجماعات التى رحلت للعمل لا تقل عن هذه النسبة . ومع هذا ففى المنطقة اليوم تبدو ندرة العمال واضحة فى كل مكان وبخاصة فى غانة الجديدة لان استراليا والحكومات البريطانية اتبعت فيها سياسة استخدام العمال الوطنيين بدلا من جلب العمال من خارج البلاد .

وكل من تناولوا الكلام عن غانة الجديدة من الكتاب على اتفاق فى انها تستمتع بتربة خصبة صالحة لزراعة كثير من المحاصيل المداية فيها ، وفيها ندرة العمال وخاصة من تأقلموا مع هذه المنطقة ليعملوا فى هذه البلاد . وقد نشر هذا الكلام فى بيان رسمى منذ حوالى ثلاثين سنة جاء فيه « من المحال دراسة التقارير السنوية دون التأكد من أن هذا الاقليم (بابوا) به آلاف الغدادين من الارض - الخصبة . وأكثر هذه الارض مما يسهل الوصول اليه وبها مساحات كبيرة من السهول وتربتها رسوبية صالحة لزراعة جوز الهند والمطاط وقصب السكر . وفى المستويات المرتفعة من البلاد أراض عظيمة الصلاحية لزراعة البن والشاي . ولا يكاد يوجد محصول مدارى لا يمكن زراعته فى احدى نواحي هذه البلاد » .

وفى سنة ١٩٢٧ وصل س . ه . روبرتس ( ٢ ) الى النتيجة نفسها فى بحث مطول فى خصب الارض الانتاجية وامكانياتها الاقتصادية ومن رأيه « أن اهم سبب لتأخر الحالة الاقتصادية فى غانة الجديدة هو نقص اليد العاملة . لقد وجد نقص اليد العاملة فى كل مكان ومن رأيه أن الحل الوحيد هو السماح للاسيويين بالهجرة اليها ليمنحوها اليد العاملة ويحسنون مستوى الارض . ليس فى الامر خيار وليس هناك طريق وسط . هذا هو السبيل الى مستقبل المحيط الهادى اذا كان القول على الحق والمنطق . الطريق بين لمن أراد أن يسير ولا مفر من هجرة بعض الاسيويين بل هى ضرورة . ان الاحداث تشير الى هذا الاتجاه

(١) راجع مؤلف فيلنكس كيسنج عن « البحار الجنوبية فى العالم الحديث » طبعة نيويورك ص ٣١ .

(٢) راجع مؤلف س . ه . روبرتس عن « مشكلات السكان فى المحيط الباسفيكى » طبعة لندن ١٩٢٧ ص ٢٨٢ .



منذ زمن بعيد ولو أن الحكومات - سواء منها الفرنسية والانجليزية والأمريكية - لم تكن تود أن تعترف بهذه الحقيقة المرة وهى أن تعتمد هذه البلاد اعتمادا كليا على الأيدي العاملة الآسيوية . وبعد ذلك بعشر سنوات سنة ١٩٣٧ جاء في تقرير كارل بلزر إلى مؤتمر الدراسات الدولية « أن جزائر المحيط الهادى وبخاصة غانة الجديدة وسليمان وهبريد الجديدة تستفيد كثيرا من هجرة العمال الآسيويين ولا يوجد ما يمنع مطلقا من زراعة محاصيل متنوعة في هذه الجزائر وجزيرة غانة الجديدة غنية بالمعادن والأخشاب ويمكن أن تنتشر فيها زراعة القصب والبن والشاي والكاكاو والمطاط والموز والطباق والقطن وبخاصة في ميلانيزيا . وهذه المساهمة الهامة المسورة في نصيب من إنتاج الغذاء مع ندرته في العالم يحول دون القيام بها شعور قديم من سوء الظن مبعثه الاستعمار والتفرقة العنصرية . وبعد أن بحث في المسألة السكانية اليابانية وعلاقتها بجزائر المحيط الهادى أشار بلزر إلى أقرب طريق لحل مشكلة البلاد المزدهمة كالهند والصين واليابان فختم كلامه بقوله: « بهذه الطريقة يصبح من السهل تحسين مساحات متسعة وغير مستعملة من بلاد المحيط الهادى غير المستغلة وفي الوقت نفسه توجد الوسائل لحل المسألة السكانية في البلاد الآسيوية وبخاصة في اليابان . ولم تكن السياسة هى العائق الأساسى ضد هجرة اليابانيين إلى مناطق المحيط الهادى خارج إطار الامبراطورية اليابانية ، وعلى كل فان أى محاولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والزراعية في بعض المستعمرات التى في المحيط الهادى برأس مال يابانى ( عند عدم وجود رأس مال آخر ) ، وبالأيدى العاملة اليابانية بالأسلوب الذى جرب في البرازيل وهاواى ودافاو وفيجي سيزيد الإنتاج والتجارة والحياة الاقتصادية في المحيط الهادى ، وقد يؤدى ذلك إلى تخفيف حدة التوتر الدولى الحالى . أين يقع الخطر الأكثر تهديدا للسلام هل هو في المحافظة على الحالة الحاضرة بقوة السلاح أو بالتفكير السلمى في القوانين وبخاصة في المناطق التى لا ينتظر أن يستقر فيها الغريبون بصفة دائمة والتي لا يرجى لها أى تقدم اقتصادى لرداءة العمال الوطنيين ولكن يستطيع فيها العمال اليابانيون أن ينجحوا لان اليابانيين أنفسهم يصاحون لاستعمار المناطق الحارة ؟

حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، التى كانت نتيجة لاختلال الميزان السكانى بالنسبة لِعلاقته إلى الحالة الاقتصادية في المحيط الهادى ، ويبدو أنه لم يطرأ أى تغير في نية الغرب . حقيقة أن اليابان قد خسرت الحرب واحتلت الولايات المتحدة الجزر اليابانية ولكن هذا لا يضمن بقاء السلام في الشرق الأقصى فالمسائل الجذرية التى ينطوى عليها نمو عدد السكان في آسيا وفي الغرب لم تحل . وقد استردت اليابان في المعاهدة الأخيرة حريتها المساوية ولكن آمالها في مستقبلها الاقتصادى ظلت قائمة بالنسبة لسكانها في الحال والاستقبال . وعندما كانت لليابان امبراطورية بها قدر لا بأس به من الموارد الطبيعية لم يكن في وسعها أن ترفع مستوى المعيشة لليابانيين ، وهى اليوم في موقف أسوأ بعد ضياع امبراطوريتها وبعد أن فقدت كل أمل في نقص نسبة المواليد فيها .



ومع هذا فالصورة العامة السياسية والاقتصادية في المحيط الهادى لم تتغير في هذه السنوات الثلاثين الأخيرة . ويبدى الدكتور وارن تومسون (١) في تحليل ذلك « أن في بقاء التقدم في غانة الجديدة وسرعة التقدم فى المستعمرات اليابانية لدليلا على الفرق بين حالة بلاد يحكم فيها شعب بوصفه مستعمر وبين بلاد يحكمها شعب يقيم بها ويعمل فى أرضها بأيديه ، لان هذا الشعب فى حاجة اليها . ونحن فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وزيلانده الجديدة لا يصعب علينا أن ندرك الفرق بين الاستعمار الفعلى الذى يقتضى فلاحه الأرض وشق المناجم ومد السكك الحديدية وتشغيل المصانع وبين استغلال لقطعة من الأرض تقوم به طبقة من الرؤساء للإدارة العامة ولا يقوم بالعمل فيه الا عمال مجلوبون من خارج البلاد . ولكننا نسينا ذلك بغاية السرعة وندعى اليوم - مع ذلك أن حقوق الوطنيين يجب أن تحترم ازاء الآسيويين مثلا الذين يستطيعون استغلال الأرض - ويكادون يحسون بالحاجة اليهم فى المستقبل القريب . والخلاف بين هولندية وأندونيسيا الخاص بغانة الجديدة لم ينته بعد وهناك أمل فى أن تكون هولندية أكرم من أندونيسيا فى منح غانا الجديدة استقلالها . ولعل هولندية تستفيد درسا طبيا من العلاقات الحسنة بين بريطانيا والهند فان منح بريطانيا للهند استقلالها بمحض ارادتها قوى العلاقة بين الدولتين ، والمنطقة المحمية منهاتداولتها أيد كثيرة ولاداعى لاعتبار حالتها أمرا مقدسا غير قابل للتغير . فاذا طرأ عليها تغيير جديد فيمن يحكمها . بحيث تكون فى قبضة أشد البلاد الآسيوية حاجة اليها وأقدرها على استعمارها وتقدمها فلن يضرها ذلك شيئا .

ولقد كانت فى أيدى الالمان من سنة ١٨٨٦ الى سنة ١٩١٤ ، ولكن الالمان لم يستطيعوا الاستيطان بها ولم يصلحوا الأرض لمصلحة السكان . وكانت نتيجة الحرب العالمية الاولى أن منحت أستراليا الوصاية عليها . والحماية التى ضربت عليها كانت تشمل غانة الجديدة باستثناء جزائر ساموان Samoan وناورو Nauru . وفى سنة ١٩٤٢ احتلتها القوات الأسترالية وفى نهاية الحرب أعادت أستراليا احتلالها سنة ١٩٤٥ . واليوم وفى هذه المساحة التى تبلغ ٩٣٠٠٠ ميل مربع يحكم حوالى ثلاثة آلاف أوربى عددا من السكان الوطنيين لا يقلون عن مليون ونصف مليون نسمة .

وماذا عن بورنيو ؟ « بورنيو هى ثانية الجزائر الأندونيسية من حيث المساحة وخامس جزيرة فى العالم من حيث المساحة أيضا وهى أعظم الجزائر موقعا واقلها سكانا . وتبلغ مساحتها حوالى ٢٩٠.٠٠٠ ميل مربع أى ما يساوى مساحة ولايات مدراس وبمباى ومايسور وأوريسا أو مساحة إنجلترا وفرنسا ، وهى تحظى بمناخ دافئ غير متقلب ، وتتردد درجة الحرارة فيها بين ٧٢ و ٩٣ درجة فهرنهايت . وفيها من الماء مايكفى رى أراضيها طول السنة لكثرة مايسقط فيها من المطر الذى

(١) راجع مؤلف وارن تومسون عن « السكان والسلام فى الباسفيك » طبعة شيكاغو عام ١٩٤٦ ص ٤٧ .



يبلغ حوالى ١٦٠ بوصة فى السنة والذى يمد بالماء مايكفى حوالى ٤٠ نهرا مملوءا بالمياه .

ويبدو أن هذه الجزيرة قد احتلها بعض المهاجرين من الملايو وأسسوا بها دولة إسلامية أبان القرن الثانى عشر ، وبعد ذلك فتحت الجزيرة احدى الجماعات الهندية ، ثم كان لها علاقة بالغرب منذ سنة ١٥٢١ عندما كشف الجزيرة بعض الاسبانيين . ثم قدم الى الجزيرة البرتغاليون وتبعهم الهولنديون وفيها أسسوا أول مصنع لهم سنة ١٦٤٢ . وقد رد الهولنديون الانجليز فى محاولتهم الاستيلاء عليها ولو أن انكلترا تمكنت من الاستيلاء على الطرف الشمالى من الجزيرة . وتبلغ مساحة هذا الجزء ٣١٠٠٠ ميل مربع ويبلغ عدد سكانه الآن حوالى ٢٧٠٠٠ ، وهناك منطقة أخرى كان يحكمها الراجا ، وهذه هى ساراواك ، وقد تنازل عنها الراجا الاخير الى بريطانيا . وتبلغ مساحتها حوالى ٣١٠٠٠ ميل مربع يحكمها سلطان مسلم تحت الحماية البريطانية والجزء الاكبر منها كان هو المنطقة التابعة لهولندا وتبلغ مساحتها حوالى ٢١٢٠٠٠ ميل مربع وهى الآن أحد أجزاء اندونيسيا المستقلة .

لم يعمل احصاء شامل لجميع السكان ولكن قدر عددهم بمايقرب من ثلاثة ملايين نسمة . منهم حوالى ٦٠٠٠٠ فى المنطقة الخاضعة لبريطانيا والباقيون هم سكان المنطقة الاندونوسية وسكانها الاصليون هم الدياك the Dyaks وهم معظم سكان الجزيرة ويسكنها غيرهم عدد قليل من الاوربيين وبعض جماعات من الصين والعرب والملايو .

والجزيرة غنية - الى حد ما - بالمعادن ويستخرج منها فحم البتومين والذهب والنحاس وانقصدير والنيكل والبترول . ومع أن المقدار الحقيقى لهذه المعادن غير معروف فانه يكفى على ما يظهر قيام عدة صناعات ضخمة اذ قامت فيها مشروعات لاستخراجها فى الجزيرة كلها كوحدة متكاملة - لا من جزء صغير منها - فى اسلوب استعمارى ضيق . ولما كانت الجزيرة حوالى ٢٣٠٠٠ ميل وسكانها حوالى مليون ونصف مليون من السكان فان كثافة السكان فيها ٨٥ شخصا فى الميل المربع . ومع أن تربتها متوسطة الخصوبة الا انها تكفى مؤونة أضعاف عددها الحالى من السكان . والمشكلة فى هذه الجزيرة هى نفس المشكلة فى غيرها من الجزر - قلة الخبرة الزراعية والحاجة الى عدد من المزارعين الآسيويين الكفاء يقيمون فيها ويعملون فى أرضها . والامل معقود أن تعمل حكومة كاليمانتان ( وهو الاسم الاندونيسى لجزء من الجزيرة ) على رقيها وأن ينزل بها عدد من سكان جزيرة جاوة القريبة منها ممن أنهمك قواهم الجوع والحرمان . والحاجة ماسة الى المال والكفاية المهنية ، ولكن الجمعيات التعاونية من الآسيويين تستطيع أن تكون عوناً لا لاندونيسيا فحسب بل لغيرها من البلاد الآسيوية التى تجار بالحاجة الى منافذ تهاجر اليها . حتى اذا تقدمت هذه الجزيرة فان المسألة السكانية الاندونيسية تحل بأن تضمن على الأقل حياة ٧٥ مليوناً من السكان على مستوى طيب .

وأما بورنيو البريطانية فالمشكلة هى نفسها مرة ثانية - أى أنها



في حاجة الى أن ينزل بها عدد من الزارعين الآسيويين ليعملوا في أرضها .  
قال اللورد ملفرتون (١) من مدة وجيزة : « ان المشكلة الاولى  
والمشكلة الهامة في بورنيو البريطانية هي العمل . ومن أي النواحي يأتي  
المهاجرون لينزلوا بها ويعمروا أرضها ؟ أمن الملايو أم من جاوة أم من  
جزائر الفلبين . من أقوى الاسباب التي تدعو الى التريث هي الامور  
السياسية التي تجيء في أثر الهجرة المنظمة . ان بورنيو في حاجة الى  
مواطنين يتخذون منها مقرهم المختار ، لا الى أجانب يحتفظون بالولاء  
ليلاد غيرها . ان الحاجة ماسة الى الاعتقاد في صحة الدروس التي  
تستمد من الملايو والى اخضاع أبناء النزلاء الى نظام في التعليم يلقيهم  
القومية البورنية » .

ثم إن في المحيط الهادي جزائر أخرى في حاجة الى المدنية والى  
التقدم . وهذه الجزائر وحدها ليست ميزان أهمية ولكنها — بالإضافة  
الى بورنيو وغانة الجديدة ذات مساحة كبيرة تبلغ حوالي ثلاثة ملايين  
كيلو متر . وهي مساحة يجب ألا تقل في هذا العالم الذي يضيق بسكانه  
ويئن من ندرة غذائه . وكل ما يطلب الآن لا يعدو أن يكون تغييرا سلميا  
أو ثورة اجتماعية هادئة تنقل بعض الملايين من الآسيويين من البلاد  
المزدحمة الى البلاد الخالية . ويجب أن نمد اندونيسيا بانعون لاصلاح  
المستنقعات والصحاري والغابات التي في بورنيو واقامة بعض من تضيق  
بهم جاوة وسومطرة بها . ويمكن أن تعان الصين باسكان بعض سكان  
منشوريا . كما حدث هذا من قبل ويمكن أن يسمح لاهالي اليابان  
والهند بالهجرة اليها ، كذلك لترقية غانة الجديدة وبعض جزر المحيط  
الهادي فان مثل هذه الهجرات المنظمة السلمية بين بعض البلاد الآسيوية  
وبعضها الآخر أو بينها وبين الشرق الاقصى سيفيد منها كلا البلدين :  
البلد المرسل والبلد المستقبل في شتى النواحي في المستقبل القريب .

---

(١) راجع مقال لورد ملفرتون عن « بورنيو الحالية » بمجلة  
السبكتاتور بلندن عدد ٣ من مايو ١٩٤٩ .



## الفصل الخامس السكان والسلام

تتصل قضية السلام اتصالاً وثيقاً بالمسألة السكانية . والمسألة السكانية لها - من حيث علاقتها بالسلام - جانبان جانب الكم وجانب الكيف . كم عدد السكان ؟ وما هؤلاء السكان ؟ كأن كل الحروب التي قامت في الأزمنة المختلفة وبخاصة في الوقت الحاضر يمكن أن تفهم سرها إلى حد كبير بالرجوع إلى استقرار هذين الجانبين .

وفي الواقع أن أسباب الحروب متعددة ، وهي أحياناً غامضة ، ولكن مهما كان السبب المباشر الذي يدفع الشعوب إلى الحرب فالأسباب الأساسية أو النهائية هي الأحوال التي تعيش فيها الشعوب وتعمل . وهذه الأحوال التي يبنى عليها معيشة كل شعب تنشأ مما بين الشعوب من فروق في مساحة الأرض وما يتصل بها من الموارد والسكان . فإذا ما زاد عدد السكان في مكان محدود المساحة يبدأ البحث عن أرض جديدة . أن الحاجة إلى الأرض تدعو إلى الحرب . وليس سبب الحرب دائماً بسيطاً وواضحاً كما في الحرب الألمانية حيث طالبت بأسواق للتجارة أو الحرب اليابانية ، حيث طالبت اليابان بمواطن الهجرة . وقد يكون سبب الحرب النزاع على الأسواق التجارية أو طلب الحصول على المواد الخام أو البحث عن طرق للتجارة الدولية . ومهما كان سببها فإن الضغط السكاني يعتبر قطعاً أحد عناصر الحرب . ومادام كسب العيش أكبر عمل يؤديه الإنسان ، وبما أنه يعتمد في النهاية على الأرض ، فإن مساحة الأرض التي تستغل ، وما لدى الشعب من موارد هي أساس علاقاتنا الدولية . ومادامت مساحة الأرض في العالم محدودة - مع استبعاد الأرض التي في القمر والكواكب الأخرى - فإن لدى كل شعب طريقتين لزيادة الأرض التي تكون في قبضته . إما تملك أرض لم تكن من قبل ملكاً لاية جماعة من الناس أو اغتصاب الأرض ممن يملكها . واستعمار الأمريكتين ( أو فتحهما بعبارة أصح ) واستراليا وزيلندة الجديدة يدخل في الباب الأخير من أسباب التملك والمطالبة الحديثة للأرض أو ما يقابلها من مسميات اقتصادية لأمعنى لها إلا الحرب ثم انه بالرغم مما يبدو أن العلاقة بين ازدحام السكان والحرب مشار للجبل أو قد تكون خافية غير واضحة فالرأى المسلم به الآن أن ضغط السكان وما يترتب عليه من عواقب مادية ونفسية عامل هام في جميع أحوال التوتر الدولية والحروب .

والحربان العالميتان الاخيرتان ( وقد اخترنا الحربيين الكبيرين في القرن الحالي دون غيرهما ) لا تتركان أى مجال للشك في العلاقة السببية



بين زيادة السكان والحروب وقد أشار الدكتور تومسون في كتابه « مواطن  
الخطر في سكان العالم » الذي نشر سنة ١٩٢٩ الى أنه في البلاد التي  
يشهد فيها ازدهار السكان وتطرد فيها زيادتهم بلا انقطاع يكون لا مفر  
من وقوع كارثة فيها في يوم قريب أو بعيد . وقد كانت إيطاليا واليابان  
من بين تلك البلاد . أما من حيث المانيا فقد وضع الكتاب قبل أن يستولى  
هتلر على السلطة . ولم تكن العلاقة بين زيادة السكان وروح اتوسع  
الحربى في المانيا واضحة في ذلك الوقت ولكن تبين أنها عامل عظيم الأهمية  
وكان تحذير الدكتور تومسون كهانة صادقة وبقيت المسألة السكانية  
مادة للبحث العلمى مع أن العالم ابتلى بحربين عالميتين في جيل واحد .

وقد أشار الجنرال فون برنهاردى الى الأساس السيكولوجى  
للحرب العالمية الأولى بقوله « أن الأمم القوية الصحيحة المتقدمة يزيد  
عدد سكانها . وهى تحتاج الى امتداد حدودها منذ لحظة بعينها . أنها  
تحتاج الى أرض جديدة تكفى زيادة السكان . ولما كان فى جميع أنحاء  
العالم من يشغلها من السكان ، فكل أرض جديدة لاسبيل الى الحصول  
عليها الا بتضحية ملاكها أى بغزو بلادهم - وهكذا يصبح الغزو شريعة  
تقتضيها الضرورة » .

وعندما كان الدكتور لويس دبلن (١) الاحصائى الأمريكى يبحث فى  
أثر المسألة السكانية فى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩٢٤ قال « كان  
سبب الحرب العالمية الأساسى اشتداد ضغط السكان الذى جابه  
الشعوب الأوروبية . فمئذ عشر سنوات كان وسط أوروبا شديد الازدهار  
بالسكان وكان كل بلد فيها فى حاجة الى أرض تفرج أزمته السكانية بها ،  
كما كانت فى حاجة الى أسواق ومستعمرات حتى يتسنى للسكان  
الزائدين أن يجدوا فيها طيب المقام ، كما يمكن أن ينتجوا فيها الغذاء  
لوطنهم الكبير . وكانت المانيا تبحث لها عن مكان فى الشمس ، فى حين  
كانت حدودها تقف عندها روسيا من جانب كما تقف عندها فرنسا من  
الجانب الآخر . وزاد الطين بلة أنها كانت تحس بالتفوق على فرنسا  
التي زادت عليها فى عدد سكانها . وكان يبدو أن سنة ١٩١٤ هى السنة  
الملائمة لان تضرب ضربتها للمطالبة باتساع رقعة بلادها . وهذا مثل  
يبرز للحالة التي كانت عليها معظم بلاد العالم . أما الحرب العالمية الثانية  
وماكان يدعيه هتلر من حق المانيا فى استزادة الأرض لزيادة سكانها  
فلا حاجة بنا الى تكراره . وفى رد هتلر على برقية للرئيس روزفلت فى  
أبريل سنة ١٩٣٩ قال ( مقارنا بين المانيا والولايات المتحدة ) « كان يجب  
ألا تطالب أمة بزيادة فى الأرض » وهى من الاتساع بحيث لا يمكن تعميرها  
حيث لاتصل كثافة السكان فيها الى ١٥ فى الميل الواحد على حين أن  
هناك شعوبا أخرى مجبرة على أن يعيش فى الميل الواحد ١٤٠ أو ١٥٠  
أو ٢٠٠ من السكان ، وكان يجب ألا تنقض هذه الشعوب بأية حال من  
الأحوال على أرض شعوب أخرى وتسلبها مستعمراتها مع أنها فى حالة  
شديدة من البؤس قبل هذا الاعتداء . ومن رأى الخبراء النازيين « أن

---

(١) راجع مؤلف لويس دبلن عن « المشاكل السكانية » طبعة  
يوستون عام ١٩٢٦ صفحة ٣ .



ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي لا تملك الأرض الكافية « وليس من الضروري أن تكون الصعاب الاقتصادية وغيرها في بلد ما حقيقياً من ماتخيله الدولة من صعاب - إذا ما زاد الشعور بها - يحدث قلقاً شديداً. والشعوب التي تحس بأنها لا تملك شيئاً تفقده على حين يمكنها تملك كل شيء بالتبوه تعتبر ضحية سهلة لدوى المطامع القساة من الحكام الذين يستغلون سواد الشعب للوصول إلى أهدافهم الاقتصادية والسياسية . ولعل هذا يفسر لماذا توجد شعوب لا تحارب مع أنها في أحوال اقتصادية سيئة . فليس يكفي أن تكون هذه الشعوب متألماً من الضغط السكاني عليها بل لابد أن تحس « بهذا الضغط السكاني » كما يقول المستر تومسون . وليست الشعوب الشديدة الفقر هي التي تبدأ الحرب ولكنها - عادة - الشعوب التي فيها بعض انقنى وترغب في المزيد لتحظى بشراء الحرب .

وتاريخ الجنس البشرى هو - أساساً - تاريخ الجوع . وإذا لم يكن الجوع التام فعلى الأقل الرغبة في اشباع الجوع بغذاء أكثر وأفضل . قال السيد فرانك بيرسون وفلويد هاربر (١) « ولو أن الحرب تثار لأسباب كثيرة كمطامع الطبقة الحاكمة ، أو خلافات دينية ، وغيرها ، فإن معظمها ينشأ بسبب الخلافات الاقتصادية سواء كانت حقيقية أو وهمية . وقد عبر هنتر عن سبب الحرب ببساطة ووضوح عندما قال انه « المجال الحيوى لنا » . ونظراً لقلّة الأشياء الطيبة في الحياة وسوء توزيعها بين الناس فهناك دافع قوى إلى تغيير التوزيع . وليس في التاريخ ما يشير إلى أن المساواة يمكن أن تتحقق بالطرق الاختيارية أو السلمية . وإنما الأكثر احتمالاً أن أقوى الجماعات يستولون أو يحاولون الاستيلاء على ما لجيرانهم الضعفاء من أودية خصيبة أو أرض متبسطة إذا ما شعروا بعدم كفاية ما لديهم من الغذاء . لقد كان الدافع إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية محاولة عمل توزيع جديد ، وكلما زاد ضغط السكان فلا مفر من الحرب . وكلما قويت الروابط بين القارات وزاد اعتماد كل منها على الأخرى زاد احتمال نشأة المتاعب والاضطرابات فيها » .

ولا اعتقاد موسوليني أن إيطاليا بلد كثيرة التناسل ويود أن يبقى كذلك جاء في كلامه « ان من الضروري أن يكون حتى لإيطاليا بلادنا الصغيرة حين صغير في هذا العالم . انى أظن أنه من الحكمة أن يعطى لنا في الوقت المناسب وأن يؤدى لنا ذلك كدليل على التصرف الجميل . فالحق أن هذا هو السبيل إلى المحافظة على السلام » . والحق أن هذه هي مشكلة إيطاليا الأساسية إلى اليوم نظراً لاطراد زيادة السكان فيها .

ومن ينغم النظر في سياسة اليابان الخارجية يرى أنها تدور - من مدة طويلة - حول مسألة السكان . وقد شجعت زيادة السكان بجميع الطرق على ما يبدو من عدم ملاءمة هذا الاجراء .. شجعتها كالمنايا وإيطاليا في حين أنها تطالب بأراض بسبب هذه الزيادة . لقد لبث ميزان المسألة السكانية قائماً ابان عزلتها بالتعادل بين الافراط في المواليد والكثرة في

(١) راجع مؤلف فرانك بيرسون وفلويد هاربر عن « جوع العالم »  
طبعة اثينا عام ١٩٤٥ ص ٧٦ .



عدد الوفيات وكانت كثرة الوفيات نتيجة للحروب الداخلية المتكررة وما أشارت اليه نظرية منتس من عواقب زيادة السكان . وما أن تخست عن عزلتها واصلت بالغرب حتى احتل الميزان السداني فيها ونبعه خفض في المواليد وخفض في الوفيات مماثل . ودانت النتيجة زيادة مليون من السكان كل سنة . وبظرا الى أن هذه الزيادة كانت في بلاد محدودة المساحة لا تحظى الا بقليل من الموارد الطبيعية أخذت تتطلع الى ما وراء حدودها بحثا عن حل للمسألة السكانية فيها - وكان معنى الاتجاه الى الغرب ونجديد وسائل الحياة قيام المدن والتوسع في الصناعة . ولكن ارتفاع مستوى المعيشة الذي بلفته اليابان نتيجة لذلك اضاعته زيادة جديده في عدد السكان الذين كانوا ساخطين على مستوى المعيشة المنخفض الذي اضطروا الى الركون اليه وكان من اليسير أن يقلب هذا السخط الى تغيير السياسة وبخاصة عندما تسلم زمام الحكم غلاة الوطنيين وشاهروا السيوف من السياسيين . وكان لابد من حل للضغط السكاني، وكانت الحرب للحصول على المستعمرات تعتبر حلا طيبا . ولهذا لم يكن الانقضاء على بيرل هاربور في ديسمبر سنة ١٩٤١ مفاجأة لأحد برغم أنه كان عملا حقيقيا غير متوقع محفوفا بكل خطر . ولقد وضع البرت هند مارش Albert Hindemarch كتابا عنوانه « أساس السياسة اليابانية الخارجية يدور كله حول المسألة السكانية اليابانية لسبب غاية في البساطة وغاية في الوضوح هو أن كل السياسة اليابانية الخارجية ظلت قائمة عدة سنوات على ضرورة الحصول على حل مقبول لمسألتها السكانية . وكذلك رأى والتر بينكن Walter Pinkin في كتابه « هل لابد من حساب مع اليابان » ووارن تومسون في كتابه « مواطن الخطر في سكان العالم » المطبوع سنة ١٩٢٩ والذي أشرنا اليه من قبل - رأيا أن المسألة السكانية لابد أن تحدث شيئا من الاضطراب في يوم قريب أو بعيد ، ولكن السياسة الغربية ظنوا أن هذه بحوث علمية غير عملية فأغفلوها ودفنوا الثمن حربيين كبيرتين عالميتين في جيل واحد . ولم يفت الوقت - حتى الآن - كي نتعلم من هاتين الحربين دروسا تحول دون وقوع كارثة جديدة .

وهكذا كانت الحاجة الى الارض وما فيها من خير سببا للحروب في كل أزمنة التاريخ - اذا نحن دققنا النظر - ومن رأى الاستاذ هنرى برات فيرتشيلد (١) أنه « طالما كان تزايد الجماعات البشرية دون أى ضابط وفي بقعة محدودة من الارض فلا مفر في النهاية من أن يسارع كل الى خنق الآخر للحصول على ما يجد من الارض متعللا بالشرف القومي أو الحقوق المهضومة . فان لم يجد مبررا للاعتداء فلا داعي لتبرير ما هو مقدم على ارتكابه » .

### نوع السكان والحرب

ليست زيادة السكان التي لا ضابط لها وضغطها على الموارد همتا العاملين الوحيدين لتهديد السلام فمع أهمية ضغط السكان وما يترتب

(١) راجع مؤلف هنرى برات فيرتشيلد عن « تأملات عالم اجتماعي » طبعة نيويورك عام ١٩٥٠ صفحة ٥٥ .



عليه في شأن الموارد المحدودة في أى بلد فإن حالة هؤلاء السكان من حيث النوع لا تقل عنه في الأهمية .

وعلى العموم فحيثما كانت مشكلة أعداد السكان ، كالحال في آسيا ، فإن مشكلة النوع قد لا تظهر أبدا . لأن الحصول على الكم غالبا . - بل دائما - يكون على حساب النوع . وعادة فإن كل تحسين في صفات يتوقف عادة على ضبط العدد فيهم .

وكلما علت نسبة زيادة السكان في شعب انحط مستوى المعيشة فيه كالحال في الصين والهند وفرموزا والمكسيك ومصر وبورتوريكو وروسيا وشيلي والفلبين . ومستوى المعيشة المنحط في بلد يعنى مستوى منخفضا في الغذاء والملبس والسكن والتعليم والصحة والثقافة والرياضة وفي ملذات الحياة الضرورية . وإذا كان مستوى المعيشة عاليا في بعض البلاد فإن زيادة السكان فيه لا تكون مرتفعة . وأعلى نسبة في نمو السكان نجدها في أفقر الاقاليم ، وأقل نسبة تكون في أكثر الاقاليم ثراء . وفي الواقع يرجع ثراء بعض البلاد الى تحديد النسل فيها كما يرجع فقر البعض الآخر للعجز عن هذا التحديد .

ومن الواضح أن أخلاق الشعب اذا كان جائعا ومزدحما لن تكون أخلاقا سامية فأكثرهم سيكون من سلالة فقيرة محرومة غير موهوبة . سيكون هؤلاء الناس في ضنك ولن يحصل بعضهم على ضروريات الحياة كالغذاء ، أما حالتهم الصحية فستكون رديئة ولن تكون لديهم خدمات صحية وستكون وسائل التعليم عندهم قليلة فضلا على أن الجوع والقذارة والجهل ستؤدي الى نشر الامراض فيهم ولن يتفق المرض والاجسام السليمة . ان الصحة تضمن سلامة البدن كما تتضمن حياة مثلى عقلية واجتماعية وصحية ولا تقتصر الصحة على الخلو من الامراض . وفي هذا الوسط تزيد نسبة الوفيات ويبقى عدد السكان ثابتا بزيادة نسبة الوفيات . ومن بقى منهم على قيد الحياة عاش خاملا متعطلا في مستوى الكفاف ، ولن ترجى الحياة الا لنسبة ضئيلة في المواليد .

وكما أن الاجسام الضعيفة فريسة سهلة للمرض فكذلك أصحاب العقول المضطربة التعسة تتقبل بسهولة كل الدعايات التي تفرى بالتوسع . ان هذه العقول أرض خصبة لجنون الحرب فالشعب الجائع المحروم يستمع لكل داعية يعدهم بالملايين . وهؤلاء لا يتحرون عن أى شيء ولكنهم يجرون وراء أى داعية وخلف أى قائد .

ومن أقوال اليونسكو « ان الحرب تقدر شرارتها الاولى في عقول الناس ولكن لنا أن نسأل في عقول من من الناس ؟ لاشك أنها ليست عقول السعداء القانعين البسطاء . ولكن اذا عم السخط وعدم الرضا فسبقوى الميل الى الشر حتى اذا لم تكن الاغلبية راغبة في الحرب فقد يسعون الى أشياء أخرى كالأمان والكرامة والعزة الوطنية . فاذا كانوا مقتنعين ألا يمكن الوصول الى هذا الا بالحرب وهو ماكان يعتقدده الالمان والاطاليون واليابانيون - فان عقولهم تستجيب الى داعى الحرب



كما استجاب له قادتهم . ومما قاله المستر برتراند رسل أننا في هذه الدنيا في حاجة الى من لا يرتكب القتل أو يذهب الى الحرب لا لانهم أمروا بذلك ولكن لان عقولهم ونفوسهم تذبذباً عنهم دوافع الضرر وعوامل الشر . لاأريد أن أقول اذا كنت طيباً فأنت سعيد ، أنا أعنى اذا كنت سعيداً فأنت طيب . وهذا يصدق على الافراد ويصدق على الشعوب

هذه القضية التي نحن بصدددها والتي تتلخص في أن عدم تحديد زيادة السكان والإخصاب المتباين يؤثران في صفات الشعب وذكائه . هذه القضية لها وجه آخر . أن العناصر القومية والحيوية المختلفة في سكان العالم تزيد بنسب مختلفة فاذا ما زادت الفروق بينها سواء كانت بين الشعوب والإقاليم أو بين الفئات في شعب واحد فلا بد أن يكون لها آثار اجتماعية وأحياناً سياسية . وزيادة على ذلك قد تكون هناك فروق في زيادة الموهوبين والمتوسطين - أصحاب الذكاء الخارق وأصحاب الذكاء المنخفض - في مجاعة بعينها أو في الأمة بأكملها . والموهوبون عادة مقلون في النسل لانجبون من يحل بعد محلهم ، ولكن أصحاب الكفاية المحدودة يكثررون عادة في النسل . . يقول الاستاذ سيريل برت : أن هناك تناسباً عكسياً في انجلترا بين درجة الذكاء ونسبة الإخصاب ، وأن درجة الإخصاب في الإنمياط الدنيئة من الناس بلغ فيها الإخصاب حداً لو استمر لانحطت نسبة الذكاء في انجلترا كثيراً في جيل واحد . ولا بد أن هذه الملاحظة صحيحة في كثير من البلاد - ولكن ليست لدينا الأدلة عليها . ولا بد - دون الدخول في جدل حول القول المألوف « الطبع يغلب التطبع » - لا بد أن نشير أن هذه الفروق في نسبة النسل بين القادريين والموهوبين والعاديين مع اغفال من هم دون ذلك المستوى - تهم كل من يرغب في رفع الإمكانيات البشرية . فبالرغم من كل الجهود الموجهة الى تكافؤ الفرص بتحسين التربية والتعليم والتدريب المهني وتحسين الأحوال الاجتماعية وتعميم الفرص الاجتماعية - فإن الزيادة في ميلاد الضعفاء ذوي الصفات الجنسية غير المرغوب فيها ستكون سيئة الأثر في النهاية . . أن زيادة البلهاء على حساب الأذكياء لن تكون أساساً للسلام ولا للتقدم الإنساني .

### لابد من سياسة سكانية عالية

نحن في أشد الحاجة الى سياسة عالية معقولة مبنية على العلاقة بين مجموع سكان العالم وحاجاتهم الضرورية والموارد الحالية التي في متناول أيديهم . وغير خاف أن مثل هذه السياسة ليس في وسعها إلا أن تضع المبادئ العامة المبنية على اتجاهات العالم في زيادة السكان والإنتاج والدخل الفردي والاستهلاك وانتوزيع ومآل هذه العوامل في العالم جملة واحدة . ولكن نظراً الى أن العالم منقسم - لسوء الحظ - الى أمم وجماعات ، وإلى أن المصالح الظاهرة في شعب لا تتفق بآية حال مع المصلحة العامة ، فإن هذه المبادئ ستطبق على بلاد وشعوب مختلفة مع مجال للتفرقة تقتضيه الظروف الوطنية والإقليمية والمحلية



فأولا : العالم في حاجة الى أن يفهم سوء العلاقة بين نمو السكان ونقص الموارد من جانب والقوى السياسية وأثرها في الحرب والسلم من الجانب الآخر . وقبل أن تعم أية سياسة سكانية عالمية يجب أن نبذل الجهود لخلق رأى عام عالمي وتفهمه أن العالم في حاجة الى سياسة سكانية مستنيرة ديمقراطية محدودة المعالم ، وثانيا : يجب ألا يتم وضع هذه السياسة قبل أن تناقشها الجماعات المستنيرة بمعونة صفوة الخبراء والعلماء في الامة الواحدة وفي العالم أجمع .

ان المسألة السكانية في الامة - دع عنك المسألة السكانية في العالم كله - ليست موضع اهتمام الخبراء وحدهم ولا الحكومات وحدها . انها تشغل كل مواطن مفكر في العالم . ولا يمكن أن تنفذ هذه السياسة تنفيذا عمليا ما لم يؤيدها الرأى العام المستنير في العالم . ومن الضروري عقد مؤتمر عالمي عام ونفضل أن يكون تحت رعاية الامم المتحدة لجميع المعلومات التي لدى الشعوب وتبادل وجهات النظر ومناقشتها على أرفع مستوى علمي . وليس جديدا أن نقترح دعوة الامم المتحدة لعقد مؤتمر عالمي لبحث مسألة السكان من مبعوثين حكوميين ومندوبين من الوكالات المختصة والمؤسسات الحرة والجمعيات العلمية والعلماء حيث سبق أن تقدم الدكتور هكسلى المدير العام لهيئة اليونسكو في أثناء انعقاد المؤتمر العام سنة ١٩٤٨ لبحث الموارد العالمية - باقتراح دعوة مؤتمر لاحق لهذا المؤتمر لبحث مسألة استهلاك هذه الموارد . ولا يزال الاقتراح قيد البحث - والمنتظر أن يفقد هذا المؤتمر مابين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ عندما تفرغ البلاد من احصائياتها . ان مثل هذا المؤتمر - على أقل تقدير - سوف ينقل المسألة السكانية وتقص مواد الغذاء الى المسرح الدولي وفضلا عن أنه سيقيد الرأى العام فالمأمول أنه يقنع الحكومات الرجعية بخطورة المسألة التي لا جزاء على تجاهلها الا القضاء عليها .

ان اعتزام حل أية قضية يستلزم سبق دراستها . وهذا القول أكثر انطباقا من المسألة السكانية منه في أى مجال آخر . ولابد أن يكون لدى الحكومات ولدى الشعب اهتمام مستنير بالمسألة السكانية حتى يمكن الوصول الى سياسة عامة ناجحة . ولكن هذا الاهتمام المستنير لا وجود له الآن في البلاد التي تعقدت فيها المسألة السكانية الى أبعد الحدود كما في آسيا والشرق الاقصى والحاجة ماسة الى الدرس والبحث ونشر العلم في هذه المناطق ولكن هذه الحاجة لا يعنى باتباعها أحد لا من الحكومات ولا من الجامعات في آسيا . ان هذا الموقف يستحق العناية ويتطلب المعونة من الوكالات والمؤسسات الدولية .

وبينما تتطلب دراسة المسألة السكانية في جوانبها الكثيرة المعونة والتضامن من المنظمات الكثيرة المعنية بالدراسات الاجتماعية وغيرها يجب أن نعترف بما لهذه الدراسة من أهمية . وبالرغم من ذلك فلا يولى دراستها أهمية في العالم كله الا بلاد قليلة . ومع أن السويد والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة خطت خطوات واسعة في



دراستها كما درستها ألمانيا وإيطاليا بأسلوبها الخاص - فان الموضوع لم يعمم دراسته حتى في جميع البلاد الغربية وفي آسيا حيث دراسة الحقل ضرورية وهامة لا يوجه أى اهتمام إليها لا من الحكومات ولا من الجامعات . لقد جاء الوقت الذى يجب فيه أن تنبه الحكومات والجامعات الى وجوب هذا الاهتمام ولا يوجد مجال أوسع ولا مادة أغزر للدراسة والبحث - من جميع الجوانب - من آسيا وما فيها من السكان العديدين . ولا يكفى أن تكون بالجامعات كراس لنشر المعلومات في هذا الموضوع بل عليها أن تنشئ المعاهد لدراسة الحركة السكانية في الاوساط المختلفة . ولا يمكن أن ينجح أى مشروع حكومى للتقدم الاجتماعى والاقتصادى ما لم يكن على علم بالجوانب السكانية الاقتصادية . وكل جهل بهذا يؤخر حل هذه المسألة التى في حاجة الى الاهتمام السريع . والخبراء والمستشارون في المسائل السكانية لهم درجة كبيرة من الاهمية لرجال الصحة العامة والدفاع في الدول المستقلة .

ومع هذا فأيا كانت التفاصيل المتعلقة بالسياسة السكانية فى أمة بعينها أو فى العالم أجمع - وهى لابد مختلفة فى بعض البلاد عنها فى البعض الآخر أيا كانت التوصيات التى ينصح بها أى مؤتمر عالمى أو خبير قومى - فلا أمل فى أن تنجح مالم تتوافر كل الجهود العالمية على سلوك هذا السبيل ذى الخمس شعاب : ( ١ ) حرية المستعمرات ( ٢ ) تحديد عام للنسل ( ٣ ) التنظيم الدولى للهجرة ( ٤ ) التصنيع ( ٥ ) تقدم الزراعة .

وبعد فالمسائل السكانية متعلقة بالناس ولا تتجلى جوانبهم المتشابهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوضوح أكثر منها فى حل المسائل السكانية .

### حرية المستعمرات

لقد انقضت - دون أدنى ريب - الايام التى كانت الشعوب الضعيفة والسوداء تستعمر وتستغل ، بالرغم من عدم قابلية بعض الدول الغربية للتخلى مختارة فى الوقت الحاضر عن سلطانها فى بعض نواحي افريقية وآسيا . كذلك لم يعد الوقت ملائماً لبحث مزايا الاستعمار ومساويه مهما كان حديث الاسلوب خفيف الوطأة . فلو قدر للجهود التى تبذل بالتعاون الدولى أن تنجح وأمكن قيام حكومة واحدة عالية على شكل ما فلا بد من أن تمنح الحرية السياسية لكل الجماعات القومية والقومية العامة والوحدة العالمية وهما يستلزمان التخلي عن السيادة القومية وافترض أن الحرية السياسية لجميع الشعوب على السواء .

والواقع برغم أنه لا يزال فى العالم دول تبسط سلطانها على غيرها من الشعوب اعتمادا على القوة الحربية أو للتفوق الاقتصادى أو للسيادة العنصرية أو الاستعلاء الجنسى . . الواقع ان ظل هذا الاستعمار بمعناه القديم الذى يقتضى استقلال شعب لشعب ، أخذ



يتقلص وينقضى الى غير رجعة . ومعظم العلماء الناهيين الذين يدرسون الشؤون العالمية يسلمون بأنه ليس في العالم اليوم شعب تؤهله طبيعته لحكم شعب آخر وأن الحرية السياسية وحق تقرير المصير من الحقوق الطبيعية للشعوب مهما كانت هذه الشعوب متأخرة في أعين الشعوب المتقدمة .

وليس هناك داع الى عمل موازنة بين الاستعمار الانجليزي الباجيكي والفرنسي والبرتغالي . واما أن أثر هذا الاستعمار من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الشر المركب فهذا أمر معروف لاسبيل الى انكاره . وليس تحليل هذا الشر بداخل ضمن مناقوم به من بحث ولكن أثره في البلاد المتأخرة والبلاد العريقة في التأخر هام من الناحية السكانية . ان الدولة الاستعمارية الراقية تقيم في المستعمرة حكومة قوية وطيدة وتمنع الى حد كبير قيام الفتن وشوب الحروب الاهلية فيها كما تقيها مطامع جيرانها الاقوياء . ثم انها تدخل فيها الاعمال الصحية الحديثة وترفع المستوى الصحي العام وتقلل انتشار الاوبئة فيها وتأتي لها بالموظفين لادارة الشؤون الصحية والوقائية .

ومع انها لا تتناسب لقلتها مع عدد سكان المستعمرة فان لها مع ذلك أثرا في نقص نسبة الوفيات فيها . وليس فيها بطبيعة الحال كما يقابل هذا النقص في الوفيات نقص في المواليد لان الدول المستعمرة الاجنبية لا تتدخل في الظروف الدينية والثقافية الخاصة بالمستعمرة وهذا سبب زيادة السكان فيها نتيجة لذلك وبينما يكون مستوى المعيشة منخفضا في المستعمرة بصفة عامة فالنتيجة الحتمية أن السكان الجدد لا يكادون يجدون الكفاف في معيشتهم . ويريد الطين بلة ماتبعه البلاد المستعمرة عادة من سياسة الاجور الزهيدة للعمال . لانتاج المواد الخام الرخيصة وهذه المواد الخام تنقل الى « الوطن » المسيطر في مقابل سلع مصنوعة يلتزم بشرائها الاهلون في أسواقهم المحلية اعتمادا على النظام الجمركي الذي يقضى بتفضيلها .

هذا النمط من النظام الاقتصادي يتعارض بطبيعة الحال مع محاولة رفع مستوى المعيشة في المستعمرة أو نشر الحياة المدنية أو ادخال الصناعة فيها . وهكذا تتدفق كل المواد الخام الى الدولة الحاكمة النى يستولى أفرادها على كل الاعمال الدسمة ويتركون للمستعمرة تكدسا في السكان وركودا في الحياة الاقتصادية وتأخرا في الحالة الاجتماعية . ان مثل هذه السياسة الاستعمارية لاتعنى الفقر والجوع في جانب وقتل كل موهبة وتعطيل كل أمل عند أكثر من مائتي مليون نسمة في الجانب الآخر فحسب بل هي مدعاة للتوتر الدولي وقد تكون سببا في قيام حرب عالمية ثالثة .

والادارات الاستعمارية لايهمها — تأسيسا على طبيعتها — تقدم البلاد التي تحكمها بحيث يستفيد سكان المستعمرة الاصليون . وكل الميزانيات بلا استثناء تخصص نصيب الاسد من الدخل العام للانفاق على الادارة « الاجنبية » والدفاع وتنفيذ القوانين والشرطة والسجون



وكلها أدوات للحكم الاجبارى بالمستعمرة وينفق جزء ضئيل منها على النشاط البناء فى البلاد كالتعليم والصحة والاصلاح الاجتماعى والزراعة وهذا النمط من الحكم - على ثقل وطأته على البلاد - يصبح ضرورة لان الحكومة الاجنبية التى تستعين بالقوة فى حكم البلاد لاتعتمد على الرضا كالحكومات القومية المنتخبة . ونظرا لاهمية سلامة الحكام وكل ذى نشاط وطنى يوسم بالثورة والتخريب وينبنى على ذلك كثرة رجال الشرطة وكثرة السجون . ولا ترعى الحكومة الاصلاح الاجتماعى أو تعليم البنات فان النية الطيبة اذا كانت صادرة من حكومة اجنبية فهى موضع شك واتهام . والاستعمار عموما لا يصلح أى شأن من جانبه بل هو يقف حجر عثرة فى سبيل أى ابتكار « قومى » وهكذا نرى القلق فى المستعمرات هو بعض آثار الجوع والفقر وكثرة الامراض وزيادة المواليد . ومن هذه تتكون الدائرة المعينة . قال الدكتور دى كاسترو (١) ان مواطن المجاعات الوبائية هى عينها مواطن الاستعمار « وما لم يحدث تغيير تام للسياسة الاستعمارية يسمح لاهل المستعمرة بالانتاج على مستوى مايكفى حاجاتهم الحيوية فلا أمل فى حل مسألة الجوع العالمى . وأهل المستعمرات سيقون فى حالة جوع طالما كانت جهودهم موجهة الى انتاج المواد الخام للتصدير ذلك لان القوى الاقتصادية فى العالم تتجه دائما الى خفض قيمة العمل والعامل لفائدة أهل الصناعة . ولقد دب استقلال فى آسيا وافريقية ولن يتأخر طويلا عن باقى الشعوب بالرغم من أن بعض الدول كفرنسا وبلجيكا والبرتغال فى غفلة من هذا الامر . لقد قضى على الأكذوبة القائلة بأن دول الغرب لاتقهر ، وقد غربت شمس الاستعمار نهائيا . ولن يعوق تقرير المصير السياسى الخوف من تسرب الافكار الاشتراكية فى حالة منح الحرية لهذه البلاد

ولست المسألة اليوم هى : هل يجب أن تمنح المستعمرات الاستقلال أو لا ؟ بل المسألة هى هل تفضل الدول الحاكمة بترك المستعمرات وترك الحكم فيها مشكورة أو تجبر على مفادرتها بالثورة والحروب وهنا تقع المسؤولية الكبرى لا على الدول الحاكمة التى ستجبر على التخلي عن الحكم حالا أو استقبالا ولكن تقع خاصة على بعض البلاد - كالهند - التى استردت استقلالها والتى تقدر ضرورة تأييد قضية هذه المستعمرات . وفى الاحوال التى لايمكن أن تمنح بعض البلاد الاستقلال فى الحال كما فى البلاد التى تقع تحت وصاية الامم المتحدة - من واجب الامم المتحدة والدول الاستعمارية أن تتخذ كل وسيلة لرفع مستوى المعيشة فى المستعمرات . وكل جهد يبذل فى هذا السبيل ضائع مالم تتخذ الحكومات الاجراءات التى تكفل تحديد النسل فى هذه المستعمرات - ويجب أن تتغير تلك السياسة التى تقضى بعدم التدخل فى الاقتصاد الاجتماعى والاحوال الثقافية المحلية بمعناها الضيق ، لان زيادة السكان دون أى تحديد لها لاتتفق مع رفع مستوى المعيشة . ومثل هذا التدخل يجب ألا يسىء فهمه أهل المستعمرات

(١) راجع جوزى دى كاسترو فى مؤلفه عن « جغرافية الجوع » طبعة لندن ١٩٥٢ ص ٢٥٣ .



اذ كانوا مطمئنين الى ماتنديه الدولة الحاكمة من الاهتمام بترقية  
أحوالهم والى استعدادها بل الى رغبتها فى التخلّى عن سيادتها فى أول  
فرصة مواتية . ان هذا ليهو اجراء لا غنى عنه فى أية سياسة سكانية  
رشيدة تهدف الى استئصال التوتر الدولى والحرمان بين الطبقة  
الدنيا من الشعوب .

### التحديد العام للنسل

لا يمكن أن توصف اية سياسة سكانية عالمية رشيدة بأنها كاملة  
أو مثمرة الا اذا تضمنت معرفة جميع الافراد بوسائل منع الحمل  
وسهولة القيام بها .

وبينما يجب الاسراع الى نشر هذه المعرفة فى البلاد المتأخرة  
المزدحمة بالسكان يجب كذلك ألا تحرم منها البلاد التى لايزيد عدد  
سكانها بل والبلاد التى سجلت احصائياتها فيها اتجاهها الى النقص  
غير منقطع . يجب أن تكون معرفة وسائل تحديد النسل حقا طبيعيا  
لكل زوجة ولكل أم حتى تستطيع أن تتحكم فى عدد أسرتها لاسباب  
صحية واقتصادية وغير ذلك من الاسباب . يجب أن يكون أحد  
الشعارات المقدسة وأحد الحقوق الأساسية لكل فرد « أبناء بارادة  
الفرد لا على غير ارادته » .

لقد كثر القول فى تأييد تحديد النسل ومعارضته فلا داعى الى  
زيادة فيه . لقد بحث أصحاب العقول الكبيرة هذا الموضوع فى اسهاب  
وأصدروا حكما بتأييده ، وكذلك كان حكم العلماء . حتى الحواجز  
الحديدية فى موسكو وروما لم تحل دون معرفة موانع الحمل واستعمالها  
وتفلقها فى كل طبقات العالم القربى . وليست المسألة اليوم تدور  
حول وجوب التحديد أو عدم وجوبه ولكن المسألة هى كيفية جعله  
أحد الاركان الأساسية فى مقدمات كل الثقافات .

ان تحديد النسل قد أصبح نظاما ثابتا فى الغرب . ومن واجب  
الجميع أن يعملوا على نشره فى آسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية وفى  
تنفيذ هذا المنهج بعض العقبات وبعض التسهيلات ففى معظم البلاد  
الغربية بما فيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة اجتمعت معاركة  
شديدة - قانونية واجتماعية وأخلاقية - انتهت بجعل تحديد النسل  
مباحا وفى متناول كل من هو فى حاجة اليه . ومن حسن الحظ أن  
ليس فى معظم بلاد آسيا اليوم حكومة تمنع استعماله - وليس أمامه  
أية مقاومة دينية أو سياسية تحتاج الى حملة عليها أو انتصار فيها .  
ولكن أمامه صعاب مادية . فمستوى المعيشة منحط الى درجة لا تخطر  
بالبال ، وتحديد النسل يكون عادة على صلة بمستوى المعيشة المرتفع .  
بمعنى انه اذا ما حظى قوم بمستوى مرتفع فى المعيشة فهم يترددون فى  
أن ينزلوا عن هذا المستوى فيعمدون الى الحد من عدد أفراد الأسرة  
ليتحنوا النتيجة الحتمية بتخفيض نصيب الفرد من موارد الأسرة  
ولكننا لا نستطيع الانتظار فى تحديد النسل الى أن يرتفع مستوى  
المعيشة لان زيادة السكان لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة . وهكذا



برى أننا فى حيرة أمام الملايين من الآسيويين المتأخرين لانه على حين أننا فى حاجة الى تحديد النسل لنقف انخفاض المعيشة الى درجة أدنى مما هى عليه فان وسائل تحديد النسل الحديثة لاتتفق الا مع مستوى من المعيشة أعلى مما فى آسيا . فلا خلاص اذن من هذه الدائرة اللعينة الا على أساس جعل تحديد النسل جزءا من منهج عام للرقى الاقتصادى وتحديد السكان .

والامر الثانى أن هذا الاجراء يجب أن يبدأ من القرى . حيث يعيش غالبية الآسيويين فى البلاد الكثيرة السكان . والقرى هى أساس البناء الاجتماعى الاقتصادى . ووجود بعض عيادات تحديد النسل فى المدن تستجيب الى حاجة الطبقة العليا من الاهالى هو فى ذاته مشكلة ولا يعد حلا للمشكلة لانه يزيد الفروق بين الطبقات وبين القرويين والمدنيين فى الخصب - والدرجات الدنيا فى السلم الاجتماعى الاقتصادى هى الاكثر زيادة فى السكان فى الامة الواحدة وفى مجموع الامم على السواء وهذا كما أشرنا اليه من قبل - يؤثر فى صفات السكان والامر « والامر » المتأخرة فى الموارد الاقتصادية ، والصحة والتعليم هى أدناها استعدادا لرعاية الحقوق المدنية فى الامة ، وفى العالم ، ومع هذا فأقل الناس حظا من موارد العيش هم الذين يحملون العبء الاكبر الذى لا يتناسب مع عددهم من العناية بالجيل القادم .

ونشر رسالة تحديد النسل الى ملايين السكان فى القرى أسر قولا منها عملا منفذا . فالقرى فى آسيا ليس فيها شىء من التسهيلات الطبية أو الصحية ، وملايين من الدور القروية لا يوجد بها ماء جار ولا حمامات ولا مرافق وهى على بعد سحيق من العيادات والصيدليات . فاذا ما وجدت بعض التسهيلات فالظروف قاسية من فقر وأمية وضعف فى الصحة وخور فى العزيمة واذا كانت هذه هى الاحوال العامة القاسية فقد تختلف الجماعات فى بعض الامور الخاصة . فالاموال الاجتماعية والادبية والاعتقادات الدينية ونظام الاسرة وانماط السلوك الجنسى فى الاسرة والظروف العائلية وغير ذلك من العوامل ، كل ذلك لا بد مؤثر فى استعداد المرأة لمنع الحمل أو مقاومتها له . وأخيرا لابد من الاعتراف بأننا نجهل الشىء الكثير عن هذه العوامل فى الجماعات والقوميات المختلفة فى العالم .

الكشف الطبى ومنع الحمل وقبول المرأة له - أمور ثلاثة قد تحتاج الى عدة قرون حتى تدخل كوخ الهندى أو الصينى أو عشية اليابانى أو البرماوى . نحن فى حاجة الى مانع للحمل زهيد الثمن لذى الطعم ، بسيط للاستعمال مضمون النتيجة . وهذا يتطلب البحث والمال ولا يمكن أن نفكر فى طريقة أفضل ولا أعظم لانفاق المال من هذا ضمانا لسلام العالم ورفاهته . ومن أقوال السيد وليم فوث « لو أن الولايات المتحدة أنفقت بليونى دولار لاختراع مانع للحمل مثل هذا الذى نريده بدلا من القنبلة الذرية لادت أعظم نصيب فى حفظ السلام ولرفعت فى الوقت نفسه مستوى المعيشة فى العالم أجمع . ولو أنفق هذا القدر لاختراع مانع للحمل يقبله كل انسان فذلك أحسن استقلال



لهذا المال » وانه لأدل على الحكمة أن تمنع هجرة من لا نريدهم من السماء .  
من أن نذبهم في البلاد المزدحمة بقنبلة ذرية . .

ومن حسن الحظ يوجد - حتى في البلاد المزدحمة المتأخرة عدد ولو قليل - مقتنعون بالحاجة القصوى للحد من المواليد . من أجل انصحة العامة وسلامة الاقتصاد الوطنى والسلام والرخاء ويجب أن يقوى ساعد هؤلاء . ومتى تنبه سكان هذه المناطق وأدركوا أن هناك علاجا لحاجاتهم الملحة لاستطيع أية حكومة مهما كانت رجعية أن تحول دون تبصير الشعب بمعرفة موانع الحمل .

وزيادة على ذلك حتى اذا ماخف انضفط السكاني بهجرة بعض السكان فان موانع الحمل يجب أن تؤدي عملها في البلد الاصلى وفي الجماعة المهاجرين ، والا ضاعت فائدة الهجرة باعتبارها علاجا لزيادة السكان . وقد ذكرنا من قبل أنه ولو أن الهجرة السريعة ذات الاعداد الكبيرة يمكن أن تكون علاجا لزيادة السكان ولكنه علاج مؤقت ما لم ترد موارد البلاد المرسله أو تقل نسبة مواليدها الى حد كبير . والا فالميزان السكاني الذى ينتج من زيادة المواليد وزيادة الوفيات يختل اذا ماضيع فائدة الهجرة ارتفاع نسبة المواليد . واسوأ أثرا من هذا اذا لم تتبع نظام تحديد النسل فقد ينقل المهاجرون عاداتهم فى التناسل الى الوطن الجديد ويبدو أنه بدون تحديد النسل ستبقى مسألة زيادة السكان عاملا محرضا على التوتر والتوسع الدولى . لقد ذهب السيد برتراند راسل الى « ان الحروب الكبرى لاتمنع ما لم تقم فى العالم حكومة عالمية . ولا يمكن أن تستقر هذه الحكومة ما لم يكن عدد سكان كل دولة ثابتا لا يزيد » . هناك سبيل واحد لبلوغ هذا الهدف . وأخيرا قد يوافق أحد الشعوب على أن يتخذ تحديد النسل منهجيا يلتزمه للاسهام فى القضاء على الحرمان والحروب . فاذا ما أحس هذا الشعب أن الشعب المجاور يتفوق عليه فى كثرة النسل خشي مفبة الزيادة فعهده الى التكاثر بأشد سرعة من جاره . وهكذا يبدأ سباق التناسل . وسباق التناسل بين الشعوب أشبه شىء بسباق التسلح . والذى نحن فى حاجة اليه لا وقف التسلح المعروف فحسب بل وقف التسلح السكاني . وكما يحدد مؤتمر التسلح لكل شعب نسبة الاسلحة التى تكون فى حوزته يمكن أن تحدد النهاية العظمى لسكان كل بلد بالنسبة الى مواردها .

### التنظيم الدولى للهجرة

كل سياسة سكانية عالمية اذا أريد لها أن يتقبلها اكثر من بليون نسمة فى البلاد المتأخرة يجب أن تهدف الى أن تصلح وتمحو آثار الاحداث التاريخية والسياسية التى نتج عنها اختلال فى توزيع السكان من حيث علاقتهم بمساحات الارض والوارد الاخرى . وفى أثناء المائة والخمسين سنة الماضية انتقل ملايين من الناس أكثرهم من الغرب ذى المزايا الكثيرة الى مواطن جديدة وبخاصة الى الأمريكتين وما وراءهما . وهذا هو ما زاد فى الصعاب التى أحست بها البلاد



المتأخرة في جنوبي آسيا وشرقيها . لقد أخلت الهجرة التي حدثت في القرن التاسع عشر بالموازن الاقتصادية . ثم ان التشريعات التي جاءت بعد ذلك متعلقة بالهجرة « زادت الفروق في ضغط السكان على مواردهم » .

اننا نلاحظ أنه كلما زاد ارتباط العالم بعضه ببعض زادت العوائق بين كل دولة وغيرها من الدول ارتفاعا وقوة . فالواقع لقد كانت الهجرة قديما أسهل تفهما اليوم وأكثر اباحة مع ماكان عليه العالم من اتساع في المسافات وصعوبة في المواصلات . وكلما اشتبكت أجزاء العالم بعضها ببعض اقتصاديا زاد بعضها ببعض عدم ثقة . ومن حيث حرية الانتقال من بلد الى آخر أرى الفرق بين جمعية الأمم والدولة العالمية التي تحلم بها كالفرق بين القطبين فان حرية الهجرة حتى في حدودها الضيقة لم تعتبر بعد من الحريات الأساسية للإنسان .

لاشك أن هناك استعدادا كبيرا للهجرة وبخاصة من قارة آسيا وأن كثيرا من المناطق في حاجة الى عمال مثل افريقية وأمريكا اللاتينية وجزائر المحيط الهادى ومما كتبه الاستاذ كارسوندر (١) سنة ١٩٣١ « في العالم مناطق كثيرة لم تستغل يمكن أن يجد فيها وسائل العيش عدد كبير من الناس دون أن تزدحم بالسكان والرأى الصحيح أن هذه المناطق يجب أن تستغل وتؤتى ثمارها ولا تقبل سائر مناطق العالم أن تبقى هذه المساحات الى أجل غير مسمى دون استغلال للمصلحة العامة . وعلى ذلك فقد لا تؤمن بما يقال عن قلق سكان المناطق المزدحمة لعدم قبولهم في المناطق الخالية ولكننا نقول في الوقت نفسه أن لهم حقا مستمدا من العدالة في تحسين حالتهم بتسهيل الهجرة لهم . وهكذا نرى في الضغط السكانى مسألة تتعلق بالسياسة الدولية لا لأنها سبب قوى للاحتكاك والتوتر بين الشعوب ولكن لان هناك بلادا في حاجة الى التقدم وأقواما لديهم فائض من السكان يمكن قيامهم بتلك المهمة . ونحن وان كنا لانوافق على نكران العلاقة بين الضغط السكانى والتوتر الدولى فلا بد أن نؤيد الرأى القائل بأن الهجرة ممكنة وأن حلها يكون بالطرق السياسية وأهم مايجب أن نضطلع به اليوم انشاء هيئة دولية للهجرة تجمع بين الطرفين المتنازعين وترسم خطة للهجرة السلمية بينهما .

ومثل هذه الهيئة الدولية لشئون الهجرة يمكن أن تخطط وتنفذ المشروعات الخاصة بالهجرة على أنها جزء من السياسة السكانية العالمية ويحسن أن تعمل هذه الهيئة تحت اشراف الأمم المتحدة برغم عدم اتساع تنظيمات الأمم المتحدة الآن . ومن الممكن أن تصبح الهيئة المختصة بالهجرة فيما بعد منظمة اختصاصية كاليونسكو والايلو وهو وفاء وغيرها من منظمات الأمم المتحدة . يجب أن تكون العضوية في هذه الهيئة الدولية اختيارية وأن تكون تعاونية تشترك فيها الدول

(١) ذلك كما ورد فى مؤلف ف . س . رايت عن السكان والسلام .  
طبعة باريس عام ١٩٣٩ .



التي يهملها المسألة السكانية وبخاصة البلاد التي ترغب في هجرة بعض سكانها والبلاد المستعدة لقبول المهاجرين إليها . والبلاد التي ليس فيها سكان تصدرهم أو التي ليس فيها مكان مستعد لقبول المهاجرين يمكن أن تكون أعضاء يبذلون العون ويساهمون في النفقات . والصعاب التي تصادفها هذه المنظمة في أولى مراحل العمل قد تكون متعددة ومن بينها أن بعض البلاد التي فيها مشكلات سكانية قد لا ترغب في عضويتها وبخاصة البلاد التي يطلب منها قبول مهاجرين لا ترضى عنهم . فروسيا مثلا وهي البلاد التي حرمت الهجرة منها وأقامت ستارا حديديا يحول دون دخول المهاجرين إليها قد لا تقبل العضوية بها وقد تتنحى عن العضوية كذلك كندا وأستراليا . ولكن من المحتمل أن يقنع الرأي العام الناضج هذه الدول أن تسهم في رسم الخطط الخاصة بالهجرة . فإذا لم يرق هذا الرأي . فالرأي الأفضل قيام حكومة عالمية . فإذا نجحت الفكرة فمن المحتمل أن تقوم بهذا العمل . فان تعذر هذا وذلك فالحرب والثورة وهذا ما قد يحمل بعض الأمم أن تفكر قليلا في قداسة الحدود السياسية بين البلاد .

وليس ضروريا - من حيث مانحن بصدده من البحث - ان نلم بكل تفاصيل العمل في المنظمة . ولكن يجب أن نذكر أن الهجرة التي تتولاها المنظمة السكانية الدولية يجب أن تبنى على خطة مفصلة لكل ما يراد بالمهاجر . يجب ألا تكون الهجرة متروكة للظروف ومبعثا للقلق أو منارا للمآسى أو مدعاة للخلاف أو منطوية على التفرقة ويجب أن تزيد العناية بأمرها مراعاة لحاجة المشتركين فيها وأن يراعى تنفيذها بأقل ما يستطاع من الاخطار والهدف الاكبر لهذه الهجرات المرسومة يجب ألا يكون مقصورا على نقل بعض الناس بحيث يتفق عددهم وتوزيع الموارد الاقتصادية بين البلاد ، بل يجب أن يكون من أغراضها قيام جماعات مترابطة سعيدة ناجحة لا تستشعر الرغبة في ايقاد نار الحروب .

ولقد استهدفت هذا الفرض من قبل لجنة الهجرة الدائمة وهي احدى لجان ادارة العمل الدولية ومنظمة اللاجئين الدولية . وكانت الاولى معنية بشئون الاوروبيين غير المرغوب في اقامتهم . والثانية بشئون اللاجئين ولم يعن بالآسيويين مطلقا مع أنهم كانوا في شدة الحاجة الى الهجرة ، ولربما أحدث اتساع نطاق العمل الحالي على مستوى عالمي توزيعا أحكم فيما زاد من السكان .

ولقد تأسس في انجلترا حديثا مجلس للهجرة . وهذا المجلس الذي يرى تشجيع الهجرة بين بلاد الكومنولث له أهداف ثلاثة : الاول العمل على الهجرة المنظمة الاختيارية للسكان والصناع من بريطانيا الى بلاد الكومنولث التي استوطنها الاوروبيون فيما وراء البحار ، والثاني تشجيع هجرة الاوروبيين اذا كانت الهجرة مواتية لهم في المستعمرات ، والثالث أن يجعل للهجرة المكانة الاولى في حياة الكومنولث . ومن رأى هذا المجلس أن في تجمع خمسين مليون نسمة ومعظم النشاط الصناعي في الكومنولث في المملكة المتحدة وهي لا تتجاوز ٩٤٠٠٠ ميل مربع ضعفا



واخلالا بالميزان الاقتصادي بسبب هذا التجمع مع وجود مساحات في غاية الاتساع فيما وراء البحار لم تمسها يد انسان لقلة الناس ونقص المعدات وأكثر المسائل عناية اعداد وسائل النقل والمسكن وتدبير المال والمواد الخام وضمان موافقة العمال على الهجرة . ومجلس الهجرة ينشر الدعوة لمؤتمر من رؤساء حكومات الكومنولث لبحث المسألة ولتأليف لجنة دائمة للهجرة البريطانية من أعضاء يمثلون جميع حكومات الكومنولث وصناعاتها وعمالها . وهكذا نرى هنا أيضا أن - المشروع يتناول البريطانيين والاوربيين والمناطق التي نزل بها هؤلاء أما غير الاوربيين والمناطق التي ينزل بها غير الاوربيين فلم يشر اليها بحرف واحد .

وهناك منظمات أخرى غير حكومية تعنى بتشجيع الهجرة بين الامم ولكن اغراضها مختلفة فالهجرة التي تعمل على تشجيعها مبنية على أسباب دينية أو قومية ولربما شملت الهيئة العامة للهجرة التي تفترضها كل المنظمات التي تعنى بالهجرة وليس بخاف ما يلاقيه مثل هذا العمل من الصعاب اذ ليس من السهل أن تنزل أية دولة مختارة عن حقها في بناء مجتمعها السكاني أو سياستها في الهجرة منها واليها وهذا الحق اليوم من اختصاص برلمانات الدول فهي التي تقرر من يقبل في البلاد ومن يبعد عنها ، ولكن هذا الاختصاص سوف ينقل الى هيئة الهجرة الدولية العامة في جمعية الامم ، وهذه سوف تحترم وتراعى السيادة السياسية لكل بلد في مبدأ الامر غالبا ، ولكن لن يكون ذلك الا في الحدود العقلولة . فاذا ما تعارضت سياسة أحد الشعوب مع مصلحة الانسانية العامة - عند ذلك يجب التفكير في حل الموقف من الطريق السلمي . وبصرف النظر عن عقبة اللون والتعصب الديني وسياسة وحدة الثقافة والهجرة القومية : فان النفقات الكبيرة التي يتكلفتها أى مشروع دولي للهجرة ستكون سندا لها . ان نقل المهاجرين وانزالهم في موطنهم الجديد سيكون بلا شك كثير النفقات ، هذا بطبيعة الحال اذا لم ينقلوا بوسائل دينية او اذا تركوا بلا أى عون مالى أو أية خدمة اجتماعية . وهاهى ذى بعض الامثلة على ما تتكلف هجرة الفرد الواحد: بلغت نفقات نقل أحد الاهالى من جاوه الى سومطرا ١٢٥ جلدري (١) سنة ١٩٢٨ ونفقات نقل أسرة منها وانزالها في سومطرا سنة ١٩٣٧ ٣٠٠ جلدري . وفي سنة ١٩٣٧ بلغت نفقات انزال أحد الاوربيين في استراليا ٢٦٤٧٠ ريبالا على حين بلغت النفقات في مشروع صناعى آخر ٤٢٠٠٠ عن كل واحد . وبينما تعترف ادارة العمل الدولية أن النفقات التي تتطلبها أية هجرة للقيام بتنفيذ مشروع ضخم هي نفقات باهظة الا أنها ترى « أن امداد أية هجرة بالمال يجب أن يعد جزءا مما يتطلبه تقدم التجارة الدولية واحيائها . فاذا كانت الدولة تضع الخطة لمشروعات تقدمية وكانت هذه المشروعات تتطلب نقل العمال فان النفقات المترتبة على هذا النقل يجب أن تدخل في ميزانية المشروعات سواء أكانت موارد المال من الدخل القومى أم من قرض أجنبي . وعند تقدير ما يتكلفه كل مهاجر يجب أن تراعى جملة عوامل ، كدرجة وسائل

(١) الجلدري عملة فضية هولندية .



النقل ، وبعد المسافة ، والعمل الذى سيلتحق به ، ونوع الخدمات الاجتماعية التى تتاح له ، ومدى هذه الخدمات قلة وكثرة . وما يحق لكل مهاجر بالغ أن يصحبهم معه فكل هذه العوامل تدخل فى حساب النفقات وقد تقل النفقات عن كل فرد اذا كان عدد المهاجرين كبيرا . ولئن كانت النفقات فى أول الامر عالية فالكسب النهائى من سعادة الانسان وفى الانتاج سيكون مجزيا . وأهم من هذا أن كل ما ينفق فى أية هجرة بين بعض البلاد والبعض الآخر هو أمر تافه اذا قيس بما ينفق فى الحروب . وبينما نرى تعويضا ملموسا عن كل ما ينفق فى نقل أى مهاجر وعودته لا أرى كسبا لى عمل حربى الا « الدم والعرق والدموع » . جاء فى أحد الاحصاءات ان كل قتيل كلف قيصر ٧٥ سنتا ، ولكنه كلف نابليون ٣٠٠٠ ريال . أما الحرب الحديثة النووية فتكون نفقاتها أضعاف هذه التقديرات وقد كلف موت الجندى فى الحرب العالمية الثانية ٥٠٠٠٠ ريال فاذا أضيف الى نفقات القتل نفقات التخريب واعادة العمران كانت نفقات الحرب غاية فى الارتفاع . وعلى النقيض من ذلك ليست نفقات أى مشروع يقتضى نقل السكان واعادتهم الا شيئا لا يذكر بالإضافة الى نفقات الحروب .

### التصنيع

التصنيع يجب أن يعد أمرا ضروريا لهذه البلاد فان التصنيع السريع الذى يعمم فى اقتصاديات البلاد المزدحمة هو السبيل الى القضاء على مشكلتها الحاضرة . وهذه السياسة من الممكن تنفيذها أينما كانت الحاجات الأولية للصناعة موجودة بالقدر الكافى . وما يلزم التصنيع محصور فى المواد الخام والعمال ورأس المال والكفاية الفنية وسوق لتصريف السلع . ولا تتفق التبعية السياسية والتقدم الصناعى المبني على سياسة التصنيع لاسباب غير خافية . وكل الاحداث السياسية فى آسيا لديها لحسن الحظ المواد الخام الضرورية وقد يؤدى التنقيب العلمى فيها الى زيادة الموارد . ولقد استغل هذه الموارد أجانب فى القرنين الماضيين أو فى الثلاثة القرون الماضية وقد عادت فوائد رأس المال الى حيث جاء رأس المال والمهارة الفنية . لقد كانت آسيا غنية بالعمال الذين يتناولون الاجور المنخفضة وكان أكثرهم ليست لهم دارية فنية واسعة ونظرا الى أنهم من الريف فقد كانت حرفةهم الأساسية هى الزراعة ولكن الهند واليابان اتضح فيهما سهولة التحول من الفلاحة الى الصناعة وامكان ادارة الآلات فاذا ما وجهت العناية بقدائهم ومسكنهم وصحتهم فهم فى مستوى الصناع فى أية دولة أخرى . ولكنهم مكدسون للأسف الشديد فيما هو شر من عششهم واكوأهم . وقد لا يكفى رأس المال الوطنى لتمويل المشروعات الصناعية الكبرى ولكن يمكن الاستعانة بعون من الخارج ولا صعوبة فى قبول أى - قرض أجنبى مادام غير مقيد بشروط سياسية أو غيرها . ورأس المال الاجنبى - لا يتأخر عن قبول شروط مفرية وضمانات ضد التأميم . ان فى البنوك الدولية وفى البنك الدولى للتعمير ، لحسن الحظ ، متسعا لكل راغب فى الاقتراض .



وأضعف نقطة في هذه السلسلة نقص العمال الفنيين والكفافية الادارية . وآسيا مع كثرة سكانها ينقصها العمال والكفافية جميعا . فاذا أضفنا الى ذلك النقص في الآلات الحديثة وطرق استعمالها كان الامر غاية في الغرابة . ولكن هنا يمكن الاستعانة بالنقطة الرابعة من مشروع ترومان للمعونة الفنية والذي هو في حاجة اليه اليوم رحلتان من أمريكا واليها . اذ بينما يقصد الطلاب الى الغرب يرون موارد العلم يحىء الغربيون الى آسيا لتدريب العمال في وطنهم . ولعل الشطر الثاني من المشروع أقل نفقة وبه يمكن حل المشكلات الصناعية فورا . ومتى تيسرت المواد الخام والعمال والآلات كلها في صعيد واحد تدفقت السلع والاعمال وتحولت اقتصاديات البلاد من ندرة في المصنوعات الى وفرة فيها .

وقد خشي البعض العلاقة المستقبلية بين آسيا المزدحمة بعد انتشار الصناعة فيها وبين الغرب . ولا ضرورة لأن نتناول النتائج الاقتصادية في العالم التي تكون نتيجة بلوغ الصناعة في كل الدول الى أقصى مدى ممكن فيها . لا خوف من تنافس آسيا الصناعية وأوروبا في ميدان المستعمرات أو الاسواق التجارية فالتحد الأدنى لمطالب بليون آسيوى متحدين في مآكلهم وملبسهم ومسكنهم وتعليمهم وصحتهم يقتضى قيام أكبر سوق في العالم . ان فيها طلبات مكدسة للحاجات حتى ان قرنا كاملا يصرف في اعداد المصنوعات لا يكفي لسد حاجتها متى ارتفعت القوة الشرائية فيها . وغير هذا فليست آسيا في حاجة الى الاستيلاء على أسواق لتصريف بضائعها في الخارج فستستمر عشرات السنين قبل أن تسد حاجة بليون عميل آسيوى داخل حدودها .

والتصنيع بطبيعة الحال لا يتم في طرفة عين . ان تحويل الملايين من الفلاحين الزائدين عن الحاجة الى صناع في المصانع المدنية المنتجة أسهل في القول وفي التنفيذ حتى مع أعداد كل ما يتطلبه ذلك التصنيع . ونظرا الى أن آسيا قارة زراعية فلا بد من مرور بعض الوقت لتغيير صناعة بعض الفلاحين بانقاصهم حوالى عشرة في المائة من عددهم . ان التصنيع هو حل طويل الاجل وزيادة على هذا الاعداد العملى لكثير من العوامل الاقتصادية فان التصنيع في حاجة الى ثورة فكرية والى رغبة قوية في التغيير متضمن الشعور بالعزة والكرامة الانسانية تلك الكرامة التي تحمل الانسان فى أدنى المستويات على استعمال عربة لحمل الاثقال بدلا من أن يحملها رأس آدمى . ان العقبات فى سبيل التصنيع كثيرة ولا سبيل الى الاقلال من شأنها . ان من الصعب تغيير العادات المقررة وكل تغيير ينظر اليه بعين الريبة . ان التصنيع وصنع الحياة الاجتماعية بصيغة غربية يقتضى ثورة اجتماعية تغير كل ظروف الحياة وثقافتها ، ان فى طريقها عقبات كثيرة أشدها الأمية وانحطاط الاحوال الاجتماعية عند النساء وهى التى تجعل كثرة الولادة المتكررة أهم أعمال المرأة فى حياتها وفى نشر التعليم وشعور النساء ما يحدث التغيير المطلوب .

وسيلقى التصنيع فى مبدأ القيام بتنفيذه صعوبتين كبيرتين عند



النظر اليه من الجانب السكانى . ولربما تؤدي هاتان العقبتان فى أول الامر الى تعقيد المسألة السكانية . فالآلات فى بدء التنفيذ تحل محل العمال ويترتب على ذلك زيادة المتعطلين . وسوف لا يكون الانسان « عوناً » للعمل بل سيكون « عانة » على العمل . وقد يزيد عدد السكان وهو ما حدث عادة فى أولى مراحل التصنيع لان زيادة الاجر تستتبع جودة الغذاء وهذا يدعو الى كثرة الاولاد وكثرة الزواج وقلة الوفيات على الاقل لمدة من الزمان ، حتى اذا أحس الشعب بالحاجة الى الاحتفاظ بمستوى المعيشة الجديد حدد النسل وأخذت زيادة السكان تقف . وهكذا نرى أن التصنيع يزيد الدخل ويحمل على التوسع فى بناء المدن . وهذا يدعو الى زيادة تحديد النسل وتأخذ نسبة المواليد ونسبة الوفيات فى النزول على مر الزمان وفى البلاد الغربية المتقدمة لا يزيد السكان الا زيادة خفيفة نتيجة لهذه الظروف ، لقد كانت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية تمر فى هذه المرحلة ، فماذا يمنع البلاد كثيرة السكان أن تسلك هذا السبيل ؟

### التقدم الزراعى

والعامل الآخر هو ترقية الزراعة على أوسع مدى . فمهما كان من أمر التصنيع فالارض التى نحن فى صدد الحديث عنها لا محالة ستبقى معدة للزراعة ردحا طويلا من الزمان . ومع ضرورة التصنيع وأهميته لا سبيل الى العلاج السريع والريح السريع الا عن طريق ثورة زراعية باستخدام أحدث الوسائل الزراعية العلمية فى كل ما تخرج من خيراتنا وباعداد كل بقعة من الارض للانتاج الزراعى .

وليس من الضروري أن نستعرض حالة الزراعة فى العالم اليوم وبخاصة فى البلاد ذات النظم الاقتصادية الزراعية المزدحمة بالسكان دون الإشارة الى أن المجاعة وزيادة نسبة المواليد وازدحام السكان والغذاء والمرض والخبيل ونسبة الوفيات وانحلال التربة واستغلال الفرد والحكومة للارض انما يكون نموذج الحياة الزراعية المألوفة . لا شئ شبيه بما يسمى مستوى المعيشة فى هذه البلاد . ان الجوع هو المستوى العام لهذه الحياة التى لا هدف لها ولا اقتصاديات فيها وهذه حالة سبعين فى المائة من سكان آسيا الذين يعتمدون على الارض فى كسب قوتهم وهى حالة كل فلاحى افريقية وأمريكا اللاتينية .

ان عمل أى شئ يقربهم الى المستوى المقبول للمعيشة انما يتطلب جهدا دوليا ضخما يوجه الى جملة من الجبهات فى آن واحد .

ويمكن حصر الجهود التى يجب توجيهها للتقدم الزراعى فى بابين :-

الاول منهما الجهود التى تبذل لزيادة الحاصلات

والآخر منهما الجهود التى تبذل لتحويل الارض غير الزراعية الى أرض زراعية .

ويختلف محصول الغذاء وما يخص الفرد منه من مملكة الى أخرى



ومن منطقة الى منطقة في المملكة الواحدة . والفرق بين محصول القدان في الولايات المتحدة مثلا والهند سواء بالنسبة للقدان أو بما يخص الفرد مؤلم ومع ذلك فلا غرابة اذا نحن وازنا بين العناية الزراعية والمهارة الفنية بين البلدين . حتى في آسيا نفسها تبدو بعض هذه الفروق المؤلة فالصين ينتج القدان فيها ضعف ماينتجه في الهند ، واليابان تنتج من الارز ضعف ما تنتجه الصين فاذا احتسب محصول القدان في هذه البلاد الثلاثة وجعل أساسا لتقدير خصب الارض فان النتيجة العامة تكون أعجب لانه لا فرق في الزراعة في هذه البلاد جميعها من الناحية الفنية فالمسألة هي محاولة جعل القدان في الهند ينتج ماينتجه القدان في اليابان ثم محاولة جعل القدان في الهند واليابان بعد ذلك ينتج ما ينتجه القدان في الولايات المتحدة وكندا والارجنتين وأستراليا .

وفي الولايات المتحدة نفسها ذات الزراعة المتقدمة لا تزال الكلمة الأخيرة باقية . لقد صرح السيد تشارلس كلوج مدير مصلحة الزراعة بالولايات المتحدة أن محصول القدان في الولايات المتحدة يمكن أن يضاعف . ولو أن الولايات المتحدة تعد الزراعة في نظر كل الناس بالغة غاية الرقي الى أن السيد كلوج يرى أن مواطنيه لم يجسّنوا استخدام ما لديهم من أدوات ومخصبات وبذور متفقا . وليس بخاف أن قدان القمح قد زاد بنسبة الخمس بعملية التهجين . فاذا كان ذلك ممكنا في الارض ذات المحصول الجيد فلا بد من زيادة المحصول في الارض ذات المحصول القليل متى كانت قابلة للاصلاح ولا ضرورة لبحث المسائل التي يجب أن تحل أو الاصلاحات التي يجب أن تتم لزيادة محصول القدان في البلاد المتأخرة . هذا موضوع معاد ويكفى أن تعدد العقبات وأن تعدد الصعوبات . ان كل المسائل تدور حول الفلاح والارض وعلاقة الفلاح بالارض والعوامل الأخرى .

أما صورة الفلاح في آسيا وسائر البلاد المتأخرة فقد تعدد رسمها . انه فقير جدا وفقره هذا هو سبب وفي الوقت نفسه هو نتيجة لمركره في الحياة . هو لا يقرأ ولا يكتب ويعانى كثيرا من ضعف صحته . وهو يعيش في حجرة قذرة خالية من وسائل الصحة . وطعامه اذا ما تيسر له خشن وغير مفيد ، وهو مقيد بالديون على مدى السنين لما لك الأرض أو للحكومة أو للمرايين . ويزيد حالته بؤسا وشقاءا عباؤه الاجتماعية وواجباته الدينية .

وحالة الارض التي يزرعها الفلاح هنا أشبه شيء بحاله . لقد تجزأت على مر السنين الى قطع صغيرة يتنافى العمل فيها مع قواعد الاقتصاد . ولقد ظلت مستقلة بطريقة غير علمية منذ آلاف السنين حتى فقدت جانبا عظيما من خصيها وظلت تهب طول هذه السنين ولا توهب شيئا . وسواء في الجفاف أو في الفيضان فالارض هي الخاسرة ، وانحلال هذه الارض مشكلة . وليس للارض دورة زراعية وهي محرومة من المخصبات الطبيعية والصناعية على السواء .

ليس في الحالة بين الفلاح والارض والحيوان والمجتمع البشرى



ما يخفف الصورة الدائكة للفلاح . ان حالة الحيازة تختلف من الرق الزراعى الى المشاركة الى الملكية ، والحالة الاولى هى نصيب الأغلبية . وهناك مشكلات فى الديون الفردية لا لشراء البذور والسماذ والمحارث والمواشى وغذائها فحسب بل لنفقات الزواج والمآتم أيضا .

هذه هى بعض المشكلات وأما حلولها واصلاحها فهى معروفة تمام المعرفة . ان حلها ممكن بأن تعلن عليها الحرب من جميع النواحي وذلك بالاستعانة بخضب التربة والتشجيرات والرعى وجودة الآلات والبذور المنتقاة والمخصبات العضوية وغير العضوية ومحاربة الآفات والاكتفاء بقله من المواشى الجيدة وسهولة الاقتراض وضم الملكيات الصغيرة المجزأة ، ولكن لم يعمل للآن شىء أساسى فى هذا الشأن . نعم هناك منظمة الغذاء والزراعة بجمعية الامم وهى تؤدى قليلا من الخدمات فى دائرة اختصاصها . ولكن العالم اما أن الموارد لديه غير كافية مع مالديه من وسائل التساح ومباشرة الحروب واما انه لم يهتم كأنما الامر لابعنيه . واذا ما تنبهت الدنيا الى ضرورة هذه الاصلاحات زادت الحاصلات وزيادة ضخمة دون أية زيادة مقابلة فى مساحة الارض المزروعة ، وقضى على المجاعات ، وتحول الفلاحون البائسون الى أناس ذوى حيوية وقوة وصاروا قوة تؤيد السلام والتقدم .

والمسألة الثانية الهامة هى زراعة كل أرض قابلة للزراعة ، وهذه مسألة قومية ودولية معا . ففي الوقت الحاضر لاتزيد الارض المزروعة على ٨ أو ١٠ فى المائة من مساحة الارض فى العالم كله . فاذا استثنينا الصحارى والارض الفطاه بالثلوج والتندورا والجبال الوعة فلا يزال فى العالم مساحات واسعة يمكن زراعتها وليس هناك من عقبة الا النفقات . وغير خاف أن الاراضى غير المزروعة أقل خصبا فى العادة من الاراضى المزروعة . على أن ذلك ليس كذلك فى بعض المناطق فى افريقية وأمريكا اللاتينية وآسيا المظلة على المحيط الهادى حيث لم يشتغل الاهالى بالزراعة هذه الاحقاب الطويلة . وعلى افتراض عدم جودة هذه الارض يمكن أن تستغل بمعونة المخصبات والخبرة الفنية .

وفى زراعة هذه الارض تحتاج بعض المسائل الى حل ، فالزراعيون فى بعض البلاد ليس لديهم ما يشترون به آلات الزراعة ولوازمها . وقد لا يكون لديهم علم بطريقة القيام بهذه الاصلاحات . كما قد تكون الارض ملكا للحكام البيض أو خاضعة لنفوذهم وهم لا يقدرول على زراعتها لاسباب مذكورة فى مكان آخر فى هذا الكتاب . ولا هم يقبلول السماح للاسيويين بالهجرة والاستيطان واستغلال هذه الارض . هذه هى سياسة الكلب الذى لا يأكل البرسيم ولا يترك من يأكله ، التى تحول دون استثمار ملايين الافدنة فى العالم . ان الحكام البيض يفضلول الحرب دفعا عن ملكهم الذى حصلول عليه بأدنا الوسائل على السماح للزارعين المسلمين من البلاد المجاورة أن يعملول فى الارض لانتاج الغذاء للعالم . فكيف اذن يكون الخلاص : أما ان يكون عن طريق حرب عالمية ثالثة أو تغيير فى الحالة الراهنة ، وهذا الاختيار متروك لحكمة العالم وتقبله .



والاثر السكاني الاول الذي يترتب على التغير الفنى فى الزراعة فى آسيا - هو غالبا الاثر الذى نتج عن التصنيع ، معنى به الزيادة المفاجئة فى زيادة السكان . فعندما يزيد نصيب الفرد من الدخل كما يزيد المحصول بصفة عامة فلا بد من زيادة عدد السكان علما بأن الكفاف هو مستوى المعيشة فيهم . وتأسيسا على نظرية مالتس لابد من زيادة السكان الى أن يصلوا الى حد الكفاف وعند ذلك تقف العقبات المتعددة دون زيادتهم . ولكن هنا أيضا احتمال لارتفاع مستوى المعيشة ووقف زيادة السكان وهو ماسبق بيانه عند الكلام على التصنيع . ولقد أدت التغيرات الزراعية الثورية فى الغرب فى القرن الماضى الى زيادة كبيرة فى عدد السكان ولكن هذه الزيادة قد صاحبها ارتفاع فى مستوى المعيشة ولربما أدى تطوير وسائل الزراعة فنيا الى زيادة جديدة فى عدد السكان ولكنها قد تؤدي أيضا الى رفع مستوى المعيشة . وبينما لا يوجد ما يمنع أن تعاد فى آسيا التجربة التى عملت فى غربى أوروبا فإننا نشك فى إمكان تغيير الصورة التى نتخيلها لآسيا من أنها « سكان أكثر من الكثير وأراض أقل من القليل » الى صورة لبلاد شعارها « سكان كثيرون على مستوى معيشى مرتفع » . اذن كيف يمكن أن يصحب زيادة الانتاج زيادة فى عدد السكان ثم ينجم عنهما رفع مستوى المعيشة ؟ لم يكن ارتفاع مستوى المعيشة فى الغرب ناتجا عن الثورة الزراعية وحدها . كان فى الغرب فى ذلك الوقت هجرة الى الخارج وفيه أخذت تتدرج - فى سلم الصناعة . وعلى هذا فلا أمل لآسيا أن ترفع مستوى المعيشة بزيادة الانتاج الزراعى وحده فان زيادة السكان ستلتهم كل زيادة فى الانتاج ويبقى مستوى المعيشة ثابتا عند الكفاف .

انما الذى تحتاج اليه آسيا كل الحاجة هو ألا تتعدى كل أم ولادة ولد واحد بدلا من ولدين أو ثلاثة . وأن تنبت الارض عودين فى كل مكان بدلا من عود واحد كما كانت تنبت من قبل . فبتحديد النسل وزيادة الانتاج الزراعى مصحوبين بالهجرة والتصنيع تستطيع آسيا أن ترفع مستوى المعيشة .



## خاتمة

ومع أن عنوان هذا البحث يبدو منه أهمية الهجرة فانها جزء من منهج أكبر في تحديد النسل والتصنيع والتقدم الزراعى . ان مشكلة زيادة السكان والضغط الناتج عنها من التعقيد بحيث لا يكفى لحلها علاج واحد بسيط . ولابد للحصول على نتائج ذات قيمة - ولو في آسيا في البلاد المتأخرة - أن تشب الحرب من جميع النواحي في وقت واحد على هذه النقاط الامامية . وكل هذه الحملات - في الواقع - يرتبط بعضها ببعض ، ولا يمكن أن تنفرد أحداها بالاهمية دون سائر الحملات . واندى نحن في شدة الحاجة اليه هو في الواقع سياسة للتقدم - الاقتصادى العام للبلاد التى يهملها الامر ، فقد انتهى البحث الى أن السياسة السكانية ما هى الا سياسة اقتصادية قبل كل شيء . وليس من الضرورى مع هذا التقليل من شأن العوامل غير الاقتصادية .

وسيكون ما يؤديه العالم ثمنا لهذا التقدم الاقتصادى للعالم كله عاليا ولكن مهما كان هذا الثمن فان السلام لا يقل عنه قيمة . ولا شك فى أن هناك رغبة عامة لدى جميع الشعوب - لا نستثنى الأمريكين والروس والصينيين - فى السلام كما أن عندهم كرها لاستعمال العنف فى حل المنازعات بين الأمم . كما أن هناك اعتقادا عاما بأن أى ثمن ينفق فى ضغط السلام - بالغا ما بلغ هذا الثمن لا يذكر بالقياس الى حرب عالمية ثالثة ينجم عنها الموت والخراب والآلام كما ينتج عنها ائتلاف ما يقدر بالملايين وأكثر من هذا وقف تقدم العالم .

ولقد تكرر القول بأن الدنيا قد نقصت أبعادها الشاسعة حتى صارت وحدة متماسكة سهلة الاتصال ولكن لم يبد أى دليل على وجود ما يناسب هذه الدنيا الصغيرة من تفكير أو عمل . ولم يبلغ الى عالم الذين يحكمون العالم ألا تستطيع أمة ولا مجموعة من الأمم أن تتخلى عن الواجب الذى يفرضه عليها هذه الوحدة العالمية للمصلحة العامة . ويبدو أن سبب هذا التجاهل الخوف من احتمال شيء من التضحية يقتضيها القيام بهذا الواجب . ويبدو أن التضحية كبيرة وقد تنطوى على نقص شيء من سيادة الأمة أو من دخلها أو القضاء على ماتقدره من الاساطير والشعارات التى تقرر تفوقها على سائر الشعوب ويبدو أحيانا أن ما يطلب من الشعب أن يضحي به فى سبيل السلام العالمى قد يهدم الدولة من أساسها ولكن اذا قدر للسلام أن يظل سائدا فلا تعد أية تضحية كبيرة . كما لا تعظم أية تضحية فى زمن الحرب للحصول على النصر .

وكما ان الاعتداء الذى يقع على أى جانب فى العالم يعكر السلام



فى أنحاء العالم كله فكذلك حلول الفقر فى مكان فيه تهديد لساثر أنحاء العالم بوقف تقدمها .

ولن نحتمل بعد اليوم وجود أفواه جائعة تطلب الطعام فى ناحية وفائضا فى الحاصلات الزراعية تطلب الاسواق فى ناحية أخرى فان السلام والعدالة الاجتماعية لا يقبلان التجزئة . واذا تكافأت القروض الاجتماعية والاقتصادية أمام الجميع أنقذ الملايين من براثن الجوع ومتى أنقذوا من الجوع فقد سلموا من وطأة الخوف الذى يؤدى غالبا الى المواقف العدائية . ومتى تحسنت الاحوال المعيشية للهؤلاء ساد العالم كله الرخاء واستقرار الاحوال الاقتصادية . ان عبء القيام بهذا الواجب ملقى على عاتق أمريكا وغربى أوروبا . ومن أقوال السيد برتراندراسل تأييدا لهذا الاتجاه « لو لم يكن هناك مانع الا حفظ النوع لكان لزاما على الغرب أن يجد السبيل الى رفع آسيا وافريقية الى مستوى غربى أوروبا بل الى مستوى أمريكا . ومالم نصل الى هذه الغاية فلامفر من أن تشعر آسيا وافريقية بالفيرة والحسد وهو ما لابد متحول الى الرغبة فى التمدين واذا ما تملك هذه الرغبة نصف العالم فلن يأمن النصف الثانى الاعتداء . وعلى هذا الاساس يجب أن توجه أوروبا وأمريكا جهودها الى تحسين الاحوال الاقتصادية لغير البيض مهما كانت التضحيات » .

واذا أردنا أن نتجنب حربا عالمية ثالثة فعلىنا أن نطور تفكيرنا الاقتصادى فانه لا يمكن أن تسير قافلة التقدم فى العالم على حين يكون نصفه حرا قويا ونصفه الآخر رقيقا جائعا . ولقد أثرت الحروب لاغراض عدة رغبة فى انقاذ الديمقراطية ومنع الحروب ولكن حربا لم تبلغ العالم هذه الاغراض المنشودة . لقد خلقت الحروب من المشكلات أكثر مما قضت عليه منها . والحرب الحديثة تلحق الهزيمة بالغالب والمفلوب جميعا . والنصر الحقيقى فى ميدان الحرب للخراب والمرض والخوف . ومن الاقوال الماثورة أن الغالب فى كل حرب . يقتبس رذائل المغلوب . اننا نأمل الا يقال عن جيلنا الحاضر كلما هم بعمل « انه أتفه مما يجب وأبطأ مما يجب » . ان علينا أن نكذب هذا القول السافر « ان الدرس الوحيد الذى نتعلمه من التاريخ أن الانسان لم يتعلم قط من التاريخ !!



# فهرس

| الموضوع                          | الصفحة |
|----------------------------------|--------|
| مقدمة : بقلم وليم فوت            | ٣      |
| اعتراف بالفضل                    | ٥      |
| مقدمة                            | ٦      |
| <b>الفصل الاول :</b>             |        |
| الدورة الديموجرافية السكانية     | ١٤     |
| <b>الفصل الثانى :</b>            |        |
| اختلال الميزان السكانى فى العالم | ٣١     |
| <b>الفصل الثالث :</b>            |        |
| مراكز الخطر السكانية             | ٦٦     |
| <b>الفصل الرابع :</b>            |        |
| السكان والغذاء الكافى            | ١٢٦    |
| <b>الفصل الخامس :</b>            |        |
| السكان والسلام                   | ١٤٥    |
| خاتمة                            | ١٦٧    |



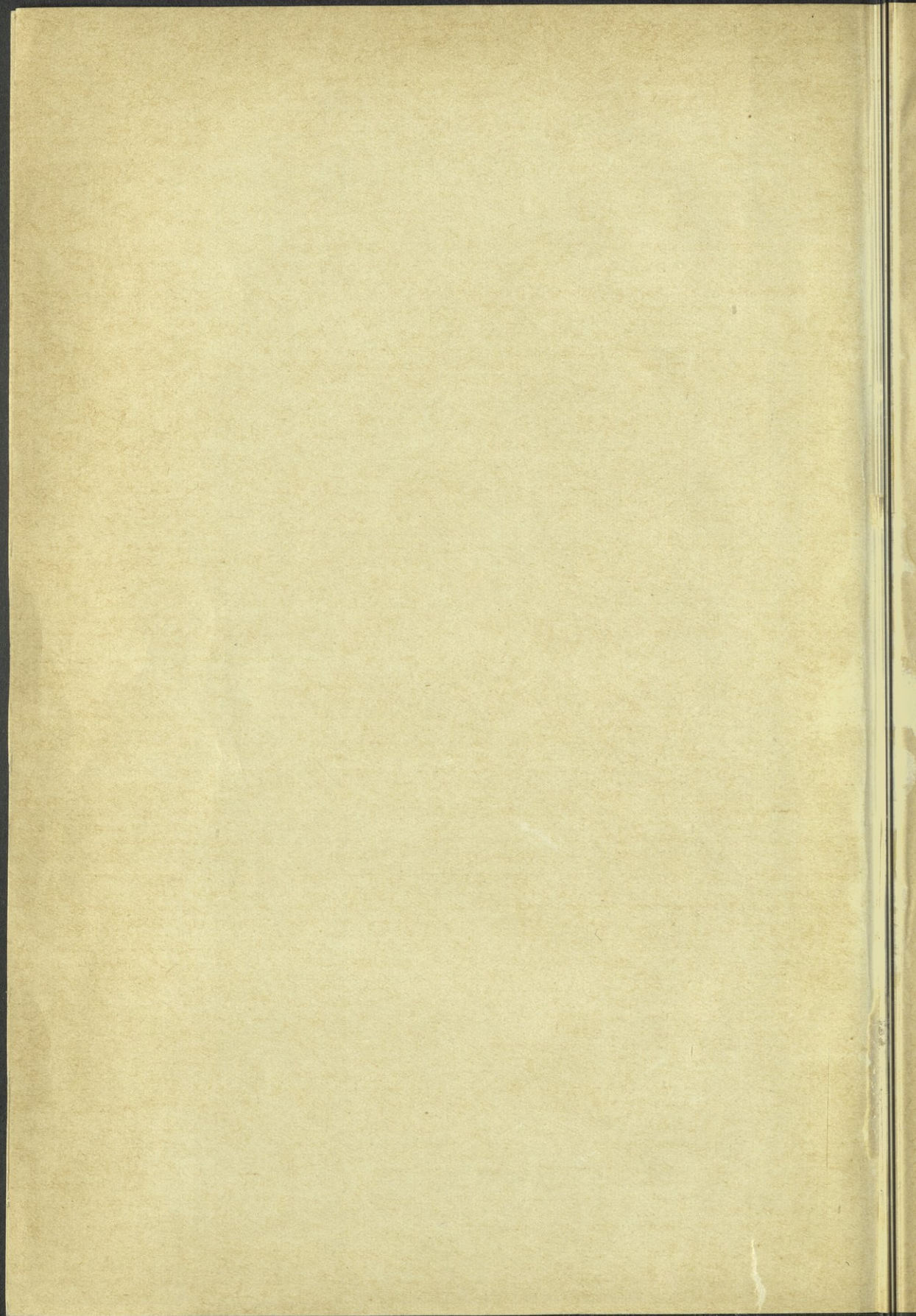


مطابع الدار القومية

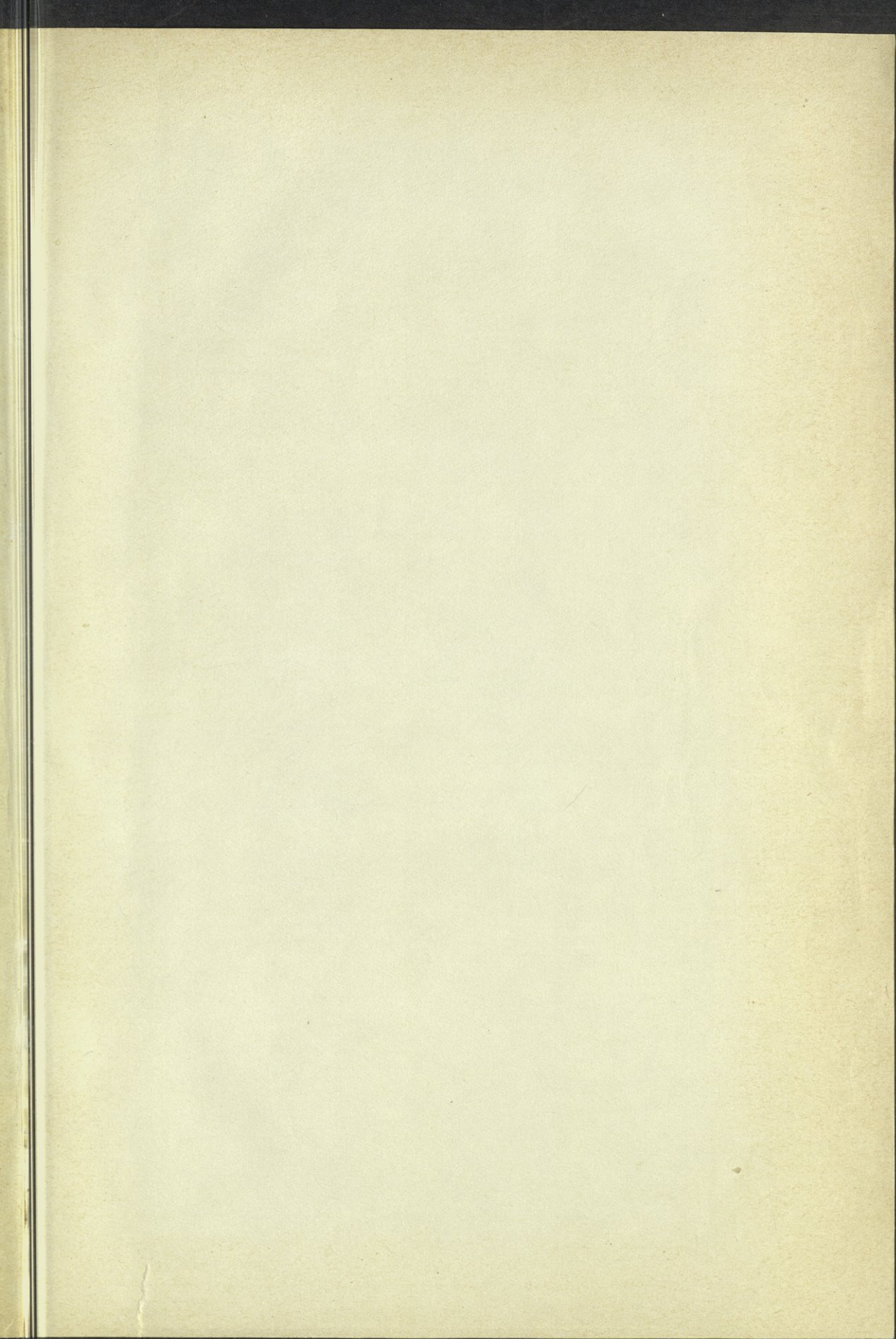
١٥٧ شارع عبّيد - روض الفرج

تليفون } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢  
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤

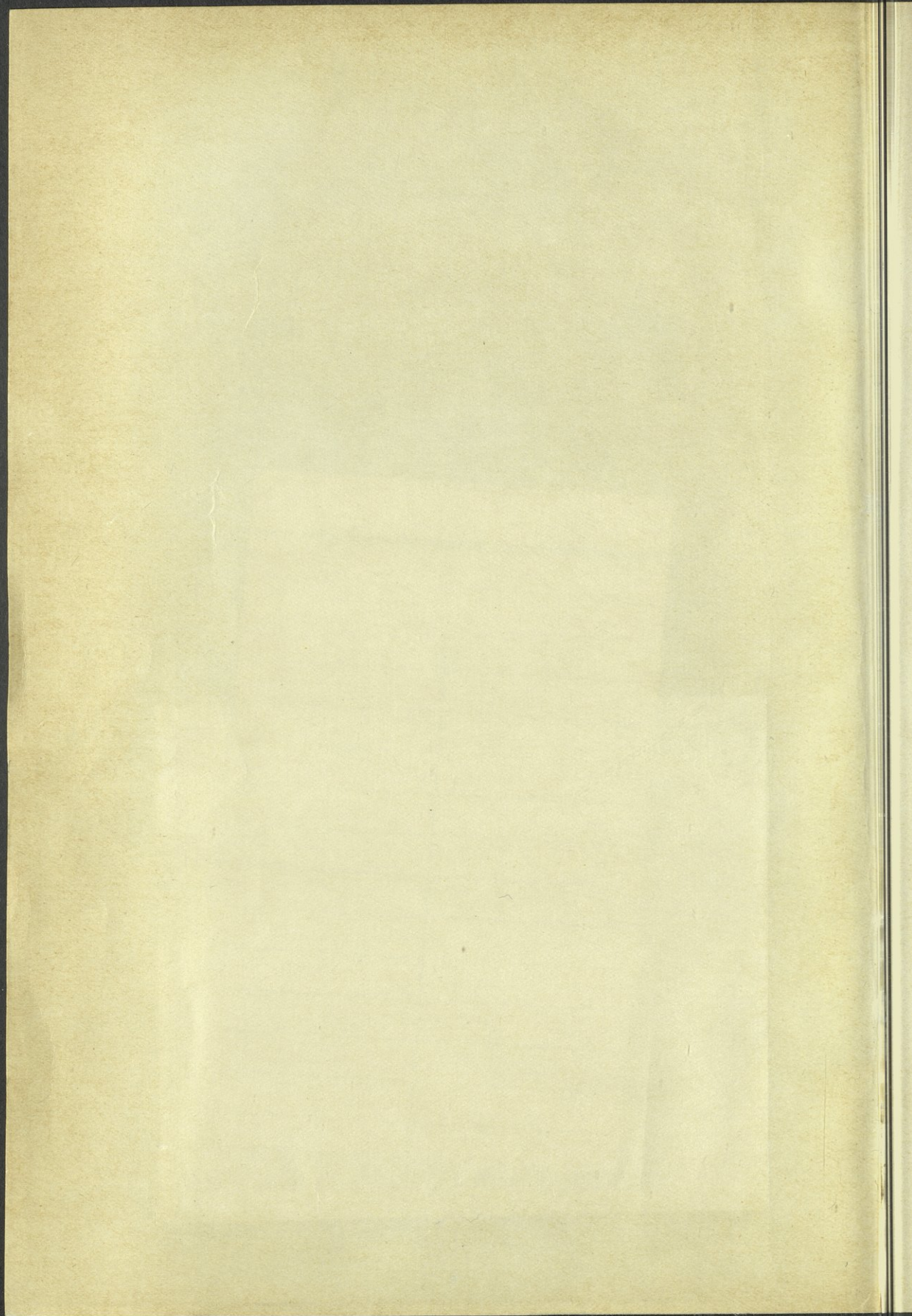














شاندرا سگهاره

شعوب جائعة وارض عذراء

J. LIB.

JAFET LIB.

8 JAN 1990

30 DEC 1986

8 NOV 1971

JAFET LIB.

29 MAY 1988

JAFET LIB.

21 NOV 1990

JAFET LIB.

21 MAR 1978

JAFET LIB.

11 NOV 1982

J. LIB.

17 DEC 1984



نماندر اسكهار، سريباتي  
شعوب جامعة وارض عذراء

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01013142



312  
C45hA